جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

برامج الأمن الغذائي العربي

الجزء الأول

إستراتيجية الأمن الغذائي

الخرطوم الطبعة الاولى ١٩٨٠
الطبعة الثانية ١٩٨٦

تقديم

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادى العربي اذ يعتمد عليها نحو نصف السكان بطريق مباشر، كما يقوم عليها عدد من الصناعات الهامة في كثير من الدول العربية، فضلاً عن أن الصادرات الزراعية تعتبر المكون الرئيسي للصادرات السلعية في عدد كبير منها، ولاتقتصر أهمية الزراعة على ماسبق فحسب، بل تعتبر الزراعة العربية مصدراً لجزء من الغذاء للسكان.

وقد أدى تفجر مشكلة الغذاء العالمي الى اهتمام عام بالزراعة على الصعيدين العالمي والقطرى، وأصبحت مشكلة توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي على رأس قائمة المشاكل ذات الاولوية القصوى.

ولاشك أن الوطن العربي هو أقل مناطق العالم أمناً في الغذاء، اذ ان المنطقة العربية منطقة عجز غذائي يفوق عجزها نظيره في مناطق أخرى من العالم مماثلة لها في عدد السكان. وقد فرض هذا العجز على الدول العربية درجة من التبعية والاعتماد على عدد قليل من الدول المصدرة للغذاء، فضلاً عن إمكانية تهديدها بوقف وارداتها منه اذا استدعت الظروف السياسية ذلك.

وأمر هذا شأنه يجعل الغذاء والأمن الغذائي قضية رئيسية وهدفاً أساسياً يجب التركيز عليه في إطار الاستراتيجية العربية الشاملة والتي تهدف الى تحقيق الأمن من كافة جوانبه الفكرية والسياسية والعسكرية والثقافية والتكنولوجية والغذائية. لقد أصبح الغذاء في وقتنا الراهن سلعة سياسية بالاضافة الى أهميته الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لخطورة العجز الغذائي العربي وأهمية مجابهته بكافة الأساليب والطرق، فقد أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية منذ نشأتها الاهتمام الاول لموضوع الأمن الغذائي العربي. فقد قامت بالعديد من الدراسات في مجال التنمية الزراعية العربية قطرياً وقومياً. كما وجهت إهتماماً خاصاً بدراسة أبعاد مشكلة الغذاء في الوطن العربي من حيث الفجوة الغذائية وتوقعاتها مستقبلاً وحتي عام ٢٠٠٠.

وقد أوضحت هذه الدراسات أن إمكان البدء في السيطرة على الفجوة الغذائية يتطلب عملاً عربياً مشتركاً في مجال التنمية الزراعية نظراً للتفاوت الكبير في توزيع الموارد الأرضية والمائية والبشرية والمالية والعلمية بين الدول العربية، في الوقت الذي تقتضي فيه التنمية الزراعية جمع هذه الموارد بالكميات والأنواع اللازمة لتنفيذ المشروعات التي يمكن أن ينهض بها الانتاج الزراعي من أجل تحقيق نقلة حضارية تدفع العمل العربي المشترك قدماً في مجال التنمية الزراعية.

وإستناداً الى الحقائق الاساسية الواردة فيما سبق، قرر وزراء الزراعة بالاجماع في اجتماعهم بالرباط في اكتوبر ١٩٧٨ عن عزم حكوماتهم على بذل أقصي الجهود في مواجهة مشكلة الغذاء في الدول العربية. وعلى وجه التحديد تضمن هذا البيان (ملحق رقم ١) عدداً من القرارات الهامة على النحو التالي:-

أولاً: إعطاء التنمية الزراعية والريفية وخاصة في مجال زيادة انتاج سلع الفجوة الغذائية العربية أولوية قصوى في خطط وبرامج التنمية القطرية وذلك ضمن إطار قومي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لانسياب الفائض الغذائي من دولة لاخرى.

ثانياً: تعزيز الأنشطة الثنائية بين الدول العربية في مجال الانتاج الغذائي.

ثالثاً: تعزيز علاقة الدول العربية مع المؤسسات الدولية المهتمة بالانتاج الغذائي.

رابعاً: دراسة مشاكل إنسياب السلع والمستلزمات الزراعية بين الاقطار العربية واقتراح الحلول والسياسات اللازمة لمعالجتها.

خامساً: العمل الفورى في اعداد البرامج العربية المشتركة التالية:-

أ) برنامج انتاج القمح والحبوب.
ب) برنامج انتاج البذور الزيتية.
جـ) برنامج انتاج السكر.
د) برنامج إنتاج اللحوم والالبان.
هـ) برنامج الانتاج السمكي.
و) برنامج صيانة الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر.
ز) برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي.

ويتضح من هذا البيان أن العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي قد أخذ في اعتباره اتجاهين متكاملين هما:-

الأول : الأمن الغذائي في الاجل الطويل عن طريق تنمية الانتاج الغذائي لتعبئة كافة الطاقات الطبيعية والبشرية والرأسمالية والفنية والتنفيذية فيما يسمي بالبرنامج الآجل.

الثاني : الأمن الغذائي في الاجلين القصير والمتوسط عن طريق بناء مخزون غذائي إستراتيجي كتأمين ضد المخاطر السياسية الناجمة عن إحتمال توقف الواردات الغذائية من الخارج، فضلاً عن التقلبات الانتاجية المحتملة من سنة لأخرى. هذا بالاضافة الى دفع عجلة التنمية الزراعية الرأسية فيما يسمي بالبرنامج العاجل.

وقامت المنظمة خلال عام ١٩٧٩ بالتعاون مع جامعة الدول العربية في تكوين الفرق البحثية لهذه البرامج. الا ان الظروف التي مرت بها الجامعة حالت دون قيام هذه الفرق بالزيارات الميدانية، لذلك فان الدراسات التي انجزت ولو انها مفيدة انما تعتبر مكتبية في طبيعتها.

وقد أقر مجلس المنظمة في يناير ١٩٨٠ بالرياض خطة دراسات برامج الأمن الغذائي العربي التي تقدمت بها الادارة العامة للمنظمة. وقد قامت المنظمة بتكوين الفرق البحثية والتي قامت بزيارات ميدانية مكثفة لمعظم الدول العربية. وقد ركزت الفرق البحثية أثناء زياراتها الميدانية مع الفرق القطرية النظيرة على: الواقع الفعلي لمعوقات التنمية الزراعية، وتحديد مشروعات محددة لتنمية الغذاء، وحاجة الدولة المعنية الى تمويل خارجي عن طريق العمل العربي المشترك.

وقد ظهرت نتائج هذه الزيارات في سبعة مجلدات (من الثاني الى الثامن) تتناول برامج: الموارد الطبيعية الزراعية، القمح والحبوب، الزيتوت النباتية، السكر، الانتاج الحيواني والداجني، الانتاج السمكي، المخزون الغذائي العربي الاستراتيجي.

أما هذا المجلد - الأول - فهو الورقة الرئيسية التجميعية لكافة نتائج البرامج السبعة السابقة بالاضافة الى تحليلها الاقتصادى والاطار العام للاستراتيجية العربية في الأمن الغذائي.

وعلى ذلك فانه يتضمن أربعة موضوعات هامة:-

أولاً : مشكلة الغذاء العربي، أسبابها، أبعادها، مستقبلها وعلاقاتها بمشكلة الغذاء العالمي.

ثانياً : معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية ومعالم استراتيجية عربية للأمن الغذائي.

ثالثاً : برامج الأمن الغذائي المقترحة ومشروعاتها: الانتاج، الاستثمار التكاليف الجارية - التأثير على الفجوة الغذائية - التأثير على الاكتفاء الذاتي والمردود الاقتصادى.

رابعاً : التوصيات والخلاصة والهياكل التمويلية والتنفيذية المقترحة لتنفيذ مشروعات برامج الامن الغذائي العربي.

وقد توصلت دراسات الأمن الغذائي الى مشروعات محددة، فالى جانب المشروعات المقترحة لتنمية الموارد المائية في الوطن العربي، فقد اقترحت دراسات البرامج ١٥٣ مشروعاً، كما اقترحت اطاراً لبرنامج المخزون الغذائي العربي. ويقدر حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج بنحو ٣٣,٢ بليون دولار. وهذه المشروعات - في حالة تنفيذها سيكون لها أثر كبير على الفجوة اذ تضيف للطاقة العربية الانتاجية الغذائية في عام ٢٠٠٠ نحو ١٢,٣ مليون طن من الحبوب منها ٦,٥ مليون طن من القمح، ومليون طن من السكر، و٢,٢ مليون طن من الألبان، ٧٨٩ ألف طن من الزيوت، ١,٦ مليون طن من اللحوم البيضاء والحمراء وبذلك تكون هذه البرامج قد رفعت نسبة الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ على النحو التالي:-

	بدون البرنامج	بالبرنامج
الحبوب	٦٣٪	٨٠٪
القمح	٤٧٪	٦٥٪
السكر	٥٦٪	٦٩٪
الزيوت النباتية	٦٧٪	٩٢٪
الألبان	٧٢٪	٨٣٪
اللحوم الحمراء	٥٧٪	٦٤٪

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من التوصيات الهامة في مجال تخطيط الاستثمار والتمويل مما سيكون لها أبعد الأثر على الأمن الغذائي العربي.

وأنتهز هذه الفرصة لاتقدم بخالص الشكر والامتنان للدكتور رئيس المجموعة الاقتصادية وأعضائها على الجهد الكبير المبذول في إخراج هذه الدراسة.

والله أسأل أن يوفقنا الى مافيه الخير والتقدم لامتنا العربية.

المدير العام

أغسطس (آب) ١٩٨٠

الدكتور حسن فهمي جمعه

المحتويـــات

المحتويات

		صفحه
تقديـــم		أ
المحتويات		د
موجز الدراسة		١
الباب الأول :	مشكلة الغذاء في الوطن العربي	
١ ـ ١	مقدمة	١٧
١ ـ ٢	الفجوة الغذائية العربية	١٩
١ ـ ٣	التطور المستقبلي للفجوة الغذائية في الدول العربية	٢٠
١ ـ ٤	الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمشكلة الغذاء في الدول العربية	٢١
الباب الثاني :	معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية	
٢ ـ ١	مقدمة	٢٣
٢ ـ ٢	المعوقات الطبيعية	٢٣
	٢ ـ ٢ ـ ١ المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية	٢٣
	٢ ـ ٢ ـ ٢ الموارد المائية	٢٤
	٢ ـ ٢ ـ ٣ الأمطار	٢٥
	٢ ـ ٢ ـ ٤ المراعي	٢٥
٢ ـ ٣	المعوقات التكنولوجية	٢٦
	٢ ـ ٣ ـ ١ الأصناف والتقاوى والسلالات	٢٦
	٢ ـ ٣ ـ ٢ مستلزمات الانتاج الزراعي	٢٦
	٢ ـ ٣ ـ ٣ المعاملات الزراعية	٢٨
	٢ ـ ٣ ـ ٤ القوى العاملة الزراعية	٢٩
	٢ ـ ٣ ـ ٥ الميكنة الزراعية	٣٠
	٢ ـ ٣ ـ ٦ الأعلاف المركزة	٣٠
	٢ ـ ٣ ـ ٧ معاملات مابعد الحصاد	٣١
	٢ ـ ٣ ـ ٨ التصنيع الزراعي	٣٢
٢ ـ ٤	المعوقات التنظيمية والمؤسسة	٣٣
	٢ ـ ٤ ـ ١ الأسعار المزرعية والسياسية السعرية	٣٣
	٢ ـ ٤ ـ ٢ التسويق الزراعي	٣٤
	٢ ـ ٤ ـ ٣ النظام الحيازى والادارة المزرعية	٣٥
٢ ـ ٥	المعوقات المالية	٣٦
	٢ ـ ٥ ـ ١ التمويل والتسليف الزراعي	٣٧
	٢ ـ ٥ ـ ٢ الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية	٣٨
	٢ ـ ٥ ـ ٣ التوزيع القطري للاستثمارات الزراعية العربية	٤٠
	٢ ـ ٥ ـ ٤ دور المؤسسات التمويلية العربية في تمويل الزراعة	٤٠
	٢ ـ ٥ ـ ٥ الفجوة التمويلية	٤٢
الباب الثالث :	السياسات الزراعية القطرية واستراتيجية الأمن الغذائي العربي	
٣ ـ ١	مقدمة	٤٥

٣ - ٢	السياسات الزراعية القطرية	٤٥
	٣ - ٢ - ١ ملامح السياسات الزراعية القطرية	٤٥
٣ - ٣	الخطط الزراعية القطرية	٤٨
٣ - ٤	حجم التبادل في السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج بين الدول العربية	٥١
٣ - ٥	الأهداف القومية لسياسة الأمن الغذائي العربي	٥٢
٣ - ٦	الخطوط الرئيسية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي	٥٣
الباب الرابع :	**برامج الأمن الغذائي العربي**	
٤ - ١	مقدمة	٥٧
٤ - ٢	استراتيجيات برامج الأمن الغذائي	٥٩
٤ - ٣	مشروعات برامج الأمن الغذائي	٦٠
٤ - ٤	الاستثمارات اللازمة لبرامج الأمن الغذائي	٦٣
٤ - ٥	الجدولة الزمنية للاستثمارات	٦٥
٤ - ٦	مستلزمات الانتاج لبرامج الأمن الغذائي	٦٥
	٤ - ٦ - ١ إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الأسمدة الكيماوية	٦٦
	٤ - ٦ - ٢ إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الآلات	٦٧
	٤ - ٦ - ٣ إحتياجات برامج الأمن الغذائي (الانتاج الحيواني والداجني) من الأعلاف المركزة	٧٠
	٤ - ٦ - ٤ العمالة الزراعية اللازمة لبرامج الامن الغذائي	٧١
٤ - ٧	التكاليف الجارية لبرامج الأمن الغذائي	٧٢
٤ - ٨	الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الأمن الغذائي	٧٣
	٤ - ٨ - ١ الانتاج	٧٣
	٤ - ٨ - ٢ الفجوة الغذائية	٧٥
	٤ - ٨ - ٣ نسبة الاستكفاء الذاتي	٧٦
	٤ - ٨ - ٤ الفائض القطري من الغذاء	٧٦
	٤ - ٨ - ٥ الميزان التجاري للغذاء	٧٧
الباب الخامس :	**مشروعات برامج الأمن الغذائي العربي**	
٥ - ١	مقدمة	٧٩
٥ - ٢	مشروعات برامج الأمن الغذائي في السودان	٧٩
	٥ - ٢ - ١ برامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في السودان	٨٠
	٥ - ٢ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في السودان	٨٢
	٥ - ٢ - ٣ برنامج إنتاج السكر في السودان	٨٤
	٥ - ٢ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في السودان	٨٥
٥ - ٣	مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجمهورية العراقية	٨٥
	٥ - ٣ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور والزيتية في العراق	٨٥
	٥ - ٣ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في العراق	٨٧
	٥ - ٣ - ٣ برنامج إنتاج السكر في العراق	٨٨
٥ - ٤	مشروعات برامج الأمن الغذائي في المملكة المغربية	٨٩
	٥ - ٤ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في المغرب	٩٠
	٥ - ٤ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في المغرب	٩٠

	٥ - ٤ - ٣ برنامج إنتاج السكر في المغرب	٩١
	٥ - ٤ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في المغرب	٩٣
٥ - ٥	مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجمهورية السورية	٩٣
	٥ - ٥ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور في سوريا	٩٣
	٥ - ٥ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في سوريا	٩٤
	٥ - ٥ - ٣ برنامج إنتاج السكر في سوريا	٩٥
	٥ - ٥ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في سوريا	٩٦
٥ - ٦	مشروعات برامج الأمن الغذائي في تونس	٩٧
	٥ - ٦ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في تونس	٩٧
	٥ - ٦ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في تونس	٩٨
	٥ - ٦ - ٣ برنامج إنتاج السكر في تونس	٩٩
	٥ - ٦ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في تونس	١٠٠
٥ - ٧	مشروعات برامج الأمن الغذائي في جمهورية الصومال الديمقراطية	١٠٠
	٥ - ٧ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في الصومال	١٠١
	٥ - ٧ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في الصومال	١٠٢
	٥ - ٧ - ٣ برنامج انتاج السكر في الصومال	١٠٣
	٥ - ٧ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في الصومال	١٠٣
٥ - ٨	مشروعات برامج الامن الغذائي في اليمن الشمالي	١٠٤
	٥ - ٨ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في اليمن الشمالي	١٠٤
	٥ - ٨ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في اليمن الشمالي	١٠٥
	٥ - ٨ - ٣ برنامج الانتاج السمكي في اليمن الشمالي	١٠٦
٥ - ٩	مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجزائر	١٠٧
	٥ - ٩ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في الجزائر	١٠٧
	٥ - ٩ - ٢ برنامج إنتاج السكر في الجزائر	١٠٧
٥ - ١٠	مشروعات برامج الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية	١٠٨
	٥ - ١٠ - ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في السعودية	١٠٨
	٥ - ١٠ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في السعودية	١٠٩
٥ - ١١	مشروعات برامج الأمن الغذائي في لبنان	١٠٩
٥ - ١٢	مشروعات برامج الامن الغذائي في موريتانيا	١١٠
	٥ - ١٢ - ١ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في موريتانيا	١١٠
	٥ - ١٢ - ٢ برنامج الانتاج السمكي في موريتانيا	١١١
٥ - ١٣	مشروعات برامج الأمن الغذائي في اليمن الجنوبي	١١١
٥ - ١٤	مشروعات برامج الأمن الغذائي في عمان	١١١
الباب السادس :	**خطة الاستثمار والاكتفاء الذاتي**	١١٣
٦ - ١	مقدمة	١١٣
٦ - ٢	تقدير معامل رأس المال للمشروعات والبرامج	١١٣
٦ - ٣	الاستثمارات في برامج الأمن الغذائي وعلاقتها بالاكتفاء الذاتي	١١٦
٦ - ٤	تمويل الاستثمارات والهيكل والاداري والمؤسسي	١١٩
	المهام التنفيذية والتوصيات	١٢١
فريق خبراء الدراسة		١٢٣

موجـــز الدراســـة

موجـــز الدراســة

أولاً : مشكلة الغذاء في البلاد العربية

ور طاقات الانتاج الغذائي وإتساع الفجوة الغذائية :

تتأصل مشكلة الغذاء في البلاد العربية في المفارقة بين الطاقة القومية لانتاج الغذاء وبين احتياجات الاستهلاك الغذائي كان وتتطور هذه المشكلة وفقاً لتطورات معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات، فالطاقة الانتاجية الية لاتغطي الاحتياجات الاستهلاكية، ويقتضي الأمر الاعتماد على استيراد جميع سلع الغذاء الأساسية بكميات كبيرة، ولما كان سط معدل نمو الاستهلاك يصل الى أكثر من ضعف معدل نمو الانتاج الغذائي فقد تزايدت الواردات الغذائية لتسد الفجوة ايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه ولتعوض توالى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسية.

ولالقاء مزيد من الضوء على مشكلة الغذاء العربية قبل الدخول في مناقشة أبعادها ونتائجها سنعرض فيما يلي أهم الخصائص تصادية للانتاج الزراعي العربي ومدى تأثيرها على طاقاته وتطورها وهيكل منتجاته :

ضيق المجال الحيوى الزراعي : فبينما تصل مساحة الأراضي الزراعية في البلاد العربية الى نحو ٥٠ مليون هكتار يصل عدد كان الى نحو ١٥٠ مليون نسمة، ويتطلب تحسين النسبة السكانية الارضية زيادة مساحة الرقعة المزروعة بالاضافة الى تكثيف تاج ورفع مستوى الغلات.

تقوم الزراعة العربية في أغلبها على الامطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية الى نحو ٧٨٪ من الرقعة الزراعية الاجمالية، ما هو معروف يتعرض الانتاج المطرى لتقلبات كبيرة تبعاً لوفرة ومدى انتظام سقوط الامطار ومناسبتها للانتاج، فضلاً عن فاض مستوى الغلة المطرية بالمقارنة مع الغلة الاروائية، وقد ترتب على الحاح الحاجة للانتاج الغذائي ان إمتدت زراعات القمح شعير الى مساحات غير كافية الامطار وكان من الاجدى تركها كمراعي، كما إمتدت زراعتها في الاراضي المروية في مساحات يد كفايتها من مياه الرى مما يؤثر في مستوى الغلة وفي خصوبة الأراضي.

على الرغم من ضيق الرقعة الزراعية فان مايزرع منها لايزيد سنوياً عن نحو ٣٢,٥ مليون هكتار أى بنسبة ٦٦٪ فقط من عة الزراعية الاجمالية، أما باقي المساحة فيترك بوراً وفقاً لنظام التبوير الشائع في البلاد العربية والذى تترك فيه الاراضي المطرية لمروية لمدة سنة أو أكثر بدون زراعة، ويعد نظام التبوير تقليداً شائعاً وتؤكد توصيات ترشيد الانتاج على ضرورة الحد منه خصوصاً الاراضي ذات الامطار الكافية وفي الاراضي المروية عن طريق توفير كميات أكبر من مياه الرى وتوسيع قطاعات قنوات الرى ث يمكن استغلال كل المساحة المروية بإستمرار بدلاً من ترك نحو نصفها بوراً سنوياً.

تسود الزراعة الخفيفة معظم المساحات الزراعية العربية، وفيها يعتمد الانتاج على الأكثر على المستلزمات المتاحة مزرعياً وليس المستلزمات المشتراه، ومن أهم الموارد المتاحة مزرعياً العمل البشرى والعمل الحيواني والبذور المحتجزة من الانتاج الجارى سميد الأخضر.

وقد إقترن بالخصائص السابقة عدد من النتائج الخطيرة يمكن أن نبرز أهمها فيما يلي :-

إنحطاط الانتاجية الزراعية العربية الى مادون المستوى العالمي بل والى مادون مستواها في البلاد النامية، فبالنسبة لمحاصيل وب مثلاً وهي أه م المحاصيل العربية يصل متوسط الانتاج العالمي للهكتار الى ١,٩ طن بينما يصل متوسط الانتاج العربي الى ١ طن أى بانخفاض قدره ٤٢٪ عن المتوسط العالمي وبالنسبة للقمح وهو أهم محصول زراعي عربي يصل متوسط إنتاج الهكتار الى طن واحد بينما يصل متوسط الانتاج العالمي ١,٦٥ طن أى بزيادة قدرها ٦٥٪ عن المتوسط العربي، ويبلغ متوسط إنتاج تار في البلاد النامية الى ١,٢ طن أى بزيادة قدرها ٢٠٪ عن المتوسط العربي، وبالمثل تقل إنتاجية الذرة الرفيعة والدخن بنحو ٪ لكل منهما عن المتوسط العالمي، كما تقل إنتاجية الشعير الى نحو ٥٠٪ من هذا المتوسط.

يعاني معدل نمو الانتاج السنوى من الحبوب إنخفاضاً شديداً نتيجة انحطاط الانتاجية وجمود المساحة المزروعة منها، ويصل سط نمو الانتاج العربي السنوى من الحبوب نحو ١,٨٪ ومن القمح ١,٥٪، ومن الذرة الشامية ١,٩٪ ومن الذرة الرفيعة نحو ومن الشعير ١٥,٪ وتقل هذه المعدلات عن متوسط المعدلات العالمية وكذلك عن متوسط المعدلات السائدة في البلاد النامية، حظ بشأن معدلات نمو الحبوب أنها تقل عن معدل نمو السكان وان معدل نمو القمح يصل بالكاد الى حوالى نصف معدل السكان، ولما كانت مساحة الحبوب تشغل نحو ٧٠٪ من المساحة المزروعة فإن هبوط نمو انتاجها وحده يعني بالضرورة هبوط وى الانتاج الغذائي بأسره والواقع ان انخفاض معدل نمو إنتاج الحبوب يمتد الى معدل نمو باقي المحاصيل الغذائية أيضاً.

٣) ينخفض معدل نمو انتاج اللحوم في البلاد العربية فيصل الى نحو ٢٪ سنوياً في المتوسط وذلك بسبب نقص الاعلاف المركزة وافتقار المراعي وانتشار الامراض وضعف انتاجية التراكيب الوراثية واستخدام الحيوانات في العمل واقتنائها لاهداف قبلية اجتماعية، ونتيجة لهذه العوامل بنخفض معدل المسحوبات للذبح ليصل الى نحو ١٣,٣٪ للابقار بينما يبلغ هذا المعدل عالمياً ١٨,٣٪ في المتوسط، كما ينخفض وزن الذبيحة العربية الى نحو ١٢٠ - ١٣٠ كيلو جرام بينما يصل متوسطه العالمي الى نحو ١٧٩ كيلو جرام.

٤) يعاني انتاج الالبان من الانخفاض وجمود النمو، فمنذ أوائل السبعينات وصل انتاج الالبان في البلاد العربية الى نحو ٧,٢ مليون طن، وقد تجمد نمو الانتاج تقريباً خلال السنوات القليلة التالية، ويرجع انخفاض الانتاج وجمود نموه الى انخفاض أعداد الابقار الحلوب الذى يصل الى نحو ٦,٦ مليون رأس والى ضآلة نمو أعدادها وانخفاض الانتاج السنوى للرأس، فبينما يصل متوسط انتاج الرأس عالمياً في السنة الى ١٩١٠ كيلو جراماً يصل الانتاج في مصر والسودان وموريتانيا الى نصف وثلث وسدس الانتاج العالمي للرأس على التوالي.

وفي مواجهة نمو الانتاج الغذائي بمعدل منخفض يتراوح مابين ١,٥٪ - ٢٪ سنوياً فينمو استهلاك الغذاء بمعدل يصل الى ٥٪ سنوياً، ان مفارقة معدلي النمو التي يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الانتاج هي التي أدت الى الفجوة الغذائية التي لم يتوقف اتساعها بعد، والى تناقص معدلات الاكتفاء الذاتي، وتزايد الاعتماد على البلاد الخارجية لتغطية الاحتياجات الغذائية.

ولابد أن يكون واضحاً ان معدل نمو الاستهلاك وان كان شديد الارتفاع بالنسبة لمعدل نمو الانتاج الا انه ليس مفرطاً في الارتفاع في حد ذاته، ذلك أن ٣٪ من معدل نمو الاستهلاك لايترتب عليها أى تحسين في مستويات الاستهلاك الفردى لانها تستنفذ في تغطية استهلاك الزيادة السكانية، وبذا يقتصر أثر التحسين على باقي الزيادة وقدرها ٢٪ وهي زيادة صغيرة لاتتيح تحسيناً يذكر في مستوى الاستهلاك الفردى، والواقع فان تواضع المستوى الغذائي العربي خصوصاً في البروتينات الحيوانية يدعو الى زيادة كبيرة في استهلاكها، ولكن على الرغم من الحاجة والرغبة في هذه الزيادة فان مستويات الدخول الحقيقية والاسعار وطاقة الاقتصاد على الاستيراد لاتسمح للمستهلكين الا بمستويات الاستهلاك السائدة.

التكوين المحصولي العربي:

يتسم التكوين المحصولي العربي بخصائص محددة ومميزة، ويتأصل هذا التكوين وخصائصه في علاقة الطاقة الانتاجية للغذاء والطاقة الاستهلاكية له، فمع قصور الطاقة الانتاجية الشديد عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية له يصبح الهدف من الانتاج الحصول على أقصي قدر من المواد الغذائية من الرقعة الزراعية، وفي ضوء هذا الهدف يتم توزيع الاراضي الزراعية لانتاج مختلف الحاصلات وفقاً لما يلي:

١) يخصص لانتاج محاصيل الحبوب الجزء الاكبر من المساحة المحصولية والذى يصل الى نحو ٦٨٪، من هذه المساحة، ويوجه لأنتاج القمح الجزء الاكبر والاكثر خصوبة من هذه النسبة، ويلي الشعير القمح في الاهمية وتخصص له الاراضي الضعيفة التي لاتصلح للقمح، أما الأرز فتخصص له أقل نسبة من الحبوب بسبب حاجته لكمية كبيرة من مياه الرى. وتملي توجيه الجزء الاكبر من الطاقة الانتاجية الزراعية لانتاج محاصيل الحبوب شدة الحاجة الى المواد الغذائية مع ضيق الطاقة الانتاجية، وتسد الحبوب الاحتياجات الغذائية البروتينية والحرارية معاً أكثر من أى محصول آخر بواقع الوحدة الارضية، وبعبارة أخرى ان طاقات الانتاج الزراعي بالنسبة لاحتياجات الاستهلاك الغذائي تحتم توجيه نحو ثلثي هذه الطاقات لانتاج الخبز.

٢) على الرغم من رغبة المستهلكين في كميات أكبر من الخضر والفاكهة والبقول فان تلك الرغبة لايمكن إشباعها تحت ظروف ضيق الطاقة الانتاجية وشدة الحاجة الى الخبز وهو الغذاء الاكثر أهمية لذلك تصل نسبة مايمكن توجيهه من المساحة المحصولية الى الخضر بنحو ٢,٩٪ والفاكهة نحو ٩٪ والبقول نحو ٤,٤٪، ومما تجدر ملاحظته ان الاستهلاك المحلي لايستنفذ جميع انتاج هذه الحاصلات حيث يجد شطراً هاماً منها طريقه الى التصدير.

٣) ان مايمكن تخصيصه من الاراضي لانتاج الحاصلات الصناعية والتصديرية محدود للغاية أيضاً اذ تبلغ نسبة مايخصص من المساحة المحصولية لمحاصيل الالياف نحو ٤,٣٪ ومحاصيل البذور الزيتية نحو ٥,٥٪ والمحاصيل السكرية نحو ٠,٦٪ والتبغ نحو ٠,٢٪، ولاتسمح كميات الانتاج من هذه المحاصيل بتكامل يذكر بين القطاعين الزراعي والصناعي، فضلاً عن موسمية تشغيل الطاقة الصناعية وتعطلها لفترات طويلة مالم تستورد الخامات اللازمة لتشغيلها.

٤) لايكاد يوجه جزء من المساحة المحصولية العربية لانتاج محاصيل العلف الا في مصر واليمن الجنوبية ويرجع ذلك الى الحاجة

الى محاصيل الحبوب من جهة والى نظام التبوير من جهة أخرى ويؤدى عدم ادخال محاصيل العلف في الدورة الزراعية الى عدم تكامل الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وعدم تكثيف الانتاج ونقص المنتجات الحيوانية.

أبعاد الفجوة الغذائية العربية:

بدأ عجز السلع الغذائية الرئيسية يظهر بصورة ملحوظة منذ أوائل الستينات، فقد بلغ صافي الواردات من القمح ٢,٤ مليون طن (متوسط الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤) ولكن سرعان ما زاد العجز إذ بلغ ٨,٨ مليون طن في ١٩٧٥ أى بمعدل نمو سنوى ١٠٪ خلال تلك الفترة كذلك ارتفعت واردات السكر خلال نفس السنة من ١,٣ مليون طن الى ٢,٢ مليون طن أى بمعدل نمو سنوى في العجز مقداره ٤٪ وبالنسبة للحوم زادت فجوتها في نفس الفترة من ٦٢ ألف طن الى ٣٣٠ ألف طن أى بمعدل زيادة سنوية في الفجوة قدرها ١٢,٧٪ وقد زاد حجم الفجوة من اللحوم البيضاء بمعدل أسرع من اللحوم الحمراء فقد بلغ صافي الواردات من اللحوم البيضاء حوالى ستة الاف طن ومن اللحوم الحمراء ٥٦ ألف طن (متوسط الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤) وزادت الواردات في ١٩٧٥ الى ٨٦ ألف طن، ٢٤٤ ألف طن على الترتيب أى بمعدل نمو سنوى ٢٠,٥٪ للحوم البيضاء، ١١,٣٪ للحوم الحمراء. اما الالبان ومنتجاتها فقد زادت فجوتها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بمعدل سنوى قدره ١٣,٧٪.

وقد قفز معدل نمو الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ مقارناً بالفترات السابقة فبلغ ١٣,٧٪ للقمح، ١٥٪ للسكر وحوالي ٣٤,٦٪ للحوم بنوعيها وحوالي ٣٥٪ للالبان، ومع زيادة الوعي الغذائي وتغير انماط الاستهلاك بدأت معدلات نمو الفجوة الغذائية في اللحوم والالبان تزيد منذ اوائل السبعينات بمعدلات أعلى من معدلات زيادة القمح والسكر، فقد تضاعفت كميات اللحوم الحمراء والمجمدة التي استوردتها البلاد العربية في ١٩٧٧ بما يوازى أربعة أمثال وارداتهافي ١٩٧٤ لتصبح النمط الرئيسي في جملة واردات اللحوم بدلاً من الحيوانات الحية، كذلك زادت واردات اللحوم البيضاء بما يوازى سبعة أضعاف خلال نفس الفترة على الرغم من النمو المضطرد في صناعة الدواجن العربية، كما إزداد الطلب على واردات الألبان المجففة والمكثفة بسبب نقص الالبان الطازجة وارتفاع اثمانها وأصبحت الألبان المجففة أحد المدخلات الرئيسية في صناعات الالبان في البلاد العربية.

ومن ناحية القيمة ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من حوالي ١,١١ بليون دولار في متوسط الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ الى حوالي ٤,٧ بليون دولار في ١٩٧٥ أى بمعدل نمو سنوى حوالي ٤٨٪، وكانت الاهمية النسبية لكل من القمح والسكر حوالي ٤٨٪، ٢٧٪ على الترتيب في الفترة الاولى، ثم انخفضت الى حوالى ٢٩٪، ١٨٪ على الترتيب في الفترة الثانية.

وبالنسبة لتطور الفجوة الغذائية العربية في المستقبل يتبين من دراسة خطط التنمية الزراعية القطرية واحتمالات نمو الانتاج وكذلك من دراسة نمو السكان والدخل والعلاقات الاستبدالية داخل المجموعات السلعية ان حدة العجز في سلع الغذاء الاساسية كالقمح والزيوت واللحوم والألبان والسكر ستزداد على امتداد الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠، ويقدر ان يزداد عجز الحبوب من ١١,٢ مليون طن في ١٩٧٥ الي ٢٦,١ مليون طن في عام ٢٠٠٠. كما ينتظر ان تزيد الفجوة القمحية من ٨,٨ مليون طن في ١٩٧٥ الى نحو ١٩,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٠، أما فجوة السكر فمن المقدر ان تزيد من ٢,٢ مليون طن في ١٩٧٥ الى ٣,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠، وبالمثل يقدر ان يزيد عجز اللحوم الحمراء والبيضاء الى مليون طن في عام ٢٠٠٠، وان يزيد عجز الالبان من ١,٦٠٠ مليون طن الى ٥,٥ مليون طن في العامين المذكورين على التوالي. ومن المقدر ان يزداد عجز الميزان التجارى من الاغذية المرتفعة القيمة كالمنتجات الحيوانية والزيوت بسبب قصور انتاجها في مواجهة الطلب المتزايد عليها.

ومن ناحية القيمة يقدر ان تصل قيمة العجز في السلع الغذائية الى ١٤,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ وذلك على أساس أسعار ١٩٧٧ كما يقدر ان تصل مدفوعات الدول العربية لسد قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة حتي نهاية القرن الحالي نحو ٢٠٠ بليون دولار وذلك على أساس أسعار ١٩٧٥.

الفجوة الغذائية ومشكلة الأمن الغذائي العربي:

ان تطور الفجوة الغذائية العربية خلال العشرين سنة الماضية قد جعل منها مشكلة أمن غذائي بتحول الفجوة من مشكلة تجارية واقتصادية في مراحلها المبكرة الى مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة ذلك أن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح معرضاً في الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية وبالتالي صار الأمن الغذائي الذى هو أحد

المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي موضع تساؤل طالما استمرت احتمالات السيطرة الاجنبية على استهلاك الغذاء في البلاد العربية.

وتتأصل مشكلة الأمن الغذائي العربي في مدى حاجة البلاد العربية لاستيراد المواد الغذائية الاساسية وفي طبيعة السوق الذى يتم منه الاستيراد وبالتالي في علاقات القوى بين طرفي التعامل ففيما يختص بالحاجة الحالية الى الاستيراد فان البلاد العربية تستورد نحو نصف استهلاكها من القمح بالاضافة الى كميات كبيرة من سلع الغذاء الاساسية الاخرى كالسكر وزيوت الطعام واللحوم ومنتجات الالبان. ولايتم استيراد هذه الاغذية بكميات كبيرة للحفاظ على مستوى غذائي مرتفع بل يتم استيرادها للابقاء على المستوى الغذائي الراهن والذى يعد من أكثر المستويات تواضعاً خصوصاً في مكوناته من البروتينات الحيوانية والاغذية الواقية الاخرى. وفي ظروف الاستيراد الغذائي الكبير لامكان الابقاء على مستوى غذائي متواضع تنتفي امكانات الحد من هذا الاستيراد، واذا كان من المتصور الحد قليلا من واردات السلع الاخرى غير القمح بمشقة وحرمان ملحوظين للمستهلكين فانه من غير المتصور الاستغناء عن استيراد أية كمية من القمح. إن القمح فيما هو واضح سلعة حياتية لابد من استيرادها مهما كانت شروط هذا الاستيراد.

ويتم استيراد القمح من السوق العالمية التي تسودها المنافسة والتي يمكن ان تكون أيضاً موضع احتكار المصدرين وسيطرة دولهم، إن صادرات القمح العالمية تتم أساساً من الولايات المتحدة وكندا واستراليا، وتسيطر هذه الدول الثلاث فيما بينها على معظم صادرات القمح الى مختلف مناطق العالم وبلاده المستوردة مما يتيح لها قوة احتكارية كبيرة تعززها كثيراً قوتها الاقتصادية المتقدمة.

ان التكافؤ في ميزان القوى السوقية بين البلاد النامية المستوردة ومن بينها البلاد العربية وبين البلاد الثلاث المصدرة ينعدم من أساسه ففي مواجهة احتمالات قوة الاحتكار تقف البلاد المستوردة كثيرة العدد ضعيفة اقتصادياً شديدة الحاجة الى الاستيراد الى الحد الذى يمكنها معه الاستغناء عن أى قدر من الواردات القمحية. ان الحقيقة التي لاجدال فيها هي ان المشكلة الغذائية العربية أصبحت مشكلة أمن غذائي أى مشكلة سياسية، وان إمكان استيراد القمح بكميات كبيرة قد أصبح رهن موافقة الدول المصدرة.

ولما كانت المنطقة العربية تستورد من القمح أكثر مما تستورده أية منطقة عالمية أخرى مماثلة في عدد السكان، فانها تتعرض بالتالي لاحتمالات الضغط السياسي أكثر من غيرها من باقي المناطق العالمية. ولم تصل قوة احتمالات هذا الضغط الى نهايتها بعد، فمن المؤكد أن تزداد الفجوة القمحية طالما استمرت معدلات نمو الانتاج السائدة والتي تصل الى نحو ١,٥٪، ٢٪ سنوياً بينما تزداد معدلات الاستهلاك بنحو ٥٪ أو كثر سنوياً، ومالم تبدأ الفجوة في الانحسار فان ازدياد تردى الوضع الغذائي سيعرض البلاد العربية لمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية.

وبافتراض نقص واردات القمح نتيجة للضغط السياسي والاقتصادى فان تأثير هذا النقص لايقع بالتساوى على قطاعات الاقتصاد بما يخف من وقع هذا النقص، فاستيراد القمح يتم لتغطية استهلاك المدن على الاكثر والامر الذى يعني تعرضها وحدها تقريباً لاثار نقص القمح، ولما كانت المدن هي المراكز العصبية للمجتمع وتمثل الخط الحضارى الاول فان تعرضها لنقص غذائها الاساسي يمكن ان يضع عليها ضغطاً خانقاً يعرضها للاضمحلال اذا طال مداه. ان احتمال التسلط الخارجي على القطاع الحضرى العربي عن طريق الضغط الغذائي عليه قد اصبح أحد حقائق السياسة المعاصرة التي تتحدى ارداة الامة العربية.

الفجوة الغذائية ومشكلة النمو الاقتصادى:

يقتضي النمو الاقتصادى تعديل هيكل السكان الريفي الحضرى بحيث يتوالي انخفاض نسبة السكان الريفيين وازدياد نسبة السكان الحضريين، ولاتكاد تحتاج هذه العلاقة الاقتصادية السكانية الى تفسير، فكلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين فان ذلك يعني بالضرورة ارتباط نسبة عالية من الموارد البشرية في انتاج الغذاء، وتوافر نسبة قليلة من هذه الموارد للانتاج الصناعي والخدمي، وفي ظل هذه النسبة يكون للانتاج الزراعي الوزن الاكبر في الانتاج الوطني ويكون الانتاج الصناعي والخدمي محدوداً ويستتبع ذلك انخفاض مستوى الدخل الفردى، وعلى العكس من ذلك كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زاد الانتاج الصناعي والخدمي، ويؤدى هذا الانتاج بالاضافة الى الانتاج الزراعي الى ارتفاع مستوى الدخل الفردى وتحسين مستويات المعيشة.

وقد ارتفعت نسبة السكان الحضريين في البلاد العربية الى نحو ٣٥٪ فقط من مجموع السكان مما يعني ارتباط نحو ثلثي الموارد البشرية في انتاج الغذاء الضرورى وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الفردى باستثناء البلاد النفطية. ويتطلب النمو الاقتصادى اضطراد معدل نمو السكان الحضريين ونقص نسبة السكان الريفيين المرتبطين بانتاج الغذاء. ولكن اتجاه الهيكل السكاني في اتجاه

النمو الاقتصادى يقتضي توفير فائض متزايد من المواد الغذائية عن الاستهلاك الريفي لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الحضر، وهنا يكمن الدور البالغ الاهمية للغذاء في التنمية الاقتصادية ومفاده ان النمو الحضرى ومايصحبه من نمو صناعي ونمو خدمي رهن بتوفير فائض غذائي يغطي الاحتياجات الاستهلاكية الحضرية، وبدون هذا الفائض يتعثر النمو الحضرى والصناعي والخدمي وبالتالي النمو الاقتصادى في مجموعة كما تكمن هنا أيضاً خطورة المشكلة الغذائية العربية.

ان التطور الحضرى العربي لم تواكبه زيادة في الفائض الغذائي تفي بالاحتياجات الغذائية لهذا التطور، وبذا كان الاعتماد على الاستيراد الغذائي المتزايد ضرورة لتغطية الاحتياجات، الاستهلاكية الحضرية. ان الحقيقة التي يجب ان لاتغيب عن القادة العرب هي ان جميع المدن العربية قد أصبحت تعتمد في جانب هام أو في جميع استهلاكها من المواد الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها القمح على الواردات من الاسواق الخارجية. ان النمو الحضرى العربي الذى انفصم عن الفائض الغذائي المحلي الضرورى له قد انتهي لان يكون هذا النمو ومايصحبه من نمو صناعي وخدمي واقتصادى رهن الموافقة الخارجية على تصدير المواد الغذائية الضرورية، وبالذات القمح الى البلاد العربية، والى الحد الذى تتم فيه السيطرة الاجنبية على هذه الصادرات تتم السيطرة أيضاً على إمكانات النمو الحضرى والصناعي والخدمي في البلاد العربية. ومع القوى الذاتية العربية الدافعة للنمو الحضرى مثل التصنيع والهجرة من الريف يتعين ارساء النمو الاقتصادى على الواردات الغذائية المتزايدة مع مايستتبعه ذلك من ازدياد فرص السيطرة الاجنبية على مقدرات هذا النمو طالما ظلت الانتاجية الزراعية العربية على مستوياتها السائدة.

ان الطموح الحالي للتنمية الاقتصادية والصناعية يتطلب المزيد من الواردات الغذائية التي تؤدى بدورها الى جمود هذه التنمية، اذ تلقي هذه الواردات عبئاً سنوياً متزايداً على ميزان المدفوعات يزداد معه تفاقم المديونية الخارجية وصعوبة تمويل الواردات الاستثمارية والوسيطة بالاضافة الى تمويل الواردات الغذائية بما ينتهي الى جمود التنمية الاقتصادية والصناعية. ان خطورة ارساء التنمية الصناعية والاقتصادية على الغذاء المستورد لم تؤيدها خبرة البلاد العربية غير النفطية فحسب بل أيدتها أيضاً خبرة بلاد العالم الثالث التي واجهت مشكلة استيراد القمح والتي مالبثت ان تعثرت فيها التنمية بسبب صعوبات تمويل الواردات، واذا كانت البلاد البترولية العربية لاتواجه اى صعوبات في استيراد المواد الغذائية في الوقت الحاضر فيرجع ذلك الى سداد قيمة وارداتها من هذا المورد غير المتجدد والذى يجب أن يوجه أساساً الى انشاء طاقات انتاجية تضمن دخلاً كافياً بعد نضوب هذا المورد.

ان صعوبات التمويل التي تقترن بالنمو الحضرى/ الصناعي القائم على الاستيراد الغذائي ترجع الى صعوبات تصدير المنتجات الصناعية بسبب ارتفاع تكاليفها وعدم إمكانها مواجهة المنافسة العالمية ومع جمود التصدير تنساب هذه المنتجات للاستهلاك المحلي وتتحمل قطاعات أخرى في الاقتصاد أعباء الواردات الصناعية والغذائية، ففي دول النفط والخامات المعدنية يتحمل قطاع النفط والتعدين بهذه الاعباء، وفي الدول الزراعية يتحمل قطاع الزراعة التصديرى بهذه الاعباء، وليس هناك مايجيز الظن بانخفاض تكاليف الصناعات في المستقبل بدرجة تمكنها من المنافسة العالمية وذلك بسبب اعتمادها على الغذاء المستورد الذى تزيد أسعاره حتمًا عن أسعاره في مواطن تصديره التي هي أيضاً مواطن الصناعات المتقدمة. ان مستوى تكاليف الغذاء وهي عامل حاسم في تكاليف الانتاج الصناعي قد جعل من النمو الصناعي ونمو المدن في البلاد العربية عبئاً على الاقتصاد العربي بدلاً من أن يكون قوة دافعة له. ان الحفاظ على الاستقلال الاقتصادى والسياسي للبلاد العربية والابقاء على التنمية الحضرية والصناعية يحتم عليها ان تنتج فيما بينها القدر الاكبر من احتياجاتها الغذائية المتزايدة لقطاعاتها الحضرية النامية.

ثانياً : معوقات التنمية الزراعية العربية

ان شدة إنخفاض الانتاجية الزراعية العربية وجمودها واتساع الفجوة الغذائية وزيادة الاعتماد على الدول الخارجية لتغطية الاحتياجات الغذائية الاساسية تؤكد شدة المشاكل والمعوقات التي تواجه الانتاج الزراعي ، وتدعو الى بذل جهود غير عادية للسيطرة عليها . إن تخطيط التنمية الزراعية ضمن خطط التنمية الاقتصادية الوطنية لم يوقف إتساع الفجوة الغذائية ، كما ان الموارد الزراعية والمالية والبشرية الضخمة للبلاد العربية مجتمعة لم تجد بعد طريقها للعمل المشترك المنسق لمواجهة أشد ماتواجهه الأمة من تحديات . ان مشكلة الأمن الغذائي تكمن في المعوقات القطرية والقومية معاً ، وأن مواجهتها تتطلب السيطرة على هذه المعوقات التي يمكن أن نناقشها بايجاز فيما يلي :-

١) التنمية الانفرادية القطرية :

سارت التنمية الزراعية حتي منتصف السبعينات على أساس قطرى ، اذ إعتمدت كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والمالية والبشرية في وضع وتنفيذ خطة تنميتها الاقتصادية مع قيام الدول غير النفطية بمحاولات تدبير جانب من التمويل الخارجي اللازم لخططها عن طريق القروض أو المساهمات وفي منتصف السبعينات تم انشاء بعض المشروعات العربية المشتركة ولكنها لاتكاد تؤثر لضآلة وزنها في التنمية القطرية السائدة . ولما كانت الموارد الزراعية الطبيعية والمالية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة توزيعاً شديد التفاوت بين البلاد العربية ، لذلك لم تتكامل جميع الموارد اللازمة لتحقيق معدلات نمو قطرية مرتفعة ، فالبلاد البترولية التي تتوافر لها الموارد المالية الكبيرة لاتتوافر فيها الموارد الزراعية الطبيعية باستثناء العراق والجزائر ، والبلاد التي تتوافر فيها الموارد الزراعية الكبيرة كالسودان والمغرب وسوريا والصومال تفتقر الى الموارد المالية الكافية ، وحتي بالنسبة للعراق والجزائر مازالت تعوزهما الطاقات العلمية والتكنولوجية والتنفيذية الكافية . وبسبب استمرار تخطيط التنمية الزراعية على مستوى قطرى استمرت معدلات النمو المنخفضة واستمرت الفجوة الغذائية في الاتساع .

ولم تقتصر نتائج التنمية القطرية الانفرادية الزراعية على ضآلة معدلات النمو فحسب ، بل ترتب عليها أيضاً سوء توزيع الموارد المستثمرة ففيما هو واضح ان هناك ضياع اقتصادى للموارد نتيجة توجيه قدر أكبر من الاستثمارات الى حيث تفتقر الموارد الزراعية الطبيعية ، ومقادر أقل الى حيث تتوافر هذه الموارد ، فبالنسبة لاستثمارات خطط الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تم تخصيص ٦٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية لكل من السودان والمغرب وتونس وهي بلاد تزخر بالموارد الزراعية الطبيعية بينما تم تخصيص ٤٩و١٥٪ من هذه الاستثمارات لليبيا ، ٢ , ٢١٪ منها للجزائر وهي بلاد تقل فيها نسبياً الموارد الزراعية الطبيعية .

٢) قصور التمويل الزراعي المتاح من صناديق التمويل العربية :

اقترنت الانفرادية القطرية في التنمية الزراعية بتأخر أولوية التمويل الزراعي التي اتاحتها صناديق التمويل العربية مما ترتب عليه وجود فجوة تمويلية ضخمة أدت ومازالت تؤدى الى ضآلة معدلات نمو الاستثمار والانتاج في البلاد التي تتوافر فيها الموارد الزراعية ولكنها تفتقر الى الموارد التمويلية . فقد بلغت نسبة المشروعات الزراعية التي مولتها صناديق التمويل العربية حتى نهاية ١٩٧٧ نحو ١٧٪ فقط من إجمالي المشروعات التى مولتها هذه الصناديق ، ومن ناحية أخرى أتيحت للمشروعات غير الزراعية قروضاً أكبر في المتوسط عما اتيح للمشروعات الزراعية ، وكانت نسبة القروض لقيمة المشروعات غير الزراعية أكبر في المتوسط عن نسبة القروض لقيمة المشروعات الزراعية وكان للتيسرات التمويلية التي اختصت بها صناديق التمويل العربية للانشطة غير الزراعية أثرها في الحد من التدفقات المالية الى نشاط الزراعة حيث لم يتجاوز ماحصل عليه هذا النشاط ١٥٪ من مجموع التدفقات المالية من هذه الصناديق .

ولم يعد في مقدور صناديق التمويل العربية تغطية الفجوة التمويلية لخطط التنمية الزراعية الممتدة حتي عام ١٩٨٢ حتي ولو خصصت جميع ماتبقي من رأسمالها للتنمية الزراعية وحدها ، فمع الفجوة التمويلية القطرية البالغ مقدارها ٢٨٦٥ مليون دولار والتي تصل الى ٧٦,٨٪ من الاحتياجات التمويلية الخارجية لجميع البلاد العربية الزراعية الكبرى[١] ، باستثناء العراق والجزائر ، فانه لم يعد يتبقي من رأسمال صناديق التمويل سوى ٢٢٥٩ مليون دولار[٢] حتي نهاية عام ١٩٧٧ وهو مايغطي نحو ٧٩٪ من قيمة

---

(١) تشمل السودان ومصر والصومال والمغرب وتونس وسوريا وموريتانيا واليمن الشمالي .

(٢) باستثناء البنك الاسلامي للتنمية والذى يمنح تمويله على الاكثر للمشروعات التجارية .

الفجوة التمويلية وقد توالى انخفاض الموارد المتبقية مؤخراً حتي بلغت نحو ٣٥٠ مليون دولار وهو لايكاد يفي بالاحتياجات التمويلية لمشروع كبير واحد، ولكن اذا طبقت الصناديق سياستها السابقة فيما يختص بتوفير ٥٤٪ من قروضها للدول العربية. وأختصت الزراعة بمقدار ١٥٪ من جملة التمويل لاصبح التمويل المتاح من الصناديق للزراعة نحو ١٨٤ مليون دولار أى حوالى ٤ ,٦٪ فقط من إجمالي الفجوة التمويلية الحالية. واذا كان ماضي صناديق التمويل العربية يؤكد الأولوية المتأخرة للتمويل الزراعي في هذا الاداء، فان المستقبل يحتم ضرورة توجيه الصناديق، سياسياً لاعطاء التمويل الزراعي أولوية كما يحتم ضرورة توفير الموارد الكافية للصناديق حتي ولو استمرت التنمية الانفرادية لسنوات.

٣) تأخر أولوية قطاع الزراعة في خطط التنمية الوطنية.

على الرغم من محدودية معدل نمو الانتاج الزراعي في البلاد العربية نتيجة التنمية الانفرادية القطرية وقصور التمويل المتاح من المصادر العربية، فان خطط التنمية الوطنية لم تخصص للقطاع الزراعي حجمًا كافياً من الاستثمارات من مجموعة الموارد المخصصة للتنمية الوطنية ويعكس ذلك الاولوية المتأخرة التي توليها البلاد العربية للزراعة. وخلال الخمسينات والستينات كانت الاولوية المطلقة تعطي للقطاع الصناعي والحضرى والخدمي، شأن ماكان يحدث أيضاً في البلاد النامية الاخرى على اعتبار ان الصناعة هي القطاع الذى يقود التقدم وان الخدمات ضرورية لنموه.

وعلى الرغم من التغيير في الفكر الاقتصادى والتنموى وما انتهي اليه من ضرورة إعطاء أولوية عالية لقطاع الزراعة تتناسب مع أهميته في عملية التنمية، والمساندة القوية لهذا التغيير الفكرى من أزمة الغذاء العالمية في ٧٣/١٩٧٤، فإن خطط التنمية الاقتصادية العربية مازالت تولي قطاع الزراعة أولوية متأخرة في جهود التنمية، ففي خطط التنمية الاقتصادية العربية للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠، خصص لقطاع الزراعة ٩٤ ,٩٪ من إجمالي الاستثمارات القومية في ١٩٧٦ كما خصص له ٩٤ ,٧٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ١٩٨٠، وبالنسبة لمتوسط الفترة المذكورة بلغت المخصصات الاستثمارية للزراعة ٨٪ فقط من إجمالي الاستثمارات في خطط التنمية العربية.

وبالاضافة الى ضعف معدل التكوين الرأسمالي في الزراعة ومايترتب عليه من ضآلة معدلات نمو انتاجها فإن إتجاهات هذا التكوين لاتحدد وفقاً لما تمليه الاعتبارات الاقتصادية، فبينما تغل الاستثمارات مردوداً عالياً في مشروعات التنمية الرأسية كما يتمثل ذلك في انخفاض معامل رأسمالها فإن جانباً كبيراً من الاستثمارات يخصص لمشروعات التوسع الافقي التي يرتفع فيها معامل رأس المال ويقل العائد منها وتطول فترة تنفيذها.

٤) ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي:

على الرغم من محدودية مساهمة القطاع العام في التنمية الزراعية فإن هذه المساهمة تعد المصدر الاساسي لتمويل هذه التنمية، ذلك ان مساهمة القطاع الخاص ضئيلة للغاية فضلاً عن أن جانباً منها مستمد من المصارف الزراعية التابعة للقطاع العام. ان أكثر مايوجه اليه التمويل العام هو المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف واصلاح الاراضي في حين أن هناك استثمارات على جانب هام من الجدوى الاقتصادية يمكن تنفيذها في نطاق المزرعة أو في نطاق عدد محدود من المزارع ولكن لايتوافر التمويل الخاص لتنفيذها بسبب نقص مدخرات القطاع الخاص في الزراعة المترتب على سياسات الاسعار والضرائب. ان سياسات الاسعار توضع حالياً في أكثر البلاد العربية لصالح المستهلك في المدن وعلى حساب مصالح المنتجين الزراعيين، كذلك يتعرض القطاع الزراعي لعدد من أنواع الضرائب الظاهرة والمستترة التي تمتص جانباً كبيراً من دخله، ومع التسليم بان على قطاع الزراعة تمويل التنمية الاقتصادية في مراحل النمو المبكرة الا أن مايحدث عن طريق التسعير والضرائب هو اعتصار شطر كبير من دخل قطاع الزراعة وبالتالى نقص مدخراته واستثماراته، واستخدام الحصيلة لافي تنمية باقي القطاعات بل في تشجيع استهلاك الغذاء في الحضر عن طريق خفض أسعاره. لقد أصبح مطلوباً من الزراعة في الواقع تمويل التنمية في القطاعات الاخرى بالاضافة الى تحمل إعانة الاستهلاك في الحضر مما استتبعه نقص الدخل والادخار والاستثمار في الزراعة وتوالي هجرة العمال ورأس المال منها نظراً لضآلة العائد اليه. ان قطاع الزراعة قد أصبح قطاعاً طارداً للعمل ورأس المال بسبب نقص الحوافز وسلبياتها وبالتالى أصبح يعاني جمود الانتاجية والنمو.

٥) التخلف التكنولوجي للانتاج :

يعكس تخلف الانتاجية الزراعية العربية المستوى التكنولوجي للانتاج فمازالت الزراعة العربية تعتمد في أكثر عملياتها الانتاجية على مستلزمات الانتاج المزرعية التي يترتب عليها قيام الزراعة الخفيفة بانتاجيتها الشديدة الانخفاض، ومازال استخدام المستلزمات التكنولوجية المشتراة محدوداً للغاية وسيئاً في كثير من الاحوال على الرغم من ان استخدام المستلزمات الحديثة المناسبة هو السبيل الوحيد لتكثيف الانتاج ورفع مستويات الانتاجية .

ويبدو التخلف التكنولوجي للانتاج واضحاً بدءاً من البذور والتقاوى المستخدمة التي لاتناسب مشاكل البيئة الانتاجية مثل مشاكل انخفاض معدلات الامطار أو المقاومة للامراض مثل صدأ القمح أو تفرط السمسم في السودان أو تدهور الاصناف المستخدمة من المحاصيل السكرية أو صعوبات الحصول على بذور البنجر والتعرض لاستغلال الشركات الاجنبية المحتكرة لانتاج وتجارة هذه البذور.

وتعتبر طاقة البحث العلمي والتكنولوجي العربية متواضعة جداً في مجال تحسين البذور والسلالات واكثار البذور المحسنة ونقل التكنولوجيا المناسبة للانتفاع بالسلالات العالمية المرتفعة الغلة كما يعترى القصور شبكة توزيع البذور المحسنة، على قلة مايجهز منها، اذ كثيراً ماتصل الى الزراع في مواعيد غير مناسبة وبتكلفة مرتفعة وبدون إرشاد عن كيفية استخدام هذه البذور ومتطلباتها من عمليات الخدمة الزراعية . ان عدم تحقيق الانتفاع حتي الان ببذور السلالات المرتفعة الغلة من القمح والذرة والارز وعدم تحقيق الثورة الخضراء في البلاد العربية على الرغم من تحقيقها في مناطق أخرى من العالم يؤكد مدى تخلف نشاط تحسين البذور وضرورة بذل جهود علمية وتجريبية مكثفة لدفع هذا التحسين الذى يعد نقطة البدء في رفع مستوى الانتاج .

ويمتد التخلف التكنولوجي الى استخدام الاسمدة الكيماوية التي تعد من أهم المستلزمات التكنولوجية لتكثيف الانتاج، اذ ينخفض معدل استخدامها في جميع البلاد العربية باستثناء مصر ولبنان، الى مابين حد أدني مقداره كيلوجرام واحد للهكتار في موريتانيا واليمن الجنوبي وحد أعلى قدره ٢٢ كيلوجرام في الجزائر، ولاينتظر تكثيف الانتاج فيما بين هذه الحدود السمادية وحتي في المناطق المروية والمضمونة الامطار التي ترتفع في بعض مساحاتها معدلات التسميد فان هذه المناطق تواجه كثيراً من المشاكل التي تعوق التوسع في التسميد مثل ملوحة الاراضي المروية كما هو الحال في بعض مناطق العراق وسوريا وعدم حصر الاراضي والحاصلات والاحتياجات السمادية لكل منها وعدم توفر الاسمدة بالانواع والكميات التي يلزم استخدامها ونقص الارشاد الفني للزراع عن الاستخدام الاكثر اقتصاداً للاسمدة . وفي المناطق التي لاتستخدم فيها الأسمدة أو تستخدم بكميات قليلة جداً فان ذلك يرجع الى عدم الاطمئنان الى جودة موسم الامطار والى عدم توفر الاسمدة كمًا ونوعاً في المواعيد المناسبة بسبب قصور طاقات النقل والتخزين، والى إرتفاع أثمان الأسمدة وإنخفاض الوعي لدى الزراع بالنسبة لاستخدام الأسمدة في الزراعات المطرية .

وبالمثل تتخلف الزراعة العربية تكنولوجياً في إستخدام القوى الميكانيكية في الانتاج، اذ تنخفض كثافة الجرارات ليصل متوسطها في البلاد العربية الى ٢,٩٨ جرار لكل ألف هكتار وهو مايعادل نحو ١٠٪ من كثافة الجرارات في زراعات أوروبا الغربية، وتقل الكثافة عن هذا المعدل المنخفض في عدد من البلاد العربية الزراعية الهامة، اذ تصل الكثافة في السودان الى ١,١ جرار وفي العراق الى ١,٧ جرار وفي سوريا ٢ جرار وفي المغرب الى ٢,١ جرار لكل ألف هكتار.

ومن نتائج نقص استخدام القوى الميكانيكية وعدم كفاية القوى البشرية والحيوانية البديلة عدم اتمام العمليات الزراعية وفقاً للمستوى الفني اللازم لادائها . فبالنسبة لاعداد الارض للزراعة مثلاً يلاحظ أن التأخر في إنجازها شائع في الزراعات العربية، ففي المغرب يتأخر إعداد الارض لزراعة الحبوب في مساحة لاتقل عن مليون هكتار سنوياً وذلك لعدم توفر الطاقة الميكانيكية اللازمة ويؤدى هذا التأخير الى ضعف قدرة الارض على الاحتفاظ بالرطوبة والى تدهور انتاجيتها، وتلاحظ نفس ظاهرة التأخير في زراعة القمح في منطقة الجزيرة بالسودان وزراعة البنجر السكرى في العروة الربيعية في سوريا والجزائر. كما ان انتشار استخدام اسلوب البذار اليدوى يتسبب عادة في انخفاض نسبة الانبات والافراط في استخدام التقاوى .

ويرجع عدم التوسع في استخدام الالات الزراعية الميكانيكية الى صغر الحيازات وتبعثرها وبالتالي عدم قدرة صغار الزراع على اقتناء الالات خصوصاً مع ارتفاع أسعارها في السنوات الاخيرة وعدم وجود دعم حكومي لاقتنائها أو مصادر ائتمان يمكن ان تمكن الزراع من الشراء، كذلك هناك نقص واضح في توفر المعلومات الفنية لدى الزراع عن نوعيات الالات ومدى مناسبتها لاداء مختلف العمليات الزراعية كما يمتد النقص الى الكوادر الفنية لتشغيل وصيانة الالات والى قطع العيار ومحطات الصيانة .

٦) نقص الايدى العاملة :

من أخطر العوائق التي تواجه تقدم الانتاجية الزراعية العربية نقص الايدى العاملة الزراعية المدربة بسبب هجرة العمال من الريف الى الحضر، وتمثل هذه الهجرة في أغلب الاحوال هروباً من ظروف المعيشة المقترنة بالشظف والاجهاد الى ظروف معيشة حضرية أفضل، وقد أصبحت الزراعة بهذه الهجرة قطاعاً طارداً للعمل مثل ما أصبح قطاعاً طارداً لرأس المال. وفي الوقت الحاضر أصبح قسمًا كبير من الخسائر التي تلحق بالأغذية والمحاصيل سببه عدم توفرالايدى العاملة اللازمة للجني والحصاد وزراعة المساحات الصالحة للزراعة.

وينخفض مستوى الوعي والخبرة لدى معظم الزراع فيما يتعلق بالاساليب الحديثة في الانتاج وتنتشر بينهم التقاليد التي تغذيها الأمية وغياب الارشاد الزراعي الفعال.

وتعد السياسة الاقتصادية والاجتماعية مسئولة الى حد كبير عن الهجرة من الريف الى المدن وعن نقص الخبرة وزيادة التقاليد، ان سياسات الاسعار الزراعية يغلب ان تكون تمييزية لصالح سكان المدن وعلى حساب سكان الريف، ففي سبيل المحافظة على القوة الشرائية للدخول الحضرية تلجأ هذه السياسات الى تقرير أسعار منخفضة للمحاصيل من شأنها أن تؤدى الى انخفاض الدخول الزراعية وارتفاع الدخول الحقيقية الحضرية، وان تشكل عائقاً لزيادة الانتاج التي تمثل الحل الحقيقي لمشاكل المستهلكين، كذلك تميز سياسات الخدمات سكان المدن بكثير من الخدمات التي يحرم منها الكثير من مناطق الريف وسكانه، فالخدمات التعليمية والثقافية والصحية والترفيهية والتدريبية تتركز في المدن على الاكثر ويحرم منها الكثير من أهل الريف، لذا كانت الهجرة من الريف الى المدن أمراً متوقعاً، ومالم تتخذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية اتجاهاً ينطوى على الحفاظ على مصالح الريفيين فمن المتوقع أن تفقد الزراعة العربية أكثر عناصرها نشاطاً ومبادرة وقدرة على الانتاج.

٧) حيازة الاراضي الزراعية :

يتسم نظام حيازة الاراضي الزراعية في البلاد العربية بسيادة الحيازات الصغيرة، وبذلك تسود زراعة الكفاف وليس زراعة الكفاءة، وتستهدف ادارة الحيازات الصغيرة اشباع الاستهلاك العائلي المزرعي أكثر مما تستهدف الانتاج للسوق لتحقيق أقصي ربح، ويترتب على عدم الانتاج أساساً للسوق الابتعاد عن التخصص والتركيز الجغرافي للمحاصيل، وكذلك الابتعاد عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية وفقاً لضوابط الاسعار والتكاليف، والابتعاد عن الزراعة الكثيفة لان الانتاج يعتمد على المستلزمات المتاحة مزرعياً على الاكثر وبالتالى تسوده الزراعة الخفيفة. وكثيراً مايسود نظام حيازة الاراضي العربي المشاكل المرتبطة بعدم حصر وتحديد الحيازات، والـزراعة على الشيوع، وانتشار وضع اليد وحقوق الاستغلال القبلي في الاراضي والمياه وهذه المشاكل بالغة التعقيد اجتماعياً وسياسياً ولاتسمح بانطلاق الحوافز ودفع الانتاجية.

وبالنسبة لمزارع الدولة وهي وحدات كبيرة لاتعاني من مشاكل الحيازة الخاصة الا انها تعاني من مشاكل الادارة، ان متخذى القرارات في هذه المزارع في محاولة ابتعادهم عن المساءلة وهم موظفون عموميون يبتعدون أيضاً عن تحمل المسئولية، وتغلب على ادارتهم البيروقراطية والروتين مما يؤدى الى ضعف انتاجيتها على الرغم من كفاية تجهيزاتها الفنية وبصفة عامة تعد الحوافز في مزارع الدولة غير كافية وبالتالى فهي سالبة التأثير على مستويات الانتاجية والكفاءة الاقتصادية.

٨) قصور البنية الاساسية :

على الرغم من توفر الموارد الزراعية من أرض وماء في بعض البلاد العربية الا أن عدم توفر المرافق والبنية الأساسية من طرق وتخزين وطاقة وغيرها يشكل عقبة تحول دون الاستغلال الكامل لتلك الموارد. على ان توفير البنية الأساسية في أبسط صورها مازال يتطلب استثمارات ضخمة. وفي أى برنامج طموح للتنمية الزراعية لابد من الاخذ في الاعتبار التكاليف الاستثمارية والجارية للمرافق المطلوبة لحسن استغلال الموارد وتسويق منتجاتها الا ان انخفاض معدل العائد على تلك الاستثمارات لايشجع على جذب رأس المال لانشائها.

ثالثاً: ضرورة واستراتيجية العمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي

ضرورة العمل المشترك للتنمية الغذائية:

تواجه البلاد العربية مشكلة أمن غذائي حادة مع تناقص إكتفائها ذاتياً من القمح الى النصف، وتتعرض وهي تستكمل حاجتها منه من البلاد المحتكرة لاشد الاخطار الاقتصادية والسياسية، ومالم تعمل البلاد العربية جاهدة الى السيطرة على مشكلة أمنها الغذائي فإن استقلال الغذاء سينهار من أساسه مع توالي زيادة الحاجة الى القمح بمعدلات لاتلحق بها معدلات نموه محلياً. ومع الاتجاهات الانتاجية والاستهلاكية الحالية يقدر أن يتضاعف الانتاج الحالي في منتصف القرن القادم وان تزداد الاحتياجات الى اربعة أمثال الاحتياجات الحالية وأن يهبط معدل الاكتفاء الذاتي الى الربع وأن تستوعب البلاد العربية وحدها مايقرب من نصف كميات القمح الذى يدخل في التجارة الدولية ولو ترك لهذا التطور أن يأخذ هذا المجرى فان ذلك يعني وقوع البلاد العربية تحت سيطرة البلاد المصدرة حتي ولو أمكنها تدبير ثمنه وضمان الحصول على الكميات المطلوبة، كما يعني هذا التطور التعرض لشبح المجاعة اذا لم يمكن تدبير ثمن الواردات وضمان كمياتها. وفي مواجهة هذه المعطيات ليس أمام البلاد العربية سوى العمل على تعزيز أمنها الغذائي عن طريق دفع التنمية الغذائية الى أقصي حدود تسمح بها الموارد المتاحة.

وعلى الرغم من اهتمام البلاد العربية بالتنمية الزراعية والغذائية واتباعها لاسلوب تخطيط هذه التنمية، الا ان الفجوة الغذائية العربية ظلت تتسع برغم هذه الخطط التي وضعت على أساس قطرى، ان التنمية القطرية المنفردة عجزت عن تعبئة الموارد الكبيرة المتاحة بين البلاد العربية لان هذه الموارد موزعة توزيعاً شديد التفاوت بين هذه البلاد. ان امكانات استخدام هذه الموارد في الانتاج تتطلب عملاً عربياً مشتركاً ومنسقاً لتجميع هذه الموارد بالانواع والكميات اللازمة لدفع عجلة الانتاج وزيادة معدلات التنمية الغذائية، ان الامكانات الضخمة للعمل العربي المشترك وفرص السيطرة على الفجوة الغذائية تستند الى الحقائق الاتية:

١) ضخامة الموارد الارضية الصالحة للزراعة في البلاد العربية في مجموعها، فبينما تصل الرقعة الزراعية الحالية الى نحو ٥٠ مليون هكتار في المساحة الصالحة للزراعة تصل الى ١٩٨ مليون هكتار ويمكن التوسع في مساحة الرقعة الزراعية بنحو ١٥ مليون هكتار حتي نهاية القرن الحالي.

٢) ضخامة الموارد المائية التي يمكن ان تتاح حتي نهاية القرن الحالي، اذ تقدر هذه الموارد بنحو ٨٢ مليار متر مكعب تكفي لرى مساحة ١٠ ملايين هكتار وبالتالي مضاعفة المساحة المروية الحالية.

٣) امتداد البلاد العربية في أحزمة بيئية متعددة مما يمكن من انتاج الحاصلات الزراعية المتنوعة ويزيد من فرص التكامل ويقلل من احتمالات استيرادها من الخارج.

٤) الامكانات الكبيرة لتكثيف الانتاج الزراعي عن طريق التوسع في استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة كالاسمدة والالات الميكانيكية الزراعية والتقاوى المحسنة، بالاضافة الى الحد من نظام تبوير الاراضي الشائع في البلاد العربية.

٥) توافر القوى العاملة الزراعية التي تصل الى نحو ٢١,٨ مليون وحدة عمل وقدرتها على استيعاب وسائل الانتاج الحديثة بالتدريب والارشاد.

٦) إمكانية توافر الكوادر الفنية فيما بين البلاد العربية وبمزيد من التدريب والحوافز يمكن رفع المستوى التكنولوجي للانتاج والقيام بالابحاث العلمية الزراعية المتقدمة.

٧) توفر الفوائض المالية الكبيرة فيما بين البلاد العربية وإمكان تنفيذ جميع المتطلبات الاستثمارية لتعزيز التنمية الغذائية.

استراتيجية التنمية الغذائية العربية:

اذا كان العمل العربي المشترك ضرورة حتمية لتحقيق السيطرة على الفجوة الغذائية فان قيام هذا العمل على أساس استراتيجية اقتصادية مشتركة ضرورة حتمية أيضاً لضمان فعاليته، اذ تنظم هذه الاستراتيجية العمل العربي المشترك سواء فيما يتصل بوضع أهدافه أو فيما يتصل باختيار أنسب وسائل تحقيق هذه الاهداف، وبالنسبة للاستراتيجية التي تقوم عليها برامج الأمن الغذائي المقترحة والتي سنتعرض لها فيما بعد فانه يمكن إبراز أهم عناصرها فيما يلي:-

١) تم تحديد الأهداف السلعية المشتركة لبرامج الأمن الغذائي تحديداً كمياً من واقع تقديرات أهداف مجموعة من مشروعات خطط

التنميةالزراعية في البلاد العربية تم اختيارها على أساس تعزيزها للأمن الغذائي القطرى والقومي ، وكذلك من تقديرات أهداف عدد محدود من المشروعات القومية والقطرية التي قام بوضعها خبراء المنظمة . وفي المرحلة المبكرة الحالية للعمل العربي المشترك فان هذا الاسلوب الـذى تم بمقتضاه تحديد الاهداف المشتركة يعد اسلوباً واقعياً خصوصاً فيما يتصل بإمكان الاتفاق على البرامج المقترحة وكذلك فيما يتصل بإمكانات تحقيق أهدافها ، على انه يمكن مستقبلا اجراء تنسيق للخطط القطرية لتحقيق أهداف قومية وقطرية أكثر اتساقاً وأعلى في كفاءتها الاقتصادية . ومن شأن تنفيذ برامج الأمن الغذائي المقترحة وتحقيق أهدافها بدء السيطرة على الفجوة الغذائية والحد منها بدرجة ملحوظة بالنسبة لعدد من الموارد الغذائية الأساسية في نهاية القرن الحالي ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي كاملاً بالنسبة لعدد محدود منها ، وسوف يتضح مدى السيطرة المذكورة عند استعراض نتائج تنفيذ برامج الأمن الغذائي .

٢) في تحديد الأهداف المشتركة لبرامج التنمية الغذائية وفي اختيار وسائل وإسلوب تنفيذ مشروعات هذه البرامج تقوم الاستراتيجية الاقتصادية على مبدأ خدمة المصالح الاقتصادية المباشرة لجميع البلاد المشتركة في تعزيز التنمية وذلك عن طريق إسهامها عينياً في تنفيذ هذه المشروعات . ففي البلاد التي تتوافر فيها الموارد الزراعية الطبيعية يتم تنفيذ الجانب الاكبر من المشروعات الزراعية - الغذائية التي تعزز اقتصاديات هذه البلاد ، بينما يتم في البلاد النفطية التي تفتقر الى الموارد الزراعية قيام صناعات مستلزمات الانتاج الزراعي والتي يضمن العمل العربي المشترك أسواقاً واستخدامات مستقرة لها في مشروعات التنمية الغذائية . ومن شأن إسهام البلاد النفطية بمستلزمات الانتاج في هذه المشروعات قيام صناعات كبيرة وحديثة ومتطورة لانتاج المستلزمات في هذه البلاد مما يؤدى الى دعم اقتصادها والى تعميق تكامل البلاد العربية واستخدام قدر متزايد من الاموال العربية في البلاد العربية ، فضلاً عن تحقيقها جميعها لقدر أكبر من الأمن الغذائي . ويتضح مدى فرص التصنيع المتاحة للبلاد البترولية من تقديرات برامج الأمن الغذائي لأنواع واعداد الالات الزراعية وقيمتها وكذلك أنواع وكميات وقيمة الأسمدة الكيماوية اللازمة لتنفيذ مشروعات هذه البرامج حتي عام ٢٠٠٠ .

٣) فيما يختص بتوزيع استثمارات برامج الأمن الغذائي بين البلاد العربية تقوم استراتيجية هذا التوزيع على أساس تخصيص أكبر قدر من الاستثمارات للبلاد التي تمتلك من الامكانات والموارد الزراعية مايجعلها قادرة على المساهمة السريعة والفعالة في تنمية انتاج سلع الغذاء وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي على المستوى القومي بجانب الاهداف القطرية . ومن إجمالى استثمارات برامج الأمن الغذائي خارج البلاد النفطية فانه يخص السودان نحو ٣٣,٧٪ منها . كما يخص المغرب ١٦,٩٪ والصومال ١٠,٣٪ ويتناسب هذا التوزيع الاستثمارى بصفة عامة مع القاعدة المواردية المستغلة والكامنة في البلاد العربية ، وأن تخصيص أكبر قدر من الاستثمارات للسودان يتسق مع حجم موارده الزراعية الهائلة ومع حاجته الى البنية الاساسية ، ويغاير هذا الاتجاه الاستراتيجي للاستثمار الاتجاه القطرى الذى ساد في السنوات الخمس ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والذى خص السودان منها نحو ٦,٧٪ من إجمالي الاستثمارات برغم موارده الزاخرة وخص المغرب ٦,٢٪ وخص الصومال أقل من ١٪ منها .

وفيما يختص بتوزيع استثمارات برامج الأمن الغذائي على تنمية السلع الغذائية تقوم استراتيجية هذا التوزيع على تخصيص أكبر قدر من الاستثمارات لتنمية انتاج أكثر سلع الغذاء أهمية من الوجهة الغذائية والاقتصادية والسياسية ، وكذلك لتنمية أقلها انتاجاً بالنسبة لاحتياجات الاستهلاك أى أقلها من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي ثم لاهمها من حيث قيمتها في تحسين المستوى الغذائي ، وبذا خصص لتنمية الحبوب نحو ٤٢٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات باعتبارها - وبصفة خاصة القمح - أهم عناصر الفجوة الغذائية ، كما خص انتاج السكر نحو ١٦,٤٪ والانتاج الحيواني نحو ٥٪ من هذه الاستثمارات .

٤) فيما يختص بفوائض انتاج السلع الغذائية عن الاستهلاك المحلي في بعض البلاد العربية تقوم استراتيجية برامج الأمن الغذائي على استخدام هذه الفوائض في البلاد العربية ذات العجز ، ويقتضي هذا الاستخدام حرية انتقال فوائض السلع الغذائية بين الاسـواق العـربية من جهـة وضمان مشترك لاستهلاكها داخل البلاد العربية من جهة أخرى ، مع تصدير مايفيض عن حاجة الاستهلاك العربية الى الاسواق العالمية ، وفي صدد تنفيذ هذه الاستراتيجية فان تفاوت تكاليف انتاج السلع الغذائية وأسعارها بين البلاد العربية سواء بالنسبة للمنتجين أو بالنسبة للمستهلكين يتطلب وضع سياسة زراعية مشتركة تأخذ في اعتبارها هذا التفاوت في التكاليف والأسعار بين البلاد العربية كما تأخذ في اعتبارها التفاوت بين الأسعار العربية والأسعار العالمية . ويقتضي تنفيذ برامج الأمن الغذائي وضع هذه السياسة التي لم يتم بعد وضعها في المرحلة الراهنة ، ولا يعد الوقت متأخراً على وضعها حيث لاينتظر تحقيق فوائض من سلع الغذاء قبل عامين أو ثلاثة من بدء تنفيذ التنمية الغذائية المشتركة .

ويقوم على نفس الاستراتيجية التسويقية السابقة استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي التي تنتجها البلاد النفطية لمشروعات

برامج الأمن الغذائي ، اذ تلزم حرية انتقال هذه المستلزمات مع ضمان أسواق لها في البلاد الزراعية مما يعني بدوره أن تأخذ السياسة الزراعية المشتركة في اعتبارها كلا من المنتجات ومستلزمات الانتاج .

٥) تقوم استراتيجية تنفيذ برامج الأمن الغذائي وتحقيق أهدافها على رفع المستوى التكنولوجي للانتاج باستخدام المستلزمات الانتاجية الحديثة كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات والالات الزراعية بحيث يمكن تكثيف الانتاج من الرقعة المزروعة ورفع مستوى غلاتها . وتنطلق هذه الاستراتيجية من حقيقة عدم إمكان الاعتماد على التوسع الافقي وحده لتنمية الانتاج بصورة مستمرة ، وان استمرار رفع الانتاجية هو رهن استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي للانتاج بالاضافة الى ان هذا التقدم هو في الزمن القصير سبيل زيادة الانتاج وان نتائج التوسع الافقي لاتتحقق في الزمن الطويل .

وتأخذ الاستراتيجية في اعتبارها ان مجالات البحث العلمي الزراعي متعددة ويستند البحث العلمي الى عديد من العلوم المتشابكة والتطبيقات التكنولوجية المتطورة ، وبذا تتوقف امكانات البحث على توفير العمل العربي المشترك للموارد اللازمة لانشاء مراكز البحوث وتوفير الاعداد المناسبة من الخبراء العرب والاجانب للقيام بالبحوث التي تهدف الى مواجهة مشاكل تحويل الانتاج التقليدى الى انتاج تكنولوجي دائم التطور.

٦) تقوم استراتيجية تمويل البرامج المقترحة للأمن الغذائي على توفير موارد مالية جديدة من جانب الدول القادرة واستخدامها في إنشاء وتشغيل المشروعات التي يتقرر تنفيذها . وتنطلق هذه الاستراتيجية من حقيقة ان التمويل الذى يمكن أن تتيحه صناديق التمويل العربية من مواردها الحالية محدود للغاية ولايكفي لو خصص جميعه للتنمية الزراعية التي تتضمنها الخطط القائمة بدون برامج الأمن الغذائي ، وفي تدبير أموال اضافية كافية لتنفيذ برامج الأمن الغذائي فانه يلزم تركيز القرارات الخاصة بتمويل هذه البرامج في أيدى مؤسسة مسئولة نظراً لشمولية مشكلة الأمن الغذائي وترابط مشروعاتها وامتداد بعضها بين عدد من البلاد العربية وضرورة اختيارها للتنفيذ على أساس أولويات يتم الاتفاق عليها بين الدول المشتركة في تعزيز التنمية الغذائية ويدعو هذا التركيز الى انشاء مؤسسة تمويل زراعي متخصصة تقوم على تمويل المشروعات بالقروض والمساهمة المباشرة وتكون هي المسئولة بصفة أساسية عن تمويل وتعزيز الأمن الغذائي العربي .

٧) تقوم استراتيجية تنفيذ مشروعات برامج الأمن الغذائي المقترحة على مبدأ مرونة التنفيذ في ضوء حجم الاموال التي تتاح لاستثمارات هذه البرامج ، ومن شأن هذه الاستراتيجية انها تترك لمتخذى القرار مرونة الاختيار بين مدى تعزيز الأمن الغذائي من برنامج سلعي معين ومدى التكلفة الاستثمارية لهذا البرنامج ، فضلاً عن انها تتيح مرونة الاختيار بين مشروعات برنامج معين على أساس المبادىء الاقتصادية واعطاء أولوية الاختيار للمشروعات الاكثر كفاءة من وجهة النظر الاقتصادية ، فضلاً عن مرونة الاختيار بين مشروعات برنامجين أو أكثر على أساس تفاوت المعامل الحدى لرأس المال بين البرامج وإمكان الاختيار على أساس حجم العائد منها أو تفضيل المستهلكين فيمابين انتاجها .

رابعاً: برامج الأمن الغذائي

تعزيزاً للأمن الغذائي العربي وضعت برامج تنمية انتاج السلع الغذائية الأساسية بالاضافة الى برنامج الخزين الاستراتيجي ومي للحبوب، وتستند برامج التنمية السلعية على توافر الموارد الأرضية والمائية فيما بين البلاد العربية وعلى ازالة ما يعانيه الانتاج ائم من معوقات تحد من طاقاته ونموه، وبالتالي تقوم مشروعات هذه البرامج على التوسع الافقي والتوسع الرأسي التي تساندها روعات البحوث والخدمات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية، وتعزيز البنية الهيكلية. وقد شملت برامج التنمية السلعية امج تنمية الحبوب والذى ركز على محصول القمح بصفة خاصة باعتباره أهم سلع الفجوة الغذائية إقتصادياً وسياسياً، وبرنامج ية المحاصيل الزيتية، وبرنامج تنمية السكر، وبرنامج تنمية الانتاج الحيواني والداجني وبرنامج تنمية الانتاج السمكي.

وارد الطبيعية:

أظهرت دراسة الموارد الزراعية الطبيعية في الوطن العربي ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة تبلغ نحو ٢٠٠ مليون هكتار ص السودان منها نحو ٣٠٪، الجزائر ٢٠٪ والمغرب ١٨٪ كما تبلغ مساحة الغابات نحو ١٣٠ مليون هكتار تتركز بصفة أساسية سودان وبالنسبة للمراعي فتبلغ مساحتها ١٧٤ مليون هكتار.

ويقدر أن تصل مساحة الأراضي المزروعة حتي نهاية القرن الحالي الى نحو ٧٠ مليون هكتار منها ٢٢ مليون مروى والباقى ري.

أما الموارد المائية فتبلغ حالياً نحو ١٥٦ مليار متر مكعب منها ١٣٩ مليار متر مكعب مياه سطحية ويقدر أن يصل إجمالي الموارد ئية بنهاية القرن الحالي الى ٢٤٠ مليار متر مكعب منها نحو ٢٠٢ مليار متر مكعب مياه سطحية.

مج التنمية السلعية:

ويضم كل برنامج من برامج التنمية السلعية الخمسة عدداً من المشروعات بعضها قومي وبعضها الآخر مشترك بين عدد من لاد العربية ويصل عدد المشروعات القومية الى ١٤٥ مشروعاً موزعة على ثلاثة عشر دولة. أما المشروعات المشتركة فتصل الى ٨ روعات منها أربعة مشروعات للانتاج السمكي وثلاثة مشروعات للانتاج الحيواني ومشروع المخزون الاستراتيجي القومي حبوب. وبالنسبة لتوزيع المشروعات القومية على سلع الغذاء فيوجد ٣٣ مشروعاً خاصة بالحبوب، ٧ مشروعات خاصة حاصيل الزيتية، ٤٣ مشروعاً للسكر، و٥٣ مشروعاً للانتاج الحيواني والداجني و٩ مشروعات للانتاج السمكي، وهناك ١٤ روعاً مشتركاً بين الحبوب والمحاصيل الزيتية منها ٤ بالسودان، ٢ الصومال، ٢ بالعراق، ٣ بسوريا وواحد في كل من المغرب يمن الشمالي.

ونشمل مشروعات الحبوب ١٥ مشروعاً للتوسع الرأسي و٤ مشروعات للتوسع الافقي كما تشمل ١١ مشروعاً خدمياً من ها مشروعات تدعيم الطاقة التخزينية الحبوبية وتدعيم البحوث الزراعية وانتاج البذور المحسنة والارشاد والتنمية الريفية كاملة.

وتشمل مشروعات تنمية المحاصيل الزيتية ٧ مشروعات مستقلة بالاضافة الى ١٤ مشروعاً مشتركاً مع الحبوب، وتتركز روعات المحاصيل الزيتية في السودان والصومال والعراق والمغرب وتعني بصفة خاصة بالتوسع الرأسي في زراعة الفول السوداني، توسع الرأسي والافقي للمحاصيل الزيتية المناسبة في العراق والصومال وتجديد وتطوير زراعات الزيتون في المغرب، وتساند شروعات الخدمية وكذلك مشروعات التنمية الريفية الخاصة بالحبوب مشروعات تنمية المحاصيل الزيتية.

ويضم برنامج السكر عدد من المشروعات التي تتركز في السودان والمغرب والعراق، وتقوم هذه المشروعات على التوسع الرأسي أفقي وبانشاء طاقات جديدة وتوسيع الطاقات القائمة وتجديد المصانع لتصل الى طاقتها التصميمية وانشاء مصانع جديدة.

أما برنامج تنمية الانتاج الحيواني والداجني فيضم ٢٦ مشروعاً لانتاج اللحوم الحمراء والألبان ومشروعات لانتاج اللحوم بيضاء والبيض و٢٠ مشروعاً تتعلق بالخدمات البيطرية وانشاء المذابح الآلية وتطوير المراعي ومصانع الاعلاف المركزة ومركز راسات الحمي الصفراء، وتتركز مشروعات الانتاج الحيواني والداجني في السودان والصومال وسوريا والمغرب وتونس واليمن سمالي والعراق وموريتانيا.

وتتضمن المشروعات المشتركة للانتاج الحيواني والداجني مشروع انشاء الشركة العربية لتنمية مواد العلف للدواجن وتسويقها

ومشروع إنشاء الشركة العربية لتربية الاجداد والدواجن والشركة العربية لمعدات الدواجن. ويهدف المشروع الاول في المدى المتوسط الى استيراد مواد العلف وتخزينها في ٤ مراكز شبه إقليمية بسعة تخزينية لمدة ٣ شهور من احتياجات العلف حتي عام ٢٠٠٠ ويهتم المشروع بتخفيض التكاليف الانتاجية للعلف المخلوط لامكان خفض التكاليف الكلية لانتاج الدواجن بنحو ١٣٪، ويهدف المشروع الثاني تربية الاجداد للدواجن في قطعان كبيرة الحجم بالدرجة الكافية لانتاج احتياجات صناعة الدواجن من أمهات اللحم والبيض لامكان مواجهة الاحتكارات في السوق العالمية ولتوفير الاستقرار لصناعة الدواجن العربية، ويقوم المشروع على ٤ مراكز شبه إقليمية يقوم كل مركز منها بخدمة مجموعة من البلاد العربية. أما المشروع الثالث فيهدف الى تشجيع صناعة بعض معدات وأدوات الدواجن وشراء مايصعب تصنيعه منها مما يؤدى الى خفض هذه المعدات وبالتالى خفض تكاليف الانتاج المحلي من الدواجن.

ويضم برنامج تنمية الانتاج السمكي ٩ مشروعات قومية في السودان والصومال وسوريا والمغرب وتونس واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وموريتانيا وتعتمد غالبية هذه المشروعات على تنمية المصايد الداخلية وتطوير الصيد التقليدى والصيد البحرى ويعتبر مشروع تطوير الصيد البحرى بالمغرب من أهم المشروعات.

كما يضم برنامج تنمية الاسماك ٥ مشروعات مشتركة ويعتبر مشروع الشركة العربية لمصايد الاسماك المشروع الانتاجي الوحيد لهذا البرنامج ويعتمد على تدعيم الشركة القائمة حالياً بالسفن اللازمة وتسهيلات استقبالها واصلاحها في الموانيء العربية وانشاء معامل للتجميد والتصنيع والتعليب وتصنيع مسحوق السمك، ويمكن أن يمتد نشاطها في الخليج العربي وخليج عمان ومياه اليمن الجنوبي والصومال والمغرب وموريتانيا. أما المشروعات الاخرى فهي مشروع المعهد العربي للثروة المائية في المياه الداخلية ويهدف الى إجراء الدراسات ومشروع دعم البحث العلمي والتدريب حول زراعة الاسماك. بالاضافة الى مشروعات دراسات عمل صناعة عربية للشباك ومعدات الصيد وإمكانية صناعة قومية لبناء مراكب الصيد.

أما فيما يختص ببرنامج المخزون الاستراتيجي القومي فيهدف الى انشاء مخزون قومي من الحبوب (قمح وذره صفراء وذرة بيضاء) يمثل احتياطي قومي استراتيجي يوطن داخل المنطقة العربية ويهدف الى استقرار مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من هذه السلع الاستراتيجية في حالة المخاطر سواء كانت خطر تصديرى أو تقلبات حادة في الانتاج العربي أو تقلبات حادة في الانتاج والأسعار العالمية،وحدد حجم المخزون بما يكفي ٣ شهور على أن يتم حفظه في صوامع وتوطن في موانيء ١٧ قطراً عربياً.

الاحتياجات الاستثمارية لبرامج الأمن الغذائي:

تقدر القيمة الاجمالية للاستثمارات التي تتطلبها البرامج المقترحة للأمن الغذائي بنحو ٣٣,٢٥ بليون دولار، ويغطي هذا التقدير استثمارات المشروعات الانتاجية المباشرة كما يغطي مشروعات الخدمات المساندة ومشروعات البنية الاقتصادية والتنمية الريفية حتي عام ٢٠٠٠ ويخص برنامج الحبوب نحو ١٣,٩٧ بليون دولار وبرنامج البذور الزيتية نحو ٢,٨٧ بليون دولار وبرنامج السكر ٥,٤٤ بليون دولار وبرنامج الانتاج الحيواني والداجني ٢,٨٤ بليون دولار وبرنامج انتاج الاسماك ١,٤٥ بليون دولار. أما بالنسبة للمشروعات القومية فتوزع استثمارتها مابين برنامج المخزون الاستراتيجي للحبوب ويخصص له ٤,٣١ بليون دولار وبرنامج الانتاج الحيواني والداجني ويخصص له ١,٦٦ بليون دولار، ومشروع الانتاج السمكي ويخصه ٧ مليون دولار.

وفيما يختص بالتوزيع الزمني للاستثمارات حتي عام ٢٠٠٠ فإنه يأخذ في اعتباره اتفاق الانفاق الاستثمارى في كل مرحلة مع متطلبات الانتاج والتوسع في المباني والانشاءات والتجهيزات اللازمة ويقوم برنامج التوزيع الزمني للاستثمارات على ضرورة اعطاء دفعة قوية للاستثمارات في بادىء الامر لتوفير قاعدة قوية لاستمرار البرنامج وتحقيق أهدافه في موعدها، ويقدر حجم الاستثمارات في المرحلة الأولي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ بنحو ١١,٧ بليون دولار، أى نحو ٣٥,٤٪ من إجمالي حجم الاستثمارات، وتقدر حجم الاستثمارات خلال المرحلة الثانية خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ بنحو ٧,٦ بليون دولار أى بنسبة ٢٣,٠٣٪، ويقدر حجم الاستثمارات في المرحلة الثالثة خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ بنحو ٧,٧ بليون دولار أى نحو ٢٣,٣٣٪ وفي المرحلة الرابعة خلال الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ فتقدر الاستثمارات بنحو ٦,١ بليون دولار أى بنسبة ١٨,٤٤٪ من إجمالي التكلفة الاستثمارية.

احتياجات برامج الأمن الغذائي من مستلزمات الانتاج:

تقوم برامج الأمن الغذائي على استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة لتكثيف الانتاج ورفع مستوى غلة الوحدة الارضية المزروعة، وتشمل مستلزمات الأسمدة الكيماوية وخاصة الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والآلات الزراعية من جرارات وحاصدات

وباذرات، وبالنسبة للانتاج الحيواني تشمل مستلزمات الانتاج احتياجات الحيوانات والدواجن من الاعلاف المركزة، وبالاضافة الى العمالة المدربة اللازمة لتنفيذ أساليب الانتاج التكنولوجية المتطورة بالاعداد اللازمة لكل مشروع.

وتقدر الاحتياجات السمادية الاضافية اللازمة لتنفيذ مشروعات البرامج بنحو ٢٥١ ألف طن من الأسمدة الازوتية في ١٩٨٥ وتزيد الى ٢٣٨ ألف طن في عام ٢٠٠٠، وتصل قيمة الاحتياجات السمادية الى ١٦٨,٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥ وتزيد الى ٢٥٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

وبالنسبة للاحتياجات الاضافية من الجرارات فتقدر في ١٩٨٥ بنحو ١٣٦١٥ جرار ومن الحاصدات ٢٧٤٢ حاصدة ومن الباذرات ١٢٦٧٥ باذرة وتزيد هذه الاعداد من الالات في عام ٢٠٠٠ لتصل الى ٣٣٨٤٧ جرار، ٦٧١٠ حاصدة، ٣٠٣٢١ باذرة.

وبالنسبة للانتاج الحيواني والداجني فان تحقيق أهدافه يتطلب استخدام نحو ٥,١ مليون طن من الاعلاف المركزة منها ٣,٧ مليون طن أى نحو ٧٢٪ من إجمالي كمية الأعلاف المركزة لمشروعات انتاج اللحوم البيضاء والبيض، ١,٤ مليون طن أى نحو ٢٧٪ من كميات الاعلاف. لمشروعات انتاج اللحوم الحمراء والالبان. وتقدر احتياجات المشروعات القومية بنحو ٢,٠٣ مليون طن أى ٤٠٪ من إجمالي كميات الاعلاف المركزة، ويخص الباقي أى ٦٠٪ المشروعات القطرية، وتتركز الاحتياجات من الاعلاف في السودان واليمن والعراق وسوريا. ولما كان من المقدر أن يكون هناك عجز في انتاج الحبوب في البلاد العربية عن الوفاء باحتياجاتها وان يبلغ هذا العجز بعد تنفيذ برنامج الحبوب نحو ١٤ مليون طن في عام ٢٠٠٠ ولذلك يقدر أن يضاف الى هذا العجز احتياجات الانتاج الحيواني والداجني ليصل اجمالي العجز في الحبوب الى ١٩ مليون طن قيمتها ٢,٩ بليون دولار.

وفيما يختص باحتياجات برامج الأمن الغذائي من العمالة الزراعية المدربة التي يمكنها أن تقوم بعمليات الانتاج المرتكزة على الميكنة والتكنولوجيا الحديثة، فانه لايتيسر في ضوء قصور البيانات الحالية عن مستويات العمالة وتدريبها والطلب عليها اجراء تقدير دقيق للعمالة اللازمة، ولكن إسترشاداً بالمعدلات التي قدرتها هيئة الأغذية والزراعة الدولية فانه من المتوقع ان يكون نمو الطلب على العمالة نحو ٤,٥٧٪، لامكان تحقيق معدل نمو انتاج البرامج الذى يصل متوسط تقديره الى ٧,٦٪.

التكاليف الجارية لبرامج الأمن الغذائي:

يحتاج تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي الى توفير رأس المال العامل اللازم لتشغيل الالات وشراء مستلزمات الانتاج ودفع الاجور وغيرها، وذلك بالاضافة الى الاستثمارات التي تتطلبها هذه المشروعات، وتقدر التكاليف الجارية اللازمة لجميع المشروعات القطرية والقومية بنحو ٤,١ بليون دولار في عام ١٩٨٥ وتزيد الى ٧,٧ بليون في عام ٢٠٠٠ أى بمعدل زيادة سنوية قدرها ٤,١٪ وتمثل هذه التكاليف الزيادة الاضافية التي يتطلبها تنفيذ البرامج عن الوضع بدون هذه البرامج وبالنسبة للمشاريع القومية يبلغ معدل نمو التكاليف الجارية اللازمة لها ٣,٨٢٪ حيث يقدر لها ان تزيد من ٣,٦ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٥,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، أما المشاريع القطرية فتزيد تكاليفها بنحو ٨,١٪ من ٥٥٨ مليون دولار في ١٩٨٥ الى ٨٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، ويلاحظ ان معدل نمو الانتاج يفوق معدل نمو التكاليف الجارية في كل من الانتاج الحيواني والسمكي والحبوب بينما يقل بالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية والسكر.

نتائج تنفيذ برامج الأمن الغذائي:

يقدر أن تحقق برامج الامن الغذائي زيادة في انتاج جميع سلع الغذاء الأساسية التي تشملها البرامج، ومن شأن هذه الزيادة تضييق حجم الفجوة الغذائية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي بما يحقق قدراً أكبر من الاستقلال الغذائي وتخفيف عبء ميزان المدفوعات. وتعتبر الزيادة في الانتاج إضافة فوق ماتحققه الدول العربية بجهودها بدون البرنامج، وتقدر الزيادة في انتاج الحبوب بنحو ١٨,٧٪ في عام ١٩٨٥ تزيد الى ٢٨٪ في عام ٢٠٠٠، كما تقدر الزيادة في انتاج القمح بنسبة ٢٧,٨٪ في عام ١٩٨٥ تزيد الى ٣٧,٤٪ في عام ٢٠٠٠، وبالنسبة للسكر تقدر الزيادة في الانتاج بنحو ٣٤,٧٪ في ١٩٨٥ ونحو ٢٤٪ في عام ٢٠٠٠، اما اللحوم والدواجن فيقدر ان يزيد انتاج اللحوم البيضاء بنسبة ١٧,٦٪ في ١٩٨٥، ٣٧,٧٪ في عام ٢٠٠٠ كما يزيد إنتاج البيض بنسبة ١٧,٣٪ في عام ١٩٨٥ ويزيد الى ٣٣,٤٪ في عام ٢٠٠٠، وتعتبر الزيادة في اللحوم الحمراء محدودة جداً فتصل الى ٢,٤٩٪ في عام ١٩٨٥، ١٣,٢٪ في عام ٢٠٠٠، وبالمثل يقدر أن تكون الزيادة في انتاج الالبان محدودة أيضاً فتصل الى ٢,٧٤٪ في ١٩٨٥، ١٥,٦٪ في عام ٢٠٠٠.

وفيما يختص بحجم الفجوة الغذائية فمن المقدر أن تختفي الفجوة على المستوى القومي بل ويتحقق فائض متزايد من الاسماك والذرة الرفيعة والشعير واللحوم البيضاء والبيض .اما بالنسبة للسلع الغذائية الاخري فمن المقدر انخفاض الفجوة لكل منها مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٦٢,٥٧٪ بدون البرنامج الى ٨٠,١٪ في ظل البرنامج ، ومن الزيوت من ٦٦,٥٪ الى ٩١,٩٪ ومن السكر من ٥٥,٧٪ الى ٦٩,١٪ ومن اللحوم الحمراء من ٥٦,٦٪ الى ٦٤,٦٪ ومن الألبان من ٧١,٧٪ الى ٨٢,٩٪ .

ومع تحقيق الزيادة في الانتاج ستتحقق فوائض من بعض السلع تزيد عن الاستهلاك المحلي في عدد من البلاد العربية كالعراق والسودان وسوريا اليمن الجنوبي والصومال وتونس والمغرب وموريتانيا، ومع استخدام هذه الفوائض في البلاد العربية ذات العجز سيزيد التبادل التجارى بين البلاد العربية وتقل أعباء موازين المدفوعات العربية مع البلاد الخارجية، وفي هذا الصدد يقدر ان تصل قيمة الزيادة التراكمية في انتاج البرامج الى ٦٨,١٣ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ - ٢٠٠٠، كما يقدر ان تنخفض القيمة التراكمية للفجوة الغذائية خلال نفس الفترة من ١٦٩,٦٣ بليون دولار بدون البرامج الى ١٠١,٥ بليون دولار في ظل البرامج وان ينخفض حجم الفجوة الغذائية في عام ٢٠٠٠ الى حوالى النصف من ١٤,٢٦٨ بليون دولار الى ٧,٣٦٦ بليون دولار نتيجة تنفيذ البرامج .

الباب الأول

مشـــــكلة الغـــــذاء

الباب الأول
مشكلة الغذاء في الوطن العربي

١ ـ مقدمة: نالت مشكلة الغذاء في العالم الكثير من الاهتمام من جميع الهيئات الدولية ومراكز البحوث، وصدر في شأنها عدد ير من البحوث والدراسات التي تشرح أسبابها وكيفية التخفيف من آثارها واستكشاف العوامل التي قد تمنع من تكرارها.

ورغم هذا الاهتمام الكبير فان الانجازات الحقيقية في هذا الشأن على الصعيد الدولي تعد متواضعة، ولاتتناسب مع حجم شكلة وأبعادها المستقبلية. ولعل أهم النتائج التي تمخضت عنها أزمة الغذاء العالمي هو انذار الدول النامية بمقدار ماتواجهه من اطر، ومايحتويه موقفها الغذائى من ضعف ما بددته في الماضي بسبب عدم استغلالها لثروتها الزراعية وارتكازها غير الموضوعي على دول المتقدمة المصدرة للغذاء في تغطية احتياجاتها، في ظل افتراض خاطىء هو وفرة الغذاء وانسيابه من مناطق انتاجه اليها.

ولانود في هذه الدراسة تكرار ماقيل وماكتب عن أزمة الغذاء العالمي، ولكن يهمنا في هذا الشأن استكشاف بعض جوانبها سلبية والايجابية خاصة تلك النقاط ذات الصلة الوطيدة بمشكلة الغذاء في الوطن العربي

إن جذور مشكلة الغذاء العالمي تكمن في السياسات الزراعية للدول الرئيسية المصدر للغذاء وهي قلة، يتزايد اعتماد الدول يها غذائياً سنة بعد أخرى اذ أصبحت أمريكا الشمالية ممثلة في الولايات المتحدة الامريكية وكندا المصدر الرئيسي والاساسي حبوب في العالم، بعد ماكان اعتماد العالم عليها ضعيفاً وكانت معظم اجزاء العالم عدا أوروبا الغربية مكتفية ذاتياً من الحبوب بل نت مصدرة لها في الفترة قبل الحرب العالمية الثانية، أما في الفترة السابقة مباشرة لازمة الغذاء (٦٩ ـ ١٩٧٢) أصبحت جميع مناطق عالم مستوردة للحبوب وأصبحت ثلاثة دول فقط مصدرة لها هي: الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ويزداد هذا التركيز لاحتكار بمرور الوقت.

ويعني ذلك أن الدول المنتجة للحبوب بحكم انتاجها وصادراتها ومخزونها لابد أن تضع مصالحها الذاتية ومصالح مواطنيها المقام الاول بغض النظر عن الاثار السلبية لهذه السياسات على الدول النامية والفقيرة. إن ماحدث في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ن أزمة قد يرجعه البعض لعوامل كثيرة متشابكة، مثل التقلبات الحادة في انتاج بعض الدول الرئيسية خاصة الاتحاد السوفيتي خوله سوق الغذاء العالمي مشترياً ومنافساً قوياً للدول النامية الصغيرة، كما قد يفسره البعض بالخلل النقدى الذى أصاب الاقتصاد دولي خاصة الدولار وغير ذلك من الاسباب. ولكن التفسير الاقرب الى المنطق هو أن أزمة الغذاء في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ قد هرت أثر تغيير السياسة الزراعية للدول المنتجة للحبوب بصفة عامة والامريكية بصفة خاصة.

لقد وصل حجم المخزون العالمي من الحبوب حوالي ٢٠٠ مليون طن في يوليو ١٩٦٩، بعد أن كان حوالي ٢٩ مليون طن ط في يوليو ١٩٦٦. ونظراً للتزايد المستمر في الانتاج العالمي من الحبوب قامت الدول المصدرة لها بالحد من المساحات المزروعة يها للمحافظة على أربحية المنتجين وعدم السماح للاسعار العالمية بالانخفاض واضعين في الاعتبار مصالح المزارعين في تلك دول. وقد أدت هذه السياسة الى انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب والتخلص التدريجي من مخزونها، والذى وصل الى حدود يا لم يبلغها قبل ذلك ـ كما هو مبين بالجدول رقم (١ ـ ١).

وقد أدت هذه السياسة مع ماصاحب ظروف أزمة الغذاء من انخفاض في انتاج الحبوب في بعض الدول الرئيسية الى ارتفاع سعارها الى مستويات لم يسبق لها مثيل. اذ ارتفع سعر الطن المترى من القمح من ٦٣ دولار في عام ١٩٧١ الى ٢١٠ دولار في عام ١٩٧ وسعر الطن المترى من الارز من ١٢٦ دولار في عام ١٩٧١ الى نحو ٥٧٩ دولاراً في عام ١٩٧٤[1].

وقد أخذت أسعار جميع المواد الغذائية نفس الاتجاه نحو الارتفاع السريع المفاجيء. ولم يقتصر الوضع على السلع الغذائية ل امتد الى مستلزمات الانتاج الزراعي خاصة الاسمدة، ولاسباب أخرى يرجع معظمها الى تغيير سياسة الدول المنتجة والمصدرة ا. وبطبيعة الحال انعكس ذلك على معدلات استهلاك الدول النامية من الأسمدة، وبالتبعية أثر على معدل نمو انتاجها الغذائي درجة كبيرة.

ان أزمة الغذاء كان من الممكن عدم حدوثها لو لم تغير الدول المصدرة للحبوب من سياسة مخزونها، فالتقلبات الانتاجية انت طبيعية ولم تتعد ٣٪ من حجم الانتاج، وهو أمر لايؤدى الى رفع أسعار الحبوب بالدرجة التي بلغتها أبان الازمة. ولعل النتيجة

(1) USDA: World Food Situation, Washington, D.C. 1975

جدول رقم (١ - ١): الاجمالي المقدر من المخزونات المرحلة للحبوب[١]
المخزونات الختامية

(بملايين الاطنان)

بيان	٧٢-٧١	٧٣-٧٢	٧٤-٧٣	٧٥-٧٤	٧٦-٧٥	٧٧-٧٦	٧٨-٧٧[٢]	٧٩-٧٨[٣]
القمح :	٧٠	٤٧	٤٤	٤٨	٥٩	٨٥	٨١	٨٣
البلدان المصدرة الرئيسية	٥٢	٣٣	٣٠	٣٣	٣٨	٥٥	٥٤	٥٧
البلدان المستوردة الرئيسية	١٠	٧	٧	٨	١٤	٢٢	١٩	٢٦
بلدان أخرى	٨	٧	٧	٧	٧	٨	٨	
الأرز[٤]	٢١	١٣	١٤	١٣	٢٠	٢٠	٢٢	٢٤
البلدان المصدرة المختارة	٦	٤	٤	٤	٧	٧	٨	٠٠
البلدان المستوردة المختارة	٨	٥	٦	٦	١٠	٩	١١	٠٠
بلدان أخرى	٧	٤	٤	٣	٣	٤	٣	٠٠
الحبوب الخشنة :	٧٧	٥٩	٥٠	٤٧	٤٥	٦١	٧٤	٩٣
البلدان المصدرة الرئيسية	٥٦	٤٠	٢٩	٢٤	٢٤	٣٧	٥٠	٦٨
البلدان المستوردة الرئيسية	١١	١١	١٣	١٤	١٣	١٣	١٣	٢٥
بلدان أخرى	١٠	٨	٨	٩	٨	١١	١١	٠٠
إجمالي مخزونات الحبوب	١٦٨	١١٩	١٠٨	١٠٨	١٢٤	١٦٦	١٧٧	٢٠٠
نسبة إجمالي الاستهلاك ٪	١٩	١٤	١٣	١٢	١٤	١٨	١٩	٢١

ملاحظة :

وضعت بيانات المخزونات على أساس المستويات القومية التجميعية المرحلة في نهاية السنة المحصولية القومية ولا يجب أن تفسر على أنها تمثل مستوى المخزونات العالمية في وقت معين.

(١) فيما عدا الصين والاتحاد السوفيتي

(٢) أولية.

(٣) متوقعة.

(٤) مضروب.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة: حالة الاغذية والزراعة ١٩٧٨، روما ١٩٧٩ صفحة ٢٥.

الحتمية التي يمكن أن نتوصل اليها غيرنا من الدراسين[١] هي أن الغذاء ليس سلعة إقتصادية فحسب بل هي سلعة سياسية أيضاً. وان أزمة الغذاء التي حدثت في أوائل السبعينات ليست الاولى أو الأخيرة، ولكن المستقبل يشوبه الكثير من المخاطر من أهمها عدم وفرة الغذاء للدول النامية وزيادة اعتمادها على مايسمي بالدول المتقدمة المصدرة للغذاء.

وأمر هذا شأنه يمكن تأكيده بالعديد من نتائج بعض الدراسات والتي توضح بجلاء أن العجز في الحبوب من المتوقع أن يصل الى ٧٥ مليون طن في عام ١٩٨٥ في الدول النامية. وللقضاء على هذا العجز لابد من نمو الانتاج في هذه الدول بمعدل يبلغ ٤,٥٪ سنوياً بدلا من المعدل الحالى والبالغ ٢,٧٪[٢] وهذا الهدف في هذه الفترة القصيرة صعب التحقيق لان ذلك يتطلب حجمًا من الاستثمارات يفوق إمكانات تلك الدول والهيئات الدولية التمويلية مجتمعة. وتجدر الاشارة الى انه في الوقت الذى تعاني فيه الدول النامية من عجز في الحبوب لغذاء الانسان، يوجه نحو ٣٥٪ من الانتاج العالمي منها لغذاء الحيوان (بلغت تلك الكمية نحو ٤٢٠ مليون طن خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١).

(1) D. Gale Johnson, International Food Security:
Issues and Alternatives, in USDA: International Food Issues:
Aproceedings, Washington, D.C. 1978

(2) World Bank, Developing Country Food Grain projections For 1985, World Bank Staff Working Paper NO. 247, Washington, D.C. 1976, P. 43.

١ ـ ٢ الفجوة الغذائية العربية: ان الدول العربية جزء من الدول النامية، لايختلف وضعها الغذائي عنها من حيث الخطوط العريضة وان اختلفت في التفاصيل، فالدول العربية تعاني من فجوة غذائية في جميع السلع الغذائية الرئيسية وان مستقبلها الغذائي يكتنفه الكثير من المخاطر السياسية والاقتصادية، ويستلزم الامر تكثيف الجهود في مجال الزراعة لتحسين الاوضاع الغذائية المتردية في الوطن العربي.

وتبين دراسات الفجوة الغذائية العربية اتساعها من عام لاخر[١] وما ذلك الا انعكاساً لفجوة تكنولوجية ضخمة في الزراعة العربية نتيجة لتخلف القطاع الانتاجي الزراعي بصفة خاصة والقطاع الريفي بصفة عامة وعدم مسايرته للنمو السريع في الطلب على المنتجات الغذائية، فقد أسفر الميزان السلعي للمنتجات الغذائية لاجمالي الدول العربية في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ عن عجز في معظم هذه السلع، وأهم تلك السلع القمح والسكر واللحوم والالبان، فلقد ارتفع صافي الواردات العربية من القمح من حوالي ٢,٤ مليون طن (متوسط الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) الى حوالي ٨,٨ مليون طن في عام ١٩٧٥، أى بمعدل نمو سنوى حوالى ١٠٪ خلال تلك الفترة، أما السكر فقد ارتفعت الواردات منه للدول العربية من حوالي ١,٣ مليون طن (متوسط الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٤) الى حوالى ٢,٢ مليون طن في عام ١٩٧٥، أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٤٪ خلال تلك الفترة. وفيما يتعلق بالفجوة بين انتاج الدول العربية من اللحوم واستهلاكها منها، فان التطور كان بمعدلات نمو أسرع من السلع الاخرى المذكورة، اذ زاد حجم تلك الفجوة في الفترتين المذكورتين من اللحوم بنوعيها من حوالي ٦٢ ألف طن الى حوالي ٣٣٠ ألف طن أى بمعدل نمو سنوى حوالي ١٢,٧٪، وقد زاد حجم الفجوة من اللحوم البيضاء بمعدل أسرع من اللحوم الحمراء اذ كان حجم صافي الواردات العربية من اللحوم البيضاء حوالي ستة الاف طن ومن اللحوم الحمراء حوالي ٥٦ ألف طن (متوسط الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٤) ارتفع الى حوالي ٨٦ ألف طن وحوالى ٢٤٤ ألف طن من اللحوم البيضاء والحمراء على الترتيب في عام ١٩٧٥، أى بمعدل نمو حوالي ٢٠,٥٪ للحوم البيضاء وحوالي ١١,٣٪ للحوم الحمراء خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة للالبان ومنتجاتها[٢] فإن صافي وارداتها زاد عن الضعفين تقريباً من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٧ حيث كان حوالي ٧٠٥ ألف طن في عام ١٩٦٩، زاد الى حوالي ١,٦ مليون طن في عام ١٩٧٧، أى بمعدل نمو سنوى بلغ حوالي ١٣,٧٪ بين العامين المذكورين[٣].

وتجدر الاشارة الى أن معدل الزيادة السنوية في حجم الفجوة من السلع الاستراتيجية الغذائية المذكورة قد ارتفع ارتفاعاً حاداً بين عامي ١٩٧٤، ١٩٧٧ مقارنة بالفترات السابقة لذلك، فقد بلغ معدل النمو السنوى في الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٧، حوالي ١٣,٧٪ للقمح، وحوالي ١٥٪ للسكر وحوالي ٣٤,٦٪ للحوم بنوعيها، وحوالي ٣٥٪ للالبان. وتبين ان معدلات نمو الفجوة الغذائية في اللحوم والالبان بدأت منذ أوائل السبعينات تزيد بمعدلات أعلى من القمح والسكر.

وتجدر الاشارة الى أن اللحوم الحمراء المستوردة والمجمدة تضاعفت كمياتها، بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، لتصبح النمط الرئيسي في جملة واردات الدول العربية من اللحوم حيث تشكل حوالي نصف وارداتها من هذه المجموعة السلعية في عام ١٩٧٧. ورغم ذلك فان الدول المصدرة للحوم في المجموعة العربية (السودان والصومال وموريتانيا) لم تستطع تغيير نمطها التصديرى من الحيوانات الحية الى المذبوحات، أو حتي تزيد المتاح التصديرى لديها من هذا النمط. ليس فحسب بل ان تضاعف حجم واردات الدول العربية من اللحوم الحمراء عام ١٩٧٧ بما يوازى أربعة أضعاف حجمها في عام ١٩٧٤، صاحبت انخفاض صادرات الدول العربية الثلاث المذكورة من اللحوم الحمراء من حوالي ١٠٣ ألف طن في عام ١٩٧٤ الى حوالي ٨٦ ألف طن في عام ١٩٧٧، وربما كان هذا الانخفاض راجعاً الى سنوات الجفاف خلال تلك الفترة علمًا ان التقلبات الطبيعية الخاصة بسقوط الامطار لاتعفي من التركيز على أهمية ربط السياسة الانتاجية بالسياسة التصديرية للدول المصدرة للحوم وذلك بايجاد مخزون علفي لاوقات الجفاف يضمن تطور حجم الصادرات باستمرار لتغطية الطلب المتزايد عليها.

من الملاحظ انه على الرغم من النمو المضطرد في صناعة الدواجن بالدول العربية فان وارداتها من اللحوم البيضاء زادت في عام ١٩٧٧، الى حوالي سبعة أضعاف ماكانت عليه في عام ١٩٧٤، وهذا ربمايعكس أثر السياسات السعرية على خفض أسعار

---

(١) تعتبر المنظمة العربية للتنمية الزراعية من الهيئات الرائدة والرئيسية في مجال دراسات إقتصاد الغذاء وتطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي خاصة دراستي **إقتصاد الغذاء في البلاد العربية (أربعة أجزاء)** وصدرت في عام ١٩٧٦ **ومستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية (أربعة أجزاء)** صدرت في عام ١٩٧٩.

(٢) في صورة معادل لبن سائل طازج وباستبعاد الزبد.

(٣) جمعت وحسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إقتصاد الغذاء في البلاد العربية الجزء الرابع ـ الخرطوم ١٩٧٦ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية ـ الطبعة الثانية ـ الجزء الرابع ـ الخرطوم ديسمبر ١٩٧٩.

جدول رقم (١ ـ ٢): الفائض (+) والعجز من المجموعات الغذائية بالالف طن متري ونسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية خلال الفترة (٧٥ ـ ٢٠٠٠)

المجموعة الغذائية	١٩٧٥		١٩٨٠		٢٠٠٠	
	الفائض(+) والعجز	نسبة الاكتفاء الذاتي	الفائض(+) والعجز	نسبة الاكتفاء الذاتي	الفائض(+) والعجز	نسبة الاكتفاء الذاتي
إجمالي الحبوب	١١١٦١,٠٠	٦٧,٣٩	١٣٢٣٣,٠٠	٦٧,٠٢	٢٦٠٨٩,٠٠	٦٢,٦٨
ومنها: القمح	٨٧٧٨,٠٠	٤٩,٣٠	١٠٣١٤,٠٠	٤٨,٦٠	١٩١٨١,٠٠	٤٧,٦٠
الذرة الشامية	٩٤٥,٠٠	٧٧,٩٩	١٤٢٩,٠٠	٧٣,٠٢	٣٤٦٩,٠٠	٦٠,٨٦
الارز	٨١٢,٠٠	٧٦,٧٠	١٠٠٢,٠٠	٧٥,٨٠	٣٢٦٧,٠٠	٥٦,٢٠
الشعير	٣٤٦,٠٠	٩١,٦٠	٣٦٥,٠٠	٩٢,٧٠	٢٥٩,٠٠	٩٦,٢٩
الحبوب الاخرى	٢٨٠,٠٠	٩٤,٤٠	١٢٣,٠٠	٩٧,٨٠	٢٧,٨٠	١٠٠,٨٧
الدرنات	١٠٣,٩٧	٩٥,٩٢	٤٢,١٧	٩٥,٨٠	١٧١,٠٨	١٠٢,٦٠
السكر	٢١٦٩,٥٠	٣٤,٦٢	٢١٥٦,٨١	٤٨,٨٤	٣٤٦٥,٨١	٥٥,٧١
البقول	١٠٤,٥١	٩٢,٧٠	٥٠,٩٤	٩٧,٦٠	٣٠,٦٦	٩٩,٢٠
الزيوت	٦٣٣,٣٨	٦٠,٣٧	٦٦٧,٥٢	٦٣,٩٠	١٠٤٢,٤٥	٦٦,٥٣
الخضر	٣٢١,٣٠	١٠٢,٣٠	٣٠٩,٢٠	١٠١,٨٠	٢٥٤,٥٠	١٠٠,٩٠
الفاكهة	٧٥٢,٠٠	١٠٨,٦٠	٤٥٠٦,٠٠	١٠٤,٢٠	١٣٤,١٠	٩٩,٣٠
المنتجات الحيوانية:						
جملة اللحوم	٣٣٠,١٠	٨٥,٦٠	٧١١,٨٠	٧٦,٩٠	٣٠٢٨,١٠	٥٨,٢٠
ومنها اللحوم الحمراء	٢٤٤,١١	٨٦,٩٠	٥٤٦,٠٦	٧٧,٩٠	٢٤٩٣,٠٠	٥٦,٧٠
اللحوم البيضاء	٨٦,٠٠	٧٨,٣٠	١٦٥,٦٩	٧٢,٧٠	٥٣٤,٩٥	٦٤,٣٠
الألبان	١٦٠٠,٣٦	٨٢,٠٠	٢٣٦٧,٩١	٧٨,٤٠	٥٥٢٦,٩٨	٧١,٧٠
البيض	٦٩,٩٧	٧٨,٠٠	٦٧,٩٢	٨٢,٢٦	٤٩,٨٠	٩٤,٠٠
الاسماك	٨٢,٨٢	١١١,٧٠	٨٩,٣٢	١١٠,٨٠	٢٧١,٨٤	١٢٣,٥٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) الجزء الثالث ـ التجارة الخارجية للغذاء ـ الخرطوم ١٩٧٩

الدواجن مما يزيد الطلب عليها على حساب اللحوم الحمراء، وأيضاً يعكس أثر إنخفاض السعر العالمي للحوم البيضاء عن اللحوم الحمراء مما يجعل المستهلك يستبدل جزءاً من اللحوم الحمراء باللحوم البيضاء.

ويبدو أن الارتفاع الكبير في أسعار الالبان الطازجة محلياً في معظم الدول العربية أدى الى زيادة الطلب على الالبان المجففة والمكثفة في السنوات الاخيرة، بل ان اللبن المجفف المستورد أصبح مدخلاً رئيسياً في الصناعات اللبنية في كثير من الدول العربية.

وبصفة عامة فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من حوالي ١,١١ بليون دولار في متوسط الفترة ٧١ ـ ١٩٧٣، الى حوالي ٤ بليون دولار في عام ١٩٧٥ أى بمعدل نمو سنوى حوالي ٤٨٪، وكانت الأهمية النسبية لكل من القمح والسكر في قيمة الفجوة الغذائية الكلية العربية حوالي ٤٨٪، ٢٧٪ على الترتيب في الفترة الاولى، ثم إنخفضت الى حوالي ٢٩٪، ١٨٪ على الترتيب في الفترة الثانية.(١)

١ ـ ٣ التطور المستقبلي للفجوة الغذائية في الدول العربية: يبدو أن الفجوة الغذائية بين الطلب الفعال والانتاج المحلي للسلع

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية إقتصاد الغذاء في البلاد العربية الجزء الثالث ـ الخرطوم ١٩٧٦، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) ـ الجزء الثالث، الخرطوم ١٩٧٩.

غذائية الرئيسية سوف تتضخم في المستقبل وفقاً للتوقعات التي قدرتها دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتي اعتمدت لنسبة للطلب على تطور عدد السكان القطرى ومعدلات نموه ومعدلات نمو الدخل الفردى المتوقعة والعلاقات الاستبدالية داخل جموعات السلعية كما اعتمدت توقعات الانتاج على معدلات النمو الطبيعي المحتملة في الخطط القطرية وبذلك أمكن إيجاد وقعات لكل من الطلب والانتاج حتي عام ٢٠٠٠ . وهذه التوقعات تعتبر قيماً متوسطة لما يمكن ان يكون عليه حجم الفجوة الغذائية عربية في المستقبل - جدول رقم (١ - ٢)، ويمكن القول ان التوقعات للميزان السلعي القطرى حتي عام ١٩٨٠ يكون محل ظر، حيث أن الانتاج القطرى في بعض الاقطار قد فشل في تحقيق ماتوقعته الدراسات.

وقد بينت تقديرات صافي الميزان التجارى ان الدول العربية تعتبر في مجموعها منطقة عجز غذائي لاهم المجموعات الغذائية س هذا فحسب بل ان حدة هذا العجز ستزداد بالنسبة للسلع الضرورية كالقمح والزيوت واللحوم والالبان والسكر خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ .

فبالنسبة للعجز في مجموعة الحبوب فقد بلغ حوالي ١١,٢ مليون طن في عام ١٩٧٥، كما انه من المتوقع ان يزداد هذا العجز يبلغ حوالي ٢٦,١ مليون طن في عام ٢٠٠٠ جدول رقم (١ - ٢). كما ان الفجوة الغذائية القمحية من المنتظر ان تزيد من نحو ٨,٠ مليون طن في عام ١٩٧٥ . الى نحو ١٩,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . اما الفجوة في السكر فمن المتوقع ان تتزايد من نحو ٢,٠ مليون طن في عام ١٩٧٥ الى نحو ٣,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٠ . ويلاحظ ان الفجوة الكبيرة بالنسبة للزيوت، اذ من توقع تزايدها من ٦٣٣ ألف طن الى نحو مليون طن في عام ٢٠٠٠ .

كما ان الميزان التجارى للحوم الحمراء والبيضاء من المنتظر ان يحقق عجزاً متزايداً يزيد عن ٣مليون طن في عام ٢٠٠٠ .اما عجز في مجموعة الالبان فيتوقع ان يبلغ حوالي ٥,٥ مليون طن في نهاية هذا القرن. ويتوقع أن يأخذ الميزان التجارى لكل من بيض والزيوت النباتية والشحوم الحيوانية نفس الاتجاه التزايدى، الامر الذى يؤكد قصور الانتاج الزراعي من الأغذية المرتفعة قيمة وقصور خطط التنمية في دفع انتاجها وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية والاعتماد على الخارج في مواجهتها.

وحتي يمكن اعطاء تصور عن حجم الفجوة الغذائية للبلاد العربية ومدى مانمثله من أعباء مالية على هذه الدول فقد جرى تقييمها استناداً الى مستوى الاسعار العالمية للسلع المختلفة لعام ١٩٧٧ ، حيث يتوقع ان تزداد قيمة هذا العجز ليبلغ حوالي ١٤,٣ مليون دولار سنوياً مع نهاية هذا القرن.

ويعتبر هذا العجز كبيراً اذ ماقورن بحجم الاستيرادات الموجهة أو المتوقعة للقطاع الزراعي بالدول العربية، اذ انه في ضوء توقعات قيمة الفجوة خلال الفترة حتي نهاية هذا القرن يمكن القول ان الدول العربية سوف تنفق على استيراد الغذاء مايبلغ حوالي ٢٠ بليون دولار وذلك مقوماً بأسعار ١٩٧٥ .

٤ - ٤ : الابعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمشكلة الغذاء في الدول العربية:

ان الدول العربية كما سبق أن ذكرنا في مجموعها منطقة عجز غذائي يتم تغطيته عن طريق الواردات الغذائية من خارج المنطقة عربية، ليس هذا فحسب بل تنصب هذه الورادات على سلع رئيسية لايمكن للدول العربية الاستغناء عنها لانها سلع ضرورية معيشة كالحبوب، وبصفة خاصة القمح، والزيوت والدهون والسكر واللحوم ومنتجات الألبان. وقد زادت حدة هذا العجز على ر السنين، كما انه من المتوقع ان يزداد بمعدلات أعلى مستقبلا كما اوضحنا في الجزء السابق. وقد اتضح ان الدول العربية تعتمد ها يزيد عن نصف غذائيها على العالم الخارجي، وبلغت قيمة هذه الفجوة نحو ٤,٧ بليون دولار في عام ١٩٧٥، ومن المتوقع ايدها لتصبح نحو ١٤,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ . ويمكن القول ان الدول العربية سوف تنفق على استيراد الغذاء خلال ربع الاخير من هذا القرن نحو ٢٠٠ بليون دولار وذلك مقوماً بالاسعار العالمية لعام ١٩٧٥ كما سبق أن أوضحنا.

وينطوى هذا الوضع على مخاطر سياسية عديدة لاسيما وان الدول المصدرة للغذاء، خاصة القمح، قليلة وبامكانها السيطرة ل صادرات القمح والحبوب العالمية وتكوين احتكار قوى اذاإقتضت صالحها ذلك وهي دول متقدمة اقتصادياً لاتواجه مشقة كبيرة ممارسة السياسة الاحتكارية اذا أرادت، بل التهديد بسلاح الغذاء اذا إقتضت مصالحها ذلك.

وقد قامت الدول العربية النفطية بتمويل وارداتها الغذائية المتزايدة باستخدام العائدات النفطية، على ان ذلك لايمثل حلاً ائياً للمشكلة اذ ان جانباً متزايداً من تلك الموارد يتم إستبداله بسلع استهلاكية غذائية، بينما يجب ان يحول الجانب الاكبر من ذه الموارد الى استثمارات تدر دخلاً بالاضافة الى تنمية الانتاج الغذائي في الدول العربية ذات الميزة النسبية في انتاجه. اما بالنسبة لدول العربية غير النفطية فان اطراد الزيادة في وارداتها كان من شأنه زيادة عجز ميزان مدفوعاتها بكل ماينطوى عليه ذلك من آثار

سلبية على قدراتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا بالاضافة الى ان هذه الدول قد اعتمدت على جزء من وارداتها الغذائية على المعونات الاجنبية الامر الذى جعلها معرضة للضغوط السياسية والاقتصادية من الدول المصدرة للغذاء. وقد أدى الاعتماد على الواردات الغذائية الى عدم الاهتمام بتنمية الزراعة في الدول العربية وتدهورها بمعدلات سريعة وأصبحت الزراعة في الدول العربية أشد تخلفاً عن نظيرتها في دول العالم بل من نظيرتها في الدول النامية. وقد انعكس التخلف في الزراعة العربية على المستوى الغذائي للفرد العربي، اذ لايزال هذا المستوى متواضعاً من حيث نوعيته ومن حيث القيمة الغذائية لمكوناته.

ان مستقبل الغذاء في البلاد العربية حتي نهاية القرن الحالي سوف لايظهر تحسناً يذكر بالمقارنة مع تطور هذا الاقتصاد في فترة الخمسة عشر سنة الماضية، ان الفجوة الغذائية ستزداد اتساعاً كما ان المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المشكلة ستزداد حدة حتي عام ٢٠٠٠ ويرجع هذا الوضع المتردى الى ان خطط التنمية الاقتصادية التي سارت عليها الدول العربية بصورة انفرادية والتي ازدادت معها حالة الوضع الغذائي تدهوراً أعطت أولوية متأخرة للتنمية الزراعية. ويرجع إتساع الفجوة الغذائية في الدول العربية الى عجز الانتاج الغذائي العربي عن الوفاء باحتياجات الاعداد المتزايدة من السكان. ولقد زاد من حدة هذا العجز زيادة معدلات الاستهلاك للفرد نتيجة لارتفاع الدخل الحقيقي بالاضافة الى تزايد عدد سكان المدن ذوى النمط الاستهلاك المرتفع والمختلف نسبياً عن سكـان الريف. وفي نفس الوقت زاد الانتاج الغذائي في الوطن العربي بمعدلات منخفضة تقل كثيراً عن معدلات النمو في الاستهلاك الاجمالي.

ويرجع انخفاض معدلات النمو في الانتاج الزراعي والغذائي الى عدد من المعوقات تواجه الزراعة العربية وهذه المعوقات سيتناولها الباب الثاني من هذه الدراسة بالتفصيل.

الباب الثاني

معوقات التنمية الزراعية

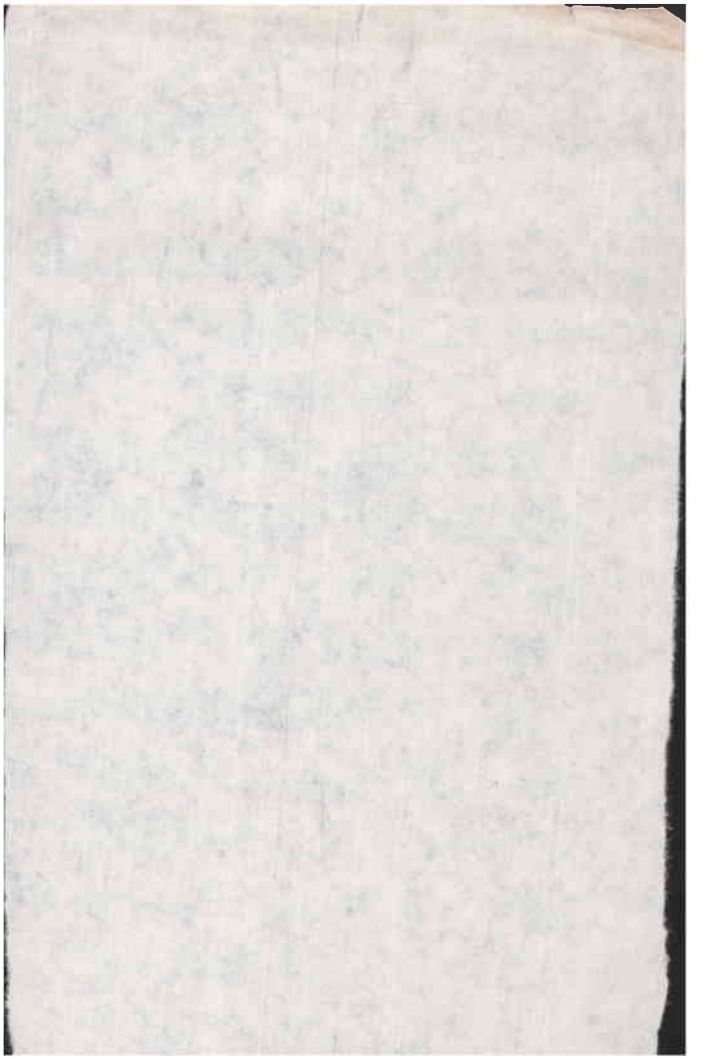

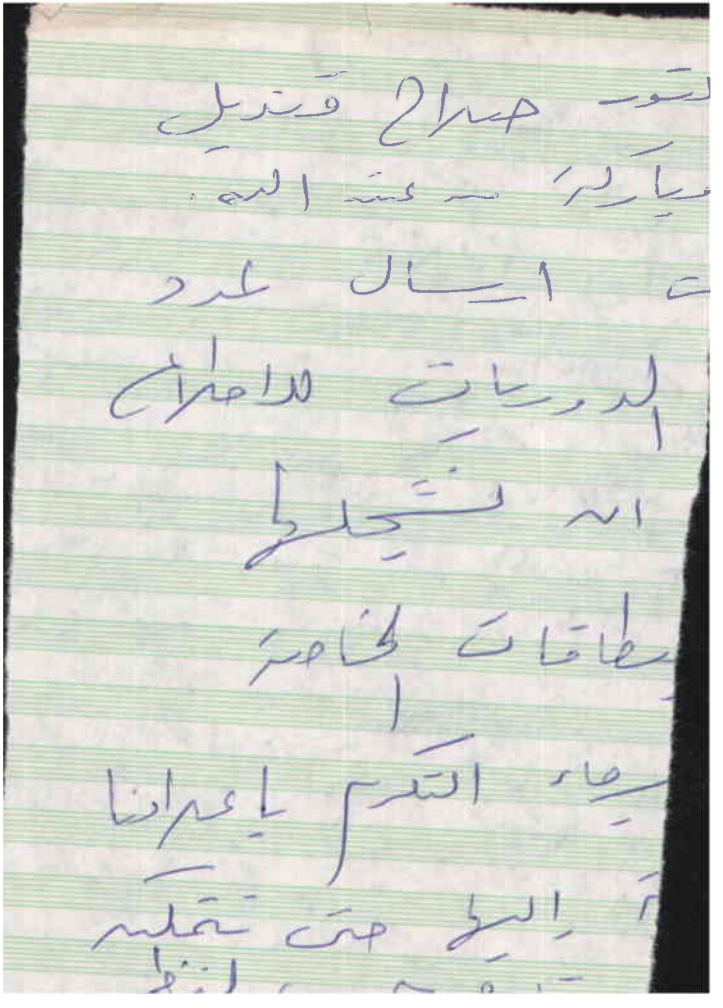

الباب الثاني
معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية

٢ ـ ١ مقدمة: تواجه التنمية الزراعية في الدول العربية عديداً من المعوقات التي تحد بصورة فعالة من معدلات نمو الانتاجية الهكتارية من ناحية، كما تحد من القدرة على زيادة الرقعة الزراعية والمحصولية (أى زيادة التكثيف الزراعي، من ناحية أخرى. وتشير الاحصاءات الى أن إنتاجية الهكتار من الحبوب في الدول العربية (١,١ طن) تبلغ تقريباً نصف نظيرتها العالمية (١,٩ طن)، كما تنخفض انتاجية الهكتار من القمح (طناً واحداً) عن إنتاجية الدول النامية (١,٢)، العالم (١,٦٥ طن، والدول المتقدمة (٤,٨ طن). كما أن معدل النمو في انتاجية الحبوب (١,٨٪) أقل من معدل نمو السكان في الدول العربية (٢,٦٪).[١]

أما بالنسبة للانتاج الحيواني فانه أكثر تخلفاً من الانتاج النباتي، حيث لايقوم على صناعة لها مقوماتها الاقتصادية، فهو اما قطاع قبلي تقتني فيه الحيوانات لاسباب اجتماعية كما في السودان والصومال، أو يدخل ضمن الزراعة التقليدية كمصدر للطاقة كما في مصر. الامر الذى أدى الى إنخفاض معدلات نمو انتاج هذا القطاع، فلم تتجاوز مثلا ٢٪ بالنسبة للحوم الحمراء. كما إنعكس التخلف في الزراعة على جمود التركيب المحصولي العربي والذي تسوده مجموعة الحبوب، الامر الذي يعني ضعف الطاقة الانتاجية للمحاصيل الزراعية الصناعية وغياب صناعات زراعية تسهم في التنمية الزراعية. كما إن من مظاهر التخلف أيضاً إنخفاض التكثيف الزراعي في الدول العربية الى حوالي ٦٩٪ وانخفاضه الى حدود أدنى من ذلك في بعض الدول العربية.

وفي واقع الامر فان مظاهر التخلف الزراعي السابقة ماهي الا نتاج عديد من المشاكل والمعوقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي تحاول برامج الامن الغذائى ومشروعاته الحد من تأثيرها السلبي على الانتاج العربي من الغذاء، وفيما يلي صورة موجزة عن أهم تلك المعوقات مع ضرب بعض الأمثلة لبيان طبيعتها وأثرها في الدول العربية.

٢ ـ ٢ المعوقات الطبيعية: من المعوقات الطبيعية ما يتصل بالتربة الزراعية والموارد المائية ومعدلات الامطار والمراعي الطبيعية، وتعتبر من أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية، وأشدها أثراً على فعالية البرامج والمجهودات التي تبذل في سبيل تطوير الانتاج الزراعي. وتتناول الدراسة فيما يلي هذه المعوقات وأثرها على معدلات نمو الانتاج الزراعي بالاضافة الى توصيف لمسببات مثل هذه المعوقات في بعض الدول العربية.

٢ ـ ٢ ـ ١ المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية: تتصف التربة الزراعية في الدول العربية بمجموعة من الصفات الطبيعية التى تحد بشكل فعال من معدلات النمو في الانتاج الزراعي، وبصفة عامة يمكن تقسيم المعوقات المتعلقة بالتربة الزراعية الى شقين رئيسيين وذلك تمشياً مع الطبيعة الزراعية في الوطن العربي أروائية كانت أو مطرية.

أما عن الشق الأول فتشير الدراسات الى أن نسبة عالية من التربة الزراعية في الاراضي المروية تعاني من ارتفاع الملوحة بالدرجة التي تؤدى الى تناقص الانتاجية الهكتارية بما لايقل عن ٢٥٪ من مستواها الحالي، ليس فحسب بل تحد بشكل كبير من التوسع في الرقعة الزراعية ومن رفع معدلات التكثيف الزراعي. ويمكن تصور أبعاد هذه المشكلة اذا ما علم ان حوالي ٧٥٪ من الاراضي المروية بالعراق مصابة بدرجات متفاوته من الملوحة، حيث تقدر مساحة الاراضي المتملحة بنحو ٢,٢٥ مليون هكتار منها ١٠٪ على الاقل مرتفعة الملوحة، ٧٠٪ متوسطة الملوحة، والباقي قليلة الملوحة[٢].

كما ترتفع نسبة الملوحة في الاراضي المروية بحوض الفرات بسوريا، وتزداد هذه الدرجة في حوالى ٥٪ من الاراضي وتقل نسبياً في حوالي ١١٪ منها[٣] ونفس الظاهرة تلاحظ في الاراضي المروية بالمنطقة الجنوبية من الاراضي الزراعية في تونس اذ تقدر نسبة الاراضي المرتفعة الملوحة بحوالي ١٠٪، والمتوسطة الملوحة بحوالى ٣٠٪ والباقي أراضي منخفضة الملوحة. أما في البعض الآخر من الدول العربية كما هو الحال في اليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية فان هذه المشكلة أقل حدة، الا انها ذات أثر مثبط للانتاج لايستهان به خاصة في المدى الطويل.

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية، ١٩٧٩، منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة الكتاب السنوى للانتاج ١٩٧٨.

(٢) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

(٣) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة ـ تحليل الوضع الراهن خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤ وتقويم الخطة الخمسية الرابعة للقطاع الزراعي (١٩٧٦/١٩٨٠) كانون أول ١٩٧٩.

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن الاراضي المتملحة تزداد درجة ملوحتها وتتسع رقعتها سنة بعد أخرى، خاصة في ظل غياب نظم الصرف والرى المناسبة، وعدم الاهتمام بنظم الدورات الزراعية الملائمة لمثل هذه النوعية من الاراضي.

وبصفة عامة تسبب مشكلة التملح في الاراضي المروية في خلق مجموعة من الظواهر المثبطة للانتاج الزراعي والتي من أهمها:-

١) إنخفاض نسبة التكثيف الزراعي بشكل ملحوظ في معظم الاراضى المروية لاتباع نظام التبوير في الدورة الزراعية.

٢) إنخفاض الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية، وتتفاوت المحاصيل المختلفة في مدى تأثرها بالملوحة وبالتالي في مدى الانخفاض في انتاجيتها.

ففي حين ترتفع درجة التأثير بالنسبة للقمح والقطن تقل نسبياً بالنسبة للشعير والارز، وكنتيجة لمثل هذا الوضع يضطر المزارعون في مثل هذه المناطق الي التوسع في بعض الزراعات الملائمة لظروف التربة.

٣) عدم القدرة على التوسع الافقي في الاراضي الزراعية خاصة في المناطق شديدة الملوحة كما هو الحال في حوض الفرات بسوريا. هذا بالاضافة الى تجميد مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية لانجاز أعمال الاستصلاح بها.

ومما يزيد من صعوبة هذه المشكلة هو ارتفاع نفقات التغلب عليها اذ يستلزم الحد منها بناء شبكات للرى والصرف تستنفذ قدراً كبيراً من الموارد المالية الموجهة للاستثمار في القطاعات الزراعية، وتشير التقديرات الى ان تكلفة انشاء مثل هذه الشكات لاتقل عن حوالي ١٥٠٠ دولار للهكتار، ومن ثم فان معدلات الانجاز في هذه الشبكات وماتلقيه من أعباءعلى الاجهزة الانشائية المحدودة الطاقة بصفة عامة في الدول العربية يعتبر بطيئاً. الامر الذى يمكن معه القول بان معدلات التزايد في الاراضي المتملحة من حيث المساحة والدرجة يفوق احياناً معدلات التوسع في تغطية الاراضي بشبكات الصرف. ويترتب على ذلك استمرار الحاح هذه المشكلة بشكل كبير، الا اذا اوليت إهتماماً في البرامج والمشروعات الانمائية بالمعدلات التي تحد منها على المدى البعيد.

أما عن الشق الثاني والخاص بالزراعات المطرية أو البعلية فتعاني التربة في قطاع لايستهان به من هذه الاراضي من مشكلة الانجراف والتعرية، الى الدرجة التي معها يضطر المزارعون الى هجر هذه الاراضي كلية وخروجها من نطاق الاستثمار الزراعي، ففي الصومال يتعرض حوالى ٩١٪ من الاراضي المطرية لهذه المشكلة[١]، وفي الجزائر تقدر الاراضي التي تهددها هذه المشكلة بما يعادل نحو ٨٢٪ من الاراضي المطرية، كما تأخذ هذه المشكلة ابعاداً متفاوته في سوريا، والعراق والسودان، اذ اوضحت بعض الدراسات في السودان ان الصحراء تزحف جنوباً بمعدل سنوى يبلغ ٥,٩ كيلو متر خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٧٥.

وبالاضافة الى ماسبق، تتصف الاراضي الزراعية في بعض المناطق بوعورة التضاريس التي يصعب معها القيام بالعمليات الزراعية بطريقة قاسية، كما هو الحال في اليمن الشمالي والسعودية والمغرب.

كما تعاني بعض الاراضي الزراعية من فقر شديد في العناصر الغذائية كما في المغرب واليمن الشمالي وسوريا.

٢ - ٢ - ٢ الموارد المائية: تعتمد الزراعة العربية في نحو ٨٠٪ من مساحتها المزروعة على الامطار، والباقي (١٠ مليون هكتار) يمثل الزراعة المروية. الامر الذى يعرض الانتاج الزراعي للتقلبات الحادة ويعوق استخدام عوامل الانتاج وأساليبه الحديثة بالكميات والأنواع الضرورية لتطوير الانتاج. ولهذا يعتبر تحويل المساحات المطرية الى مروية اتجاهاً هاماً لتنمية الزراعة العربية. حيث يؤدى الى النهوض بالانتاجية الهكتارية ويرفع معدلات التكثيف الزراعي، ويعمل على استقرار الانتاج، بالاضافة الى استقرار المجتمعات الريفية.

وتبين الدراسات ان الموارد المائية في الدول العربية ذات حجم كاف للوفاء باحتياجاتها، ولكن معدلات تنمية واستغلال هذه الموارد لايسير بمعدل يتفق مع الزيادة المستمرة في الاحتياجات الغذائية.

وتجدر الاشارة الى انه يمكن زيادة الموارد المائية السطحية من ١٣٩ مليار الى ٢٠٢ مليار متر مكعب بالتحكم في فواقد الانهار وتنفيذ مشروعات التخزين السنوى والمستمر كما يمكن زيادة كفاءة الرى من الموارد المائية السطحية من ٥٠٪ الى ٨٥٪[٢] بتطوير أساليب الرى وتقليل الفواقد وتحسين توزيع المياه ونقلها واحكام تصرفات قنوات الرى والمحافظة على كفاءتها، كل ذلك أصبح ضرورياً وواجباً قومياً حتي تثمر مشروعات تدبير الموارد المائية.

أما بالنسبة للمياه الجوفية فان المستغل منها حالياً يبلغ نحو ١٢ مليار متر مكعب، يمكن زيادتها الى حوالى ٢٥,٧ مليار

---

(١) معلومات تم التعرف عليها بالاتصال الشخصي بالمسئولين بوزارة الزراعة في كل من الجمهورية الصومالية، وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبيه.

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العرب - الجزء الثاني - الموارد الطبيعية، الخرطوم، ١٩٨٠.

مترمكعب، وفي ذلك مجال للعمل العربي المشترك خاصة بين الدول ذات المصادر المشتركة.

وقد أوضحت دراسة الموارد الطبيعية ان الموارد المائية في الدول العربية يمكن ان تبلغ ٢٣٨ مليار متر مكعب وان المستغل منها حالياً حوالي ١٥٦ مليار متر مكعب وبذلك فان الفائض يكفي لمضاعفة المساحة الزراعية المروية حتى تبلغ ٢١,٦ مليون هكتار، الأمر الذى يدعو مرة أخرى الى قيام عمل عربي مشترك في هذا المجال.

٢ ـ ٢ ـ ٣: **الامطار**: تمثل الرقعة الزراعية المطرية في الوطن العربي كما سبق الذكر حوالي ٨٠,٢٪ من إجمالى المساحة المزروعة في عام ١٩٧٥[١] وفي بعض الدول العربية مثل موريتانيا وتونس والمغرب تتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪ ـ ٩٩٪ من جملة المساحة المزروعة. وهذا يجعل الانتاج الزراعي العربي عرضة للتقلبات الموسمية والدورية. ولاشك ان انخفاض معدل سقوط الامطار عن المتوسط الطبيعي أو المعدل المنوالي له يعتبر خسارة قومية كبيرة تضاعف من تكاليف الانتاج العربي عن التقديرات المتوسطة في الزراعة المروية بل يجعل السمة الاقتصادية الرئيسية للانتاج الزراعي العربي انه انتاج لايقيني Uncertinity أو على الاقل يتميز بنسبة عالية من المخاطرة Risk في تقدير توقعات انتاجه على المدى الطويل، بل وحتي من سنة لاخرى، ويضع محدداً رئيسياً على خطط التنمية الرأسية المتعلقة برفع الانتاجية الهكتارية أو تغيير التركيب المحصولي.

ويبدو ان معدلات سقوط الامطار شهرياً (الموسمية) أهم بكثير من الكمية السنوية لهطول الامطار، حيث ان المحاصيل تصادف فترات حرجة في نموها ان لم تقابلها مستويات (مقننات) مائية معينة ولايعوض ذلك سقوط الامطار بمعدل أعلى قبل أو بعد هذا الموسم بل على العكس ربما أتلف ذلك المحصول وادى الى علاقة سلبية بين سقوط الامطار الكلي والانتاج. فمثلا تعتبر الفترة من مارس الى مايو فترة هامة بالنسبة لانتاجية الحبوب في البلاد العربية في شمال أفريقيا حيث أن بداية هذه الفترة تصاحب نمو البادرات ونهايتها تصاحب الازهار والنضج وقد وجد ان ٦٣٪ من التقلبات في إنتاجية الحبوب في أقطار المغرب العربي ترجع الى كمية الامطار في شهر مارس.

ومن ناحية أخرى فان برامج تكثيف المدخلات على وحدة المساحة في الاراضي المطرية لزيادة الانتاجية، وجد انها تضيف لتكاليف الانتاج أكثر مما تضيفه للعائد. مقارنة بالاراضي التي لم تدخلها عمليات تكثيف المدخلات من ميكنة وأسمدة وبذور محسنة فى مناطق شمال العراق حيث كان معدل سقوط الامطار أقل من ٤٥٠ ملمتر سنوياً.

٢ ـ ٢ ـ ٤ **المراعي**: تبلغ مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي ٢٦٨ مليون هكتار[١]، تمثل نحو ١٨,٦٪ من مساحتها في الدول النامية، حوالي ٨,٨٪ من مساحتها في العالم وعلى الرغم من إتساع مساحة المراعي في الدول العربية الا ان معظمها يقع في مناطق صحراوية تقل بها الامطار عن ١٠٠ مم سنوياً. وتبلغ حمولتها الرعوية وحدة حيوانية لكل ١٠٠ ـ ٢٠٠ هكتار. وتعتبر المراعي في الصومال (١١٪) السودان (٩٪) من المراعي الطبيعية الجيدة، أما المراعي في الجزائر (١٤٪) والسعودية (٣٢٪) معظمها مراعي صحراوية.

وتعتبر الكثافة الحيوانية (Stocking Rate) للمراعي الطبيعية في الدول العربية (٢,١٧ هكتار للرأس من الأغنام أو الماعز) غير مرتفعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة (٢,٤ هكتار للرأس من الأغنام أو الماعز)، ويمكن العمل على زيادتها.

أما إنتاجية المراعي الطبيعية من اللحوم فانها تعتبر منخفضة في الدول العربية مقارنة بالمقاييس العالمية، فقد بلغت حوالى ٥,٥ كيلو جرام في عام ١٩٧٥، بينما بلغت حوالى ١٧,١٧ كيلو جرام على مستوى العالم، حوالى ٢٩,٧٦ كيلو جرام على مستوى الدول المتقدمة، وحوالي ٩,٧٦ كيلو جرام في الدول النامية في نفس العام[٢]. هذه الانتاجية المتدنية للمراعي الطبيعية تعكس أثر الرعي الجائر وتعرية الغطاء الطبيعي للتربة وتدهور هذه المراعي على مر الزمن نتيجة سوء توزيع الثروة الحيوانية العربية على المراعي الطبيعية، وعدم انتظام توزيع نقاط المياه في مساحات المراعي الشاسعة بما يجعل التركيز في الرعي حول نقاط المياه التي ربما تكون متقاربة جداً أو متباعدة جداً بالاضافة الى عدم توافر الاعلاف في موسم الجفاف بما يحمي المراعي من الرعي الجائر، وعدم إمكان توصيل الخدمات البيطرية للحيوانات والخدمات التسويقية للرعاه بما يجعل معدلات السحب من القطعان لاتتناسب مع دورات الانتاج الاقتصادية للمراعي. ليس هذا فحسب بل ان تدهور انتاجية الحيوانات الرعوية يرجع الى عدم وجود الحافز لتحسين انتاجها لدى الرعاه لعدم تمتعهم بالحوافز السوقية التي تشجعهم على ذلك، ولانهم هم انفسهم يعانون من إنخفاض مستوى المعيشة

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية الطبعة الثانية ـ الجزء الأول ـ **انتاج الغذاء الخرطوم ١٩٧٩**.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، **الكتاب السنوى للانتاج**، ١٩٧٦.

بما يجعلهم هم وحيواناتهم يعيشون على حد الكفاف. كما ان اوزان الحيوانات تنخفض في موسم الجفاف لحد كبير لايعوضه موسم الرى التالي، وتطول دورة الانتاج، وتسوق الحيوانات على أعمار كبيرة حتي في وزن تسويقي معقول وتكون نوعية اللحم ونسب التصافي منخفضة بما يجعل أسعارها منخفضة وعائدها منخفضاً.

والسياسات الانمائية القطرية ساهمت في مزيد من تدهور انتاجية هذه الثروات الطبيعية، لان خطط التنمية التي تعاني من محدودية رأس المال دائمًا تعطي أولويات لمشروعات أخرى خلاف تنمية المراعي لان توقعات العائد من الاستثمار منها ضعيفاً في المدى القصير. وتغفل هذه الخطط الاثار الاجتماعية الناجمة عن تنمية المجتمعات الرعوية، كما لاتأخذ في الاعتبار ان تنمية الانتاج الحيواني في الاراضي المروية محدودة لان فرصة زراعة الاعلاف فيها محدودة أيضاً لمنافسة محاصيل أخرى أكثر أربحية.

٢ ـ ٣: المعوقات التكنولوجية: تعتبر المعوقات الخاصة بمستوى التكنولوجيا الزراعية من أهم مسببات تدهور الانتاج الزراعي في الدول العربية وتضم هذه المعوقات مايتعلق منها بمستلزمات الانتاج الزراعي، ومايتعلق بالمعاملات الفنية للنواتج الزراعية، هذا بالاضافة الى العمليات الزراعية في حد ذاتها ويتناول هذا الجزء بايجاز أهم هذه المعوقات التكنولوجية.

٢ ـ ٣ ـ ١: الأصناف والتقاوى والسلالات: تعتبر ندرة استخدام الأصناف الملائمة والعالية الانتاجية، والمقاومة للامراض من أهم أسباب تدهور الانتاجية الزراعية بصفة عامة.

وبالنسبة للاصناف فيلاحظ عدم وجود الملائم منها للظروف البيئية في كل منطقة من المناطق الانتاجية، وخاصة تلك المنخفضة الامطار، أو المقاومة للامراض كالصدأ والذى يصيب القمح في المناطق مرتفعة الامطار كما هو الحال في تونس، والمغرب. كما تزداد أهمية الاصناف بالنسبة للسمسم والذى يحد من التوسع في زراعاته عدم وجود أصناف ملائمة للحصاد الالي والمقاومة لظاهرة الانفراط كما هو الحال في السودان. وتأخذ هذه الظاهرة بعداً آخر بالنسبة للحاصلات السكرية حيث ان تدهور الأصناف المستخدمة في زراعات البنجر السكرى وقصب السكر ومايترتب عليه من إنخفاض المحتوى السكرى وبالتالي انخفاض معدلات الاستخلاص. ويؤدى ذلك بطبيعة الحال الى إنخفاض الانتاج بشكل ملحوظ وانخفاض الكفاءة الانتاجية لمصانع السكر المتاحة كما هو الحال في العراق وسوريا، حيث تنخفض نسبة الاستخلاص نتيجة لتدهور نوعية البنجر المستخدم. هذا بالاضافة الى ان استخدام الأصناف العالية الجودة من البنجر السكرى (الوحيدة الاجنة) والعالية القيمة يتطلب إنفاق أموال طائلة لاستيراد هذه الأصناف من الشركات المتخصصة والمحتكرة لهذه الاصناف في الخارج، حيث بلغت على سبيل المثال قيمة واردات بذور البنجر بالمغرب حوالي ٢,٥ مليون دولار في موسم عام ٧٩/١٩٨٠[١]. الأمر الذى يشير الى ضرورة اكثار هذه البذور محلياً، وان كانت الجهود التي بذلت في هذا المجال مازالت محدودة بشكل كبير. وبالنسبة لقصب السكر فان محدودية الأصناف المستخدمة اذ لايزرع منه الا صنفين في الدول العربية ـ تؤدى الى ارتفاع درجة تعرض محصول القصب للاصابة بالامراض، وما يترتب على ذلك من حدوث كوارث في المحصول في بعض السنوات لشدة الاصابة وبالتالي تدهور الانتاج بشكل كبير.

وبالاضافة الى ذلك فان هذه المشكلة تأخذ بعداً آخر بالنسبة للانتاج الحيواني، اذ ان تدهور السلالات المحلية والتي تمثل النسبة العظمي من مكونات الثروة الحيوانية، ومايترتب على ذلك من ارتفاع نسب النفوق، وانخفاض معدلات الخصوبة، وعدم اتزان القطعان القطرية من الناحيتين العمرية والجنسية يؤدى الى ضعف الانتاجية بشكل ملحوظ وعلى سبيل المثال تشير تقديرات الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩ الى انخفاض انتاجية اللحم من الرأس لعشيرة الابقار الى حوالي ١٥ كيلو جرام، ونحو ٤,٦ كيلو جرام للاغنام، ١,٨ كيلو جرام للماعز، ٨ كيلو جرام للجمال، كما تبلغ انتاجية الرأس من الألبان نحو ١٦٥ كيلو جرام للابقار، ٣٠ كيلو جرام للاغنام، ٦,١ كيلو جرام للماعز، وتعد هذه المعدلات شديدة الانخفاض خاصة اذا ماقورنت بنظيرتها بالدول المتقدمة أو حتي على المستوى العالمي[٢].

٢ ـ ٣ ـ ٢ مستلزمات الانتاج الزراعي: يعد التخلف التكنولوجي المتمثل في قصور استخدام مستلزمات الانتاج الزراعي خاصة الحديثة منها، سواء من حيث الكم أو النوع، من أهم أسباب تدهور الانتاجية الزراعية. وأهم مستلزمات الانتاج التي يوجد قصور

---

(١) المملكة المغربية، ادارة الانتاج الزراعي: خطة تنمية القطاع السكرى، الرباط، اطار مبدأ لتنمية الحاصلات السكرية، معروض للمناقشة، الرباط مايو ١٩٨٠.

(٢) تبلغ انتاجية الرأس (من العشيرة) من اللبن حوالي ٦٤٤ كيلو جرام للابقار في الدول المتقدمة، ٣٠٧ كيلو جرام على المستوى العالمي. ويمثل هذا المقياس إجمالي الانتاج مقوماً على إجمالي عدد أفراد القطيع بأميع أعماره.

في استخدامها الأسمدة الكيماوية والمبيدات والالات الزراعية. وتشير الاحصاءات الواردة بالجدول رقم (٢ ـ ١) الى ان الزراعة في الدول العربية فقيرة في استخدامها للاسمدة الكيماوية ـ باستثناء مصر ولبنان ـ ويتراوح نصيب الهكتار منها بين حد ادني قدره كيلو جرام واحد للهكتار في اليمن الجنوبي، حد أعلى قدره ٢٢ كيلو جرام في الجزائر.

ويمكن تقسيم الزراعة في الوطن العربي الى شقين رئيسيين يضم الأول منهما الزراعات المروية والمضمونة الامطار والتي ترتفع في بعضها معدلات استخدام الاسمدة الكيماوية كما هو الحال في مصر، ومنطقة الجزيرة بالسودان خاصة في زراعات القطن. أما الشق الثاني فيضم الزراعات المطرية، والتي تمثل الغالبية العظمي من الزراعات العربية، ويقل بل يندر استخدام الاسمدة في مثل هذه الزراعات.

جدول رقم (٢ ـ ١): معدل استخدام الأسمدة والآلات الزراعية في بعض الدول العربية

الدولة	إستهلاك الأسمدة الكيماوية بالكيلو جرام للهكتار في عام ١٩٧٤	عدد الجرارات لكل ألف هكتار
مصر	١٥١	٧,٠
السودان	٨	١,١
ليبيا	٦	١,٦
تونس	١٢	٤,٧
الجزائر	٢٢	٧,١
المغرب	٢١	٢,١
موريتانيا	١	-
الصومال	٣	١,١
سوريا	٧	٢,٠
العراق	٧	١,٧
لبنان	١٤٢	٨,٧
الأردن	٢	٢,٤
السعودية	١٥	١,١
اليمن الشمالي	٢	٠,٥
اليمن الجنوبي	١	٣,٦

Source IADS, Agricultural Development Indicators, Handbook, New York, 1978.

أما عن زراعات الشق الاول اى الاراضي المروية فان التوسع في التسميد من حيث الكم أو النوع مازال يواجه عديداً من المشاكل لعل من أهمها:

١) عدم ملاءمة نوعية الاسمدة بشكل كامل لاحتياجات المحاصيل.

٢) عدم مناسبة معدلات الاستخدام في بعض الاحيان مع متطلبات المحاصيل نتيجة لعدم وجود حصر لخصوبة التربة ومدى طاقتها الاستيعابية للتسميد.

٣) فقد نسبة كبيرة من الاثر السمادى نتيجة عدم الاحكام الفني لموعد إضافة الاسمدة ومواعيد وكميات الرى.

٤) عدم ملاءمة بعض الأراضي المروية للتسميد الكيماوى لارتفاع درجة الملوحة بها مما يحد من إستخدام الاسمدة كما هو الحال في أراضي حوض الفرات بسوريا، وجزء كبير من الاراضي المروية بالجمهورية العراقية.

٥) عدم توفر الأسمدة الكيماوية بالنوعية والكمية المناسبة لاضافتها.

٦) ضعف القدرة التمويلية للمزارعين بالاضافة الى محدودية التسهيلات الائتمانية في هذا المجال.

٧) عدم توفر المعرفة الفنية الكافية لدى المزارعين عن معدلات التسميد ومواعيد وطرق اضافتها، وذلك في ظل ضعف ومحدودية البرامج الارشادية.

وبالنسبة للزراعات التي لاتستخدم الأسمدة أو يقل إستخدامها لها بشكل كبير فبطبيعة الحال تتمثل المشكلة في عدم الاقبال على إستخدام الأسمدة الكيماوية كوسيلة لتطوير الانتاجية الهكتارية ويرجع هذا الاحجام الى عدة أسباب لعل من أهمها :-

١) عدم إنتاج الأسمدة بالكميات والنوعيات في المواعيد المناسبة لاستخدامها وذلك لعجز الطاقات الاستقبالية للموانيء - في حالة الاستيراد وطاقات النقل والترحيل والتخزين، وكما هو الحال في السودان، الامر الذى يضعف بطبيعة الحال من معدلات استخدام الاسمدة.

٢) الارتفاع النسبي لتكاليف الأسمدة والذى يرجع الى سببين: **الاول** هو التضخم السعرى للأسمدة المستوردة سنة بعد أخرى تمشياً مع التضخم في أسعار النفط العالمية، هذا بالاضافة الى ارتفاع تكلفة النقل والترحيل والتوزيع الداخلي الامر الذى يضيف عبئاً آخر على السعر المرتفع بطبيعته وبالتالي ترتفع أسعار الأسمدة الى مستوى يجعل معظم المزارعين يحجمون عن استخدامها لعدم جدواها إقتصادياً من وجهة نظرهم كما هو الحال في بعض مناطق المغرب العربي.

٣) إنخفاض الوعي لدى المزارعين خاصة في مجال استخدام الاسمدة في الزراعات المطرية.

٤) القصور في أجهزة البحث العلمي وعدم المعرفة الدقيقة للمعدلات التقنية المطلوب استخدامها من الأسمدة وفقاً لنوعية الاراضى المختلفة.

٥) عدم إطمئنان المزارعين لجودة موسم الامطار، وبالتالي عدم إقبالهم على الأسمدة.

ويواجه إستخدام المبيدات الفطرية، ومبيدات الحشائش نفس الظروف السابق الاشارة اليها، اذ ان استخدامها يعد محدوداً بشكل كبير على الرغم من خطورة إنتشار هذه الآفات والأمراض. ويعتبر إنتشار الحشائش في زراعات الحبوب في دول المغرب العربي من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض الانتاجية وتدهورها، وعلى الرغم من ذلك فان المساحات المعالجة سنوياً لاتتعدى في أحسن الاحوال ٤٠٪ من المساحات المصابة وذلك لعديد من العوامل كالتي سبق الاشارة اليها عند تناول مسببات عدم التوسع في التسميد الكيماوى. بالاضافة الى ذلك تعاني زراعات الحبوب في المغرب ومصر من مشكلة الطيور حيث تسبب هذه المشكلة وحدها فقد حوالي ٣٠٠ ألف طن من الحبوب سنوياً، وعلى الرغم من ذلك فان الجهود المبذولة لمواجهة هذه المشكلة مازالت محدودة نسبياً حتي الآن.

٢ ـ ٣ ـ ٣ المعاملات الزراعية: تتصف مختلف العمليات الزراعية في الدول العربية بالافتقار الشديد للمستوى الفني في أدائها بالشكل الذى يجعلها من أهم أسباب انخفاض الانتاجية بصفة عامة، ويأتي ذلك سواء من حيث موعد اداء هذه العمليات أو مستوى أدائها.

فبالنسبة لعمليات اعداد الارض للزراعة يلاحظ ان التأخر في انجاز هذه العملية يمثل السمة العامة في معظم الدول العربية ففي المغرب يتأخر إعداد الارض لزراعة الحبوب في مساحة لاتقل عن مليون هكتار سنوياً، وذلك لعدم توفر الطاقة الميكانيكية اللازمة من ناحية، وعدم المعرفة الدقيقة لاهمية إعداد الارض في المواعيد المناسبة من ناحية أخرى(١). الامر الذى يتسبب في ضعف قدرة الارض على الاحتفاظ بالرطوبة وبالتالي تدهور انتاجيتها. ولايقتصر الامر على مجرد التأخر في اعداد الارض للزراعة ومايترتب عليه من آثار سلبية، وانما يتعدى ذلك الى التخلف في مستوى اداء هذه العملية اذ يلاحظ في الجمهورية العربية اليمنية وغيرها من الدول العربية ان هناك اعتقاداً في ان تعدد عمليات حرث الارض وعمق الحرث من الامور المفيدة للارض والدافعة لزيادة الانتاج، في حين اثبتت الدراسات الى ان هذه العملية تزيد من درجة تعرض الارض لظروف التعرية والانجراف خاصة في مناطق المرتفعات. وبالاضافة الى ماسبق فانه عادة مايتم اجراء هذه العملية باستخدام الآت زراعية لاتتوافق مع مستوى الاداء المطلوب مما يتسبب في خلق مشاكل جمه في المدى البعيد تنعكس في انخفاض الانتاجية الزراعية بشكل عام، ومن الامثلة على ذلك إستخدام جرارات ذات قدرة كبيرة يتسبب استخدامها في تكوين طبقة غير نفاذة تحت سطح التربة تؤثر ولاشك على معدلات الانبات وبالتالى على انتاجية الارض وتلاحظ هذه الظاهرة في كثير من الدول العربية خاصة في الاراضي المطرية كما هو الحال في العراق وسوريا.

ونفس الظاهرة تلاحظ بالنسبة لعملية الزراعة نفسها اذ ان تأخير زراعة القمح في منطقة الجزيرة بالسودان وزراعة البنجر السكرى في العروة الربيعية في سوريا والجزائر عادة مايتسبب في تدهور انتاجية الاول بشكل كبير نظراً لعدم توافق الظروف البيئية خاصة المناخية، وانخفاض المحتوى السكرى للثاني بشكل ملحوظ. كما ان استخدام اسلوب البذار اليدوى، وسيادته في معظم

---

(١) معلومات تم التعرف عليها من مقابلات شخصية مع المسئولين بوزارة الزراعة المغربية.

الزراعات يتسبب عادة في انخفاض نسبة الانبات، وبالتالي الافراط في استخدام كميات التقاوى، هذا فضلاً عن خلق مشاكل متعددة تحد في مجلمها من انتاجية الارض الزراعية.

يضاف الى ماسبق ان تأخر انجاز العمليات الزراعية يؤثر بشكل فعال على انتاج المحاصيل السكرية، فقد أثبتت الدراسات أن تأخير عملية الخف (التفريد) ثلاثة أسابيع عن موعدها كما هو الحال في مساحات كبيرة بتونس والجزائر يتسبب في خفض الانتاج بنسبة تصل الى ٢٥٪.

أما عن عمليات مقاومة الآفات والحشائش فإن الاهمال في أدائها بالمستوى المطلوبة أو حتي التأخر في أدائها يتسبب في تدهور الانتاج بشكل ملحوظ. والأمثلة على ذلك متعددة ولعل من أهمها مشكلة مقاومة الحشائش في زراعات الحبوب بدول المغرب العربي، اذ تتسبب هذه المشكلة في خفض الانتاج بما لايقل عن النصف في المساحات المصابة والتي تتعدى نصف زراعات الحبوب سنوياً. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة ان تكاليف المقاومة تعذرت نسبياً خاصة باستخدام المواد الكيماوية وبالشكل الذى يتعدى القدرات المالية المحدودة لصغار الزراعيين، الامر الذى يدفعهم الى الاهمال في أدائها أو أنجازها بالاساليب اليدوية (الحش اليدوى) غير المجدية في معظم الاحيان خاصة عند ارتفاع كثافة انتشار هذه الحشائش والنجيلية منها على وجه التحديد.

وفيما يتعلق بعمليات الحصاد فان عدم إتقان وضبط عمليات الحصاد اليدوى أو الميكانيكي يؤدى عادة الى ارتفاع نسب الفاقد أثناء الحصاد. وتبدو هذه المشكلة بوضوح في زراعات السمسم بالسودان والأصناف المكسيكية من القمح في مصر والعراق وبعض الدول العربية الأخرى، حيث يتسبب العجز النسبي في اتاحة الحاصدات بالنسبة للسمسم أو عدم المعرفة الدقيقة بالمواعيد المناسبة للحصاد بالنسبة للقمح المكسيكي في فقد مايعادل ٢٠٪ من الانتاج أثناء اداء هذه العملية، الامر الذى يحد بصفة عامة من الاستفادة بمزايا بعض الأصناف العالمية الانتاجية والتي تتطلب التحكم الكامل في كفاءة العمليات الزراعية، ومواعيد أدائها.

٢ ـ ٣ ـ ٤ القوى العاملة الزراعية: تعد مشاكل القوى العاملة الزراعية من حيث الكم والنوع من أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية واخطرها على الاطلاق. ويمكن إيجاز أهم هذه المشاكل في النقاط التالية:

١ ـ الهجرة من الريف الى الحضر والى الخارج: تعد ظاهرة الهجرة وخاصة للعمال الزراعيين من القطاع الريفي الى الحضرى من أهم وأخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها معظم الدول العربية في الوقت الراهن، بل أن هذه الظاهرة باتت ذات آثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية بصفة عامة. فتشير أحدى الدراسات أن ظاهرة هجرة العمالة الزراعية في سوريا وصلت الى الحد الذى أصبح معه قسمًا كبيراً من الخسائر التي تلحق بالأغذية والمحاصيل عموماً سببها عدم توفر الايدى العاملة اللازمة للجني والحصاد كما ان مساحات كبيرة صالحة للزراعة لم تستثمر لنفس السبب[1].

وتأخذ ظاهرة العمالة وأثرها على النمو الانتاجي شكلاً أكثر حدة في الجمهورية العربية اليمنية، اذ ان الهجرة الواسعة من الريف الى الحضر، ومن الحضر الى خارج البلاد خاصة الى الدول النفطية بحثاً عن الاجور الاعلي، على الرغم مما اتاحته لليمن من الحصول على دخول نقدية مساعدتها في تخفيف حدة العجز في ميزان مدفوعاتها، الى خلق العديد من النتائج السلبية والتي من أهمها إرتفاع إجور العمال الزراعيين بمعدلات سريعة.

٢ ـ النقص الواضح في الكوادر الفنية المتخصصة: خاصة في مجال استخدام وصيانة الآلات الزراعية الى غير ذلك من المجالات وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الصومال، والجمهورية العربية اليمنية إذ تشير تقارير متابعة الخطة الخمسية الاولي الى أن العدد الذى تم تأمينه مقاساً الى المطلوب قد بلغ نحو ١٤٪ فقط من المهندسين الزراعيين، ونحو ١٠٪ من الاطباء البيطريين، وحوالي ٣٢٪ فقط من المساعدين الزراعيين ومساعدى مهندسين الرى وغير ذلك من الوظائف.

٣ ـ إنخفاض معدل الوعي والخبرة لدى معظم المزارعين وخاصة فيما يتعلق بالاساليب الحديثة في الانتاج الزراعي، هذا مع سيادة كثير من المعتقدات والتقاليد الاجتماعية البالية الامر الذى يعيق كثيراً من الجهود المبذولة في سبيل تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف.

٤ ـ بالاضافة الى ماسبق فهناك ظاهرة غير ملفته للنظر في الوقت الراهن وانما من المتوقع أن تؤثر تأثيراً كبيراً على الانتاج في المستقبل،

---

(١) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة: **تحليل الوضع الراهن خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)**، مصدر سابق.

الا وهي ارتفاع نسبة كبار السن والمسنين في التركيب الهرمي للعمال الزراعيين، الامر الذى يعني غياب هذه الفئة المسنة من الحقول الزراعية، في نفس الوقت الذى تقل فيه تدريجياً الخبرة الزراعية المكتسبة لفئة الشباب الراغب دائمًا في الهجرة الى المدينة، والذى لابد وان يأتي بنتائج سلبية على المهن الزراعية. ومن ثم فيجب وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة وذلك عن طريق توجيه المزيد من الاهتمام بالريف واحداث طفرة انمائية شاملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالقدر الذى تخفف نسبياً من عوامل الطرد الداخلية للريف وتزيد من درجة التماسك بين الانسان والارض ومايمكن ان يؤديه ذلك من نتائج إيجابية في معدلات النمو بصفة عامة.

٢ ـ ٣ ـ ٥ الميكنة الزراعية: تشير التقديرات الى ان التخلف النسبي في استخدام الالات الزراعية في معظم الدول العربية يعد من أهم محددات التنمية الزراعية في هذه الدول. اذ تقدر الكثافة الالية من الجرارات في المتوسط بحوالي ٢,٩٨ جرار لكل ألف هكتار من الرقعة الزراعية في الدول العربية. وتعد هذه الكثافة الالية محدودة للغاية لمعظم الدول العربية التي يمثل القطاع الزراعي النشاط الاساسي لها، كما يمثل تطوير قطاعاتها الزراعية الامل في تحقيق معدلات انتاجية عالية نسبياً يمكنها ان تحاصر أو تحد من حجم الفجوة الغذائية على المستوى العربي، والتي منها على سبيل المثال السودان والتي تبلغ الكثافة الالية فيها ١,١ جرار لكل الف هكتار وأيضاً العراق والتي تبلغ فيها هذه الكثافة ١,٧ جرار لكل ألف هكتار وسوريا، والمغرب الى غير ذلك من الدول، وعلى النحو المبين تفصيلاً بالجدول رقم (٢ ـ ١).

وبصفة عامة فان عدم التوسع في استخدام الالات الزراعية يعد نتيجة لمجموعة من المسببات والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :ـ

أ) صغرالحيازات وتبعثرها الامر الذى يحد من استخدام الالات الزراعية على نطاق واسع، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الزراعة اليمنية (اليمن الشمالي)، وفي القطاع التقليدى في الزراعة السودانية وفي معظم المناطق الزراعية بالمملكة المغربية، وجمهورية مصر العربية.

ب) صعوبة التضاريس وعدم استواء سطح التربة، يشكل عائقاً آخر في سبيل إدخال الميكنة الزراعية في بعض الاقطار العربية كما هو الحال في بعض الاراضي الزراعية بالمغرب والجزائر واليمن الشمالي والمملكة العربية السعودية.

جـ) عدم قدرة المزارعين والصغار منهم على وجه التحديد على اقتناء الآلات الزراعية خاصة في ظل التضخم الكبير في أسعارها في السنوات الأخيرة هذا مع غياب الدعم والتشجيع الحكومي للمزارعين في هذا الشأن في بعض الاقطار العربية. هذا بالاضافة الى ضعف الأجهزة الائتمانية وتعقد وصعوبة الحصول على القروض الزراعية متوسطة وطويلة الاجل الامر الذى يحد في النهاية من مدى إقبال المزارعين على شراء الآلات الزراعية.

د) عدم توفر المعلومات الفنية الدقيقة عن النوعيات المناسبة من العمليات الزراعية، وبكل نوعية من نوعيات الاراضي الزراعية، الامر الذى جعل الدول العربية عبارة عن سوق مفتوحة لكل أنواع الآلات الزراعية على اختلاف جودتها ، مما تسبب في خلق مشاكل عديدة من صيانة هذه الآلات والمحافظة على قدرتها الانتاجية من ناحية وفي عدم توافق بعض هذه النوعيات مع الظروف المحلية للعمليات الزراعية من ناحية أخرى. والأمثلة على ذلك كثيرة في معظم الدول العربية.

هـ) عدم توفر قطع الغيار ومحطات الصيانة اللازمة للآلات الزراعية الأمر الذى يحد من كفاءتها الانتاجية وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في كل من القطاع المطرى الحديث بالسودان، ومزارع الدولة بالعراق.

و) نقص الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة الآلات الزراعية خاصة في ظل غيبة أو إنخفاض فعالية الأجهزة الارشادية والبرامج التدريبية. وتبدو هذه المشكلة بوضوح في كل من اليمن الشمالي والصومال.

ز) ضعف البنية الأساسية وتعقد شبكات الرى والصرف التقليدية يضيف صعوبة أخرى في سبيل التوسع في المكننة الزراعية خاصة في المناطق المروية ذات التفتت الحيازى كما هو الحال في المغرب.

٢ ـ ٣ ـ ٦ الأعلاف المركزة: بلغ استهلاك الدول العربية من الأعلاف المركزة عام ١٩٧٥ حوالي ١,٣ مليون طن ذره، وحوالي ١,٦ مليون طن من الشعير، وحوالي ١,٢٣٨ مليون طن من الاكساب[١]، وحوالي ٢ مليون طن من النخالة[٢]. بالاضافة الى

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية** ـ مصدر سابق ـ الجزء الاول.

(٢) حسبت على أساس معاملات الاستخراج للنخالة من الحبوب من اجمالي استهلاك الدول العربية من الحبوب في عام ١٩٧٥.

كميات أخرى من مخلفات التصنيع الزراعى ، وتختلف أهمية كل نوع من المواد العلفية المركزة بين دولة وأخرى وفقاً لتوفر انتاج العلف وتنوع الانتاج الحيوانية السائد . ويستخدم حوالي ٤١,٢٪ من جملة الذره المغذاء للحيوانات والدواجن في مصر والسودان ، وحوالي ٣٥٪ من الشعير المستهلك في تغذية الحيوانات في سوريا ، ويستخدم السودان ٥٠٪ من جملة الاكساب .

ورغم هذه الكميات الكبيرة من الاعلاف المركزة ، الا انها تبدو غير كافية لمد إحتياجات الحيوانات في الاقطار العربية ، بالاضافة الى الأعلاف الخضراء والخشنة والمراعي الصيفية حيث يتبين من الجدول رقم (٢ ـ ٢) ان هناك عجز في الاعلاف المتاحة عن سد الاحتياجات الغذائية للحيوانات والدواجن في أهم الدول العربية المنتجة للبروتين الحيواني ، يتراوح هذا العجز بين ٥٪ الى ٣٧٪ وهذا النقص في الأعلاف المتاحة يعتبر سبباً رئيسياً في انخفاض الانتاجية للحيوانات الزراعية في الدول العربية لان حوالى ٧٥٪ من التباين في الصفات الانتاجية للحيوان المزرعي ترجع الى العوامل البئية وأهمها التغذية والرعاية البيطرية .

٢ ـ ٣ ـ ٧ معـاملات مابعد الحصاد : لايقف التخلف الفني والتكنولوجي عند مستوى العمليات الانتاجية ومستلزمات الانتاج الزراعي ، بل ان هذا التخلف يمتد أيضاً ليغطي العمليات المختلفة التي تأتي بعد الحصاد . والتي من أهمها عمليات النقل والتخزين والفرز والتدريج ، والغربلة للحبوب الى غير ذلك من العمليات التسويقية والتي يؤثر إنخفاض كفاءة أدائها على القيمة السوقية للنواتج الزراعية من ناحية وعلى معدلات الفقد والتالف في هذه المواد من ناحية أخرى .

وبالنسبة لعمليات النقل والترحيل للنواتج الزراعية من أماكنها الانتاجية الي حيث تستهلك أو تصنع ، فان ضعف البنية الاساسية خاصة الطرق المناسبة والعجز في الطاقات النقلية المتاحة تخلف العديد من المشاكل في المسلك التسويقي للنواتج الزراعية والتي من أهمها إرتفاع التكلفة النقلية من ناحية وارتفاع نسب الفاقد من ناحية أخرى . وتبدو هذه المشكلة بوضوح في السودان اذ ان كثيراً مايكون استيراد السلع من خارج البلاد أسهل عن نقلها من أقليم الى آخر خاصة في أوقات هطول الامطار وانقطاع سبل الاتصال بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك .

وبطبيعة الحال تؤدى هذه المشكلة مع غيرها من المشاكل الى عدم ارتباط قطاع الانتاج بقطاع الاستهلاك ومايترتب عليه من سيادة النمط التقليدى لزراعة الاكتفاء الذاتي وسوء إستخدام الموارد الزراعية . وبالتالي تدهور مستويات الدخول للمزارعين .

جدول رقم (٢ ـ ٢) : الموازنة العلفية للبلاد العربية
ذات الميزة النسبية في الانتاج الحيواني

	الاحتياجات الغذائية (الف طن معادل نشأ)	الاعلاف المتاحة (الف طن معادل نشأ)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
١ ـ جمهورية السودان	٢٣٧٠٠	٢٠٥٠٠	٨٦,٥
٢ ـ جمهورية الصومال الديمقراطية	١٢٤٠٠	١٠٢٠٠	٨٢,٣
٣ ـ الجمهورية العراقية	٤٨٢٤	٢٠٥٤	٦٣,٣
٤ ـ الجمهورية العربية السورية	٣٦٦٦	٢٤١٩	٦٦,٠
٥ ـ الجمهورية التونسية	٢٦٩٢	٢٥٦٤	٩٥,٣
٦ ـ المملكة المغربية	٨٧٣٣	٧٤٧٧	٨٥,٦

المصادر :

١ ـ الجدوى الفنية والاقتصادية لانتاج اللحوم في جمهورية السودان الديمقراطية المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٤) .
٢ ـ دراسة تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية بجمهورية الصومال الديمقراطية المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٨) .
٣ ـ دراسة انتاج الاعلاف والحليب واللحوم الحمراء بالجمهورية العراقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٩) .
٤ ـ تقرير وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي (١٩٧٩) الجمهورية العربية السورية .
٥ ـ تقرير وزارة الفلاحة التونسية (١٩٧٨) باللغة الفرنسية .
٦ ـ تقرير وزارة الفلاحة المغربية (١٩٧٩) باللغة الفرنسية .

أما بالنسبة للتخزين فمازال حتي الان النمط التقليدى للتخزين هو السمة الغالبة على تخزين النواتج الزراعية في الدول العربية اذ ان التخزين الحديث مازال محدوداً بشكل كبير، وتشير التقديرات الى ان نسب الفاقد بسبب تخلف وسائل التخزين تصل الى حوالى ١٥٪ بالنسبة للحبوب في معظم الدول العربية بل تتعدى هذا الرقم بكثير في بعض الاقطار كما هو الحال في السودان، والصومال واليمن الشمالي. الامر الذى يضيف عاملا آخر يزيد من حدة العجز في المعروض الغذائي في الدول العربية[١].

ولايقتصر الامر على كل من التخزين والنقل بل ان التخلف يبدو أكثر وضوحاً بالنسبة لبعض العمليات التسويقية الاخرى كالفرز والتدريج والغربلة، وخاصة بالنسبة للخضر والفاكهة والحبوب بأنواعها المختلفة. اذ ان الاهتمام بالنوعية أو درجة جودة النواتج الزراعية ومايستلزمه ذلك من اجراء عمليات الفرز والتدريج والغربلة الى غير ذلك من العمليات يعد محدوداً للغاية في معظم الدول العربية الى درجة ان هذه المشكلة تعد من أهم محددات التوسع في التصدير خاصة بالنسبة للخضر والفاكهة في بعض الدول العربية التي تحقق فائضاً في انتاج هذه السلع.

ويمكن القول بصفة عامة ان عدم الاهتمام بمثل هذه العمليات من قبل المزارعين يرجع الى قصور في السياسات السعرية المشجعة على رفع الجودة للمنتجات الزراعية، هذا بالاضافة الى انخفاض الوعي وعدم توفر التسهيلات اللازمة لانجاز هذه العمليات من ناحية أخرى. وتبدو هذه المشكلة واضحة في كثير من الدول العربية كما هو الحال في مصر والاردن والسودان.

٢ - ٣ - ٨ التصنيع الزراعي: تمر النواتج الزراعية بعمليات صناعية تحويلية وذلك لزيادة قدرتها التخزينية، كما هو الحال في مصانع الألبان والخضر والفاكهة، أو لاتاحتها في صورة مناسبة كما هو الحال لمطاحن الغلال ومضارب الأرز.

بصفة عامة فان النوع الأول من الصناعات الزراعية يعتبر متخلفاً في معظم الدول العربية الى الدرجة التي يمكن معها إعتبار ان هذا القطاع غير متواجد بالمرة في بعض الدول العربية - الامر الذى يفقد القطاع الزراعي أحد وسائل تنشيطه وتطويره من قطاع تقليدى ينتج للاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية المباشرة الى قطاع انتاجي ينتج للاسواق بصورة شبه أساسية. وبصفة عامة فان التصنيع الزراعي في معظم الدول العربية يواجه عدة مشاكل من أهمها.

١) نقص المواد الاولية أو الخامات الصناعية الأساسية الامر الذى يؤدى الى عدم القدرة على بناء وحدات صناعية تنتج في ظل المعايير والشروط الاقتصادية من ناحية، أو أن تعمل هذه الوحدات بطاقات إنتاجية أقل بكثير من طاقتها القصوي ومايترتب عليه من إرتفاع التكلفة الانتاجية والى إهدار قدر لايستهان به من الامكانيات الصناعية المتاحة، كما هو الحال في معظم مصانع الخضر والفاكهة في مصر ومعاصر الزيوت في السودان ومصانع البنجر السكرى في سوريا والعراق الى الدرجة التي تتوقف معها بعض المصانع كلية عن العمل لفترات طويلة كما هو الحال في سوريا[٢].

٢) عدم توافق نوعية المواد الخام الزراعية مع متطلبات الصناعة وبما يتيح انتاج نوعيات جيدة من الناتج النهائي وبمعدلات تحويل معقولة. وتبدو هذه المشكلة بوضوح في بعض السلع مثل بنجر السكر حيث يلاحظ تدهور نسبة السكر في البنجر وبالتالي انخفاض معدلات التحويل وبالتالي انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصانع وارتفاع تكلفة التصنيع بصفة عامة. ويعاني من هذه الظاهرة معظم مصانع بنجر السكر في الدول العربية وعلى الاخص في الجزائر والعراق وفي تونس وسوريا. يضاف الى ماسبق ان النظرة القاصرة للصناعات الزراعية على اعتبار انها اداء لخلق التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية قد افقدتها الكثير من الاهتمام لانتاج نوعيات من الخامات الزراعية المناسبة للعمليات الصناعية الامر الذى ساعد في تخلف هذا القطاع بشكل واضح.

٣) نقص الايدى العاملة الفنية والعادية في أغلب المصانع، وارتفاع نسبة المسنين بين العاملين، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الجمهورية العربية السورية الامر الذى يحد من الكفاءة التشغيلية للوحدات الانتاجية القائمة، هذا بالاضافة الى وضع عقبات في سبيل التوسع الصناعي، وتشير بعض التقديرات الى ان مشكلة النقص في الايدى العاملة تسبب في كثير من الاحوال فقد في الطاقة التشغيلية يصل الى أكثر من ٢٠٪.

٤) ضعف البحث العلمي في مجال التصنيع الزراعي سواء في مجال المواد الخام الزراعية أو إختيار الطرق التكنولوجية الملائمة للوصول الى افضل النتائج.

٥) المنافسة الحادة التي تواجهها شركات التصنيع الزراعي سواء داخلياً أو خارجياً نظراً للارتفاع النسبي لتكلفتها الانتاجية مع

---

(1) AOAD & FAO, Grain Marketing and Storage In Some Countries in the Near East Region, November 1979.

(٢) الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، مديرية تخطيط الزراعة والموارد المائية - وثائق الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، ١٩٨٠.

انخفاض مستوى الجودة في الانتاج. وعموماً تمثل هذه المشكلة قيداً أساسياً يعيق نمو معظم الصناعات الغذائية في الوطن العربي، هذا عدا بعض الصناعات التي وجدت نواتجها رواجاً في الاسواق الخارجية كما هو الحال في صناعة التمور العراقية، وصناعة تعليب الخضر والفاكهة المصرية والمغربية.

٦) يلاحظ ان هناك انعداماً للتوازن بين الاسعار المعلنة للنواتج الزراعية المصنعة وتكلفة انتاجها وقد تسبب في خلق هذا الانعدام محاولات الحكومات المستمرة في الحد من التضخم في الاسعار، خاصة بالنسبة لقطاع الاستهلاك تحقيقاً لدرجة من العدالة الاجتماعية، ومايترتب على ذلك من ضرورة تصريف المنتجات بأسعار تقل كثيراً عن تكلفة انتاجها، الامر الذى يخلق المعوقات والامثلة على ذلك كثيرة، اذ تبلغ تكلفة انتاج الطن من السكر حوالي ٨٩٩ دولار في العراق في حين يباع الطن للمستهلك بحوالى ٥٠٠ دولار، الامر الذى يوضح بجلاء مدى انعدام التوازن بين التكلفة والاسعار ومقدار ما تعطيه الدولة في صورة دعم.

٧) التخلف الصناعي الواضح الذى تعاني منه كثير من الوحدات الانتاجية للصناعات الزراعية في الوطن العربي، ومايترتب عليه من تدني درجة ونوعية النواتج من ناحية، وارتفاع نسب الفاقد الصناعي من ناحية أخرى.

٢ - ٤ المعوقات التنظيمية والمؤسسية: تأتي أهمية هذه المجموعة من المعوقات من كونها العامل المؤثر على كفاءة عناصر الانتاج الاخرى مثل رأس المال والارض والمياه والتكنولوجيا، بالاضافة الى صعوبة التحكم فيها لارتباطها بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي. وعلى ذلك تتحدد فاعلية برامج التنمية بالهيكل التنظيمي والمؤسسي الذى يسود الزراعة ومدى ملاءمته لحشد الموارد ونشر المعلومات التكنولوجية وتشجيع المزارعين. وتشمل هذه المجموعة عدة موضوعات تتدرج من السياسات الحكومية الى اتجاهات الزراعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنها:

٢ - ٤ - ١ الأسعار المزرعية والسياسات السعرية: تعتبر الاسعار المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادى، ولها دور فعال في تنشيط ودفع النمو في الانتاج الزراعي بصفة عامة. وقد مارست الدول العربية العديد من أنماط السياسة السعرية هادفة الى خلق المناخ المناسب لقطاع الانتاج وفي اطار حماية قطاع الاستهلاك وتأمين احتياجاته السلعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة. وقد حاولت عديد من الدول العربية ان تحد من معدلات التضخم في أسعار الطعام وخاصة مكوناته الأساسية كالحبوب ومنتجات الدواجن والسكر وذلك بفرض نظام الاسعار الجبرية لهذه السلع الغذائية. وحتي لايؤدى هذا التحديد الى اثار سيئة في قطاع الانتاج، ونظراً لما تتصف به هذه السياسة من التحيز الواضح للقطاع الاستهلاكي، فقد حاولت العديد من الدول تعويض المنتج بتقديم الوان من الدعم لخفض تكلفة الانتاج وبالقدر الذى يحقق هامش ربحي معقول. والامثلة على ذلك كثيرة في معظم الدول العربية. فهناك الدعم الذى تقدمه الحكومات للاسمدة كما هو الحال في العراق والسعودية، والدعم في الالات الزراعية ومقاومة الافات الى غير ذلك من صنوف الدعم التي توجه عادة للحد من تكلفة انتاج بعض الحاصلات الزراعية الاساسية والتي تخدم مصالح الدولة، أما القطاع التصديرى كما هو الحال بالنسبة للقطن في مصر وسوريا والعراق واليمن، أو في القطاع الاستهلاكي كما هو الحال بالنسبة لسلع الحبوب والمنتجات الحيوانية والتي تستهلك معظمها في القطاع الحضرى. وبصفة عامة فان تحديد أسعار بعض الحاصلات الزراعية بصورة جبرية إستناداً الى قياسات تقديرية يطلق عليها تعبير تكلفة الانتاج (Cost Pricing) مع محدودية الدعم في تعويض المزارعين عن الاسعار المنخفضة للسلع الزراعية الرئيسية، وفي ظل عدم شمولية السياسة السعرية، وكثيراً مما يؤدى الى عدم خلق المناخ المناسب لتحسين الانتاج. والامثلة على ذلك عديدة، من أهمها سياسة سعر القطن في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية مصر العربية اذ عادةً لاتتدخل الدولة بأى صورة من الصور في تحديد الاسعار المزرعية للمنتجات الزراعية الاخرى عدا القطن، حيث تحدد له أسعار مزرعية يتم تسليم القطن بموجبها الى المحالج ثم المغازل المحلية ومصانع النسيج وهكذا. وقد أدى إرتفاع التكاليف الانتاجية نتيجة ارتفاع الاجور الزراعية، مع عدم مرونة الاسعار المزرعية للقطن الى عزوف المزارعين عن زراعة هذا المحصول، الامر الذى ترتب عليه الانخفاض الشديد في المساحة المزروعة، وقد كان الانكماش في المساحة المزروعة بالقطن وبالتالى الانكماش في انتاجه سبباً في ارتفاع الطاقات العاطلة لمصانع الحلج والغزل والنسيج. تلك المصانع التي تشكل جزءاً هاماً من النشاط الصناعي والتي تضم عدداً ليس بالقليل من العمال.

وقد حاول العديد من الدول الفصل بين الاسعار المزرعية وتلك المناظرة لها على مستوى المستهلك، وذلك عن طريق ربط الأسعار المزرعية بالتكاليف الانتاجية، والتي تحاول الحد منها قدر الامكان عن طريق تقديم الدعم في مستلزمات الانتاج كما سبق

ذكره. الا ان هذه السياسة كادت أن تكون معدومة الأثر في تخفيف حدة التضخم في التكاليف الانتاجية، لان العناصر الانتاجية التي تحاول الدولة تدعيم أسعارها والمتمثلة في الأسمدة والبذور والآلات الزراعية لا تمثل الا جزءاً ضئيلاً من التكلفة الانتاجية الكلية، ومن ثم فان تحديدها ودعمها الى غير ذلك من الاجراءات رغم ماتحققه بالطبع من إيجابيات، مازال قاصراً عن تحقيق الهدف الاساسي وهو المحافظة على مستويات التكاليف الانتاجية في الحدود التي تسمح للمزارع بتحقيق ربح مجز (حوالي ١٠٪ مثلاً) وذلك في ظل ما تحدده الدولة من أسعار جبرية للسلع الاستهلاكية أو السلع التصديرية. ويترتب على هذا الوضع إرتفاع معدلات التضخم في التكاليف الانتاجية عن معدلات التضخم في الاسعار المزرعية مما الحق ضرراً بالغاً بدخول المزارعين. والامثلة على ذلك عديدة لعل منها مايلاحظ بالنسبة للشعير، والعدس في الجمهورية العربية السورية اذ تشير الاحصاءات الى أن التضخم في التكاليف الانتاجية قد بلغ نحو ٢٢٧٪، ١٣٨٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ وذلك لكل من الشعير والعدس على الترتيب[١]، في الوقت الذى لم تزد الاسعار المزرعية المحددة من قبل الدولة لهذين المحصولين الا في حدود أقل بلغت نحو ١٤٥٪ بالنسبة للشعير ونحو ١٢٩٪ بالنسبة للعدس. كما تلاحظ هذه الظاهرة بوضوح أكبر في الجمهورية العربية اليمنية فقد أدت هجرة العمال الزراعيين الى تضخم الاجور الزراعية بحوالى ٢٠ الى ٢٥ مرة منذ عام ١٩٧٢ في الوقت الذى لم تتضاعف فيه الاسعار الزراعية باكثر من ٣,٥ مرة، الامر الذى ترتب عليه وفي ظل بدائية الاساليب الزراعية وبالتالي إرتفاع التكاليف الانتاجية أذ أصبحت أسعار المنتجات المحلية تفوق بكثير مثيلتها المستوردة. فعلي سبيل المثال بلغ سعر الكيلو جرام من القمح عام ١٩٧٧ حوالى ١,٦٦ ريالاً للقمح المستورد، وحوالى ٢,٣٦ ريال للقمح المنتج محلياً. وبصورة عامة تعادل الاسعار المحلية حوالي ١٤٢٪ من نظيرتها على مستوى أسعار السلع المستوردة، وذلك بالرغم من إرتفاع نسبة الهوامش التسويقية. وقد أدت هذه الاوضاع الى بعض النتائج التي من أهمها إتجاه المزارعين الى التوسع في زراعات القات الاكثر ربحية، وذلك على حساب المحاصيل الغذائية مما أضر بشكل بالغ بالمعروض الغذائي بصفة عامة، بل ان ذلك قد قضي تقريباً على الدوافع المشجعة للمزارعين على الانتاج للاسواق الى الدرجة التي أصبح معها الكثير منهم لايحصدون الا مايغطي احتياجاتهم الاستهلاكية فقط، وذلك هرباً من إرتفاع إجور العمال، وفي ظل أسعار بالنسبة لتكلفة الانتاج تعد متواضعة الى حد بعيد. وتجدر الاشارة الى ان معظم الحكومات وهي في سبيلها لتثبيت أو لخفض معدلات التضخم في أسعار السلع الزراعية على المستوى الاستهلاكي تحقيقاً للاهداف الاجتماعية - مع تعويض المزارع جزئياً عن طريق دعم بعض العناصر الانتاجية آملاً في أن يدفعه هذا الدعم لمزيد من الانتاج، وقد أغفلت الايجابية بين أسعار السلع الزراعية وأسعار مدخلات، ومعدلات استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الانتاج. وبالتالي معدلات النمو في الانتاجية الهكتارية. ففي الوقت الذى حددت فيه الاسعار الزراعية عند مستويات منخفضة فان هذا الاجر في حد ذاته يحد بشكل فعال من تبني أى تحسين تكنولوجي لرفع الانتاجية ومن ثم تنعكس هذه السياسة على انخفاض في معدل التنمية الزراعية ومن ثم تنعكس هذه السياسة على انخفاض في معدل التنمية الزراعية بصفة عامة[١].

وبالاضافة الى ماسبق فإن سياسة تسعير النواتج الزراعية تعاني من أوجه قصور أخرى في بعض الدول العربية منها تأخر إعلان الأسعار المزرعية عن موعدها مما تفقدها الاثر التشجيعي المرغوب، كما ان تخطيط بعض هذه السياسات يتسم بالجزئية دون الشمول.

ومما سبق يتضح ان السياسة السعرية في الدول العربية خاصة ذات القطاع الزراعي الهام هي سياسة تميزية ضد المزارع وفي صالح المستهلك خاصة مستهلك المدن. فضلاً عن انها ليست سياسات شاملة بل جزئية لاتأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية بين مكونات القطاع الزراعي نفسه، أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى والعالم الخارجي. وأمر هذا شأنه يعتبر معوقاً رئيسياً لتطوير الزراعة العربية، وفق الاساليب الزراعية الحديثة.

٢ - ٤ - ٢ التسويق الزراعي: تتصف الأجهزة التسويقية للمنتجات الزراعية بالتخلف الشديد في معظم الدول العربية. ويأخذ هذا التخلف مظاهر عده يأتي في مقدمتها عدم قدرة هذه الأجهزة على تنظيم الاسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها. هذا بالاضافة الى عدم قدرة هذه الأجهزة على نقل رغبات المستهلكين الى القطاع الانتاجي وبالتالى ضعف الصلة بين قطاعي الانتاج والاستهلاك، فضلاً عن عدم قيام هذه الأجهزة بالخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة وارتفاع تكلفة ما يؤدى من هذه

---

(١) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة: تحليل الوضع الراهن، مصدر سابق.

Walter P. Falcon: Food Self Sufficiency :- Lessons from Asia, in U.S.D.A. International Food Policy Issues, A proceedings, Washington, D. C. ; January, 1978.

العمليات رغم قلته، الأمر الذى يؤثر في النهاية بشكل فعال على أسعار كل من المنتجين والمستهلكين.

وتشير التقديرات الواردة في الدراسات التسويقية التي أجريت في بعض الدول العربية الى انه على الرغم من محدودية الخدمات التي يؤديها الجهاز التسويقي للسلع الزراعية من حيث الكم والكيف فان نصيب المزارع من أسعار المستهلك يصل الى أقل من النصف في معظم سلع الخضر والفاكهة والى أكثر من ذلك بقليل بالنسبة لبعض السلع الزراعية الاخرى. والامثلة على ذلك متعددة كما هو الحال في المغرب العربي. ومصر والمملكة العربية السعودية[1].

ومن الجدير بالذكر ان النمط المتخلف الواضح لاجهزة التسويق الزراعي في الدول العربية وما يعكسه ذلك من آثار سلبية فنية وسعرية، قد أدى في بعض الدول الى محاولة الحكومة التدخل لدعم هذه الاجهزة وترشيدها لخدمة قطاعي الانتاج والاستهلاك. وبطبيعة الحال تفاوت مدى التدخل من دولة الى أخرى، الا ان نطاق هذا التدخل اقتصر في غالبية الدول العربية على تسويق السلع الزراعية الرئيسية كالحبوب والقطن كما هو الحال في سوريا، والعراق، والبذور الزيتية والقطن في السودان. في حين إمتد هذا التدخل فقط الى بعض مراحل المسلك التسويقي كتنظيم الأسواق أو التصنيع الزراعي، وذلك في البعض الآخر من السلع كالخضر والفاكهة، وتركت بقية المراحل التسويقية للقطاع الخاص يمارس فيها نشاطه ممثلا في صورة أفراد أو شركات تأخذ أحجاماً مختلفة أو أنماطاً متباينة حسب نوع السلعة ومدى الاقبال عليها داخلياً أو خارجياً.

ويمكن القول ان التدخل الحكومي في الأجهزة التسويقية قد أضاف في بعض الاحيان الى قائمة مشاكل هذه الأجهزة بالدرجة التي انعكست بشكل واضح على كفاءة الاداء للعمليات التسويقية. فمن الناحية التنظيمية تفتقر أجهزة التسويق الزراعي الى الامكانيات الفنية أو الادارية المناسبة واللازمة لاحكام عمليات تدفق السلع مع معدلات الطلب عليها وبالتالي عدم القدرة على المحافظة على التوازنات السعرية بالشكل المشجع للمنتج والمثبت لأسعار المستهلك.

ومما يزيد من درجة تعقد المشكلة هو انخفاض مرونة وكفاءة الأجهزة المنظمة للتسويق الزراعي، إذ انه على الرغم من ضرورة اداء العمليات التسويقية بصورة متكاملة، فان الأجهزة الحكومية القائمة على هذه العمليات قد تفتقر الى التكامل وما ينجم عنه من خلق سلبيات تنعكس في ارتفاع نسب الفاقد أثناء المراحل التسويقية، وعدم انسياب التدفق السلعي وحدوث اختناقات في بعض السلع الى غير ذلك من المشاكل هذا فضلا عن ارتفاع التكاليف التسويقية نتيجة تعدد الهيئات القائمة عليها وتداخلها في الاختصاصات في بعض الاحيان.

وفي الجانب الآخر فإن ترك الأجهزة التسويقية لحرية التصرف الكاملة للوسطاء تتسبب في كثير من الاحيان في خلق مشاكل عديدة تنعكس على قطاع الانتاج بالدرجة الادني في انخفاض مستوى الأسعار الزراعية. نظراً لارتفاع الهوامش الربحية التي تهدف اليها هذه الطبقة من الوسطاء. على الرغم ما يحققونه من بعض المرونة والكفاءة من اداء بعض العمليات التسويقية. وتزداد حدة هذه المشكلة في بعض الدول الى الدرجة التي تتفاقم فيها لتؤدى الى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً عن أسعار نظيرتها المستوردة وما يعكسه ذلك من آثار سلبية على قطاع الانتاج.

وبايجاز يمكن القول ان معوقات ومشاكل الأجهزة التسويقية تنعكس بشكل واضح على القطاع الانتاجي الى الدرجة التي يمكن القول معها ان صعوبة توصيل الغذاء الى مستهلكيه قد تفوق أحياناً صعوبة انتاجه ومن ثم فان الاهتمام بتحديث الاجهزة التسويقية ورفع كفاءتها لاشك سوف يؤدى الى احداث دفعة تنموية قوية للقطاعات الانتاجية.

٢ ـ ٤ ـ ٣ النظام الحيازى والادارة المزرعية: تشكل الحيازات الصغيرة في معظم الأقطار العربية عائقاً كبيراً في سبيل تحديث الزراعة واستعمال التكنولوجيا الزراعية المتطورة وخاصة فيما يتعلق منها باستعمال الالات الزراعية ومكافحة الامراض والاعشاب بصورة شاملة.

وتتفاوت حدة هذه المشكلة من دولة الى أخرى، ففي السودان حيث تمتلك الدولة معظم الاراض الزراعية، فان الحيازات في المناطق الزراعية الحديثة خططت لتلائم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، بينما يمثل القطاع التقليدى عائقاً كبيراً بسبب صغر وتفتت الحيازات الزراعية. كما تحد طبيعة العلاقات الانتاجية في مشروع الجزيرة من قدرة المزارعين على تحسين الانتاج خاصة من المحاصيل الحبوبية والتي تخرج عن نطاق التدخل الكامل للدولة.

وتزداد حدة هذه المشكلة في الجمهورية العربية اليمنية نظراً لوعورة التضاريس اذ تشير الدراسات الى مجموعة من الظواهر

---

(١) يقدر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة لأسعار المزارع بحوالى ١٧٠٪ بالنسبة لسلع الخضر بصفة عامة ـ وزارة الزراعة والمياه ـ دراسة الارباح وتسويق الخضر في الرياض، الرياض ١٩٧٧.

التي من أهمها :-

١) اللامساواه في عدالة توزيع الاراضي الزراعية اذ ان حوالي ٤٪ من الملاك الزراعيين يملكون حوالى ٤٦,٥٪ من الاراضي الزراعية وذلك في الزراعات المروية بوادى ماير كما تشير هذه التقديرات أيضاً الى أن حوالى ٣٦٪ من المزارع تدار وتستغل عن طريق الايجار خاصة إيجار المشاركة .

٢) تعاني الزراعة اليمنية من التفتت الحيازى الشديد خاصة في المناطق ذات الضغط السكاني كما هو الحال في لوائي تعز وآب، إذ تشير التقديرات الى ان حوالي ٥٠٪ من الحيازات على الاقل لاتزيد مساحتها عن ٢,٥ هكتار، بل ان هذه الظاهرة تأخذ صوراً أكثر حدة في بعض الالوية الاخرى كما هو الحال في لوائي حجة والمحويت، إذ زادت نسبة الحيازات التي تقل عن هكتار واحد عن ٥٥٪ من حيازات لواء حجة، وعن ٦٣٪ من حيازات لواء المحويت .

٣) انه بالاضافة الى صغر الحيازات، فان هذه الحيازات مفتته ومبعثرة، إذ يقدر نسبة الحيازات المكونة من قطعتين فأكثر حوالي ٦٦٪ من جملة حيازات لواء الحديده على سبيل المثال . وبالاضافة الى ذلك فان نمط الاستغلال الزراعي بالمشاركة والغالب على الزراعة اليمنية لايخلق الحافز لدى المزارعين المستأجرين إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج، إذ أن نصيب المستأجر بعد خصم نصيب مالك الارض لايكاد يغطي تكلفة الانتاج، ومن ثم فان هذا النظام الحيازى غير قادر على خلق الظروف الملائمة لتشجيع المزارعين على الاهتمام بالانتاج . مما يزيد من حدة الاثر السلبي لهذا النظام الحيازى على الانتاج الزراعي . ان نظام التعاقد بين المالك والمستأجر يكون عادة شفهياً، ومن ثم فانه لايتيح الاستقرار اللازم لخلق روح التعاون بين المالك والمستأجر لمحاولة تحسين الارض ورفع خصوبتها وتطوير الوسائل الانتاجية[١] .

وفي الجمهورية العربية السورية تبدو المشكلة واضحة أيضاً اذ تشير التقديرات الى ان الحيازات التي تقل عن عشرة هكتارات تمثل نحو ٧٥٪ من عدد الحيازات، كما ان متوسط عدد قطع الحيازة الواحدة والبالغ رقعتها الاجمالية في المتوسط ١٢ هكتاراً تبلغ حوالي ستة قطع على الاقل، مما يزيد من حدة مشكلة التفتت الحيازى حيث اشارت أحدى الدراسات ان سيادة مثل هذا النظام الحيازى ترتب عليه النتائج التالية :-

١ - عدم إمكانية التوسع في ادخال الميكنة الزراعية لعدم إقتصادياتها في المساحات الصغيرة .

٢ - ضياع الوقت والجهد عند التعامل مع حيازات مفتته ومبعثرة أحياناً .

٣ - ضياع نسبة كبيرة من الارض تقدر بنحو ١٢٪ بسبب الاسيجة والممرات المقامة بسبب الحيازات الصغيرة وتعقد وسائل أقنية الرى والصرف[٢] .

كما ان هذه المشكلة من أهم مثبطات تحديث الزراعة في المغرب إذ تشير التقديرات الى ان حوالى ٧٠٪ من المساحة المزروعة مفتت في مزارع تتراوح سعتها بين هكتارين وعشرين هكتاراً . وتحاول الحكومة الحد من الاثار السلبية لهذه المشكلة وذلك بتنفيذ بعض المشروعات التي تهدف الى جانب تحسين الانتاج الزراعي تحسين الاوضاع العقارية للاراضي الزراعية بهدف الحد من مشكلة التفتت الحيازى، الا ان ربط التحسين العقارى بغيره من مكونات المشروع أدى الى تضاءل معدلات الانجاز بشكل ملحوظ، الامر الذى تبين معه مدى خطورة هذه المشكلة، وان إيجاد الحلول المناسبة لها يتطلب نظرة بعيدة المدى مع أحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية على نطاق واسع .[٣]

وتأخذ هذه المشكلة بعداً آخر في الصومال وبعض مناطق السودان، حيث يوجد مايعرف بالزراعة المتنقلة، اذ ان توفر الاراضي الزراعية مع سهولة حيازتها، عادة مايترتب عليه اهمال الملاك وعدم إهتمامهم بخصوبة التربة، الامر الذى ساعد على تدهور خصائصها بشكل لايمكن الاستهانة به .

٢ - ٥ المعوقات المالية : تتصف الدول العربية بظاهرة خاصة تبين من مدى أهمية المعوقات الرأسمالية وحدة اثارها السلبية فبعض الدول تتوفر لديها الامكانيات الطبيعية والبشرية اللازمة لاحراز معدلات انمائية سريعة في المجال الزراعي ولكن تعوزها الموارد المالية بشكل عام . في حين توجد دول اخرى تتوفر لديها الارصدة المالية وتفتقر في ذات الوقت الى الموارد الزراعية اللازمة لنمو الانتاج

---

(١) وزارة الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية : **حصاد البرمجة والتخطيط القطاع الزراعي**، تقرير غير منشور، ١٩٧٩ .

(٢) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة : **تحليل الوضع الراهن**، مصدر سابق .

(٣) المملكة المغربية، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٨٧ - ١٩٨٠)، الجزء الثاني، التنمية القطاعية .

الزراعي . وبالاضافة الى ذلك يلعب رأس المال والمؤسسات التمويلية دوراً هاماً في داخل كل دولة . ويؤثر تأثيراً بالغاً على النشاط الزراعي والمشروعات والبرامج الزراعية وفيما يلي عرضاً موجزاً للمعوقات الرأسمالية بجوانبها المختلفة على المستوى القطرى والقومي .

٢ ـ ٥ ـ ١ التمويل والتسليف الزراعي: يعاني معظم المزارعين في الدول العربية من مشاكل في التمويل الزراعي وان كانت هذه المشاكل تتباين من دولة لاخرى، أو تقل حدة في دولة ما في حين تزداد حدتها في دولة أخرى ويمكن تتبع أهم هذه المشاكل والمعوقات على النحو الاتي :ـ

١) عدم وجود بنوك أو هيئات متخصصة للاقراض الزراعي في عدد قليل من الدول العربية كما هو الحال في الصومال، حيث يقوم البنك الصومالي للتنمية بتقديم قروض لبعض المزارعين في غيبة الهيئات المتخصصة للاقراض الزراعي . وهو أمر يحد بشكل فعال من حجم الاقراض الزراعي بغيره من القروض غير الزراعية اذ عادة ماتحجم كثير من هذه الهيئات الاقراضية غير المتخصصة عن التوسع في تسليف المزارعين لعدة أسباب أهمها : إرتفاع معدل المخاطرة في الاقراض الزراعي قياساً بغيره من الأنشطة الاقتصادية، هذا بالاضافة الى ارتفاع تكلفة متابعة القروض الزراعية، وصعوبة تحصيلها نظراً لصغرها النسبي وتوزيعها على عدد كبير من المزارعين المنتشرين بطبيعتهم على امتداد مساحة أرضية كبيرة .

٢) ضعف شبكة بنوك أو مؤسسات الاقراض الزراعي من حيث الكثافة بالنسبة للمساحة المخدومة وعدد المزارعين المتعاملين أو المفروض ان يتعاملوا مع هذه المؤسسات، مما يضفي بعض الصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وتزيد من تكلفة القرض في بعض الاحيان، وتزداد حدة هذه المشكلة عندما تكون القروض عينية وليست نقدية، وان صرفها يكون في صورة موسمية تتناسب معه الحاجة اليها . وتعاني بعض الدول العربية من هذه المشكلة كما هو الحال في المغرب العربي، وأيضاً في الصومال حيث انه بالاضافة الى عدم وجود بنك متخصص في الاقراض الزراعي كما سبق ذكره فان البنك الصومالي للتنمية والمكلف بالقيام بهذه المهمة يفتقر أيضاً الى شبكة من الفروع لتغطية حاجة المناطق الزراعية، وتقوم بعض البنوك التجارية والادخار بدور البنك الصومالي للتنمية في الاقراض الزراعي وذلك في الاقاليم المختلفة، وذلك نظير ان تحصل هذه البنوك التجارية على عمولة تضاف الى الفائدة التي يحصلها البنك الصومالي للتنمية، ممايزيد من تعقيد المشكلة الى الدرجة التي تكون فيها القروض الزراعية في اضيق الحدود، بل وتكاد ان تكون قاصرة على مزارعي الموز التي تتوفر لديهم الضمانات المختلفة المتسديد .

٣) إرتفاع تكلفة القروض بشكل ملحوظ في بعض الدول العربية كما هو الحال في الجمهورية العربية اليمنية، حيث يقتصر دور البنك الزراعي الذى أنشيء مؤخراً في عام ١٩٧٦ ولم تتعد فروعه حتي الان الخمس فروع على تمويل إنتاج محصول القطن وعلى تقديم بعض القروض القصيرة والمتوسطة الأجل وبفائدة تقل قليلاً عن البنوك التجارية حوالى (٥ , ٩٪)، ورغم محدودية القروض التي يمنحها هذا البنك فان هناك العديد من الشواهد التي تشير الى أن هذه القروض لاتتجه بالفعل لتمويل العمليات الزراعية الامر الذى حدى بالمسئولين الى ضرورة التوسع في الاقراض العيني بقدر الامكان بدلاً من الاقراض النقدى .

٤) تعقيد وصعوبة شروط الاقتراض : حيث ان بعض الهيئات الاقراضية تتطلب ضمانات عقارية لمنحها القروض الزراعية، الامر الذى لايتوافر للعديد من صغار الزراع، هذا بالاضافة الى تعقد اجراءات الاقتراض بالدرجة التي تؤخر الاستفادة من القروض اذا امكن الحصول عليها وذلك في الاغراض المقترض لها بل ان الامر يتعدى ذلك الى خروج مثل هذه القروض كلياً عن نطاق الاستثمار الزراعي الى غير ذلك من الانشطة . وتمثل هذه الظاهرة عقبة أساسية في سبيل الاقراض الزراعي في عديد من الدول العربية والتي من بينها الصومال والجمهورية العربية اليمنية .

٥) محدودية السيولة النقدية والاعتمادات المصرفية لدى بعض الهيئات الاقراضية ومايترتب على ذلك من عدم قدرتها على التوسع في الاقراض متوسط الاجل وطويل الاجل واقتصار معظم قروضها على القروض قصيرة الاجل، الامر الذى تعثر معه الاثر الايجابي في المدى البعيد للاقراض الزراعي والمتمثل في اتاحة رؤوس الاموال اللازمة لتوجيه تدفقات استثمارية مناسبة للقطاع الزراعي نتيجة تحسين أدوات الانتاج الزراعي كالالات الزراعية أو تحسين خواص التربة وغير ذلك من الامور التكنولجيةالمرتفعة التكاليف نسبياً .

وتعد هذه الظاهرة قاسم مشترك بين معظم الدول العربية، وعلى سبيل المثال تمثل السلفيات القصيرة الاجل نحو ٦٦٪ من حجم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي في الجمهورية العربية السورية[١]. ونحو ٧٥٪ من حجم القروض التي يمنحها البنك الزراعي بالسودان، وتنعدم تقريباً السلفيات طويلة الأجل في عام ١٩٧٧[٢].

---

(١) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة : تحليل الوضع الراهن، مصدر سابق .

(٢) جمهورية السودان الديمقراطية : الخطة الستية للقطاع الزراعي ١٩٧٨/٧٧ ـ ١٩٨٣/٨٢ .

وبالاضافة الى ذلك فان القروض القصيرة الأجل والخاصة بالعديد من المحاصيل الرئيسية لاتغطي أكثر من ٣٠٪ من التكاليف الانتاجية لهذه المحاصيل، الامر الذى يشير الى مدى القصور في القدرة الاقراضية الى الدور الواجب أن تؤديه هذه الهيئات في تنمية الانتاج الزراعي.

ومن هنا ينبغي أن تكون هذه المهمة ضمن مسئولية العمل العربي المشترك، اذ يتطلب حلها تضافر الجهود وتنسيق خطط التنمية وتحديد الاستثمارات الواجب تمويلها قومياً.

٢ ـ ٥ ـ ٢ الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية: على الرغم من الاهتمام الذى بدأت توليه الدول العربية لتنمية قطاعاتها الزراعية والذى بدأ بعد أزمة الغذاء العالمية الطاحنة في بداية السبعينات. الا انه من الواضح ان الزراعة العربية في جملتها تفتقر الى رأس المال الضرورى لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتقدم الاقتصادى. وقد يرجع ذلك الى عدد من الاسباب والعوامل لعل من أهمها إتباع سياسة التصنيع كأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية والذى تضمن عدم إعطاء أهمية استثنائية للزراعة وتوجيه جزء يسير من الاستثمارات القومية لها، ويتضمن الجدول رقم (٢ ـ ٢) عرضاً للتكوين الرأسمالى المستهدف في قطاع الزراعة والقطاعات الاخرى على المستوى العربي في عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ويتضح الانخفاض الكبير للاهمية النسبية للموارد الموجهة نحو التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة مابين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وذلك على الرغم مما توليه الدول العربية من الاهتمام بقطاع الزراعة من الناحية النظرية. ذلك الاهتمام الذى يتضح من مجرد القاء نظرة على المخططات الزراعية القطرية بما تضمه من استراتيجيات وسياسات مؤداها جميعاً تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وخلق فائض تصديرى من السلع الزراعية للاسهام في تخفيض حدة العجز في موازين مدفوعاتهاهذا فضلا عن توفير الخامات الزراعية اللازمة للصناعات الزراعية ورفع المستوى الغذائي للفرد.

جدول رقم (٢ ـ ٢): التكوين الرأسمالي المستهدف في القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى على المستوى العربي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

البيان	١٩٧٦		١٩٨٠		الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠	
	القيمة مليون دولار	الأهمية النسبية	القيمة مليون دولار	الأهمية النسبية	القيمة مليون دولار	الأهمية النسبية
قطاع الزراعة	٣٤١٧,٠	٩,٩٤	٥٣٨٠,٣	٧,٩٤	٢٠٤٧٩,٤	٨,٤٠
القطاعات الاخرى	٣٠٩٤٤,٣	٩٠,٠٦	٦٢٣٦٥,١	٩٢,٠٦	٢٢٣٢٩٣,٢	١١,٦٠
جملة القطاعات	٣٤٣٦١,٣	١٠٠,٠٠	٦٧٧٤٥,٤	١٠٠,٠٠	٢٤٣٧٧٢,٦	١٠٠,٠٠

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية ـ القاهرة ١٩٧٩.

وحتي يمكن تصور مدى انخفاض الاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية على المستوى القطرى فتشير الارقام الواردة بمعظم المخططات الزراعية للدول العربية الى هذه الحقيقة والتي يمكن عرضها فيما يلي:-

أ) تبين أرقام الاستثمارات المخططة للبرنامج الانمائي الثلاثي في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) ان حجم هذه الاستثمارات قدر بنحو ٢٨٥٤ مليون ريال، أو ما يعادل نحو ٦٤٣ مليون دولار، وعلى الرغم من تواضع الحجم الكلي لهذه الاستثمارات، الا ان نصيب الاستثمارات الزراعية جاء أكثر تواضعاً اذ لم يتعد حوالي ١٣٪ من مجمل الاستثمارات المخططة خلال هذا البرنامج. إضافة الى ذلك ان الخطة الخمسية (٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠) قد استهدفت استثمارات لهذا القطاع تقدر بنحو ٢٢٧٦ مليون ريال يمني، أو مايعادل بنحو ٥٠٦ مليون دولار وذلك خلال سنوات الخطة الخمس، وهذه الاستثمارات تمثل فقط حوالي ١٤٪ من جملة استثمارات الخطة.

ويتضح من الارقام الواردة سابقاً ان التكوين الرأسمالي في قطاع الزراعة اليمني لايتناسب على الاطلاق مع طبيعة الاهداف الطموحة التى وردت بالمخططات الزراعية، أو مع الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي والذى يمثل مصدر الرزق لاكثر

من ٧٣٪ من السكان، ويحقق أكثر من نصف الناتج القومي ويولد مايفوق على ٨٠٪ من أجمالي الصادرات.

ب) وفي الجمهورية العربية السورية تشير تقارير المتابعة ان جملة الاستثمارات التي تم توظيفها في قطاع الزراعة والاراضي والرى خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ تمثل فقط ٩,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الوطنية، وهذه النسبة تعد ضئيلة اذا ماقورنت بنسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الوطني والبالغة بنحو ٢١٪ وبالاعباء الكبيرة لهذا القطاع[١]، كما تشير الاحصاءات الى التدهور المستمر للاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية قياساً الى جملة الانفاق الاستثماري اذ بلغت هذه الاهمية النسبية نحو ١٢,٦٪ من جملة الاستثمارات في عام ١٩٧٤ ثم تقلصت لتصل الى نحو ٨,٣٪ منها في عام ١٩٧٨.

جـ) وفي الصومال رغم التواضع الكبير في الحجم الكلي للاستثمارات الزراعية والذى بلغ نحو ١١٢٠ مليون شلن أو مايعادل نحو ١٨٥ مليون دولار، فان المنفق منها لم يتعدى ٥٤٠ مليون شلن أو مايساوى ٧٤ مليون دولار[٢].

د) وفي تونس تشير تقديرات المخطط الاقتصادى الرابع (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) الى أن نصيب قطاع الفلاحة والصيد البحرى من الاستثمارات يقدر بنحو ١٩٦,٨ مليون دينار تونسي أو مايعادل نحو ٤٩٢ مليون دولار، تمثل فقط نحو ١٢,٥٪ من مجمل الاستثمارات الوطنية للمخطط الرابع. كما تشير الاستثمارات المخططة خلال المخطط الخامس (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) انه من المتوقع ان يحوز قطاع الفلاحة والصيد البحرى على نحو ٥٠٠ مليون دينار، تعادل نحو ١٢٥٠ مليون دولار بالاسعار الجارية، تمثل فقط نحو ١٢٪ من مجمل استثمارات المخطط الخامس. الامر الذى تبين منه مدى تواضع أهمية التكوين الرأسمالي لقطاع الزراعة قياساً الى الدور الذى يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد التونسي.

هـ) وفي السودان تبين من استعراض أرقام كل من الخطة العشرية (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) والخطة الخمسية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)، وأيضاً الخطة الستية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) ان قطاع الزراعة والرى قد نال من الاستثمارات مايعادل نحو ٣٩٪ من استثمارات الخطة العشرية، إنخفضت الى نحو ٢٦٪ من استثمارات الخطة الخمسية، ومن المتوقع أن تعادل نحو ٢٧٪ من استثمارات الخطة الستية. الامر الذى يتضح معه بجلاء الانكماش التدريجي في أهمية مايستحوذ عليه القطاع الزراعي من الاستثمارات خاصة آذ أخذ معدل الانفاق المتوقع تحقيقه خلال المخطط السادس في الاعتبار.

وتبين من الامثلة التي أمكن عرضها سابقاً مدى تواضع الاستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية التي يشكل القطاع الزراعي فيها عصب البنيان الاقتصادى والاجتماعي.

وبالاضافة الى ضعف معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي، ومايتجم عنه بالضرورة من ضآلة معدلات النمو في هذا القطاع، فإن توزيع الاستثمارات المقررة أو المنفقة لهذا القطاع بين أنشطته المختلفة لايحقق الاهداف المرجوة. فعلي سبيل المثال يشير تحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي بالجمهورية العربية السورية الى ان مشاريع التوسع الافقي قد إستحوذت وحدها على نحو ٩٤٪ من الاستثمارات، مقابل ٦٪ فقط موجهة الى مشاريع التوسع الرأسي، في الوقت الذى تحقق فيه الانتاجية الهكتارية من الاراضي الزراعية الحالية معدلات ضعيفة للغاية. الامر الذى إنعكس بطبيعة الحال على مردودية الاستثمارات المنفذة. فقد بلغ المعامل الحدى لرأس المال للاستثمارات المنفقة على التوسع الرأسي خلال الخطة نحو ١,١. ويعد هذا المعامل منخفضاً خاصة عند مقارنته بنظيره في القطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذى يدعو الى إعادة النظر في اتجاهات التنمية الزراعية والتي تركز وتعطي أفضلية أولي لمشاريع التوسع الافقي.

كما تبين أيضاً ان التوظيفات الحكومية في استثمارات القطاع الزراعي تمثل وحدها نحو ٨٥٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغت توظيفات القطاع الخاص نحو ١٥٪ منها مايربو عن ٧٤٪ محولة من قبل المصرف الزراعي، الامر الذى يعني ان عبء تنمية القطاع الزراعي يقع بالكامل تقريباً على عاتق الدولة مما يستوجب إعادة النظر في السياسات المحفزة للقطاع الخاص لدفعه لزيادة توظيف مقادير أكبر من الاستثمارات في الخطط المقبلة[٣].

وتتضح نفس الحقيقة من تتبع مجالات توظيف الاستثمارات الزراعية في الجمهورية العربية التونسية، وجمهورية الصومال الديمقراطية وغيرها من العديد من الدول العربية.

---

١) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة: تحليل الوضع الراهن، مصدر سابق.

٢) الجمهورية الصومالية: الخطة الخمسية لقطاع الزراعة والرى ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧.

٣) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة: تحليل الوضع الراهن، مصدر سابق.

٢ ـ ٥ ـ ٣ : التوزيع القطرى للاستثمارات الزراعية : وبالاضافة الى ماسبق بيانه من انخفاض الاهمية النسبية التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي قياساً الى التكوين الرأسمالي الاجمالي في الدول العربية . فان سوء توزيع الاستثمارات الزراعية بين الدول العربية يضيف معوقاً آخر في سبيل تحقيق معدلات إنمائية سريعة، حيث لايتمشي توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الزراعية للدول العربية مع الامكانات الزراعية المتاحة لكل منها .ويوضح الجدول رقم(٢-٣) هذه الحقيقة إذ يتضح التباين الكبير بين الدول العربية في مقدار ماتوجهه من استثمارات الى القطاع الزراعي قياساً بمدى ماتحوزه من موارد وإمكانات زراعية . فعلي سبيل المثال توجه ليبيا وحدها مايعادل ١٥,٥٪ من حجم الاستثمارات العربية، كما توجه الجزائر نحو ٢١,٣٪ من حجم هذه الاستثمارات في الوقت الذى تنخفض فيه هذه الاهمية في المغرب الى ٦,٣٪ والسودان الى ٦,٨٪ .

جدول رقم (٢ ـ ٣) : التوزيع النسبي للاستثمارات
الزراعية بين عدد من الاقطار العربية
خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

الدولة	إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) بالمليون دولار	الاهمية النسبية ٪
الجزائر	٤٣٦٣,٠	٢١,٣٠
ليبيا	٣١٧٢,١	١٥,٤٩
سوريا	٢٦٩٢,٣	١٣,١٥
العراق	٢٢٠٩,١	١٠,٧٩
مصر	٢١٧٦,٣	١٠,٦٣
السودان	١٣٨٦,٣	٦,٧٧
المغرب	١٢٨٤,٨	٦,٢٧
تونس	١٢٧٥,٧	٦,٢٣
الاجمالي	١٨٥٦,٠	٩٠,٦٣
الاجمالي العام	٢٠٤٧٩,٤	١٠٠,٠٠

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية، القاهرة، ١٩٧٩ .

ويتضح من الارقام السالف بيانها ان توزيع الانفاق الاستثمارى على القطاعات الزراعية في الدول العربية، لايتوافق إطلاقاً مع المعايير الاقتصادية حيث انه يستند بالدرجة الاولي الى النظرة القطرية دون النظرة القومية مما يحد ولاشك من الاثار الايجابية التي من الممكن ان تحققها الدول العربية من الاستخدام الامثل لمواردها الرأسمالية، ولاشك ان تحقيق هذا التوزيع الامثل للاستثمارات ولابد وان يقوم استناداً الى التنسيق الواضح بين الاستراتيجيات والسياسات العربية في مجال التنمية الاقتصادية والمتضمن أسساً متفقاً عليها لانسياب السلع الزراعية بين هذه الدول.

٢ ـ ٥ ـ ٤ دور المؤسسات التمويلية العربية في تمويل الزراعة : إن تفاقم مشكلة الغذاء واتساع الفجوة الغذائية في الدول العربية، في مرحلة زاد فيها صافي الميزان التجارى للدول العربية النفطية ليبلغ في عام ١٩٧٦، حوالي ٤٤ مليار دولار[١].

وحيث ان هذا الفائض في الايرادات المالية للدول النفطية يمكن ان يعجل في تطوير القطاع الزراعي في الاقطار العربية التي تتمتع بميزة نسبية إذا ماتم توجيه جانب من هذه الموارد لاقامة المشاريع الزراعية وفق مضمون السياسة الزراعية القومية، على ان يؤخذ بالاعتبار إعطاء الاهتمام الجدى في الوقت ذاته بالقطاع الزراعي في الاقطار الممولة حيث لم يتحقق لهذا القطاع في تلك

(١) United Nation: International Of Financial Statistics June 1977.

الاقطار التطور المناسب في العهود السابقة بسبب الظروف البيئية من جهة وعدم توفر الموارد المالية لديها وقتئذ من جهة ثانية.

وقد استجابت الدول العربية النفطية لفكرة مساعدة الدول النامية فقدمت حوالي ٩٠٪ من قيمة القروض والمنح والتحويلات الاخرى التي قدمتها مجموعة دول الاوبيك للدول النامية والفقيرة والبالغة حوالي ٧,٩٥٥ مليار دولار في عام ١٩٧٦ معظمها في صورة قروض ميسرة. وبلغ نصيب الدول العربية غير البترولية منها حوالي ٦٣٪ والباقي لدول نامية في أفريقيا وآسيا. وهذه الكمية من المساعدات تمثل حوالي ٢,٢٪ من إجمالي قيمة الناتج القومي لدول الاوبيك، وهي نسبة أعلى مما حددته منظمة التعاون والتنمية (O E C D) وهي حوالي ١٪ من الناتج القومي يجب تقديمها للدول النامية.

بالاضافة الى ذلك فان هناك حوالي ١١٥ مؤسسة عربية تمويلية قائمة حالياً تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية والافريقية والنامية، رأس مالها المقرر يناهز الاثني عشر بليون دولار، ولكن كثيراً منها لايساهم في التنمية الزراعية والانتاج الزراعي[1]. ولهذا فسوف يقتصر التحليل على حوالى ست منها تبلغ جملة رأسمالها المقرر حوالي ١٠,٦٦٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٧ هي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. والصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، والصندوق السعودى للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية، وصندوق أبوظبي للانماء الاقتصادى العربي، بالاضافة الى البنك الاسلامي للتنمية، وان كان الاخير رغم أن رأسماله يبلغ حوالي ٢,٤٢ مليار دولار، أى حوالي ٢٢٪ من جملة المؤسسات التمويلية السابق الاشارة اليها، الا ان مساهمته في جملة التدفقات التمويلية الزراعية لهذه المجموعة من المؤسسات بلغ حوالي ١٥ مليون دولار فقط أى حوالي ١,٦٪ من جملتها في نهاية عام ١٩٧٧.

جدول رقم (٢ - ٤): المشروعات الزراعية في سياسات المؤسسات التمويلية العربية حتي نهاية عام ١٩٧٧

المؤسسات التمويلية	عدد المشروعات الزراعية الممولة	نسبة عدد المشروعات الزراعية من جملة عدد المشروعات الممولة	متوسط قيمة القرض في تمويل المشروع الزراعي (مليون دولار)	٪ جملة تكاليف المشروع الزراعي	٪ لسعر الفائدة على القرض الزراعي
الصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية	٣٣	٢٩	١١,١٩	١١,٦	٢,٧٤
الصندوق العربي للانماء الاقتصادى العربي	٤	٩	٢١,٧	٤٤,٩	٥,٢
صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادى العربي	٥	١١	٦,٦	٣٤,٢	٣,٠
الصندوق السعودى للتنمية	٢٢	١٦	١٨,١	٢٢,٠	٠٠,٠
البنك الاسلامي للتنمية	٢	٥	٦,٣	٢٨,٧	٠٠,٠
الصندوق العراقي للتنمية	٣	٢٠	١,٨	٧٥,٠	٢,٥[1]
الجملة	٦٩	١٧	١٤,٥	٢١,٧	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة كفاية صناديق التنمية العربية لتمويل المشروعات الزراعية في الوطن العربي - الخرطوم، سبتمبر ١٩٧٨.

(١) أحياناً يقدم قروض بدون فوائد.

ويمكن تقييم سياسة هذه المؤسسات التمويلية العربية تجاه خطط التنمية الزراعية للدول العربية مع المؤشرات المبينة بالجدول رقم (٢ - ٥) حيث تبين من هذا الجدول ان هناك حوالي ٦٩ مشروعاً زراعياً تم تمويلها حتي نهاية عام ١٩٧٧ أما بالمشاركة في رأسمالها أو من خلال القروض طويلة الأجل، معظمها مشروعات قطرية وقليل منها مشروعات إقليمية أو مشتركة، تمثل نسبة عدد المشاريع الزراعية من جملة عدد المشروعات التي مولتها هذه المؤسسات حوالي ١٧٪، ويبلغ متوسط قيمة القرض للمشروع الزراعي

(١) النفط والتعاون - المجلد الرابع - العدد الاول ١٩٧٨.

حوالي ١٤,٥ مليون دولار، كما يبلغ متوسط مساهمة المؤسسات التمويلية العربية في تمويل هذه المشروعات من جملة تكاليفها الاستثمارية حوالي ٢١,٧٪، وتتراوح سعر الفائدة من حوالى ٢,٥٪ - ٥,٢٪ وقد كانت أعلى نسبة من المشروعات الزراعية من نصيب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يليه الصندوق السعودى، حيث مولا معاً حوالي ٥٥ مشروعاً زراعياً حتي نهاية عام ١٩٧٧، تمثل حوالي ٢٤٪ من جملة المشروعات التي مولها الصندوقان حتي هذا التاريخ، أى مايقدر بحوالي ٨٠٪ من جملة المشروعات الزراعية التي مولتها المؤسسات الست المذكورة. ورغم ان عدد المشروعات التي مولها الصندوق العراقي لايتجاوز ثلاثة مشروعات، الا ان متوسط قيمة القرض تبلغ حوالي ٣٣,٨ مليون دولار أى حوالي ثلاثة أضعاف متوسط قيمته للصناديق الست، يليه الصندوق العربي للانماء الاقتصادى العربي، اى بمتوسط حوالي ٢٢ مليون دولار يليهم الصندوق السعودى بمتوسط حوالي ١٨ مليون دولار. وهذا المؤشر ربما لايعطي فكرة عن أحجام المشروعات الممولة من قبل الصناديق. حيث ان نسبة التمويل من جملة تكاليف المشروع بلغت حوالي ٧٥٪ وحوالي ٤٥٪ للمشروعات التي مولها الصندوق العراقي والصندوق العربي على الترتيب، وبلغت حدها الأدني بالنسبة للصندوق الكويتي، أى حوالي ١١,٦٪. أما سعر الفائدة فان أدني سعر فائدة يقدمه الصندوق العراقي يبلغ حوالى ٢,٥٪، وبعض المشروعات تقدم تمويلاتها كمنح بلا فائدة أو سداد. كما أن البنك الاسلامي يقدم تمويله بلا فائدة ولكن يحصل ٣٪ من قيمة كل قرض كتكاليف ادارية. ويبلغ متوسط فترة السداد ١٥ سنة للمشروعات الزراعية نظراً لطبيعتها وتصل أحياناً الى ثلاثين سنة، وبعض الصناديق يمنح فترة سماح حوالي ٧ سنوات مثل الصندوق العراقي كما يقدم الصندوق الكويت حوالي ٥٦٪ من القرض منحه لبعض المشروعات الزراعية.

ولكن من جهة أخرى فان متوسط قيمة القرض ونسبته من جملة التكاليف لقطاع الزراعة يقل بكثير عنه بالقطاعات الاخرى الممولة من قبل الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية يتضح انها تقل بكثير، بالاضافة الى ان نسبة المشروعات الزراعية من جملة المشروعات الممولة قليلة.

ويبين الجدول رقم (٢ - ٥) ان خمسة من هذه المؤسسات التمويلية (باستثناء البنك الاسلامي) قد قدمت حوالي ٧٤٪ من جملة رأسمالها المقرر لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية والافريقية والنامية حتي أوائل عام ١٩٧٨، وبلغت نسبة القروض المقدمة للدول العربية حوالي ٥٤٪ فقط من إجمالي حجم التمويل. ولكن بعض هذه المؤسسات إستنفذ تقريباً رأسماله المقرر.

وبالنسبة لنصيب الزراعة من هذا التمويل الكلي فيتضح انه ضئيل للغاية (باستثناء الصندوق العراقي) اذ تراوح بين حوالي ٤,٩٪ - ٢٢,٢٪ من جملة التدفقات لهذه المؤسسات حتي نهاية عام ١٩٧٧، أى بمتوسط حوالي ١٥٪.

ويتبين من الجدول رقم (٢ - ٦) ان المتبقي لتمويل مشروعات التنمية من رأس مال هذه المؤسسات (باستثناء البنك الاسلامي) بلغ حوالي ٢٢٥٩ مليون دولار أى حوالي ٢٦٪ من رأس المال. اما البنك الاسلامي مازال لديه قدرة تمويلية عالية تبلغ حوالي ٩٦٪ من رأس ماله المقرر.

٢ - ٥ - ٥ الفجوة التمويلية: ان المحك الحقيقي لدور المؤسسات العربية التمويلية في الاستثمار الزراعي للدول العربية يتضح بمقارنة المتاح (العرض) من رأس المال لهذه المؤسسات ومدى تغطيته لاحتياجات (الطلب) هذه الدول من التمويل الخارجي لخطط تنميتها الزراعية. هذا باعتبار ان تسع من الدول العربية تملك الموارد الزراعية الارضية المائية والبشرية هي السودان ومصر والصومال والمغرب وتونس وسوريا والعراق والجزائر وموريتانيا واليمن الشمالي، وباستثناء كل من الجزائر والعراق باعتبارهما دولاً تملك القدرة على التمويل الذاتي بالكامل لخططهما لتبقي حوالي سبع دول عربية. تضاف لهم الاردن باعتبارها دولاً تحتاج أيضاً الى تمويل خارجي. ومن الجدول رقم (٢ - ٦) ان اجمالي الاحتياجات من التمويل الخارجي للدول السبع: يبلغ حوالي ٣٧٢٩,٢ مليون دولار حتي عام ١٩٨٢ تم تدبير حوالي ٨٦٣,١ مليون دولار منها، أى حوالي ٢٣,٢٪ وبذلك تقدر حجم الفجوة التمويلية لتنفيذ خطط هذه الدول حوالي ٧٦,٨٪ من احتياجاتها، أى حوالي ٢٨٦٥,٦ مليون دولار. علمًا بأن أكثر من نصف التمويل المدبر لهذه الدول كان من غير الدول العربية. وباستثناء الموارد المتاحة للبنك الاسلامي الذى يركز على تمويل المشروعات التجارية ذات العائد المرتفع) فإن هناك فائضاً في رؤوس اموال المؤسسات التمويلية العربية الخمس الاخرى يبلغ حوالي ٢٢٥٩ مليون دولار، أى حوالي ٧٩٪ فقط من جملة قيمة الفجوة التمويلية للدول السبع العربية المبينة في الجدول رقم (٢ - ٦). علمًا بأن عدداً من هذه المؤسسات له مصادر غير عربية لتمويل الخطط الانمائية لهذه الدول وباعتبار ان نصيب الدول العربية من حجم التمويل الكلي سوف يستمر على ماهو عليه الان أى ٥٤٪ من جملة القروض الممنوحة، وان ١٥٪ من جملة التمويل يكون للمشروعات الزراعية، يصبح المتاح للتمويل الزراعي حوالي ١٨٤ مليون دولار، أى حوالي ٦,٤٪ فقط من إجمالي الفجوة التمويلية الحالية، ليس هذا فحسب بل ان

تقدير الاستثمارات الخارجية المطلوبة للسودان لتمويل خططها الانمائية الزراعية حتي عام ١٩٩٠ يبلغ حوالي ٤,٢٠ بليون دولار. بينما جملة رأس مال الهيئة العربية للاستثمار لايتعدى ٥١٣ مليون دولار. وهي بذلك غير قادرة على تنفيذ برنامج الانماء الزراعي السوداني وهو الهدف الأول في سياستها التمويلية، الا لو استطاعت الحصول على دعم من جهات أخرى عربية أو أجنبية.

واذا كان هناك فجوة تمويلية في الاقطار العربية في القطاع الزراعي، فهذا يعني ان حتي الاهداف القطرية لايمكن تحقيقها. واذا جاز ذلك على المستوى القطرى، فما بالنا بالفجوة التمويلية الهائلة التي يحتاجها الوطن العربي لتحقيق أمنه الغذائي.

جدول رقم (٢ ـ ٥): دور مؤسسات التمويل العربية في تمويل المشروعات الزراعية العربية حتي نهاية ١٩٧٧

المؤسسة التمويلية	رأس المال	إجمالي القروض والتمويل			القروض للتمويل الزراعي		الموارد المتاحة[1]
	المقرر بالمليون دولار	القيمة بالمليون دولار	٪ من رأس المال المقرر	٪ نصيب الدول العربية من القروض والتمويل	القيمة بالمليون دولار	٪ من جملة القروض والتمويل الممنوح	لتمويل مشروعات التنمية
الصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية	٣٣٩٠	١٦١٥	٤٣	٦٩	٣٠٢	٢٢,٢	١٧٧٥
الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي	١٣٥٦	١٠٠١	٧٤	١٠٠	٩٤	٩,٤	٣٥٥
الصندوق السعودى للتنمية	٢٨٣٢	٢٧٧٧	٩٨	٥٠	٤٠٣	١٨	٥٥
الصندوق العراقي للتنمية	١٦٩	٢٥٧	١٠٠	١٠٠	٦٧	١٠٠	-
صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادى العربي	٤٩٨	٤٢٤	٩٢	٧٤	٢٧	١٠,٧	٧٤
الجملة	٨٢٤٥	٦٠٧٤	٧٤	٥٤	٨٩٤	١٥,٠	٢٢٥٩
البنك الاسلامي للتنمية	٢٤٢٠	٣٠٤	٤[2]	٥٨	١٥	٣,٢	٢١١٦
الاجمالي	١٠٦٦٥	٦٣٧٨	٦٠	٥٤	٩٠٩	١٤,٣	٤٣٧٥

(١) تمثل رأس المال مطروحاً منه إجمالي القروض والتمويل المقدم حتي نهاية عام ١٩٧٧.

(٢) هذه النسبة لاتشمل عمليات الاستثمار بالمشاركة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة كفاية صناديق التنمية العربية لتمويل المشروعات الزراعية في الوطن العربي ـ الخرطوم، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٨.

جدول رقم (٢ ـ ٦): تقدير الفجوة التمويلية العربية الحالية
في ضوء الخطط الانمائية الزراعية القطرية
حتي عام ١٩٨٢[١]

الدولة	الاحتياجات للتمويل	التمويل الخارجي المدبر بالمليون دولار			الفجوة التمويلية	
	الخارجي في الخطط الزراعية	عربي	أجنبي	الجملة	القيمة بالمليون دولار	٪ من الاحتياجات
المغرب	١٥٦,٠	٦٤,٠	٠,٠	٦,٤	٩٢,٠	٥٩,٠
الأردن	٢٠٩,٦	١٥,٦	٩٤,٠	١٠٩,٦	١٠٠,٦	٤٨,٠
اليمن الشمالي	١٤٢,٠	٥٤,٠	٧٧,٠	١٣١,٠	١١,٠	٨,٠
تونس	٢١٠,٠	٨٧	٠,٠	٨٧,٠	١٢٣,٠	٥٩,٠
سوريا	١٤٥٥,٠	١٨,٠	٤,٠	٢٢,٠	١٤٣٣,٠	٩٨,٥
مصر	١٠٤٧,٠	٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٤٧,٠	٩٠,٥
السودان	٥٠٠,٠	١١٦,٥	٢٣٣,٥	٣٥٠,٠	١٥٠,٠	٣٠,٠
الجملة	٣٧٢٩,٢				٢٨٦٥,٦	٧٦,٨
المتاح للتمويل من المؤسسات العربي[٢]	حد أعلي				٢٢٥٩	
	حد أدني				١٨٣	
العجز في التمويل	حد أدني				٦٠٦,٦	١٦,٣
	حد أعلى				٢٦٨٢,٦	٧١,٩

(١) تمثل فائض رؤوس الأموال لخمس مؤسسات تمويلية عربية الجدول رقم (٢ ـ ٥) باستبعاد البنك الاسلامي. ويمثل الحد الأعلي جملة الفائض لهذه المؤسسات الخمس، والحد الأدني ٧٠٪ من هذه الجملة بإعتبار أن هذا تقدير يمثل نصف الدول العربية من إجمالي حجم التمويل لهذه المؤسسات ـ جدول رقم (٢ ـ ٥).

(٢) العجز في التمويل يمثل حده الادني الفجوة التمويلية مطروحاً منها الحد الأعلي للمتاح وحده الأعلى يمثل الفجوة التمويلية مطروحاً منها الحد الأدني للمتاح.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة كفاية صناديق التنمية العربية لتمويل المشروعات الزراعية في الوطن العربي. الخرطوم سبتمبر ١٩٧٨.

الباب الثالث

السياسات الزراعية القطرية
وإستراتيجية الأمن الغذائي

الباب الثالث
السياسات الزراعية القطرية واستراتيجية
الأمن الغذائي العربي

٣ ـ ١ مقدمة: يهدف هذا الباب الى استعراض الملامح الأساسية للسياسات الزراعية العربية القطرية، ثم استنباط الأهداف والخطوط العريضة للاستراتيجية القومية للأمن الغذائي العربي.

إن تحقيق الأهداف القومية يعتمد أساساً على التصور والبعد القومي للسياسات القطرية، فكلما كانت أهداف الانتاج والتوزيع والتمويل والسياسات الأخرى للأقطار العربية تسترشد وتعتمد إقتصاد التكامل العربي فكلما زاد احتمال تحقيق الاستراتيجية الزراعية القومية والعكس صحيح. اذ ان السير وراء أهداف قطرية المدى والاعتماد على سياسة محددة بأبعاد جغرافية قطرية ستؤدى الى عدم تحقق المجهودات القومية، ليس فقط في مجال الأمن الغذائي بل يتعداه الى كافة القضايا المصيرية في الوطن العربي.

٣ ـ ٢ السياسات الزراعية القطرية: لقد تميزت فترة السبعينات بتأكيد أهمية السياسة الزراعية وسياسة الغذاء كعنصر هام من عناصر السياسة الاقتصادية الشاملة خاصة بعد أزمة الغذاء العالمي عام ١٩٧٣.

وكما سبق ذكره في الباب الاول من هذه الدراسة ان زيادة الطلب على الغذاء أدى الى تزايد الطلب على الواردات الغذائية وخاصة الحبوب في كثير من البلاد النامية مما أدى الى الحد من قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج من أسمدة وآلات زراعية ومتطلبات الانتاج الاخرى مما دفع بكثير من هذه الدول الى إعطاء أولوية للسياسة الزراعية وسياسة الغذاء. وقد صاحب تأكيد هذه السياسة مدى التكامل الواضح بين سياسة الغذاء والسياسة الزراعية في صياغة السياسة القومية.

وقد سعت الدول العربية منذ الستينيات الى وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد السياسات التنموية عن طريق توظيف الموارد المتاحة لكل دولة بما يحقق أهداف وأولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف أساساً الى دفع عجلة الاقتصاد وتطوير الهيكل الاقتصادى والاجتماعي بما يحقق رفاهية الشعوب.

وقد تباينت أهداف السياسات التنموية وخاصة السياسات الزراعية القطرية خلال الستينيات وأوائل السبعينيات في البلاد العربية بسبب اختلاف الموارد الزراعية المتاحة في كل دولة عربية، فالاقطار العربية التي تملك قاعدة زراعية إعتمدت في صيانة سياستها التنموية على القطاع الزراعي بإعطاء أولوية للمحاصيل التصديرية كمصدر للعملات النادرة على حساب زيادة انتاج الغذاء لتمويل خطط التنمية، في حين اعتمدت الدول العربية البترولية على قطاع البترول باعتباره مصدر التمويل الاساسي لخطط التنمية التي تسعي الى تنفيذها دون اعطاء أهمية استثنائية للسياسة الزراعية وسياسة الغذاء.

وبذا فانه على الرغم من الاهتمام المشترك بين الدول العربية بأهمية تخطيط مواردها المتاحة والأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لدفع السياسات القطرية وخاصة في مجال الزراعة كمصدر لزيادة معدلات الاستثمار وتوفير العملات الأجنبية الضرورية لشراء السلع الرأسمالية من خلال تنمية الصادرات الزراعية بدون الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأساسية من الغذاء التي تؤثر تأثيراً بالغاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعي اليها هذه الدول.

٣ ـ ٢ ملامح السياسات الزراعية القطرية:

لمن السياسات الزراعية القطرية، حتي على المستوى القطرى نفسه أظهرت عدم الانسجام مع أهداف التنمية الريفية، مما انعكس ذلك على التنمية الريفية ذاتها، وبالتالي القاء عبء غير متوازى على سكان الريف في تمويل التنمية من خلال الاستثمارات وفرص العمالة والخدمات الاجتماعية.

ولم ينل القطاع الزراعي الريفي نصيبه من الاستثمار العام في ظل الخطط والسياسات القطرية للتنمية بل على العكس خصص جزء كبير من إجمالي الاستثمارات القومية لصالح القطاعين الصناعي والحضرى، كما كان هناك تحيزاً واضحاً لهذين القطاعين من حيث سياسات الأسعار والضرائب ونسب التبادل بين القطاعين الريفي والحضرى مما أدى الى تدهور الانتاجية في القطاع الزراعي وتجريد المناطق الريفية من قدراتها الانتاجية كما يوجد أيضاً تحيزاً مماثلا داخل القطاع الزراعي نفسه بالنسبة للاسعار والضرائب لصالح قطاع التصدير.

ومع أوائل السبعينات وظهور أزمة الغذاء العالمي على الساحة الدولية إتجهت الدول النامية لاعادة صياغة خطط التنمية القطرية بغرض التأكيد على أولويات انتاج الغذاء لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي وخاصة الحبوب وبنفس الاتجاه قامت الاقطار العربية بتأكيد أهمية السياسة الزراعية وسياسة الغذاء واعطائها الدور في صياغة السياسة القومية.

وحدثت عدة تغيرات معنوية ركزت على مفهوم العدالة الاجتماعية والغذاء في صياغة السياسة القومية. وقد ترجمت هذه الاهداف في كثير من الدول العربية الى مفهوم الاكتفاء الذاتي في الغذاء أو على الأقل الى استقرار الامدادات الغذائية وتأمين إنسيابها وتدفقها المستمر.

وتسعي الدول العربية كبقية دول العالم النامي الى تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي باعتبار أن الغذاء يشكل جزءاً كبيراً من الانفاق الاستهلاكي لهذه الدول وان انخفاض معدل النمو في الانتاج الغذائي أو نقص إمدادات الغذاء سيؤدى الى إرتفاع الأسعار وزيادة الضغوط التضخمية مما يؤدى بالتالي الى ضرورة تحويل العملات الاجنبية المخصصة لشراء السلع الرأسمالية الى استيراد الغذاء وهو مايؤثر تأثيراً بالغاً على سياسات التنمية الشاملة. فعلي ساحة القطاع الزراعي تبرز أهمية الانتاج الزراعي المحلي وأثر المستلزمات السلعية والتكنولوجية بجانب أثر التنمية الريفية والتسهيلات والقروض الائتمانية والاسعار، وعلى الساحة الدولية تبرز أهمية الواردات ومساعدات الغذاء والصادرات وأثر الأسعار العالمية.

وقد أدى هذا الاتجاه الى تعميق مكانة السياسة الزراعية وسياسة الغذاء في استراتيجية السياسات القطرية وفي اطار الاهداف القومية عند إتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

وعلى الرغم من ضرورة رسم السياسات الزراعية القطرية في إطار السياسة الزراعية القومية باعتبار ان البلاد العربية تواجه تكتلات إقتصادية دولية، فقد تباينت السياسات القطرية العربية فيما بينها بخصوص مفهوم الاكتفاء الذاتي اذ تسعي كل دولة عربية منفردة الى تحقيق هذا المفهوم في معزل عن باقي الدول العربية وبدون الأخذ في الاعتبار ضرورة رسم سياسة قومية في مجال الزراعة والغذاء لايجاد التفاعل وتحقيق الاهداف القومية العربية للأمن الغذائي العربي وذلك في اطار التخصص الانتاجي وفقاً لاعتبارات الميزة النسبية.

ويحقق التنسيق بين السياسات الزراعية والغذائية القطرية في الوطن العربي الاستخدام الاقتصادى الامثل للموارد الطبيعية العربية سواء الزراعية أو النفطية وكذلك الموارد البشرية العربية، هذا بالاضافة الى إمكانية مواجهة الدول العربية للتحديات الاقتصادية على الساحة الدولية خاصة في مجال الامدادات الغذائية بعد ما أظهرت السنوات القليلة الماضية إمكانية استخدامها كأداة للضغط السياسي على الدول النامية بواسطة الدول المنتجة الرئيسية وفي ظل التكتلات الاقتصادية الدولية.

وتشير السياسات الزراعية وسياسة الغذاء القطرية على مستوى الوطن العربي الى عدم وجود تنسيق وترابط بين السياسات القطرية يمكن عن طريقه تحقيق الأهداف الاستراتيجية القومية العربية في مجال الغذاء والتغذية اذ تتضمن استراتيجيات التنمية في بعض الدول العربية الزراعية وبعض الدول النفطية على حد سواء مجموعة من الأهداف العامة الطموحة والمتباعدة في بعض الاحيان نتيجة لصياغة هذه الاهداف بمفهوم قطرى وليس بمفهوم قومي عربي.

فقد تضمنت أهداف استراتيجية التنمية (٧٦ - ١٩٨٠)في سوريا مثلاً تلبية معظم إحتياجات المواطنين من السلع الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الهامة، بجانب توفير متطلبات الصناعة المحلية من الموارد الاولية الزراعية، وفي نفس الوقت تحقيق فائض للتصدير من أجل المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجارى، بالاضافة الى هدف المساهمة في تحسين المستوى الغذائي للمواطنين برفع نسبة البروتين الحيواني في الوجبة الغذائية وزيادة انتاج محاصيل الفاكهة والخضروات[1].

ومن جهة أخرى تضمنت أهداف استراتيجية الخطة الزراعية الثالثة (٨٠ - ١٩٨٦) للمملكة العربية السعودية استغلال واستخدام الموارد الزراعية والمائية المتاحة بهدف تحقيق أكبر عائد اقتصادى واجتماعي من تلك الموارد، وتكثيف الجهود لتوفر المواد

---

(1) Alex F. Mccalla: Agricultural and Food policy Issues Analysis; Some thoughts from an International PRESPECTIVE, International Food Policy Research, Institute, Washington, D. C. 1978.

١) الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٨، وتقويم الخطة الخمسية الرابعة للقطاع الزراعي (٧٦ - ١٩٨٠)، ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٩.

لغذائية تمهيداً للوصول الى الاكتفاء الذاتي، والحد من الاستيراد، بتشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل للاسراع بالتنمية الزراعية بغرض توفير الغذاء وتدعيم الصناعات الزراعية، واستنباط الوسائل التي تحقق دخلاً ورفاهية لسكان الريف والبادية، وأخيراً تحسين وتطوير الموارد البشرية تطلعاً لزيادة إسهامها في التنمية الزراعية[١].

أما المخطط الثلاثي الزراعي (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) للمملكة المغربية فقد تضمنت أهدافه العامة التأكيد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادى بالنسبة للأغذية الاساسية، ورفع المستوى الغذائي للفرد، بجانب تحسين الميزان التجارى، والذى إتسم في السنوات الأخيرة بارتفاع واردات المنتجات الزراعية. وقد تضمنت استراتيجية هذا المخطط أيضاً مساهمة أكبر للقطاع الفلاحي في تغطية الواردات عن طريق التوسع في الصادرات الزراعية، ورفع مستوى دخول الفلاحين للحد من التفاوت الكبير بين القطاع الحضرى والقطاع الريفي. وتشير الاتجاهات العامة لاستراتيجية التنمية للسنوات المقبلة في المملكة المغربية الى استمرار التركيز على تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وفقاً لاولويات يجرى مناقشتها حالياً وتتلخص في إعطاء الأولوية المطلقة لزيادة إنتاج الحبوب، يليها توسع وتكثيف الانتاج الحيواني بالتوسع في مساحات الاعلاف وتحسين المراعي ثم التوسع في انتاج الخضروات والفاكهة، وأخيراً المحاصيل الصناعية ومنها البذور الزيتية والبنجر السكرى وقصب السكر بغرض الاكتفاء الذاتي. وكل هذه النواتج ذات أهمية خاصة في تحقيق الأمن الغذائي للفرد على المستوى القطرى اذا ماتوفرت الامكانيات المادية والموارد الطبيعية لتحقيق هذا الهدف[٢].

ويؤكد المخطط الخماسي (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) للقطاع الفلاحي والصيد البحرى للجمهورية التونسية على هدف أساسي وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية عن طريق زيادة حجم صادرات المواد الغذائية الى مايعادل نحو ١٦٪ من إجمالي قيمة الصادرات، وان تبلغ قيمة الواردات الغذائية مايعادل ٩٪ من مجموع الواردات الاجمالية وبذلك يتوقع توازن الميزان التجارى الغذائي في عام ١٩٨١. وقد استهدفت الاستراتيجية أيضاً زيادة معدل نمو الانتاج الزراعي الى ٤,٤٪ سنوياً (مقابل ٢٪ في المخطط الرابع) بجانب تحقيق الاكتفاء الذاتي في اللحوم والبيض هذا بالاضافة الى تقليل حدة العجز في الألبان ومشتقاتها[٣].

أما فيما يختص باستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العراقية فقد أنفردت بين البلاد العربية على بناء خططهاالزراعية في إطار البعد القومي حيث أكدت الخطوط العريضة لخطة (٧٦ ـ ١٩٨٠) على أهمية القطاع الزراعي وتضمنت أهداف التنمية الزراعية لمواجهة تلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية في إطار البعد القومي، آخذه في الاعتبار الطلب المتزايد على المواد الغذائية من جهةوتلبية احتياجات الصناعة مع السلع الزراعية من جهة أخرى،هذا بالاضافة الى الارتفاع بمعدلات النمو للانتاج الزراعي، بما لايقل عن ٧٪ سنوياً خلال سنوات الخطة بغرض تحقيق فائض في انتاج الحبوب على المدى البعيد يستطيع معه العراق من سد جزء من الطلب المتزايد عليها في الوطن العربي[٤].

كما تؤكد استراتيجية أهداف الخطة الخمسية (٧٦ ـ ١٩٨١) للقطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية على السير في طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الغذائية ضمن الحدود الاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار زيادة السكان ورفع المستوى الغذائى للمواطنين. وفي نفس الوقت تؤكد على التخفيف من عجز الميزان التجارى من المواد الزراعية بتخفيض حجم الواردات وزيادة حجم أنواع الصادرات الزراعية بالاضافة الى هذا تأمين احتياجات الصناعة من المواد الأولية الزراعية.

يتبين من الأمثلة السابقة لسياسات التنمية الزراعية القطرية إنه على الرغم من توافق الأهداف الاستراتيجية العامة من حيث التأكيد على مفهوم الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي لتأمين الغذاء على المستوى القطرى، فإن هذه السياسات لاتعكس مفهوم الأمن الغذائي العربي والذى يتمثل في إيجاد التفاعل والقيام بعمل عربي مشترك لتحقيق الاكتفاء الذاتي بين الدول العربية مجتمعة إذ تسعي كل دولة منفردة لتحقيق هذا المفهوم بعيداً عن استراتيجية زراعية عربية واحدة وبدون التنسيق بين السياسات الزراعية القطرية بما يحقق استراتيجية الأمن الغذائي العربي في إطار التخصص الانتاجي وفقاً لاعتبارات الميزة النسبية لكل دولة عربية وعلى أساس مايتوفر لكل منها من موارد طبيعية أرضية ومائية وإمكانيات مادية وبشرية كفيلة بتحقيق عمل عربي مشترك في مجال الأمن الغذائي.

---

(١) المملكة العربية السعودية، الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨١ ـ ١٩٨٦)، يونيه ١٩٨٠.

(٢) وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ادارة الانتاج الزراعي: خطة تنمية القطاع السكرى «الرباط، مايو ١٩٨٠ إطار مبدئي معروض للمناقشة). وضعية الفلاحة قبل وضع المخطط/ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القطاع الفلاحي» الرباط، مارس ١٩٨٠.

(٣) الجمهورية التونسية، المخطط الخامس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧ ـ ١٩٨١)، تونس ١٩٧٧.

(٤) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ ـ ١٩٨٠ العراق ١٩٧٧.

ان إنعدام التنسيق والترابط بين السياسات القطرية في ظل الاطار القومي من شأنه أيضاً أن يؤدى الى أن تكون السياسات الزراعية والغذائية القطرية غير متوازنة على المستوى القطرى ذاته، وهو ماتجده قائمًا في أغلب السياسات الزراعية القطرية، ذلك ان السياسات القطرية إضافة الى تأكيدها لمفهوم الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادى في السلع الغذائية الرئيسية لكل قطر عربي فانها تتضمن أيضاً الاستراتيجية الزراعية القطرية بما في ذلك توفير متطلبات الصناعة في مجالات مستلزمات الانتاج الزراعي، وفي نفس الوقت تحقيق فائض للتصدير لتحسين الميزان التجاري بسبب إرتفاع وارداتها الغذائية خلال السنوات الاخيرة.

و من استعراض السياسات الزراعية القطرية للدول العربية لم يتضح مفهوم العمل العربي المشترك في مجال الزراعة والغذاء بغرض تحقيق مفهوم التبادل التجارى الغذائي بين دول المجموعة العربية كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، خاصة وان هناك مجموعة من الدول العربية التي تملك إمكانيات زراعية تمكنها من تحقيق فائض في الانتاج الغذائي، ودول عربية أخرى تمتلك من الموارد المادية مايمكنها من توفير مستلزمات هذا الانتاج عن طريق تصنيع الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والالات والمعدات الزراعية. هذا عدا الاتجاه الذى قامت بتنفيذه الاقطار العربية النفطية في تأسيس صناديق التنمية العربية والتي تدخل ضمن أهدافها تمويل المشاريع الزراعية العربية.

٣ ـ ٣: **الخطط الزراعية القطرية**: تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم الأهداف القومية التي تسعي الى تحقيقها الدول النامية بصفة عامة. وقد اتجهت الدول العربية منذ الستينات الى تطبيق مبدأ التخطيط كوسيلة لاستخدام مواردها المتاحة إستخداماً إقتصادياً الا ان هذا الاستخدام إتجه في ظل أطر قطرية أكثر من اتجاهه ضمن إطار قومي.

ويمثل القطاع الزراعي أهمية باعتباره مصدر أساسي لتوفير الاحتياجات الغذائية المصاحبة لعملية التنمية خلال تلك الفترة. وان ارتباط قطاع الزراعة بالسياسة التجارية من خلال خطط التنمية القطرية باعتباره مصدراً للعملات الاجنبية اللازمة لتمويل الأهداف القطرية في مجال التنمية الصناعية التي كانت محوراً للتنمية خلال تلك الفترة، سيحد من فعالية هذا القطاع في الاسهام بتحقيق الهدف أعلاه ضمن إطار سياسة الأمن الغذائي القومي حيث إتجهت السياسة الزراعية وسياسة الغذاء في الأقطار العربية لان تكون في إتجاه الأهداف التنموية القومية لتصبح محوراً للتنمية. كما أن الاستثمارات التى عكستها خطط التنمية الزراعية القطرية لم تكن بالمستوي المطلوب لتحقيق الأهداف المرجوة.

ان الدور الفعال الذى يمكن أن تلعبه الزراعة كمصدر أساسي لتوفير الغذاء بجانب العملات الأجنبية والعمالة وحتي كأداة للنمو الاقتصادى أصبح واضحاً، وبذلك فان الاستثمارات الزراعية واستثمارات البنية الأساسية في الريف أصبحت ذات أهمية قصوى تستدعي بالضرورة إعطاء أولوية لتوجيه الاستثمارات لهذا القطاع بالمقارنة بالاستثمارات التي يمكن توجيهها لباقي قطاعات الاقتصاد القومي، نظراً لان السياسة الزراعية وسياسة الغذاء أصبحت أكثر أهمية في هيكل إتجاهات السياسة القومية، الا أن هذا الاتجاه لم يكن واضحاً في الخطط الزراعية للأقطار العربية خلال فترة السبعينات في معظم الأقطار العربية.

إن إتجاهات السياسة الزراعية بالنسبة لتنمية الطاقة الانتاجية الزراعية تعتمد أساساً على الخطط القطرية ومدى توظيفها للموارد الطبيعية المتاحة ونوعيتها (وخاصة المياه والارض) بجانب الاتجاهات القومية لتخطيط الاستثمار ومدى تطبيق وتطوير التكنولوجيا المناسبة والملائمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

وتتطلب التنمية الزراعية موارد رأسمالية ضخمة تساير معدلات النمو المرتفعة المراد تحقيقها الامر الذى تفتقر اليه معظم الدول العربية الزراعية و حتي اذا تمكنت هذه الدول من تدبير الموارد المالية فإن إسلوب صياغة السياسة الزراعية القطرية وتخطيط الاستثمار خلال السنوات الماضية قد وقف عائقاً دون توجيه الاستثمارات المناسبة لاهمية هذا القطاع في معظم الأقطار العربية.

وعلى العكس فقد كان لاتباع سياسة التصنيع خلال تلك الفترة، كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، سبباً في توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات القومية المتاحة نحو تحقيق هذا الهدف إذ يتضح الانخفاض الكبير للأهمية النسبية للموارد المالية الموجهة للقطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ والتي لم تتعد ٨,٥٪ من إجمالي الاستثمارات القومية على مستوى الدول العربية مجتمعة والبالغة حوالي ٢٤٤ بليون دولار ـ كما تم ذكره في الباب الثاني.

وتبلغ نسبة الاستثمارات الكلية في خطط التنمية القطرية العربية نحو ٢٢٪ ـ ٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول خلال فترة الخطة.

كما تتراوح نسبة الاستثمارات الزراعية بين ٨٪ ـ ٣٧٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية، بالاضافة الى أن نسبة التمويل الخارجي تصل في بعض الدول العربية لما يزيد عن نصف الاستثمارات الكلية المخصصة في الخطط القطرية جدول (٣ ـ ١).

جدول رقم (٣ ـ ١): خطط التنمية ونصيب الزراعة في بعض الدول العربية

الدولة	مدة الخطة ونطاقها	نسبة الاستثمار الكلية في إجمالي الناتج المحلي	نصيب الزراعة في الاستثمارات الكلية	نصيب الزراعة في والاستثمارات العامة	نسبة الموارد الخارجية في الخطة
الجزائر	٧٤ ـ ١٩٧٧	٤٨,٠	-	١٠,٩	-
المغرب	٧٣ ـ ١٩٧٧	١٩,٥	١٥,٨	٢٦,٢	١٩,٨
تونس	٧٧ ـ ١٩٨١	٢٥,٠	١٥,٨	٢٦,٢	١٠,٠
مصر	٧٣ ـ ١٩٨٢	٣٠,٠	١٠,٠	-	-
الأردن	٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٥,٠	١٨,٠	٣٠,٠	٣٦,٠
ليبيا	٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٠,٥	١٢,٠	١٢,٠	-
السعودية	٧٥ ـ ١٩٨٠	٣٠,٠	٨,٠	-	-
الصومال	٧٤ ـ ١٩٧٨	-	-	٤٠,٠	٦٦,٠
السودان	٧٧ ـ ١٩٨٣	٢٢,٠	٢٦,٠	٣٠,٠	٥٢,٠
سوريا	٧٦ ـ ١٩٨٠	٢٩,٠	٣,٥	٤,٣	-
اليمن الشمالي	٧٦ ـ ١٩٨٠	٤٧,٠	١٤,٢	١٢,٧	٤١,٢
اليمن الجنوبي	٧٥ ـ ١٩٧٩	٢١,٤	٣٦,٨	٣٧,٠	٥٥,٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة: حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٧، ١٩٧٨.

بالاضافة الى انخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية الى اجمالي الاستثمارات القومية على مستوى كل قطر عربي، فإن نسبة الاستثمارات المنفذة من إجمالي الاستثمارات الزراعية التي تضمنتها الخطط القطرية تعتبر منخفضة أيضاً اذا لم يتعد معدل التنفيذ الفعلي للاستثمارات نحو ٦٨٪ في المتوسط من إجمالي الاستثمارات المخصصة للزراعة في الخطط القطرية لكل من العراق وسوريا والسودان وتونس والصومال واليمن الشمالي والأردن، كما يوضح ذلك جدول (٣ ـ ٢).

ويتبين من الجدول السابق إرتفاع معدل التنفيذ الاستثمارى في القطاع الزراعي بالجمهورية التونسية، اذ بلغت نسبته نحو ١٦٧٪ من الاستثمار المخطط. وبالرغم من ذلك فإن الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية المحققة بلغت نحو ١٢,٥٪ من جملة الاستثمارات المحققة، في حين كانت الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية المخططة نحو ١٤,٩٪.

وقد كان معدل الانفاق الاستثمارى للقطاع الزراعي في الجمهورية العراقية مرتفعاً نسبياً اذ بلغ نحو ٩٠٪ من الاستثمارات المخططة (لعام ١٩٧٨) وهذا المعدل يعكس مستوى الاداء الاستثمارى لسنوات الخطة (٧٦ ـ ١٩٨٠) كما تشير لذلك توقعات وزارة التخطيط. وقد لوحظ أن نسبة الانجاز الاستثمارى قد بلغت أعلي معدل لها في مشاريع الميكنة الزراعية إذ قدرت بنحو ٩٩٪ من الاستثمارات المخصصة لهذه المشاريع، في حين إنخفضت هذه النسبة الى نحو ٩١٪ لمشاريع الانتاج النباتي ومشاريع الخدمات الزراعية وبلغت نحو ٨٢٪ لمشاريع الانتاج الحيواني، في حين بلغ معدل الانجاز أدني معدل له حوالي ٦٤٪ بالنسبة للمشاريع الزراعية الاخرى[١].

وقد بلغت الاستثمارات المعتمدة في الخطة الخمسية المعدلة للقطاع الزراعي في الجمهورية السودانية (٧٠ ـ ١٩٧٥) حوالي ٢٦١ مليون دولار بلغ مانفذ منها حوالي ٧٠٪. وقد بلغ معدل التنفيذ للاستثمارات الموجهة للانتاج النباتي حوالي ٦٦٪، وللانتاج الحيواني حوالي ٦٤٪ ولمشروعات الرى حوالي ٨٣٪، وللخدمات الزراعية حوالي ٧٢٪، من إجمالي الاستثمارات المعتمدة لكل نشاط من هذه الأنشطة[٢].

أما البرنامج الثلاثي للانماء (١٩٧٨/٧٦) للجمهورية العربية اليمنية فتشير بيانات متابعته الى ان نسبة الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة قد بلغت نحو ٨١٪. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التنفيذ الاستثمارى الاجمالية، فإن جملة ماتم تنفيذه من

(١) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي «تقرير متابعة ماتم تنفيذه من خطة المؤتمر الزراعي السابع العراق».

(٢) جمهورية السودان الديمقراطية، وزارة التخطيط، الخطة السداسية ٧٧ ـ ١٩٧٨، ٨٢ ـ ١٩٨٣، الخرطوم.

جدول رقم (٣ ـ ٢) : الاستثمارات الزراعية المخططة والمنفذة
في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	فترة الخطة للزراعة والرى	الاستثمارات المخططة للزراعة والرى	الاستثمارات المنفذة للزراعة والرى	نسبة المنفذ الى المخطط (٪)
سوريا	٧٦ ـ ١٩٨٠	٢٦٧٠	١٣٥٩	٥٠,٩
العراق*	٧٩ ـ ١٩٨٠	٨٧٨	٧٨٩	٨٩,٩
السودان	٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٦١	١٨٣	٧٠,١
تونس	٧٣ ـ ١٩٧٦	٢٩٤	٤٩٢	١٦٧,٣
الصومال	٧٤ ـ ١٩٧٨	١٧٨	٨٩	٥٠,٠
اليمن الشمالي	٧٦ ـ ١٩٧٨	٣١	٢٥	٨٠,٦
الأردن	٧٣ ـ ١٩٧٥	٩٤	٨٧	٩٢,٥

*اعتبر معدل التنفيذ خطة عام ١٩٧٨ كنموذج لمعدل الاداء والانجاز خلال فترة الخطة (٧٦ ـ ١٩٨٠).
المصدر: الخطط التنموية القطرية للدول العربية التي تم زيارتها ميدانياً خلال هذه الدراسة.

الاستثمارات المحلية لم يتعد ٤٥٪ فقط من الاستثمارات المخططة في حين بلغ معدل التنفيذ للتمويل الأجنبي نحو ٨٧٪ من الاستثمارات المخططة. وقد تضمنت الخطة الاستثمارية تمويل ذاتي محلي يقدر بنحو ٧,١٪ فقط من جملة الاستثمارات المخططة مما يشير الى ضعف القدرة التمويلية الذاتية بشكل كبير[١].

وتشير بيانات متابعة الخطة الخمسية (٧٦ ـ ١٩٨٠) للجمهورية العربية السورية الى أن ماتم إنجازه من الاستثمارات الزراعية خلال السنوات الثلاث الأولي من الخطة وما يتوقع إنجازه خلال العامين الباقيين ويقدر بنحو ٥١٪ من جملة الاستثمارات الزراعية المخططة. وقد بلغت نسبة الاستثمارات المنفذة في قطاع حوض الفرات نحو ٤٠٪ فقط من جملة الاستثمارات المخطط له. في حين بلغت نسبة الاستثمارات المنفذة لقطاع الرى واستصلاح الأراضي (يتبع وزارة الاشغال العامة والثروة المائية والمؤسسة العامة للمشاريع الكبرى) نحو ٧٢٪ من جملة الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع. كما بلغت نسبة التنفيذ للمشروعات الزراعية التي تشرف عليها وزارة الزراعة والمؤسسة التابعة لها نحو ٧٨٪ من جملة الاستثمارات المخططة لهذا القطاع[٢]

وتعكس الأمثلة السابقة مستوى الاداء الاستثماري في الدول العربية اذ ان معدل التنفيذ الفعلي للاستثمارات المخططة للقطاع الزراعي لم يتعد نحو ٦٨٪ في المتوسط ويعتبر هذا المعدل منخفضاً بالقياس بمعدلات التنفيذ في القطاعات الاقتصادية الاخرى وقد يرجع إنخفاض نسبة التنفيذ الى أسباب عديدة منها:

(١) غياب الترابط والتنسيق بين الاهداف الانتاجية ومواعيد ومراحل تنفيذ المشروعات الانمائية مما يترتب عليه عدم الالتزام بانجاز الأعمال الانشائية في مواعيدها المحددة.

(٢) وجود صعوبات إدارية أو مؤسسية خاصة بأجهزة التنفيذ أو أجهزة الاشراف الموكل اليها تنفيذ هذه المشروعات الانمائية وتضارب اختصاصاتها.

(٣) قصور التمويل الذاتي المحلي لتغطية احتياجات التمويل الأجنبي المقرر لهذه المشروعات أو عدم إمكان تدبير الاعتمادات الاجنبية.

(٤) وجود أسباب فنية تعوق التنفيذ أما لعدم توفر المستلزمات السعلية اللازمة للعمليات الانشائية وفي بعض الأحيان لارتفاع أسعار السلع الرأسمالية عما كان مخططاً لها عند إعداد إطار الخطة مما يترتب عليه توقف التنفيذ لحين تخصيص الاعتمادات اللازمة.

(٥) عدم وجود عمالة فنية أو كوادر مدربة لانجاز الأعمال الانشائية.

(٦) عدم وجود سيولة تمويلية على الرغم من الاعتمادات المخصصة بخطط التنمية القطرية.

(١) الجمهورية العربية اليمنية البرنامج الثلاثي للانماء ٧٦ ـ ١٩٧٨، صنعاء.

(٢) تتبع المشروعات الاستثمارية في قطاع الفرات الى مؤسستين هما: المؤسسة العامة لسد الفرات، والمؤسسة العامة لحوض الفرات وتتضمن مشروع استصلاح أراضي مسكنة ومشروع حوض الفرات.

(٧) ضعف جهاز التشييد والمقاولات في الدولة وعدم مقدرته على تنفيذ المشروعات المخططة في الفترة الزمنية المحددة بالخطة.

ومما سبق يتضح أن حجم الاستثمارات المخططة للقطاع الزراعي لايتناسب فحسب مع أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي بالمقارنة بالاستثمارات الموجهة لقطاعات الاقتصادى الأخرى، بل أن معدل التنفيذ الفعلي للاستثمارات الزراعية المخصصة في الخطط القطرية يعتبر أيضاً معدلاً منخفضاً بالقياس بمعدلات التنفيذ في بقية الانشطة الاقتصادية. وقد يرجع ذلك الى طبيعة القطاع الزراعي نفسه بجانب الأسباب الفنية والتمويلية والادارية الاخرى التي تؤدى الى تأخير تنفيذ هذه المشروعات الانمائية. ويتطلب الامر العناية بزيادة الاستثمارات لقطاع الزراعة ووضع برامج تنفيذية بمواعيد محددة لانجاز الاعمال، والاسراع بتنفيذ مايتم تخصيصه من هذه الاستثمارات وفق البرنامج الزمني المحدد بالخطة حتي يمكن معه تحقيق معدلات النمو المخططة للانتاج الزراعي وانتاج الغذاء وهو مالاتشير اليه بيانات المتابعة للخطط الزراعية القطرية.

كما يجب التنسيق ليس فقط بين الخطط الزراعية القطرية للدول العربية، بل أيضاً بين الأنشطة الانتاجية الواردة بالخطة القطرية نفسها لتلافي التعارض بين هذه الأنشطة بالنسبة لتحقيق أهدافها المخططة.

ان الدول العربية جميعها على أبواب مرحلة جديدة في التنمية الزراعية مثلها في ذلك الدول النامية وتتناول هذه المرحلة نواحي التنمية الزراعية والريفية ليس بهدف تأمين الغذاء فحسب بل تجنب الضغوط السياسية نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية ومحدودية المخزون منها وممارسة ضغوط إحتكارية من الدول المنتجة الرئيسية للغذاء.

ومن هنا تبرز على الأقل أهمية البعد القومي في صياغة السياسة الزراعية للاقطار العربية لان سياسة الكتل الدولية الاحتكارية لاتستهدف قطراً عربياً واحداً فقط بل الأقطار العربية كافة. كما إن إمكانات القطر العربي الواحد عاجزة عن هذه المواجهة منفردة. ولهذا فالاستثمار القومي للموارد الزراعية العربية في اطار السياسة القومية هو الرد الحاسم على هذه المواجهة والخطة الفعالة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي.

ولايتسع المجال للتحول من الزراعة التقليدية المتخلفة الى زراعة متطورة حديثة في فترة قصيرة نسبياً، بل لابد من الانتقال الى تطبيق مدخلات الانتاج الحديثة والمعلومات التكنولوجيا بما يتلائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية.

وعلى الرغم من إهتمام الدول العربية بخطط التنمية طويلة الأجل فإن الامر يستدعي إهتمام أكبر بالخطط التنموية قصيرة ومتوسطة الأجل وخاصة في مجال التنمية الزراعية، وبحيث تكون هذه الخطط متوازنة تسعي مجتمعة الى تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي ليس على المستوى القطرى بل على المستوى القومي العربي من خلال وضع إستراتيجية واضحة المعالم تقوم كل دولة عربية فيها بدور فعال طبقاً لامكانياتها الطبيعية والمادية والبشرية.

كما يجب أن يراعي في استراتيجية هذه الخطة الامنية الغذائية ليس عدم تعارض الاهداف القطرية بالأهداف القومية العربية بل ان تنطلق من الاحتياجات العربية والموارد القومية المتاحة لتنفيذ السياسات الزراعية القطرية كل حسب إمكاناته وموارده وذلك في إطار السياسة القومية المعتمدة على مزايا التخصص ووفق الميزة النسبية لكل قطر ليكون بالمستطاع الارتفاع الى مستوى أهداف الأمن الغذائي العربي.

٣ ـ ٤ حجم التبادل في السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج بين الدول العربية:

تحاول الدول العربية زيادة حجم التبادل فيما بينها في السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي، وقد عقدت من أجل ذلك عدداً من الاتفاقيات. ورغمًا من هذه الجهود فإن حجم التبادل بين الدول العربية بعضها البعض يعتبر ثانوياً بالمقارنة بحجم التبادل التجارى بينها والعالم الخارجي ـ جدول رقم (٣ ـ ٣). وهذا يعني أن درجة التشابك والترابط الاقتصادى بين كل من الدول العربية والعالم الخارجي أقوى من نظيرتها بين الدول العربية بعضها البعض. ومن الطبيعي أن قوة هذه العلاقة بالدول الأجنبية وضعفها بين الدول العربية سواء في الواردات أو الصادرات يجعل الدول العربية معتمدة على العالم الخارجي تتأثر به بدرجة ملحوظة لزيادة حجم وارداتها منه ولاتؤثر فيه لاعتمادها عليه.

وفي تقديرنا ان زيادة حجم التبادل في السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي مرهون بعدد من العوامل لعل من أهمها: ان الدول العربية ككل وكل دولة عربية على حده تعاني من عجز في السلع الغذائية وليس هناك فائض تصدره لدول عربية أخرى أو لدولة أخرى خارج نطاق الوطن العربي.[١] إن تحقيق الفائض من الانتاج هو شرط أساسي لتبادل وقيام سوق، ومن هنا فقط

---

(١) تصدر بعض الدول العربية بعض انتاجها الغذائي خاصة الخضر والفاكهة والاسماك مثل المغرب الى دول غير عربية، وهذه الصادرات ولو انها مهمة بالنسبة للمغرب الا إنها ضئيلة في الصورة الكلية للتجارة الخارجية الزراعية العربية، وتتجه المغرب الى ذلك لاسباب إقتصادية قد تكون قصر المسافة أو عن وجود علاقة تجارية.

تبدأ مشاكل إنسياب السلع وتنظيمه بين الدول العربية.

وتجدر الاشارة الى أن سياسة الاكتفاء الذاتي التي تنتهجها معظم الدول العربية لمعظم السلع الزراعية - كما سبق أن أوضحنا - تعتبر في حد ذاتها عائقاً رئيسياً لزيادة التبادل التجارى بين الدول العربية، وكمحدداً لفائدة وجدوى العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي.

ولاتختلف صورة التبادل التجارى في مستلزمات الانتاج الزراعي عن نظيرتها للسلع الزراعية، حيث التفاعل بين الدول العربية ضعيفاً وهزيلاً بالمقارنة بنظيره مع الدول غير العربية - جدول رقم (٣ - ٣).

ان دفع عجلة التنمية الزراعية بتيار من الاستثمارات العربية، وما يتبع ذلك من تحقيق فائض غذائي في بعض الدول العربية يمكن تحريكه لدول عربية ذات عجز غذائي، ومايترتب على ذلك من زيادة حجم تجارة مستلزمات الانتاج خاصة الأسمدة من الدول النفطية الى الدول الزراعية العربية، هو الطريق السليم للأمن الغذائي العربي في الأجل الطويل.

جدول رقم (٣ - ٣): الأهمية النسبية لقيمة التبادل التجارى في أهم السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي بين البلاد العربية بعضها البعض وبينها وبين بقية دول العالم من عام ١٩٧٥

السلعة	حركة التعامل	بين الدول العربية وبعضها	بين الدول العربية وبقية دول العالم
القمح	واردات	١,٦	٩٨,٤
دقيق القمح	واردات	١,٨	٩٨,٢
الارز	واردات	١٤,٠	٨٦,٠
	صادرات	٢٨,٠	٧٢,٠
السكر	واردات	٣,٩	٩٦,١
	صادرات	٩٣,٠	٨,٠
اللحوم ومستحضراتها	واردات	٦,٥	٩٣,٥
الأسماك ومستحضراتها	واردات	٥,٢	٩٤,٨
	صارات	٦,٤	٩٣,٦
مستلزمات الانتاج:			
الالات واجرارات	واردات	٠,٩	٩٩,١
الأسمدة الصناعية	واردات	٨,٦	٩١,٤
	صادرات	٢٥,٥	٦٤,٥

المصدر: جامعة الدول العربية: الامانة العامة للشئون الاقتصادية تيسير التبادل السلعي الزراعي بين الدول العربية الرياض ١٩٨٠

ولضمان إنسياب هذه السلع، لابد من وضع نظام ينظم علاقة الدول العربية فيما بينها وعلاقتها بالعالم الخارجي. ويصبح هناك سياسة عربية زراعية موحدة (Common Agricultural Policy) في مجال إنسياب واحد أو عدد من السلع الزراعية، تأخذ في الاعتبار إختلاف مستوى وهيكل التكاليف للمنتجين في الدول العربية المختلفة، والسياسات السعرية خاصة الاستهلاكية والأسعار العالمية في الاعتبار بما يتضمن ذلك من سياسات تعويضية وضرائب جمركية لحماية الدول العربية المبتدئة في تجارة الغذاء. ويمكن الاستفادة من تجربة السوق الاوربية المشتركة في وضع هذا النظام.

٣ - ٥: الأهداف القومية لسياسة الأمن الغذائي العربي: إتضح من الاجزاء السابقة لهذا الباب إتجاه جميع السياسات الزراعية القطرية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي قطرياً. وأمر هذه طبيعته يتنافي بالضرورة مع مبادىء الميزة النسبية والتخصص وفيه اهدار لموارد العربية الزراعية القومية. هذا بالاضافة الى تجاهل الأهداف القومية الغذائية للامة العربية.

فيما يلي أهداف تفصيلية للاهداف الأمنية الغذائية العربية - يعقبها جزء آخر عن الأسس الواجب استيفائها لتحقيق تلك الأهداف - وتشكل مجتمعة استراتيجية عربية للأمن الغذائي.

تهدف سياسة الأمن الغذائي العربي الى تحقيق عدد من الأهداف هي :-

١ - توفير الغذاء والسيطرة على الفجوة الغذائية بما يحد من التبعية الغذائية وتحقيق درجة مرتفعة من الاستقلال الغذائي ، ويتضمن ذلك بناء مخزون غذائي استراتيجي عربي وتنمية الانتاج الغذائي ودعم عناصره في كافة المجالات بما يضمن تعبئة كافة الموارد العربية المتاحة وترشيد استخدامها .

٢ - ضمان الاحتياجات الأساسية الغذائية للمواطن العربي كحد أدني والارتقاء بالمستوى الغذائي خاصة للفئات المحرومة والفقيرة في الدول العربية .

٣ - تطوير قطاع الزراعة على المستويين القطرى والقومي ليصبح قادراً على توليد مستويات دخلية أعلى لفئات الفلاحين ، وهذا يتضمن خلق فرص عمل جديدة ومتطورة ، بالاضافة الى الحد من الاختلال بين الموارد الزراعية داخل الاقطار العربية وعلى المستوى القومي .

٤ - دعم وتنمية الروابط الخلفية والامامية لقطاع الزراعة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى ، وهذا يتضمن دعم صناعة مستلزمات الانتاج الزراعي والصناعات الزراعية ، حتي يمكن للزراعة القيام بدور فعال في التنمية الاقتصادية الشاملة ، وفي نفس الوقت تجني فوائد عديدة متلخصة في الاقتصاديات الناجمة عن نمو القطاعات غير الزراعية .

٥ - إدخال درجة أعلى من الديناميكية والمرونة في الزراعة العربية لتصبح قادرة على التكيف ومواجهة المتغيرات الدولية في مجال الغذاء .

٣ - ٦ الخطوط الرئيسية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي :

إن إمكان البدء في السيطرة على الفجوة الغذائية يتطلب عملا عربياً مشتركاً في مجال التنمية الزراعية نظراً للتفاوت الكبير في توزيع الموارد الأرضية والمائية والبشرية والمالية والعلمية والتنفيذية بين الدول العربية في الوقت الذى تقتضي فيه التنمية الزراعية جمع هذه الموارد بالكميات والأنواع اللازمة لتنفيذ المشروعات التي يمكن ان ينهض بها الانتاج الزراعي ، كما ان دراسة أولية لتنمية الانتاج الزراعي ودراسة العلاقة بين قطاعات الاقتصاد تحت ظروف التنمية تتطلب استثمار كميات كبيرة من رأس المال في القطاع الزراعي ، بحيث يمكن فعلا زيادة معدلات النمو حتي يتمكن ان تتخلص البلاد العربية مما وصفت به بانها أعجز مناطق العالم عن اطعام نفسها .

وفي هذا الشأن يجب التركيز على تنمية الانتاج الزراعي على كافة مستوياته القطرية والقومية ، فدعم الزراعة قطرياً هو دعم لها في ذات الوقت قومياً ، وذلك في اطار الميزة النسبية للاقطار العربية .

وحتي يمكن تحقيق أهداف سياسة الأمن الغذائي والتي سبق ذكرها تفصيلاً ، فهناك عدد من المبادىء والشروط الأساسية التي يجب العمل على توافرها حتي تتحقق تلك الأهداف ويؤتي العمل في هذا المجال ثماره للاجيال الحاضرة والقادمة وهذه المتطلبات هي :-

أولاً : اذا ارادت الدول العربية القضاء على الفجوة الغذائية فإن مزيداً من التنسيق بين سياساتها الزراعية يعتبر حتمياً وحيوياً لتأخذ في الاعتبار الابعاد القومية للمشكلة الغذائية . ويتضمن هذا التنسيق المزيد من العمل المشترك بينها في تنفيذ خطة تهدف الى توفير الغذاء فضلاً عن بناء مخزون غذائي عربي منه . ويستند نجاح هذه الخطة بصفة أساسية الى توفير رأس المال لتمويل التوسع الزراعي وبناء المخزون الغذائي .

ثانياً : يستلزم القضاء على الفجوة الغذائية في الدول العربية حرية إنسياب الغذاء عبر الحدود ، خاصة اذا ماقامت الدول العربية ببناء مخزون غذائي مشترك وأقامت برامج لتنمية الانتاج الغذائي . وهذا يعني ان السياسة الزراعية الهادفة الى القضاء على الفجوة الغذائية يجب أن تبني في اطار سوق عربية مشتركة - فعلا لاشكلاً - لاتضمن فقط إنسياب الغذاء بل إنسياب عناصر الانتاج عبر الحدود الجغرافية .

ثالثاً : مما لاشك فيه ان التخصص الاقليمي وعلى مستوى كل دولة عربية في انتاج زروع بعينها - نباتية أو حيوانية أو سمكية أو غيرها - هو من النتائج الهامة للتنسيق بين السياسات الزراعية وتحقيق مبدأ حرية التجارة . ولاشك ان التخصص الزراعي يرفع من الجدارة الانتاجية للموارد الزراعية المتاحة وذلك لتمتع النشاط الزراعي بوفورات الحجم الكبير نتيجة اتباع الاساليب العصرية وبادارة الزراعة في وحدات حجمية كبيرة .

رابعاً : ترتبط الزراعة ارتباطاً وثيقاً بالعنصر الانساني إذ أن الزراعة ليست فقط مهنة أو عملاً إقتصادياً بل انها بالاضافة الى ذلك

طريقة معيشة، وعلى ذلك فإن السياسة الزراعية التي تهدف الى توفير الغذاء لابد وان تنبع على أساس تطوير وتحسين العنصر البشرى في الزراعة من خلال برامج للتنمية الريفية المتكاملة.

خامساً: ان اقامة قاعدة أساسية لصناعة عربية لمستلزمات الانتاج خاصة الأسمدة والمبيدات والالات الزراعية واقامة الصناعات الزراعية في مناطق الانتاج للاستفادة بالانتاج الزراعي ورفع قيمته المضافة، تعتبر خطوة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الانتاجية الزراعية العربية في مجال توفير الغذاء وذلك في اطار المشروعات القومية الرئيسية المشتركة.

سادساً: ان توفير الغذاء يستلزم تنمية البدائل السلعية، وفي هذا الشأن لابد من التفكير في تنمية بدائل للقمح وذلك بخلطه بالحبوب الأخرى وتنمية انتاج لحوم الدواجن والأسماك كبدائل للحوم الحمراء. وفي هذا الشأن تعتبر دراسة الانماط الاستهلاكية وتغيراتها أساسية في استراتيجية للأمن الغذائي العربي.

وتستعرض هذه الدراسة الخطوط العريضة لسياسة زراعية انتاجية عربية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

أولاً: في مجال مستلزمات الانتاج الزراعي:

يتمثل جزء كبير من الطاقة المكونة لانتاج الغذاء في الوطن العربي في زيادة انتاجية الرقعة المزروعة الحالية. ففي الدول العربية التى زاد فيها الضغط السكاني بالنسبة للموارد الارضية واستغلت الموارد الأرضية المتاحة جميعها مثلما في جمهورية مصر العربية وبعض المناطق الزراعية الرئيسية في بعض الدول العربية مثل مشروع الجزيرة بالسودان فان زيادة الجدارة الانتاجية يجب ان تكون المحور الاساسي لتوسيع الانتاج الزراعي. ويعتمد تحقيق جدارة انتاجية أعلى على عوامل متعددة، وفي هذا المجال يجب التركيز على أربعة منها هي: التقاوى المحسنة - الأسمدة وقاية النباتات - التسليف الزراعي في مثل هذا البرنامج. ويضاف الى هذه العوامل الأربعة عاملان آخران في غاية الاهمية هما ترشيد استعمال مياه الرى في الاراضي العربية، أو حفر آبار في الاراضي المطرية لرى المحاصيل مرة أو أكثر في حالة نقص الامطار. وتتناول الدراسة في جزء لاحق هذا الموضوع. أما العامل الآخر فهو الميكنة الزراعية خاصة في العمليات التي تعتمد على الطاقة الحيوانية، أو في البلاد التي تعاني عجزاً في القوى العاملة البشرية.

وتعتبر التقاوى المحسنة الزاوية الاساسية في برنامج لزيادة الجدارة الانتاجية للاراضي المزروعة. وهذا يتضمن التوسع في زراعة الاصناف عالية الغلة من الحبوب أو غيرها. وبصفة عامة يمكن لهذه الاصناف زيادة الجدارة الانتاجية للاراضي المزروعة حالياً.

ولعل مايفتقر اليه الوطن العربي في الوقت الحاضر هو عدم وجود أجهزة ذات كفاءة عالية في انتاج البذور. وعلى ذلك فان نشر الأصناف مرتفعة الانتاج يستلزم قيام برامج لاكثار بذورها، كما قد يستلزم قيام مؤسسات تجارية لسرعة تداولها وفي هذا الشأن يجب التنويه بضرورة إعادة النظر في قوانين الحجر الزراعي والتقاوى في الدول العربية بما يتمشي مع التوسع في انتاج الأصناف المرتفعة الغلة.

وفي المدى القصير تعتبر الأسمدة الكيماوية الاداة الرئيسية في رفع الانتاجية الزراعية، وفي الوقت الحاضر فان معظم الدول العربية تستخدم معدلات سمادية كيماوية منخفضة بدرجة كبيرة كما أوضحت هذه الدراسة في الباب الثاني. كما ان ارتفاع أسعار الأسمدة أخيراً بدرجة كبيرة حد من استخدامها وبالتبعية أثر على الانتاج الزراعي.

وفي هذا الشأن فإن بناء وتطوير صناعة الأسمدة الكيماوية العربية تعتبر ضرورة أساسية لتوفير إحتياجاتها منه وحتي تجني ثمار استخدامها للاصناف عالية الغلة والتي تحتاج الى معدلات سمادية مرتفعة. بالاضافة الى توفير الاحتياجات السمادية الكيماوية، فان برنامجاً للتسميد الكيماوى لابد وان يتضمن تطوير الطرق المستخدمة حالياً في إضافة الأسمدة فضلا عن تركيبها حتي يمكن الاستفادة القصوى منها بالاضافة الى تخفيض كميتها للوحدة المساحية.

وتسبب الآفات والحشائش أضراراً كبيرة للانتاج الزراعي، وعلى ذلك فان برنامجاً لمقاومة الآفات والحشائش يعتبر من الاهمية بمكان في رفع الجدارة الانتاجية للاراضي المزروعة. ويمكن في هذا الشأن التفكير في تقليل الاعتماد على المبيدات الكيماوية واتباع برامج متكاملة للوقاية تتضمن الأساليب الحديثة للمقاومة البيولوجية وغيرها من الطرق الحديثة.

وفي البلاد العربية التي تتكون الزراعة فيها من وحدات مزرعية صغيرة يصبح توفير السلف الزراعية العينية والنقدية أمر ضرورى لزيادة الانتاج وذلك بتمكين المزارع من توفير احتياجاته من المستلزمات الانتاجية الرئيسية. ولايجب في هذا المجال إغفال دور المؤسسات الريفية سواء التعاونية أو التمويلية أو الادارية أو غير ذلك في رفع الجدارة الانتاجية الزراعية وذلك بتوفير المناخ الملائم لاستخدام الاساليب العصرية في الزراعة.

ثانياً: في مجال الموارد الأرضية والمائية:

تقدر الموارد المائية الممكنة في الدول العربية من مصادرها المختلفة بنحو ٢٣٨ مليار متر مكعب يستخدم منها فقط ١٥٦ ملياراً، وعلى ذلك فانه يمكن إستخدام الفائض منها في إضافة مساحات زراعية جديدة فضلا عن إتباع الطرق العصرية في الرى مثل الرى بالرش أو بالتنقيط والتي توفر كثيراً من مياه الرى التي يمكن استخدامها في التوسع الزراعي. وعلى ذلك فان برنامجاً لترشيد استغلال مياه الرى في الزراعة يعتبر من الأهمية بمكان كجزء أساسي من السياسة الزراعية العربية. وقد سبق الاشارة الى أن المساحة المزروعة حالياً في الوطن العربي تقدر بنحو ٥١ مليون هكتار، بالاضافة الى نحو ٢٦٨ مليون هكتار من المراعي، ١٤٥ مليون هكتار من الغابات. ولاشك ان هناك فرصة كبيرة لتنفيذ برنامج للتوسع في الرقعة الزراعية العربية وذلك على حساب جزء من مساحة المراعي خاصة وان الجزء المتبقي منها يمكن زيادة انتاجيته بتحسينه وتعويض النقص في مساحته. ومن الجدير بالاشارة الى ان أراضي المراعي تتاح بها موارد مائية مطرية قد تكون كافية لزراعة المحاصيل خاصة في السودان والصومال.

ويجب التنويه الى ان برنامجاً للتوسع في الرقعة الزراعية العربية يستلزم حصراً دقيقاً وتفصيلياً لكل من الموارد الأرضية والمائية.

وبالاضافة الى ماسبق فإن هنالك إمكانيات كبيرة لرفع الجدارة الانتاجية للاراضي المطرية والتي تكون نحو ٨٠٪ من الاراضي الزراعية العربية الراهنة ويمكن في هذا المجال زراعة الاراضي البور في الدورة الزراعية المطرية بالبقوليات واستخدامها في التوسع في الانتاج الحيواني. وهذا في حد ذاته إضافة للطاقة الانتاجية الزراعية العربية.

ثالثاً: في مجال الانتاج الحيواني:

يتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصفة دائمة وبمعدلات مرتفعة عاماً بعد آخر كما ان المنتجات الحيوانية تعتبر عنصراً أساسياً وضرورياً لغذاء الانسان وليس من الغريب أن يقاس تقدم الدول بمقدار مايستهلكه الفرد فيها من لحوم والبان وغير ذلك. ولعل من أهم ملامح السياسة الانتاجية الزراعية في هذا المجال: التوسع في إنتاج لحوم الماشية والضأن والماعز وتنمية إنتاج بدائل هذه اللحوم خاصة لحوم الدواجن والبيض والاسماك.

وبصفة عامة فان برنامجاً للتوسع في المنتجات الحيوانية لابد وان يتضمن ثلاثة أركان أساسية.

أ) **الرعاية البيطرية للثروة الحيوانية** خاصة مع انتشار الأمراض في الدول الغنية بها مثل السودان والصومال وموريتانيا ويؤدى إنتشار هذه الأمراض الى خفض الجدارة الانتاجية اللحمية واللبنية للوحدة الحيوانية بالاضافة الى ان انتشارها يتسبب في عدم استغلال مناطق بأسرها.

ب) **التحسين الوراثي للثروة الحيوانية العربية** أما بتحسين السلالات العربية المتأقلمة للبيئة أو بإدخال حيوانات مستوردة ذات جدارة انتاجية مرتفعة نتيجة لتراكيبها الوراثية الممتازة. ويجب ان يؤخذ في الاعتبار أن التحسين الوراثي للحيوانات العربية يصبح غير مجدياً اذا لم تتحسن أساليب رعاية الحيوان وتوفير الاعلاف.

جـ) **تنمية قاعدة التغذية الحيوانية**: وذلك بتحسين المواد المالئة خاصة رفع الجدارة الانتاجية للمراعي العربية، وتوفير المواد المركزة خاصة الحبوب والمواد البروتينية. وفي هذا الشأن فهناك تكامل واضح بين التوسع في الانتاج النباتي والسمكي والتوسع في الانتاج الحيواني اذ ان ذلك سيؤدى الى توفير الحبوب ومسحوق الأسماك الضرورية لتغذية الحيوان والدواجن.

رابعاً: في مجال الأسماك:

لعل الوطن العربي يعتبر من أغني مناطق العالم بموارده السمكية وهناك إمكانية زيادة الانتاج العربي السمكي الى أضعاف ماهو عليه في الوقت الراهن وتؤدى تنمية الانتاج السمكي العربي الى آثار بعيدة ليس فقط على هذا القطاع بل على كافة القطاعات الاخرى. فالي جانب أن الأسماك تعتبر بديلا للحوم وبذلك يمكن ان تسهم في القضاء على جزء من الفجوة الغذائية في البروتينات الحيوانية، فإن المنتجات السمكية يمكن أن تلعب دوراً غير مباشر في تنمية الانتاج اللحمي من الحيوانات والدواجن وذلك بتوفير المواد الغذائية لها. كما ان الوطن العربي يمكنه بتنمية إنتاجه أن يصبح مصدراً رئيسياً سواء للاسماك الطازجة أو المجهزة أو المصنعة أو المنتجات السمكية، وبذلك يمكن تحقيق دخل كبير من العملات الأجنبية وفي هذا الشأن فان برنامجاً لتنمية الانتاج السمكي لابد أن يتضمن:-

١) إتباع الأساليب العصرية في الصيد.

٢) تحسين تسويق وتوزيع نقل الاسماك المصيدة.

٣) التوسع في تصنيع الاسماك والاستفادة من الأسماك التالفة.

٤) زيادة الانتاج السمكي بصيد بعض الأنواع السمكية غير المالوفة وإقناع الافراد باستهلاكها أو تصنيعها.
٥) المحافظة على الثروة السمكية بعدم السماح بتعرضها للاستنزاف.
٦) التوسع في المزارع السمكية خاصة في المياه الداخلية.

خامساً: في مجال معاملات مابعد الحصاد:

تتعرض السلع الزراعية لخسائر فادحة بعد حصادها وحتي وصولها للمستهلك النهائي وهذه الخسائر قد ترتفع الى نحو ٥٠٪ من الانتاج كما هو الحال في بعض أنواع الخضر ومن البديهي أن السياسة الانتاجية الزراعية يجب أن تولي هذا المجال عناية خاصة اذ انه مهمل بدرجة كبيرة في الدول العربية. ويمكن لبرنامج في هذا المجال أن يتضمن مايلي على سبيل المثال لا الحصر:-
١) تحسين وسائل نقل المحاصيل الزراعية وتداولها.
٢) التوسع في تعبئة وتصنيع المنتجات الزراعية.
٣) إنشاء وسائل تخزين حديثة.
٤) إعادة تنظيم تجارة الجملة والتجزئة.

سادساً: في مجال الحوافز والخدمات:

يعتبر الانسان العنصر الأساسي للنشاط الاقتصادى بصفة عامة، والنشاط الزراعي بصفة خاصة. ولعل تحقيق السياسة الانتاجية الزراعية لاهدافها يستلزم توفير الحوافز للمنتجين. وفي هذا الشأن يجب التنويه الى أن السياسة السعرية الزراعية تعتبر أداة فعالة لتحقيق الأهداف الانتاجية. وفي هذا الشأن يجب أن يحصل المزارع على أسعار مجزية لمنتجاته، فضلاً عن ان تحسين الأساليب التسويقية يؤدى الى رفع نصيبه من قيمة السلعة النهائية.

ويعتبر الارشاد الزراعي من الأدوات الهامة لتحديث الزراعة العربية، إذ عن طريقه تنتقل نتائج البحوث الزراعية للمزارع، كما تنتقل أيضاً عن طريقه مشاكل الزراعة الى مراكز البحث العلمي. ولاشك أن أجهزة الارشاد الزراعي في معظم الدول العربية ان لم يكن في جميعها متخلفة عن اداء مهامها، ويستلزم الأمر إعادة النظر فيها وتدعيمها. هذا بالاضافة الى التوسع في مراكز التدريب المهني خاصة في مجال الميكنة الزراعية ومعاملات مابعد الحصاد. فضلاً عن تطوير مراكز البحوث الزراعية بأنواعها. ويمكن في هذا الشأن التفكير في إنشاء مزارع رائدة تقوم بهذه المهام مجتمعة. اذ ان ادارتها بأساليب عصرية يجعلها بؤرة أشعاع للمجتمع الزراعي المحيط بها فضلاً عن كونها وحدة تدريبية على استخدام الأساليب الحديثة. وخلاصة القول فإن السياسة الانتاجية الزراعية - كما سبق الذكر- يجب أن تقوم على مبدأ التنمية الريفية المتكاملة بتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية للمزارعين.

الباب الرابع
برامج الأمن الغذائي

الباب الرابع
برنامج الأمن الغذائي العربي

٤ ـ ١ : مقدمة : يتوقف تنفيذ برامج الأمن الغذائي على الموارد الارضية والمائية وتبين الدراسات إن حجم هذه الموارد كاف للوفاء باحتياجات الامة العربية في مستقبلها القريب والبعيد، وإن معدلات تنمية هذه الموارد وإستغلال المتاح منها حاليا لا يتيسر بمعدل مقبول أو يتفق مع التزايد المستمر في الاحتياجات الغذائية، الأمر الذي يعني إن آفاق التنمية الزراعية واسعة وإمكانياتها متاحة للقيام ببرامج طموحة للأمن الغذائي على أن التنمية الزراعية المشتركة يجب أن تتم بمساعدة جميع الدول العربية باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لاستغلال الطاقات والموارد العاطلة حيث تتيح التنمية المشتركة الاستغلال الامثل لجميع عناصر الانتاج من رأس مال وأرض وماء وأيدي عاملة التي قلما تتوافر كلها في دولة واحدة فضلا عن توفير البنية الأساسية التي يعتبر غيابها من المعوقات الرئيسية للتنمية.

ومن مؤشرات توافر الموارد الارضية في الدول العربية ما يلي :ـ

مساحة العالم العربي ١٤٠١ مليون هكتار مربع.

المساحة الصالحة للزراعة ١٩٨,٢ مليون هكتار منها :ـ

في السودان ٥٩,٤٦ مليون هكتار (٣٠٪)

في الجزائر ٣٩,٦٤ مليون هكتار (٢٠٪)

في المغرب ٣٥,٦٨ مليون هكتار (١٨٪)

في العراق ١١,٨٩ مليون هكتار (٦٪)

كما تبلغ مساحة أراضي الغابات ١٣٠ مليون هكتار منها :ـ

في السودان ٩١ مليون هكتار (٧٠٪)

في الصومال ٩,١ مليون هكتار (٧٪)

وتبلغ مساحة المراعي ١٧٤ مليون هكتار منها

في السعودية ٨٥,٢٦ مليون هكتار (٤٩٪)

في موريتانيا ٣٨,٢٨ مليون هكتار (٢٢٪)

أما الرقعة الزراعية الحالية فانها تبلغ ٥١ مليون هكتار، يمكن أن تتسع حتى تبلغ ٧١ مليون هكتار، كما يمكن أن تزيد مساحة الاراضي المروية والتي تبلغ حالياً ١٠ مليون هكتار الى ٢٢ مليون هكتار، بالاضافة الى مساحة الاراضي المطرية البالغة نحو ٤١ مليون هكتار. . وتتركز المساحات التي يمكن التوسع فيها في السودان والمغرب والجزائر والعراق وسوريا.

أما بالنسبة للموارد المائية فانها متعددة المصادر في الوطن العربي ما بين مطرية وجوفية ونهرية وتبلغ كمية المياه المستغلة حالياً.

١٣٩,٠ مليار متر مكعب مياه سطحية

١٢,٠ مليار متر مكعب مياه جوفية

٤,٥ مليار متر مكعب مياه صرف

٠,١٤ مليار متر مكعب مياه محلاة من البحر.

أما الموارد المائية التي يمكن تدبيرها مستقبلا فتبلغ ٢٠٢,٠ مليار متر مكعب مياه سطحية (مشروعات التخزين في النيل، دجلة، الفرات، مراكش، جوبا، شبيللي وتقليل الفاقد).

٢٥,٧ مليار متر مكعب مياه جوفية

١٢,٠ مليار متر مكعب مياه صرف.

٠,٢٣٦ مليار متر مكعب مياه محلاة من البحر.

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي في الدول العربية، الجزء الثاني الموارد الطبيعية الخرطوم سبتمبر ١٩٨٠ ص ٤.

وتوزع إستخدامات الموارد المائية المتاحة حالياً بين الزراعة (٨٣٪) الصناعة (٥ , ١١٪) والاسكان (٥ , ٥) ومع التوسع في التنمية الزراعية من المتوقع أن تزيد كمية المياه المستخدمة في الزراعة الى ٣ , ٨٣٪ بينما تنخفض نسبتها في الصناعة الى ٨ , ٧٪ [١] وترتفع في الاسكان الى ٩ , ٩ من الموارد المائية المتوقعة عام ٢٠٠٠

أما بالنسبة للبيئة المناخية فان المناطق التي يزيد فيها معدل الامطار عن ٥٠٠ مم في السنة تبلغ مساحة الاراضي فيها ١٣٠ مليون هكتار أما الاراضي الجافة والنصف الجافة فان مساحتها تبلغ ٢٠٠ مليون هكتار[٢] والاراضي الصحراوية والنصف صحراوية تبلغ مساحتها ١٠٠ مليون هكتار.

وتجدر الاشارة الى أن تدبير الموارد المائية يتطلب القيام ببعض المشروعات حتى تمكن من الاستفادة من الموارد المتاحة وحتى توفر أساساً للقيام ببرامج التنمية الزراعية بصفة عامة، وبرامج الأمن الغذائي بصفة خاصة، وفيما يلي بيان المشروعات المطلوبة لتنمية الموارد المائية السطحية:

١ ـ **العراق:** مشروعات التخزين الجديدة للمياه لتنمية الموارد المائية (على نهر الفرات ودجلة والزاب الكبير وديالي).

البرنامج الزمني للتنفيذ: ينتهي تنفيذ هذه المشروعات في عام ١٩٩٥.

٢ ـ **سوريا:** مشروعات تنمية الموارد المائية عن طريق إنشاء السدود الجديدة على الأنهر لتخزين المياه.

البرنامج الزمني للتنفيذ: يتم تنفيذ هذه المشروعات خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٥.

٣ ـ **لبنان:** مشروعات تنمية الموارد المائية عن طريق إنشاء خزانات موسمية لتخزين مياه السيول والامطار.

البرنامج الزمني للتنفيذ: لم تتوفر بيانات عنه.

٤ ـ **المملكة الاردنية الهاشمية:** مشروعات تنمية الموارد المائية عن طريق إنشاء السدود لتخزين مياه الفيضانات.

٥ ـ **الصومال:** مشروعات تنمية الموارد المائية بانشاء السدود على الأنهر الرئيسية لتخزين المياه.

البرنامج الزمني للتنفيذ: فترة تنفيذ المشروع ست سنوات، ولم يبدأ العمل به بعد لعدم توفر التمويل الاجنبي اللازم.

٦ ـ **الجمهورية العربية اليمنية:** مشروعات إنشاء السدود التحويلية وسدود التخزين على الوديان الرئيسية لتخزين المياه المنصرفة للبحر.

البرنامج الزمني للتنفيذ: يرتبط بانتهاء الدراسات الفنية والاقتصادية.

٧ ـ **السودان:** مشروعات تنمية الموارد المائية من أعالي النيل ومشروعات تقليل الفواقد في المستنقعات، مشروعات تخزين المياه مشروعات تطوير مجرى النيل وتحسين الملاحة ومشروعات زيادة السعة التخزينية للخزانات الحالية.

البرنامج الزمني للتنفيذ: تختلف فترة تنفيذ المشروعات من مشروع لآخر ويبدأ بعضها في عام ١٩٨٣ ويتم إنجاز آخر المشروعات في عام ٢٠٠٠.

٨ ـ **تونس:** مشروعات تنمية الموارد المائية بانشاء السدود على الأنهر والوديان لتخزين المياه لأغراض الزراعة والشرب والصناعة.

البرنامج الزمني للتنفيذ: يتم إنجاز السدود التي يجري تنفيذها عام ١٩٨٣ أما السدود المقرر تنفيذها مستقبلا فيتم إنجازها عام ١٩٩٥.

٩ ـ **الجزائر:** مشروعات إنشاء لبعض السدود الجديدة.

١٠ ـ **المغرب:** مشروعات تنمية الموارد المائية بانشاء السدود الجديدة على الأنهر والوديان لتخزين المياه.

البرنامج الزمني للتنفيذ: ١٩٨١ ـ ١٩٩٠[٣]

وفي إطار هذه الموارد المتاحة التي يمكن تدبيرها مستقبلا تتضح آفاق التنمية الزراعية في الدول العربية، فهذه الموارد مناسبة للوفاء باحتياجات الدول العربية خاصة وأن ما يستغل من الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الارضية منها يقل كثيراً عما تتيحه هذه الموارد.

بالاضافة الى ما سبق يتضمن هذا الباب فيما يلي إستراتيجيات البرامج السلعية للأمن الغذائي والمشروعات المقترحة في إطار

---

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات برامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثاني ـ مرجع سابق

٢ ـ المرجع السابق.

٣ ـ المصدر السابق

هذه البرامج، وتقدير الاستثمارات اللازمة لتنفيذها، مع بيان الجدولة الزمنية لهذه الاستثمارات ثم تقدير إحتياجات البرامج من مستلزمات الانتاج والتكاليف الجارية، وينتهي هذا الباب بدراسة الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الأمن الغذائي في الدول العربية.

٤ - ٢ إستراتيجيات برامج الأمن الغذائي يعتمد تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج الانمائية على عدة مؤشرات من أهمها واقعية وإتساق أهدافها وإستراتيجياتها التي تحدد سلفاً والتي يعمل على تحقيقها من خلال التنفيذ. وقد تم دراسة كافة برامج الأمن الغذائي على ضوء إستراتيجيات وأهداف قومية تسعى أساساً الى تحقيق درجة أكبر من الأمن الغذائي العربي على المستوى القومي. وهناك عدة إعتبارات تشترك فيها إستراتيجيات كل برامج الأمن الغذائي العربي قيد الدراسة ونابعة من الاستراتيجية العامة التي سبق بيانها في الباب الثالث وهي شمولية المشكلة وإن الأمن الغذائي قضية عربية لا تتجزأ، وإنسياب السلع وعناصر الانتاج بين الدول العربية، وقيام صناعة عربية لمستلزمات الانتاج والتصنيع الزراعي والتنمية الريفية المتكاملة ودفع كل ذلك بتيار من الاستثمار عن طريق العمل العربي المشترك.

كما تعتمد برامج الأمن الغذائي في إستراتيجياتها على إزالة ما يعانيه الانتاج الزراعي الغذائي من معوقات. ولذلك يرتكز عدد كبير من مشروعات تلك البرامج على مجال التوسع الرأسي لرفع الانتاجية الهكتارية للمحاصيل الرئيسية خاصة في المدى القصير، والتوسع الأفقي في المدى الطويل وذلك في الدول العربية التي يتوفر لها الامكانيات المناسبة كما هو الحال في السودان والصومال والمغرب العراق مع التركيز على إزالة المعوقات المؤسسية والهيكلية المرتبطة بالسياسات القطرية في مجال السياسات السعرية الزراعية، مع إعتماد التخطيط والارشاد الزراعي والخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية مع التركيز على تطوير البنية الهيكلية التحتية اللازمة لمساندة تنفيذ وتحقيق البرامج لهذه الاستراتيجية.

كما تعتمد إستراتيجيات برامج الأمن الغذائي المقترحة على الاهتمام بعنصر العمالة الزراعية وإعتباره أهم عوامل الانتاج الزراعي اللازمة لتحقيق هذه البرامج. فعملت بعض مشاريع تلك البرامج على إستقراره وتدريبه وتقديم العون الارشادي له. وتنطلق هذه الاستراتيجية من الفهم الواعي بان المزارع الفرد من أي قطر عربي هو اللبنة الاساسية لتحقيق أهداف تلك البرامج والأمن الغذائي العربي وذلك في ظل الاسلوب الانتاجي الاقتصادي الكبير ووفق الاطر التنظيمية الملائمة لظروف الاقطار العربية وفي غياب الحوافز الاقتصادية والتدريب الكافي فلن تقوم قائمة لأي من تلك المشاريع والبرامج، مع عدم إغفال ضرورة تحقيق التوازن بين السياسة السعرية للمستهلك والمنتج ودون أن تكون على حساب الأخير.

وتعتمد إستراتيجيات أغلب برامج الأمن الغذائي المقترحة على الاسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في توفير الأمن الغذائي العربي إنطلاقاً من أن المستويات المختلفة من الاستثمارات المخصصة لهذا الشأن تحقق مستوياتها مقابلة للأمن الغذائي وبذلك فان مستويات الأمن الغذائي المطلوب سواء كانت تقليل حجم الفجوة الغذائية أو تحقيق إكتفاء ذاتي قومي أو تحقيق فائض للتبادل بين الدول العربية أو الاستفادة من المزايا النسبية للتصدير تتطلب بالضرورة قدر معين من الاستثمارات كفيل بتحقيق هذا الهدف.

وبالرغم من إنطلاق إستراتيجيات برامج الأمن الغذائي وإعتمادها على مفهوم الأمن الغذائي العربي ككل، الا أنه قد أخذ في الاعتبار أن تكون المشاريع الانمائية المقترحة مواكبة للاطار العام والخطوط الرئيسية للخطط الزراعية القطرية. وتعتمد إستراتيجية البرامج في هذا المجال على دفع ومساندة الخطط الانمائية القطرية.

فبالنسبة لبرنامج الحبوب إنطلقت المشروعات المقترحة من وضعية ما يعانيه إنتاج الحبوب من معوقات وتم التركيز على مجالات التوسع الرأسي والأفقي خاصة في الدول العربية التي يتوفر لها الامكانيات المناسبة كما هو الحال في السودان والصومال وإهتمت المشروعات المقترحة في هذا البرنامج بتطوير إنتاج القمح بصفة خاصة على إعتبار أنه يمثل أهم سلع الحبوب الغذائية من جانب، كما أن له الثقل الكبير في الفجوة الحبوبية في الجانب الآخر. ويهتم برنامج الحبوب بالخدمات والبنية الأساسية الريفية بالاضافة الى الخدمات الزراعية كالارشاد الزراعي وإكثار البذور المحسنة والبحوث الزراعية والتدريب الزراعي حتى تأتي المشروعات المقترحة مستهدفة التنمية الريفية المتكاملة، خاصة من الدول العربية التي تعاني من عجز في هذه الجوانب التي من أهمها الجمهورية العربية اليمنية والصومال والسودان.

وبالنسبة لبرنامج المحاصيل الزيتية فيستند مفهومه على القيام بمشروعات لتنمية المحاصيل الزيتية في الدول التي لديها فائض من الموارد الطبيعية حالياً ويمكن أن يستغل لصالح الدول العربية. وتعتبر السودان من أهم الدول العربية التي لديها فائض من الموارد الصالحة لزراعة البذور الزيتية كما تعتمد تلك البرامج أيضا على الاستراتيجيات العامة سابقة الذكر، بالاضافة الى شمولها

لزيت الزيتون خاصة في دول المغرب العربي .

وتعتمد إستراتيجية برنامج إنتاج السكر في الدول العربية بصفة أساسية على توفير المادة الخام من البنجر السكري وقصب السكر اللازمة للصناعة بالنوعية والمواصفات التي تتطلبها العملية التصنيعية نظراً لأن صناعة السكر في معظم الدول العربية تعاني من نقص المادة الخام بصفة عامة وتدهور نوعيتها مما يؤثر على الكفاءة الانتاجية للطاقة التصنيعية المتاحة وبالتالي على كميات السكر المنتجة . كما تستهدف إستراتيجية البرنامج أيضا تطوير ورفع كفاءة الطاقات الصناعية القائمة عن طريق إحلال وتجديد الطاقات الانتاجية للوصول بها الى طاقاتها التصميمية بالاضافة الى إنشاء وحدات إنتاجية جديدة لاستخلاص السكر من البنجر وقصب السكر بهدف إستيعاب الزيادة المتوقعة في توريد الخامات الأولية ما يرتبط بذلك من خدمات وصناعات مساندة .

ويشمل برنامج الانتاج الحيواني والداجني على برنامج تنمية قطاع إنتاج اللحوم الحمراء والألبان وبرنامج تنمية قطاع إنتاج اللحوم البيضاء والبيض ويعتمد الاطار العام لاستراتيجية هذين البرنامجين على إيجاد مخطط شامل يتضمن عدداً من المشروعات التي تنفذ في مواقع متعددة وعلى مراحل متعاقبة بحيث تؤدي في مجموعها الى الهدف المحدد . وهو تحقيق أكبر قد ممكن من الاكتفاء الذاتي في هذه المنتجات أو بالحصول على فائض منها إذا توفرت الظروف الملائمة .

وكما في البرامج الاخرى، إعتمد في تحقيق إستراتيجيات برامج الانتاج الحيواني والداجني على مشاريع برامج الانتاج المباشر وبرامج الخدمات المساندة التي تهدف الى إزالة المعوقات المسببة لانخفاض كفاءة الانتاج للوحدات الانتاجية وإرتفاع التكاليف الحقيقية للانتاج والمتعلقة باستيراد معظم مستلزمات الانتاج من خارج الدول العربية وإنخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية لتلك المنتجات وخاصة الدواجن وذلك عن طريق الاستفادة من توظيف الموارد المتاحة خاصة فيما يتعلق بالميزات النسبية لبعض الاقطار ذات الثروة الحيوانية الكبيرة مثل السودان والصومال والعراق وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية وتونس .

وتعتمد إستراتيجية برنامج الانتاج السمكي عل التخطيط لزيادة الانتاج القومي من الاسماك عن طريق برامج قومية وتشجيع المجهودات الذاتية القطرية . كما يعتمد هذا البرنامج على التخطيط لزيادة دخول العاملين في قطاع الصيد التقليدي مع المساعدة على إنشاء صناعات مساعدة من تعليب وتصنيع الأسماك وإقامة صناعة قومية لبناء مراكب الصيد والشباك ومعدات الصيد مع الاهتمام باجراء البحوث والدراسات الخاصة بالثروة السمكية في المياه الداخلية وزراعة الأسماك .

أما برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي القومي فينطلق مفهومه من المخاطر الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدول العربية ككل في إعتمادها لسد إحتياجاتها الغذائية وخاصة من الحبوب على السوق العالمي وما تعتريه من تكتلات وتقلبات، وبتدقيق النظر في التشابكات والتداخلات الاقتصادية والسياسية التي تكتنف ذلك السوق مع زيادة إعتماد الأقطار العربية عامة والنفطية بصورة خاصة على تجارة المواد الأولية بما فيها النفط تبرز أهمية المبررات الاقتصادية والسياسية لانشاء مخزون إستراتيجي قومي . ونظراً لأهمية الحبوب وخاصة القمح والذرة الصفراء والذرة البيضاء في إقتصاديات الغذاء للدول العربية جميعها فان البرنامج يهدف الى تكوين مخزون قومي لتلك الحبوب ويمكن تعريف المخزون الاستراتيجي القومي للحبوب على أنه كمية معينة من الحبوب (القمح والذرة بنوعيها) تستخدم كاحتياطي قومي يحتفظ به داخل المنطقة العربية وتتم إدارته من قبل هيئة عربية مختصة وفقاً لقواعد يتفق عليها ونظام يحدد سلفاً يهدف الى تأمين حاجة الدول العربية من تلك الحبوب وإستقرار إمداداته ضد الاخطار التي قد تتعرض لها هذه الدول من مقاطعة أو حظر تصديري أو تقلبات حادة في الانتاج القومي نتيجة للكوارث الطبيعية أو تقلبات حادة في الانتاج العالمي والأسعار العالمية أو مخاطر إحتكار وسائل الشحن والنقل التي تعتبر ذات أهمية لطول خطوط المواصلات بين الدول العربية والدول المصدرة الرئيسية . وتستمد إستراتيجية التخزين القومي للحبوب أهميتها من أهمية الاحتياطات الاستراتيجية للغذاء العالمي عامة والتي برزت في الساحة الدولية في أعقاب أزمة الغذاء العالمي كما سبق توضيحه في الباب الأول .

٤ - ٣ مشروعات برامج الأمن الغذائي: تتكون برامج الأمن الغذائي السلعية من ٦ برامج رئيسية وهي برامج إنتاج القمح والحبوب، برنامج البذور الزيتية،برنامج إنتاج السكر، برنامج الانتاج الحيواني والداجني،برنامج الانتاج السمكي، برنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي القومي ولذلك فان برامج الأمن الغذائي تقسم الى ٥ برامج قطاعية بجانب برامج المخزون الغذائي الاستراتيجي وتقسم تلك البرامج أيضا الى مشروعات قطرية ومشروعات قومية فتشمل البرامج القطرية ١٤٥ مشروعاً (جدول رقم ٤ - ١) موزعة على ثلاثة عشر دولة عربية هي السودان، الصومال، العراق، سوريا، الجزائر، المغرب، تونس، السعودية، جمهورية اليمن العربية، عمان، موريتانيا، اليمن الجنوبية، لبنان وهناك ثمانية مشاريع قومية تشمل خمسة مشاريع لانتاج السمك ومشروعين للانتاج الحيواني والداجني ومشروع المخزون الغذائي الاستراتيجي القومي . ويقسم برنامج الانتاج الحيواني والداجني الى برنامجين

قطاعيين هما برنامج تنمية اللحوم الحمراء والألبان وبرنامج تنمية قطاع إنتاج اللحوم البيضاء والبيض. كذلك تتقسم المشاريع حسب طبيعتها الى مشاريع توسع أفقي أو رأسي أو أفقي ورأسي معاً أو مشاريع خدمية أو مشاريع تنمية ريفية متكاملة. وذلك بالقدر الذي يخدم تحقيق أهداف المشروع الزراعي.

جدول رقم (٤ ـ ١): عدد مشروعات برامج الأمن الغذائي العربي

البرنامج / الدولة	السودان	الصومال	العراق	سوريا	الجزائر	المغرب	تونس	السعودية	اليمن الشمالية	موريتانيا	عمان	اليمن الجنوبية	لبنان	المجموع
الحبوب	٨	٦	٢	٤	١	٢	٤	٢	٤	—	—	—	—	٣٣[1]
محاصيل البذورالزيتية	١	١	—	١	—	٢	١	—	١	—	—	—	—	٧
إنتاج السكر	٩	٤	٨	٦	١	١٢	٢	—	—	—	—	—	١	٤٣
الانتاج الحيواني والداجني	١١	٨	٤	٧	—	٦	٦	٢	٥	٤	—	—	—	٥٣
الانتاج السمكي	١	١	—	١	—	١	١	—	١	١	١	١	—	٩
مجموع مشروعات البرامج القطرية	٣٠	٢٠	١٤	١٩	٢	٢٣	١٤	٤	١١	٥	١	١	١	١٤٥
البرامج القومية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨
المجموع الكلي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥٣

١ ــ هنالك ١٤ مشروعاً مشتركاً بين برنامجي الحبوب ومحاصيل البذور الزيتية مقسم كما يلي: ٤ بالسودان، ٣ الصومال، ٢ العراق، ٣ بسوريا، وواحد بالمغرب، وواحد باليمن الشمالية.

المصدر: الجداول بالملحق.

ورغم هذا التقسيم سابق الذكر فان تلك المشاريع تعتبر، مترابطة حيث أن تأثيرها المباشر وغير المباشر يمثل تأثيراً متكاملاً يفي بغرض واحد وهو تحقيق درجة أكبر من الأمن الغذائي العربي. فبالرغم من تقسيم البرامج الى مشروعات نوعية قد يمتد ليشمل قطاع الزراعة والاقتصاد القومي بكامله في ذلك القطر وكذلك قد يشمل تأثيره أقطار عربية أخرى وبرامج أخرى فان نجاح مشروع تطوير الزراعة التقليدية للحبوب والبذور الزيتية في السودان مثلا سيؤدي على المستوى القطري وبطريقة مباشرة الى زيادة إنتاج هاتين السلعتين الاستراتيجيتين وتقليل الفجوة الغذائية في ذلك القطر، وتقليل العبء على ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات بحيث يمكن للسودان تحول بعض الموارد المالية المتاحة الى تطوير القاعدة الانتاجية الزراعية والتي لن تشمل فقط الحبوب والبذور الزيتية بل سيمتد أثرها ليشمل قطاع الزراعة والاقتصاد بتطوير الصناعات الأساسية المتعلقة بتجهيز مستلزمات الانتاج والصناعات الخلفية المتعلقة بالتصنيع والتسويق وخلافه مما سيؤثر أيضا على نجاح مشروعات أخرى. ولعل من أهم العوامل الغير مباشرة والتي تدل على ترابط تلك البرامج والمشروعات ورغم تقسيمها السابق هي تأثيرها على الدخل المزرعي النقدي للمزارع والذي قد ينعكس في صورة زيادة الادخار والاستثمار والخاص في القطاع الزراعي والتي لا تنعكس بصفة خاصة على محاصيل معينة بل تمتد لتشمل تحسين إنتاج المحاصيل الاخرى.

أما على المستوى القومي العربي فان التأثير المباشر وغير المباشر لنجاح أحد المشروعات في إحدى الدول العربية كما سبق الشرح سيمتد ليشمل تقليل الفجوة الغذائية العربية وتحقيق ما عداها من الأهداف التي سبق ذكرها عند مناقشة إستراتيجيات البرامج ولذلك فانه بالرغم من التقسيم القطاعي أو القطري لبرامج ومشروعات الأمن الغذائي فان تشابك ووحدة هذه المشروعات يتضح بالتدقيق في الآثار المباشرة وغير المباشرة لتحقيق ونجاح أي من هذه المشروعات.

وتشمل برامج الحبوب والبذور الزيتية على ٤٠ مشروعاً منها ١٤ مشروعاً مشتركاً بين البرنامجين ٣٣ مشروعاً خاصاً ببرنامج الحبوب وتركز برامج الحبوب على مشروعات التوسع الرأسي فهنالك ما يقرب من ١٥ مشروعاً للتوسع الرأسي تتركز في السودان والصومال والعراق وسوريا وتونس وجمهورية اليمن العربية. ولعل من أهم تلك المشاريع مشروع تطوير الزراعة التقليدية بالسودان

ومشروع وادي جوبا بالصومال. كما يشمل برنامج الحبوب على حوالي ٤ مشروعات للتوسع الأفقي تتركز في السودان سوريا والسعودية ومن أهم تلك المشروعات مشروع الزراعة الآلية في غرب السودان ومشروع إنتاج الارز في حوض أبو قصبة بالسودان، ومشروع تطوير زراعات الذرة الصفراء في سوريا، ومشروع تنمية إنتاج الحبوب بالسعودية، ويشمل هذا البرنامج أيضا ١١ مشروعاً خدمياً ولعل من أهمها مشروع تدعيم الطاقة التخزينية الحبوبية، ومشروع تدعيم البحوث الزراعية، ومشروع إنتاج البذور المحسنة بالسودان، ومشروع دعم المعهد المركزي للبحوث الزراعية، ومشروع تدعيم إنتاج وتصديق البذور بالصومال، ومشروع الارشاد الفلاحي بتونس، ومشاريع إكثار البذور المحسنة في كل من سوريا والسعودية والجمهورية العربية اليمنية. وإقترح برنامج الحبوب القيام بمشاريع تنمية ريفية متكاملة خاصة في المغرب واليمن مثل مشروع التنمية الريفية المتكاملة في المناطق النيلية (الشمالية) بالمغرب ومشروع التنمية الريفية المتكاملة في خولان وبني حشيش وهناك مشروع تنمية وادي جوبا بالصومال والذي يعتمد على تحقيق التوسع الأفقي والرأسي معاً.

أما برنامج البذور الزيتية فيشمل ٧ مشروعات مستقلة بجانب إشتراكه مع برنامج الحبوب في ١٤ مشروعاً. وتتركز مشروعات البذور الزيتية المقترحة في السودان والصومال والعراق والمغرب ولعل من أهمها مشروع تطوير زراعة الفول السوداني الذي يعتمد على تحسين الانتاجية الهكتارية والمشروعات المشتركة لتطوير زراعة الحبوب والبذور الزيتية بالعراق، ومشروع جينال - بولو- ماريرتا بالصومال ومشروع تجديد أشجار الزيتون في تونس ومشروع تطوير وتجديد أشجار الزيتون بالمغرب. وتمتد آثار مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والمشروعات الخدمية سابقة الذكر لبرنامج الحبوب الى برنامج البذور الزيتية.

ويشمل برنامج السكر ٤٣ مشروعاً تتركز في المغرب (١٢ مشروعاً) والسودان (١٠ مشروعات) والعراق (٨ مشروعات) وتشمل مشروعات إنتاج السكر على مشروعات تهدف للتوسع الرأسي في مزارع قصب السكر والبنجر السكري ومشروعات التوسع الافقي في مشروعات إنشاء طاقات إنتاجية جديدة مشروعات التوسع في الطاقات الانتاجية الحالية وتمثل عدد المشروعات المتعلقة بانشاء طاقات إنتاجية جديدة حوالي ٥١٪ من جملة عدد مشروعات برنامج إنتاج السكر، الا أنه يجب التوضيح أن بعض المشروعات التي تشمل إضافة طاقات إنتاجية وتصنيعية جديدة تتضمن مفهوم التوسع الأفقي والرأسي اللازم لتطوير مزارع تلك المصانع. ومن أهم المشروعات التي تشمل إضافة طاقات إنتاجية وتصنيعية جديدة تتضمن مفهوم التوسع الأفقي والرأسي اللازم لتطوير مزارع تلك المصانع. ومن أهم مشروعات إنشاء طاقات إنتاجية جديدة مشروع مصنع سكر الرهد ومشروع مصنع سكر أعالي عطبرة وستيت ومشروع مصنع سكر الجبلين - الرنك بالسودان ومشروع إنشاء مصنع سكر قصب ميسان الثاني بالعراق ومشروع إنشاء مصنع سكر دير الزور بسوريا ومشروع إنشاء مصنع سكر القصب بغارب ومشروع انشاء مصنع سكر لوكوس (الأول والثاني) ومشروع سكر بنجر غارب بالمغرب. ومن أهم مشروعات التوسع في الطاقات الانتاجية الحالية مشروع إنشاء خط ثان بمصنع سكر جوهر بالصومال ومشروع تطوير طاقة مصنع سكر الجنيد بالسودان ومشروع إحلال وتجديد المصانع القديمة بسوريا ومشروع التوسعات في طاقات مصانع السكر الحالية بالمغرب.

أما برنامج الانتاج الحيواني والداجني فيشمل ٥٣ مشروعاً منها ٢٦ مشروعاً تتعلق بانتاج اللحوم الحمراء و٧ مشروعات تتعلق بانتاج اللحوم البيضاء والبيض و٢٦ مشروعاً تتعلق بالخدمات البيطرية وإنشاء المذابح وتطوير المراعي ومصانع الأعلاف المركزة وإنشاء مراكز لدراسات الحمى الصفراء. وتتركز مشروعات برنامج الانتاج الحيواني والداجني في السودان والصومال وسوريا والمغرب وتونس واليمن الشمالية والعراق وموريتانيا. ومن أهم مشروعات تنمية إنتاج اللحوم والألبان مشروع إقامة محطات للانتاج المكثف للألبان بالعراق، ومشروع وحدات الانتاج المكثف للالبان بسوريا، ومشروع إنتاج لحوم الأبقار والاغنام بالدمازين بالسودان، ومشروع تسمين الابقار في جيليب ثم إقامة ثلاث محطات على غرارة بجنوب الصومال. ولعل أهم المشروعات المتعلقة بانتاج اللحوم البيضاء بالسودان ومشروع إنتاج اللحوم البيضاء في الجمهورية العربية اليمنية. ومن أهم المشروعات الخدمية في برنامج الانتاج الحيواني والداجني مشروع إنتاج لقاح الحمى القلاعية، ومشروع إقامة مصانع لانتاج الاعلاف المركزة بالسودان ومشروع تطوير الخدمات البيطرية بالصومال، ومشروعات مكافحة السل البقري ومكافحة مرض الاجهاض الساري في الابقار بسوريا، ومشروع إقامة مركز لدراسات الحمى الصفراء بالعراق ومشروع إنشاء مذابح آلية ومبردات ووحدات تصنيع المخلفات بالمغرب، ومشروع دعم وتطوير الخدمات البيطرية بتونس. ويلاحظ في مشروعات ذلك البرنامج التركيز على الدول العربية ذات المساحة الرعوية الكبيرة أو التي يتوفر بها البنية الهيكلية التحتية والا أنه يجب إعتبار توافر الخدمات الفنية اللازمة لتطوير صناعات الانتاج المكثف للالبان حيث تحتاج تلك المشروعات الى خبرات فنية وأسس يجب مراعاتها بدقة في التنفيذ

ويتضمن برنامج الانتاج السمكي ٩ مشروعات قطرية في كل من السودان والصومال وسوريا والمغرب وتونس واليمن الشمالية وموريتانيا واليمن الجنوبي. وتعتمد غالبية تلك المشروعات على تنمية المصايد الداخلية وتطوير الصيد التقليدي والصيد البحري وتنمية الثروة السمكية في هذه الاقطار. وتعتبر أهم تلك المشروعات مشروع تنمية وتطوير الصيد البحري بالمغرب.

وتتضمن برامج الأمن الغذائي بجانب تلك المشاريع القطرية سابقة الذكر على مشروعات قومية في كل من قطاع الانتاج الحيواني والداجني وقطاع الانتاج السمكي بالاضافة الى المخزون الغذائي الاستراتيجي العربي وأغلب هذه المشروعات خدمية مدعمة لتنمية الانتاج وبعضها إنتاجي مباشر مثل مشروعات الشركة العربية لمصايد الأسماك، ولقد تم توصيف وتحديد هذه المشروعات على المستوى القومي لعوامل عدة منها السن الاقتصادية للمشروع والتمويل اللازم والعوامل الاستراتيجية المرتبطة بطبيعة هذه المشاريع والتي لا يمكن لأي دولة بمفردها من تحقيقه.

وتتضمن المشروعات القومية لبرنامج الانتاج الحيواني والداجني مشروع إنشاء الشركة العربية لتنمية مواد العلف للدواجن وتسويقها. ومشروع إنشاء الشركة العربية لتربية الاجداد للدواجن. يهدف المشروع الأول في المدى المتوسط الى إستيراد مواد العلف وتخزينها في ٤ مراكز شبه إقليمية (الاردن ـ تونس ـ الامارات العربية ـ السودان). يخدم كل منها مجموعة من الدول العربية وتمثل سعة المشروع التخزينية حوالي ٣ شهور من إحتياجات مواد العلف لصناعة الدواجن في الدول العربية حتى عام ٢٠٠٠ بافتراض إن الحبوب العلفية تمثل ٦٥٪ من الاحتياجات ومن أهم أهداف ذلك المشروع إتاحة الاعلاف وتخفيض أسعارها حيث من المتوقع أن تنخفض التكاليف الانتاجية للعلف المخلوط بحوالي ٢٠٪ والتي تمثل تكاليف حوالي ٦٥٪ من جملة تكاليف إنتاج الدواجن وبذا فمن المتوقع تخفيض التكاليف الكلية لصناعة الدواجن بنحو ١٣٪ من المتوسط علاوة على رفع عبء الدعم عن كاهل ميزانيات كثير من الدول العربية.

ويهدف مشروع الشركة العربية لتربية الاجداد الدواجن من قطعان كبيرة الحجم بالدرجة الكافية لانتاج إحتياجات صناعة الدواجن من أمهات اللحم والبيض والتي من المتوقع أن يكلف إستيرادها نحو ٤٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ ويساعد ذلك على تطوير تلك الصناعة محلياً أو التغلب على تقلبات وإحتكارات السوق العالمي في هذا المجال. ويقترح هذا البرنامج القومي إنشاء ٤ مراكز في كل من الاردن والسعودية والعراق والمغرب تابعة للشركة على أن يقوم كل مركز بخدمة مجموعة من الدول العربية.

وتشمل البرامج القومية للانتاج السمكي ٤ مشروعات ويعتبر مشروع الشركة العربية لمصايد الاسماك المشروع الانتاجي الوحيد لهذا البرنامج القومي يعتمد على تدعيم الشركة القائمة حالياً لشراء السفن اللازمة لها وتجهيز الموانىء العربية لاستقبال وإصلاح هذه السفن وإنشاء مخازن للتجميد ومعامل لتصنيع الاسماك مثل التجهيز والتعليب وتصنيع مسحوق السمك ويمكن أن يمتد نشاطها في الخليج العربي وخليج عمان ومياه اليمن الجنوبي والصومال والمغرب وموريتانيا ويقترح أن يكون مقرها الرئيسي ميناء جدة بالسعودية وفروعها بموانىء دول الخليج والصومال وعمان والمغرب وموريتانيا. أما المشروعات الاخرى في هذا المجال فهي مشروع المعهد العربي للثروة المائية في المياه الداخلية ويهدف الى إجراء الدراسات والبحوث ومشروع دعم البحث العلمي والتدريب حول زراعة الاسماك وهناك إقتراح بدراسة إنشاء صناعة عربية للشباك ومعدات صيد الاسماك والاحياء المائية الاخرى ودراسة أخرى لامكانية قيام صناعة قومية لبناء مراكب الصيد.

وبالنسبة لبرنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي القومي فيهدف الى إنشاء مخزون قومي من الحبوب (قمح وذرة صفراء وذرة بيضاء). في مرحلته الاولى على أن يتبعه دراسات لتوصيف وتحديد مشاريع تخزين سلع غذائية أخرى. ويعمل هذا البرنامج على إنشاء إحتياطات قومية إستراتيجية للحبوب (القمح والذرة بنوعيها) توطن داخل المنطقة العربية وتهدف الى إستقرار مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من هذه السلع الاستراتيجية في حالة المخاطرة بانواعها سواء كانت مقاطعة أو حظر تصديري من الدول المصدرة الرئيسية أو تقلبات حادة في الانتاج المحلي العربي نتيجة لكوارث طبيعية في إحدى المناطق العربية أو تقلبات حادة في الانتاج والأسعار العالمية. وحدد حجم المخزون بما يكافىء الاستهلاك البشري من القمح والاحتياجات الكلية من الذرة الصفراء والبيضاء لكل الدول العربية لحوالي ثلاثة أشهر وعلى أن يستخدم صوامع لحفظ هذا المخزون وتوطن في موانىء ١٧ قطراً عربياً (توطين على أساس قطري وذلك لاعتبارات سهولة التفريغ والشحن والنقل وطاقة الموانىء العربية والنواحي السياسية والدولية والاقليمية).

٤ ـ ٤ الاستثمارات اللازمة لبرامج الأمن الغذائي: يتطلب تنفيذ برامج الأمن الغذائي في الدول العربية دعم جهود التنمية في الدول العربية وتوفير الامكانيات اللازمة لتلك البرامج، حتى تحقق أهدافها المرجوة ويتمثل ذلك في توفير البنيات الأساسية والآلات والمعدات وغيرها من التجهيزات وكذلك وسائل النقل وتمهيد الطرق وإصلاح ومعالجة التربة، فضلا عن أن بعض البرامج تعنى

بالتنمية المتكاملة للمناطق التي يتم تنفيذها فيها. وفي هذا الشأن يتطلب تنفيذ البرامج توفير المدارس والمستشفيات ووسائل المواصلات وغيرها وتهتم بعض المشروعات بتقديم خدمات مساندة لتطوير وتدريب العمالة الزراعية المتاحة وتقديم العون الارشادي لها (ولذلك تتطلب تلك المشاريع تكوين مراكز وأدوات تدريب وحقول إرشادية وتجهيزاتها المتكاملة). كما تهتم بعض المشروعات بتدعيم البحوث الزراعية والتي يجب أن يتوفر لها الاجهزة والمعدات العلمية والمباني والاجهزة الفنية والادارية. ولذلك فقد أخذ في الاعتبار عند تقدير التكاليف الاستثمارية لبرامج الأمن الغذائي الأوضاع الخاصة بكل مشروع وإحتياجاته التي تكفل الوصول الى الأهداف الانتاجية وغير الانتاجية التي ورد ذكرها سابقاً هذا مع عدم إغفال إمكانية قيام مشروعات قومية تعالج الموضوعات المشتركة بين الأقطار العربية كمراكز البحوث والتدريب وصناعة الأجهزة والمعدات اللازمة لبعض الأنشطة الزراعية خاصة وأن التركيز في مثل هذه المشاريع من شأنه أن يتغلب على الاختناقات القائمة في الكوادر الفنية في مجموع أقطار الوطن العربي.

ولكي يكون التقدير متناسق بين البرامج فلقد تم إستخدام أسس عامة في التقدير. منها إستخدام الدولار الامريكي كأساس للتقدير وحساب نسبة إحتياطي (Contingencies) تقدر بحوالي ٢٠٪ والاستعانة بالتقديرات الواردة بدراسات الجدوى الاقتصادية المختلفة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها من الهيئات، وتقييم عناصر الانتاج وفقاً لأسعارها العالمية كما هو وارد بالجداول بالملحق كمتوسط للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٨.

ويجب التنويه أن بعض الاختلافات في تقدير الاستثمارات بين البرامج المختلفة عن الأسس السابقة قد نشأت أحياناً نتيجة لاختلاف طبيعة المشروعات ولاختلاف مدى إتاحة المعلومات بالدول المختلفة.

فبالنسبة لبرنامجي الحبوب والبذور الزيتية فقد تم إستخدام تقديرات لسعر الوحدة من الآلات والمكائن وغيرها كما هو وارد بالملحق. وقد تم تقدير إحتياجات المشروعات من الآلات والطرق وفقاً لمعدلات حسبت على أساس المساحة المخدومة والتي تختلف باختلاف نظام الري المتاح (مروي - مطري).

أما بالنسبة لبرنامج السكر فلقد قدرت التكاليف الاستثمارية لكل مشروع وفقاً لبيانات وتقديرات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية التي تمت للمشروعات الجديدة المقترحة في بعض الدول، أما بالنسبة للمشروعات التي لم تجر لها دراسات جدوى إقتصادية، فقد قدرت تكاليفها الاستثمارية قياساً بالمشروعات المقترحة والمشابهة من طاقاتها الانتاجية للدول نفسها أو لدولة عربية أخرى تتشابه معها في الظروف وفي حالة عدم توفر تلك المعلومات تم إستخدام معدلات البنك الدولي[1] للانشاء والتعمير كأساس للتقدير.

أما بالنسبة لبرنامج الانتاج الحيواني والداجني فلقد تم إستخدام تقديرات دراسات الجدوى الخاصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية أو الدراسات الاخرى المرتبطة بهذا المجال.

وتم تقدير التكاليف الاستثمارية في برنامج الانتاج السمكي بالاخذ في الاعتبار سعات وعدد مراكب الصيد المطلوبة وعدد الشباك ومعدات الصيد والامكانات المطلوبة لتصنيع الاسماك وزيوتها ومستلزمات الانتاج الاخرى.

وتشمل التكاليف الاستثمارية اللازمة لبرنامج المخزون الغذائي الاستراتيجي تكاليف الدراسات الأولية الاستثمارية وتطوير موانىء إستقبال الحبوب وإنشاء الصوامع وملحقاتها وغير ذلك من التجهيزات الضرورية.

قدرت إجمالي التكاليف الاستثمارية اللازمة لتنفيذ كل البرامج نحو ٣٣,٢٥ بليون دولار تمثل البرامج القطرية السلعية منها حوالي ٨٠٪ أي نحو ٢٦,٥٧ بليون دولار، في حين تمثل البرامج القومية نحو ٦,٦٨ بليون دولار من جملة الاستثمارات المطلوبة (جدول رقم ٤ - ٢) وتمثل الاستثمارات الكلية المطلوبة لبرنامج الحبوب عام ٢٠٠٠ نحو ٤٢٪ من جملة الاستثمارات المطلوبة للبرامج القطرية السلعية أي ما يعادل ١٣,٩٧ بليون دولار.

بينما يبلغ إجمالي الاستثمارات لبرنامج محاصيل البذور الزيتية نحو ٢,٨٧ بليون دولار و٨,٦٤٪ فقط من إجمالي الاستثمارات. ويعتبر برنامج إنتاج السكر ثاني أكبر برنامج بعد الحبوب حيث تبلغ الاستثمارات الكلية المطلوبة له نحو ٥,٤٤ بليون دولار أو ١٦,٣٥٪ من إجمالي الاستثمارات. وتبلغ التكاليف الاستثمارية لبرنامج الانتاج الحيواني والداجني نحو ٢,٨٤ بليون دولار، بينما تبلغ التكاليف الاستثمارية لبرنامج الأسماك نحو ١,٤٥ بليون دولار بأهمية نسبية نحو ٨,٥٥٪، ٤,٣٦٪ جملة إجمالي الاستثمارات على الترتيب - جدول رقم (٤ - ٢).

---

1 - World Bank The Sugar Market Review and Outlook, World Bank, Commodity Paper No. 20, March. 1976.

جدول رقم (٤ ـ ٢) : إجمالي الاستثمارات المطلوبة لبرامج الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٠٠ والأهمية النسبية للبرامج

البنـــد	إجمالي الاستثمارات بالمليون دولار	٪
المشاريع القطرية		
الحبوب	١٣٩٧٠,٨٥	٤٢,٠١
البذور الزيتية	٢٨٧٢,٧٨	٨,٦٤
الســكر	٥٤٣٧,٤٠	١٦,٣٥
الانتاج الحيواني	٢٨٤٣,٦٧	٨,٥٥
الاسماك	١٤٤٩,٤٠	٤,٣٦
مجموع المشاريع القطرية	٢٦٥٧٣,٤	٧٩,٩١
المشاريع القومية		
الانتاج الحيواني	١٦٦٣,٢٥	٥,٠٠
الاسماك	٧٠٤,٠	٢,١٢
المخزون الاستراتيجي	٤٣١١,٩٥	١٢,٩٧
إجمالي المشاريع القومية	٦٦٧٩,٢٠	٢٠,٠٩
إجمالي المشـــاريع	٣٣٢٥٢,٦	١٠٠

المصدر: الجداول بالملحق.

أما بالنسبة للمشروعات القومية فيعتبر برنامج المخزون الاستراتيجي للحبوب أضخم حجمًا وإستثماراً فتبلغ إستثماراته المطلوبة نحو ٤,٣١ بليون دولار ممثلاً نحو ١٢,٩٨٪ من إجمالي الاستثمارات. بينما تمثل مشروعات الانتاج الحيواني والأسماك معاً نحو ٧,٠٦٪ فقط من التكاليف للمشاريع القومية ويتطلب لتنفيذها نحو ١,٦٦ بليون دولار، ٧٠٤, بليون دولار على الترتيب.

٤ ـ ٥ الجدولة الزمنية للاستثمارات ـ إن تخطيط إستثمارات برامج الأمن الغذائي في الدول العربية يقتضي وضع البرنامج الزمني لتنفيذ هذه الاستثمارات. ويتفق الانفاق الاستثماري في كل مرحلة مع متطلبات الانتاج والتوسع في الانشاءات اللازمة من بنية أساسية ومباني وآلات وغيرها. ويتطلب تحقيق برامج للتنمية مثل برامج الأمن الغذائي إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات في بادىء الأمر توفر قاعدة متينة لاستمرار البرنامج حتى يحقق غايته المنشودة. وقد تبين فيما سبق أن إستثمارات برامج الأمن الغذائي تعني عملية تنمية شاملة في بعض الأحيان أي أنها لا تقتصر على توفير الآلات والمعدات الزراعية بل أنها تعتمد على خلق قاعدة قوية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي في منطقة المشروع.

وإذا كان حجم الاستثمارات اللازمة لبرامج الأمن الغذائي يقدر بحوالي ٣٣,٢٥ بليون دولار، إلا أن الاستثمارات اللازمة في المرحلة الأولى والتي تحقق دفعة قوية للتنمية الزراعية تبلغ حوالي ١١,٧ بليون دولار يتم إنفاقها خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ـ (جدول رقم ٤ ـ ٣). وهذا الحجم يمثل حوالي ٣٥,٤٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية. وفي المرحلة الثانية والتي تمتد من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٠ يبلغ حجم الاستثمارات حوالي ٧,٦ بليون دولار تمثل نسبة ٢٣,٠٣٪.

وفي المرحلة الثالثة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) تقدر الاستثمارات بحوالي ٧,٧ بليون دولار تمثل ذات النسبة تقريباً ٢٣,٣٣٪ وفي المرحلة الرابعة التي تبدأ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ فان حجم الاستثمارات يبلغ حوالي ٦,١ بليون دولار تمثل نسبة ١٨,٤٤٪ من إجمالي حجم التكاليف الاستثمارية اللازمة للبرامج جميعها.

٤ ـ ٦ مستلزمات الانتاج لبرامج الأمن الغذائي تشتمل مستلزمات الانتاج اللازمة لبرنامج الأمن الغذائي الأسمدة الكيماوية وخاصة الأزوتية والفوسفاتية والآلات الزراعية. وقد تم التركيز في الدراسة عند إعداد الاحتياجات من الآلات على الجرارات

والحاصدات والباذرات لتقدير الاعداد اللازمة بالاضافة الى إحتياجات الانتاج الحيواني والداجني من الأعلاف المركزة بالاضافة الى العمالة الزراعية.

وتعطي دراسة مستلزمات الانتاج مؤشرات عن إمكانية قيام صناعة عربية للوفاء بهذه الاحتياجات، كما أنها في ذات الوقت تشير الى الامكانيات المتوفرة حالياً في الدول العربية ومدى قدرتها على المساهمة في تنفيذ برامج الأمن الغذائي.

جدول رقم (٤ - ٣) التوزيع الزمني للاستثمارات في برنامج الأمن الغذائي في الدول العربية في الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٠
(مليون دولار)

البرنامج	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	جملة	٪
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	الاستثمارات	
المشاريع القطرية						
الحبوب	٣٤٩٤,٠٦	٢٢٣٨,٥٠	٤١١٧,٠٨	٤١٢٠,٥١	١٣٩٧٠,١٥	٤٢,٠١
البذور الزيتية	١١٧٨,٧٧	٧٥٥,٢	٤٦٩,٤١	٤٦٩,٤٠	٢٨٧٢,٧٨	٨,٦٤
السكر	١٣٧١,٢	٢٦١٠,٤	١٤٥٥,٨	—	٥٤٣٧,٤	١٦,٣٥
الانتاج الحيواني	١٣٨٥,١	٥٠٠	٤٨٠	٤٧٨,٥٧	٢٨٤٣,٦٧	٨,٥٥
الاسماك	٤٧٣,٦	٤٩١,٧	٢٨٤,٠	٢٠٠,١	١٤٤٩,٤	٤,٣٦
المشاريع القومية						
الانتاج الحيواني	٤١١,٥٠	٤١٢,٠	٤١٧,٢٥	٤٢٢,٥٠	١٦٦٣,٢٥	٥,٠٠
الاسماك	٤٥٦,٠٠	١٢٣,٠٠	١٢٥,٠٠	—	٧٠٤,٠٠	٢,١٢
المخزون	٢٩٩٣,٣٨	٥٣١,٧٥	٤١٣,٦٤	٣٧٣,١٨	٤٣١١,٩٥	١٢,٩٧
إجمالي المشاريع القطرية	٧٩٠٢,٧٣	٦٥٩٥,٨	٦٨٠٦,٢٩	٥٢٦٨,٥٨	٢٦٥٧٣,٤	٧٩,٩١
إجمالي المشاريع القومية	٣٨٦٠,٨٨	١٠٦٦,٧٥	٩٥٥,٨٩	٧٩٥,٦٨	٦٦٧٩,٢	٢٠,٠٩
إجمالي المشاريع	١١٧٦٣,٦١	٧٦٦٢,٥٥	٧٧٦٢,١٨	٦٠٦٤,٢٦	٣٣٢٥٢,٦	١٠٠
النسبة المئوية	٣٥,٣٨	٢٣,٠٤	٢٣,٣٤	١٨,٢٤	١٠٠	

المصدر: جداول الملحق.

٤ - ٦ - ١ إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الأسمدة الكيماوية تعتبر الأسمدة الكيماوية من أهم أركان التنمية الزراعية الرأسية وتشير كميات الأسمدة المستخدمة في أي دولة الى مدى تقدمها الاقتصادي. وقد بدأ إنتاج الأسمدة في الدول العربية في عام ١٩٥١ في دولة واحدة هي (مصر) ثم بدأ في الدول العربية الاخرى في عام ١٩٦٥ غير أن تنوع إنتاج السماد الآزوتي وزيادة حجم الانتاج لم يتم الا في عام ١٩٧٥ حيث بلغت الكميات المنتجة منه حوالي ٦٣٦ ألف طن (أزوت) وفي عام ١٩٧٨ بلغ إنتاج السماد الأزوتي حوالي ١,٠٥٦ مليون طن (أزوت). وفي عام ١٩٨٠ يبلغ حوالي ٢,٩ مليون طن (أزوت) ومن المتوقع أن تصل الطاقة التصميمية للأسمدة الآزوتية في عام ١٩٨٣ الى ٤ مليون طن (أزوت) وفي عام ١٩٨٥ تصل الى حوالي ٤,٨ مليون طن (أزوت).

وتعتبر الطاقات الانتاجية للأسمدة الآزوتية في الدول العربية دون الطموحات المنتظرة حيث أن كافة المستلزمات والظروف تهيء العالم العربي أن يحقق مكاناً مرموقاً في إنتاج تلك الأسمدة باستخدام الغاز الطبيعي. وتجدر الاشارة الى أن الانتاج العالمي المتوقع من الأسمدة الأزوتية يبلغ في عام ١٩٨ حوالي ٥٧ مليون طن، ثم يصل الى ٦٨ مليون طن في عام ١٩٨٣، الى حوالي ٧٢ مليون طن في عام ١٩٨٥. وبهذا فان إنتاج الدول العربية يمثل نحو ٦,٧٪ منه. وتجدر الاشارة الى أن ظروف الانتاج العالمي في صالح الدول العربية حيث أن كثيراً من المصانع الاوربية قد أغلقت بسبب مشاكل تلوث البيئة من ناحية والاتجاه نحو

إستخدامات أخري ذات أولويات للطاقة من ناحية أخري كما أن اليابان خفضت إنتاجها الى نحو ٦٠٪ من صناعة الأسمدة[١]. شريط أن يعالج موضوع إرتفاع كلف الانتاج عن طريق توسيع حجم الانتاج وزيادة المبادلات التجارية العربية في هذا المجال وفي إطار مشروع قومي لبرمجة الانتاج والتسويق.

أما بالنسبة لحركة التجارة والتبادل بين الدول العربية في الأسمدة فانها ضعيفة للغاية فقد بلغت واردات الدول العربية من الأسمدة الآزوتية نحو ٥٩٠ ألف طن منها ١٨٪ من الدول العربية ذاتها، ٨٢٪ من خارج الدول العربية، وبلغت كمية الواردات من الأسمدة الفوسفاتية ٧١ ألف طن منها ٢٩٪ من الدول العربية، ٧١٪ من خارجها. ويتبين من دراسة إستهلاك الأسمدة الكيماوية في الدول العربية إن زيادة الانتاج الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة تحتم التوسع في إستخدام الأسمدة الكيماوية. وجدير بالذكر أن إستهلاك الأسمدة الآزوتية بلغ حوالي ٧١٨ ألف طن في عام ١٩٧٥ ثم إرتفع الى ١,٥ مليون طن فقط على مستوى الدول العربية في عام ١٩٨٠، وبمقارنة إستهلاك الأسمدة الكيماوية بالمستويات العالمية تبين مدى الانخفاض في مستويات إستخدامها في الدول العربية كما يتضح فيما يلي:[٢]

	نصيب الفرد من الأسمدة الكيماوية (كجم)		نصيب الهكتار من الاسمدة الكيماوية (كجم)	
	الدول العربية	العالم	الدول العربية	العالم
أسمدة أزوتية	٥,٩	٨,٨	١٨,٢	٢٧,١
أسمدة فوسفاتية	٢,٤	٢٠,٣	٧,٣	٢٤,٠
أسمدة بوتاسية	٠,٥	٩٦,٦	١,٧	٢٣٠,٧
إجمالي	٨,٨	١٢٥,٧	٢٧,٢	٢٨١,٨

ويعتبر توفير الأسمدة الكيماوية من المقومات الرئيسية لتنفيذ برامج الأمن الغذائي في الدول العربية، وتقدر الاحتياجات من الأسمدة الآزوتية اللازمة للبرامج المقترحة بحوالي ٢٥١ ألف طن في عام ١٩٨٥ تبلغ قيمتها ١٠٧ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٠ تقدر الاحتياجات بنحو ٣٨٣ ألف طن تبلغ قيمتها ١٦٣,٣ مليون دولار. أما الاحتياجات من الأسمدة الفوسفاتية فتبلغ في عام ١٩٨٥ حوالي ١٦١ ألف طن تبلغ قيمتها ٦١,٣٨ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٠ تصل الى حوالي ٢٣٨ ألف طن قيمتها مليون دولار. وبهذا فان إجمالي قيمة الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية يرتفع من نحو ١٦٨ مليون دولار في عام ١٩٨٥ حتى يبلغ ٢٥٤,٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٤) إحتياجات الدول العربية، كما تبين الجداول بالملحق إحتياجات برامج الأمن الغذائي الخاصة بالحبوب والبذور الزيتية والسكر من كل من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠. هذا ولم تدخل ضمن الأرقام أعلاه الاحتياجات اللازمة من الأسمدة لتحقيق الزيادة الرأسية في المشاريع الزراعية القائمة.

٤ ـ ٦ ـ ٢ إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الآلات الرئيسية: إن الانجاز الرئيسي الذي ترمي اليه برامج الأمن الغذائي هو زيادة الانتاج الزراعي الغذائي الذي يحقق أهدافاً عدة ـ ولكي يتسني زيادة الانتاج الزراعي أفقياً ورأسياً لابد من توفر مستلزمات الانتاج ومبيدات وآلات زراعية وعمالة. . . مدربة وغيرها ويؤدي توفير الآلات الزراعية وإستخدامها في الانتاج الزراعي بديلاً عن الأيدي العاملة والحيوانات المزرعية[٣] الى زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعية الانتاج. وتأتي هذه الزيادة نتيجة مباشرة لجودة أداء وسرعة القيام بالعمليات الزراعية في مواعيدها المناسبة وبكفاءة عالية. كما أن إستخدام الميكنة الزراعية أمر لابد منه في الاعمال الزراعية التي يصعب بل أحياناً يستحيل على الأيدي العاملة القيام بها مثل زراعة الأراضي الثقيلة وإزالة الأشجار وإستصلاح الأراضي وغيرها.

١ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات برامج الأمن الغذائي في الدول العربية الجزء الثاني. الموارد الطبيعية ـ الخرطوم سبتمبر ص ١٠٦ ص ١١١

٢ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات برامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثاني، الموارد الطبيعية ـ مصدر سابق.

٣ ـ يحقق إستخدام الميكنة الزراعية عدةأهداف جانبية منها توفير الجهد الشاق الذي يبذله العمال في الزراعة وتحرير الحيوانات المزرعية حتى يزيد إنتاجها من اللحوم والألبان.

ويعتمد تحقيق الميكنة الزراعية للأهداف المرجوة منها على وجود سياسات إقتصادية وإجتماعية وفنية سليمة تتصل بالتنمية الزراعية، كما يعتمد على توفير بعض المقومات الرئيسية من مهندسين وفنيين وعمال مهرة في التشغيل والصيانة ووجود خطة مناسبة لاختيار وتجهيز الجرارات والمعدات المناسبة للأوضاع الانتاجية الزراعية وتمتد هذه الخطة لتشمل تنظيم عملية تخزين قطع الغيار والزيوت والوقود وإجراء الصيانة في مواعيدها.

جدول رقم (٤ ـ ٤) إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية في الدول العربية

الدولة	١٩٨٥				إجمالي القيمة	٢٠٠٠				إجمالي القيمة
	أزوت		فوسفور		مليون دولار	أزوت		فوسفور		مليون دولار
	ألف طن	مليون دولار	ألف طن	مليون دولار		ألف طن	مليون دولار	ألف طن	مليون دولار	
السودان	٦,٦٤	٢,٨٤	—	—	٢,٨٤	٢٠,٤٧	٨,٧٤	—	—	٨,٧٤
الصومال	٣,٥٦	١,٥٢	٢,٢٨	٠,٨٧	٢,٣٩	٢٠,١٣	٨,٥٩	١٥,٥٩	٥,٩٥	١٤,٥٤
العراق	٢٣,٤٦	١٠,٠٢	٢٠,٩٣	٧,٩٩	١٨,٠١	٤٦,٣٨	١٩,٨٠	٤٠,٦٥	١٥,٥٣	٣٥,٣٣
سوريا	١٥٩,٦٧	٦٨,١٨	١٠٨,٩٢	٤١,٦١	١٠٩,٧٩	١٦٢,٧٧	٦٩,٥٠	١١١,٣٣	٤٢,٥٢	١١٢,٠٢
الجزائر	٦,٦٤	٢,٨٤	٤,٢٣	١,٦١	٤,٤٥	١٧,٢٤	٧,٣٦	٩,٥٣	٣,٦٤	١١,٠٠
المغرب	٢٣,٢٥	٩,٩٣	١١,٥٢	٤,٤٠	١٤,٣٣	٦٨,٥٢	٢٩,٢٥	٣٦,٨٢	١٤,٠٧	٤٣,٢١
تونس	٦,٩٢	٢,٩٥	٢,٠٥	٠,٧٨	٣,٧٣	٨,٥٢	٣,٦٣	٢,٦٥	١,٠١	٤,٦٤
السعودية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن ش	٢٠,٥	٨,٧٥	١٠,٧٥	٤,١٢	١٢,٨٧	٣٨,٥	١٦,٤٤	٢١,٥٩	٨,٢٥	٢٤,٦٩
إجمالي	٢٥٠,٦٤	١٠٧,٠٣	١٦٠,٦٨	٦١,٣٨	١٦٨,٤١	٣٨٢,٥٢	١٦٣,٣١	٢٣٨,١٦	٩٠,٩٧	٢٥٤,٢٨

المصدر: الجداول الواردة بالملحق ودراسات برامج الأمن الغذائي

وعلى الرغم من أن مجال إستخدام الميكنة الزراعية يشمل جميع العمليات الزراعية بدءاً بتجهيز مرقد البذرة حتى الحصاد والنقل والتخزين ويمكن ممارستها بانماط ومستويات مختلفة، الا أن إستخدام الميكنة في بعض الدول العربية يقتصر على عملية الحرث فقط. وتقدر نسبة الأرض المزروعة لاعداد الجرارات العاملة بالدول العربية. بحوالي جرار واحد لكل ٣٠٠ هكتار، وهذه النسبة أقل بكثير منها في الدول المتقدمة ذات الزراعة المكثفة حيث تبلغ جرار واحد لكل ١٠ هكتارات وتصل هذه النسبة الى جرار لكل ٥٠ هكتاراً في الدول الصناعية ذات الزراعة غير المكثفة.

وبالاضافة الى قلة أعداد الجرارات المستخدمة في الدول العربية فانه يلاحظ تعدد أنواع الجرارات والمعدات وإختلاف قدراتها وأحياناً يصل عدد أنواع الجرارات المستخدمة في دولة واحدة الى عشرين نوعاً أو أكثر.

كما تبين الأوضاع الراهنة للميكنة الزراعية في الدول العربية نقص أعداد الكوادر الفنية من مهندسين وفنيين وعمال مهرة، ونقص قطع الغيار اللازمة للاصلاح والصيانة بسبب تعدد الأنواع والماركات التي تستورد دون سياسة مرسومة. وبالنسبة لصناعة الجرارات بالدول العربية فانه يوجد نمطان لهذه الصناعة أولهما مصانع لتجميع إجزاء الجرارات المستوردة من الخارج بالاضافة لبعض الاجزاء المصنعة قطرياً. وتختلف نسبة الاجزاء المصنعة محلياً بالنسبة للمستوردة وتوجد هذه المصانع في سوريا والعراق ومصر والمغرب، أما النمط الثاني والذي يشمل صناعة معظم الاجزاء بها في ذلك المحركات فانه يوجد في الجزائر وتبلغ طاقة الانتاج بها ١٠ آلاف جرار سنوياً وهي طاقة مصنع القسطنطينة. أما طاقة مصانع التجميع فانها تبلغ حوالي ٢٠ ألف جرار سنوياً وبذلك تبلغ الطاقة الانتاجية المتاحة حالياً حوالي ٣٠ ألف جرار سنوياً وفي ذات الوقت يقدر الطلب السنوي على الجرارات في الدول العربية بحوالي ٣٠ ألف جرار وهذا العدد يتساوى مع الطاقة النظرية لمعامل التجميع والتصنيع المتوفرة حالياً. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب السنوي على الجرارات الى حوالي ٩٠ ألف جرار في عام ٢٠٠٠، كما يزداد الطلب على الحاصدات ليصل الى ٦٥٠٠ وحدة وقد قدرت دراسة مستقبل إقتصاد الغذاء أن يصل عدد الجرارات في الدول العربية في عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٩٨ ألف جرار، وكان عدد

لجرارات في عام ١٩٧٥ حوالي ١٤٨ ألف جرار وبالنسبة للحاصدات يزيد عددها من ٢٨,٤ ألف حاصدة حتي يبلغ ١٦٤,٨ لف حاصدة في عام ٢٠٠٠ ويقدر الطلب عليها بنحو ٦٥٠٠ حاصدة سنوياً ـ جدول رقم (٤ ـ ٥).

وبالاضافة الى هذه الاحتياجات من الجرارات والحاصدات اللازمة لتنمية الانتاج الزراعي في الدول العربية، فان لاحتياجات الاضافية اللازمة لبرامج الأمن الغذائي في عام ١٩٨٥ تقدر بحوالي ١٣٦١٥ جرار تبلغ قيمتها ٢١٧,٨ مليون دولار، ٢٧٤ حاصدة تبلغ قيمتها ١٠٩,٦٨ مليون دولار، ١٢٦٧٥ باذرة تبلغ قيمتها ١٠١,٤ مليون دولار. أما في عام ٢٠٠٠ فان لاحتياجات تبلغ ٣٣٨٤٧ جرار تبلغ قيمتها ٥٤١,٥٥ مليون دولار، ٦٧١٠ حاصدة تبلغ قيمتها ٢٦٨,٤ مليون دولار، ٣٠٣٢١ ذرة تبلغ قيمتها ٢٤٢,٥٧ مليون دولار. وبذلك يبلغ إجمالي قيمة الآلات اللازمة لبرامج الأمن الغذائي في عام ١٩٨٥ حوالي ٤٢٠ مليون دولار تزيد الى حوالي ١٠٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ وذلك كما تبين من الجداول (٤ ـ ٥)، (٤ ـ ٦) وجداول للحق التى تبين أيضاً توزيع هذه الجرارات على الدول العربية وفقاً لاحتياجات برامج الأمن الغذائي فيها.

جدول رقم (٤ ـ ٥) إحتياجات برامج الأمن الغذائي من الآلات الرئيسية في الدول العربية

	١٩٨٥						٢٠٠٠					
	الجرارات		الحاصدات		الباذرات		الجرارات		الحاصدات		الباذرات	
	العدد وحدة	القيمة(١) مليون دولار	العدد وحدة	القيمة(١) مليون دولار	العدد وحدة	القيمة مليون دولار	العدد وحدة	القيمة(١) مليون دولار	العدد وحدة	القيمة مليون دولار	العدد وحدة	القيمة مليون دولار
لسودان	٩٨٠٧	١٥٦,٩١	١٩٧٩	٢٩,١٦	١٠١٢٥	٨١,٠	٢٤٥٠٨	٣٩٢,١٣	٥٠١٠	٢٠٠,٤	٢٣٩٧٧	١٩١,٨٢
لصومال	٢٢١	٣,٥٤	٤١	١,٦٤	١٥٤	١,٢٣	٩٧٣	١٥,٥٧	١١٠	٤,٤	٩٠٦	٧,٢٥
لعراق	٨٢٩	١٣,٣٦	١٨٥	٧,٤	٥٤٧	٤,٢٨	١٥٠٤	٢٤,٠٦	٣٢١	١٢,٨٤	٩٢٣	٧,٢٨
سوريا	٣٩٣	٦,٢٩	٤٢	١,٦٨	٢٤٠	١,٩٢	٧٠٠	١١,٢	٩٢	٣,٦٨	٣٧٠	٣,٩٦
لجزائر	٤٢٧	٦,٨٣	٨٦	٣,٤٤	٣٧٢	٢,٩٨	١٠٨١	١٧,٣٠	٢١٧	٨,٦٨	١٠٢٦	٨,٢١
لمغرب	١٠٩٥	١٧,٥٢	٢٣٨	٩,٥٢	٥١١	٤,٠٩	٣٥٨١	٥٧,٢٠	٦٥٤	٢٦,١٦	١٧٣٦	١٣,٨٩
ونس	٢٩٥	٤,٧٢	٦٢	٢,٤٨	١٧٨	١,٤٢	٣٠٠	٤,٨	٦٣	٢,٥٢	١٨٢	١,٤٦
لسعودية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليمن ش	٥٤٨	٨,٧٧	١٠٩	٤,٣٦	٥٤٨	٤,٣٨	١٢٠٠	١٩,٢	٢٤٣	٩,٧٢	١٢٠٠	٩,٦
جمالي	١٣٦١٥	٢١٧,٨٤	٢٧٤٢	١٠٩,٦٨	١٢٦٧٥	١٠١,٤	٣٣٨٤٨	٥٤١,٥٥	٦٧١٠	٢٦٨,٤	٣٠٣٢١	٢٤٢,٥٧

١ ـ الجرار ١٦ ألف دولار، الحاصدة ٤٠ ألف دولار والباذرة ٨ الاف دولار.

جدول رقم (٤ ـ ٦) إجمالي قيمة الآلات في عامي ٨٥ ـ ٢٠٠٠

الدولة	١٩٨٥ إجمالي القيمة (مليون دولار)	٢٠٠٠ إجمالي القيمة (مليون دولار)
السودان	٣١٧,٠٧	٧٨٤,٣٥
الصومال	٦,٤١	٢٧,٢٢
العراق	٢٥,٠٤	٤٤,٢٨
سوريا	٩,٨٩	١٧,٨٤
الجزائر	١٣,٢٥	٣٤,١٩
المغرب	١٣,١٣	٩٧,٣٥
تونس	٨,٦٢	٨,٧٨
السعودية	—	—
اليمن الشمالية	١٧,٥١	٣٨,٥٢
إجمالي	٤٢٨,٩٢	١٠٥٢,٥٢

٤ ـ ٦ ـ ٣ ـ إحتياجات برامج الأمن الغذائي (الانتاج الحيواني والداجني) من الأعلاف المركزة:

تشمل إحتياجات برنامج الانتاج الحيواني والداجني كميات الأعلاف المركزة اللازمة لانتاج اللحوم الحمراء والألبان، إنتاج اللحوم البيضاء والبيض وتقدر الكميات من الأعلاف المركزة في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٥,١٢٥ مليون طن منها حوالي ٣,٧ مليون طن لمشروعات إنتاج اللحوم البيضاء والبيض وتمثل هذه الكمية ٧٢٪ من إجمالي الاحتياجات جدول (٤ ـ ٧) أما كمية الأعلاف

جدول (٤ ـ ٧) إحتياجات برنامج الانتاج الحيواني والداجني من الأعلاف المركزة عام ٢٠٠٠

(بالالف طن)

الدولة	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إجمالي
١) السودان	١٩٨,٧	٨٠٤	١٠٠٢,٧
٢) اليمن الشمالية	—	٨٣١,٤	٨٣١,٤
٣) السعودية	٦٠	—	٦٠
٤) سوريا	٤٣٦	—	٤٣٦
٥) الصومال	٢,٤	٤٢,٧	٤٥,١
٦) العراق	٥٥٧,٢	—	٥٥٧,٢
٧) موريتانيا	—	—	—
٨) المغرب	٥	—	٥
٩) تونس	١٥٧,٢٤	—	١٥٧,٢٤
١٠) المشروعات القومية	—	٢٠٣٠,٨	٢٠٣٠,٨
الجملة	١٤١٦,٥٤	٣٧٠٨,٩	٥١٢٥,٤٤

المصدر: الجداول بالملحق.

اللازمة لمشروعات إنتاج اللحوم الحمراء والألبان فانها تقدر بحوالي ١,٤ مليون طن تمثل ٢٧٪ من إجمالي كمية الأعلاف المركزة. الأمر الذي يوضح أن الأعلاف المركزة موجهة أساساً لانتاج اللحوم البيضاء والبيض. وتجدر الاشارة الى أن المشروعات القومية في الانتاج الحيواني تركز فقط على إنتاج اللحوم البيضاء والبيض وتقدر إحتياجات هذه المشروعات بحوالي ٢,٠٣ مليون طن تمثل

حوالي ٤٠٪ من إجمالي كمية الاعلاف المركزة أما الكميات اللازمة للمشروعات القطرية لانتاج اللحوم الحمراء والالبان ومشروعات إنتاج اللحوم البيضاء والبيض فانها تبلغ حوالي ٣,٠٩ مليون طن تمثل نحو ٦٠٪ من إجمالي الاحتياجات.

وتتركز الاحتياجات من الأعلاف في السودان واليمن والعراق وسوريا فبالنسبة للسودان تبلغ الكمية المطلوبة حوالي مليون طن تمثل نسبة ١٩,٥٦٪ وفي اليمن الشمالية تبلغ الكمية المطلوبة حوالي ٨٣١ ألف طن بنسبة ١٦,٢٢٪ وفي العراق ٥٥٧ ألف طن بنسبة ١٠,٨٧٪، سوريا ٤٣٦ ألف طن بنسبة ٨,٥١٪ ومن الطبيعي أن تعتمد مشروعات هذه البرامج على الأعلاف الخضراء والمراعي المواد المالئة في الدول المختلفة.

وتجدر الاشارة الى أن إنتاج الحبوب في الدول العربية. وفي ظل برامج الأمن الغذائي - يعجز عن الوفاء باحتياجاتها منها ويبلغ ذلك العجز في عام ٢٠٠٠ - بعد تنفيذ البرامج حوالي ١٤ مليون طن - وعلى هذا فان إحتياجات برامج الانتاج الحيواني الداجني تمثل عبئاً إضافياً يزيد العجز في الحبوب الى حوالي ١٩ مليون طن تبلغ قيمتها ٢,٩ بليون دولار.

٤ - ٦ - ٤ - العمالة الزراعية اللازمة لبرامج الأمن الغذائي:

تعتبر العمالة الزراعية المدربة من أهم العوامل التي تقوم عليها عملية التنمية الزراعية في الدول العربية، خاصة وأن معظم الدول تعاني من ندرة رأس المال - وعلى هذا فان عدم توفر العمالة الزراعية يعتبر من المعوقات الرئيسية التي تقف حائلاً دون تنفيذ برامج التنمية. ويرجع النقص في أعداد العمالة الزراعية على الرغم من الزيادة السكانية الى عوامل الهجرة من الريف الى الحضر والى خارج البلاد كما سبق أن أوضحنا في الباب الثاني من هذه الدراسة. ومن أسباب هذه الهجرة عوامل إقتصادية وإجتماعية ومن أبرزها إرتفاع الأجور في القطاعات غير الزراعية ولا تقتصر مشكلة العمالة الزراعية على نقص أعدادها بل تمتد الى نوعية وكفاءة من بقي منهم يعمل في القطاع الزراعي فهم ما بين كبير السن أو غير كفء للعمل في قطاعات أخرى وذلك لم ينم أيضا عن قدراته، أما الجانب الآخر للمشكلة فهو عدم توفر الارشاد الزراعي ووسائل إعداد الكوادر الفنية وتدريبها، وإذا كانت هذه المشاكل تتعلق بجانب عرض العمالة الزراعية، فانه توجد مشاكل أخرى تتعلق بتقدير الطلب على العمالة الزراعية اللازمة للقطاع الزراعي بصفة عامة ولبرامج الأمن الغذائي بصفة خاصة. حيث أن برامج الأمن الغذائي تتطلب أسلوباً إنتاجياً متطوراً وفهماً ووعياً لدى العمال الزراعيين الذين يقع عليهم عبء القيام بهذه البرامج. فقد إتضح من دراسة إستراتيجية هذه البرامج أنها تعتمد على إستخدام الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحديثة لتطوير أساليب الانتاج. ولكن نظراً لندرة البيانات الخاصة بالمستويات الحالية للعمالة الحقيقية والبطالة بأنواعها في الزراعة يصعب إجراء تحليل عميق وتقدير دقيق للعمالة اللازمة لبرامج الأمن الغذائي. ويمكن البدء بتقدير الطلب على مختلف مصادر القوى مجتمعة وهي العمال وحيوانات العمل والآلات لأداء المهام المادية التي تتضمنها العمليات الزراعية جميعها، وبناء على ذلك يقدر الطلب على اليد العاملة على أساس تحليل إمكانيات إحلال هذه العناصر محل بعضها.

وتبين الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة[1] إن إجمالي إحتياجات القوى العاملة لانتاج المحاصيل ينمو بنسبة أقل بكثير من نمو الناتج الكلي، وأن كل زيادة مقدارها ١٪ من إنتاج المحاصيل تتطلب زيادة في مدخلات القوى العاملة تصل الى ٠,٦٪ ويختلف معامل المرونة من ٠,٠٨٪ في امريكا للاتينية الى ٠,٥٪ في الشرق الاقصى أما الاحتياجات من الالات والحيوانات فانها تنمو بنسب تفوق نسب نمو المساحة المنتجة. ويستخدم هذان الموردان بصفة أساسية لزراعة الارض ويعكس نموهما بنسبة تفوق نسبة نمو المساحة المنتجة عملية إحلال هذين الموردين محل اليد العاملة، ومن الناحية العملية تحل الالات محل كل من العمال وحيوانات العمل نظراً للمشاكل المرتبطة بالعمالة الزراعية والتي أشير اليها من قبل.

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة في عام ٢٠٠٠، ص ٧١

ويتضح من دراسة البرامج المقترحة للأمن الغذائي أن معدل نمو الانتاج بها يبلغ ٧,٦٪ وبذلك فان معدل نمو الطلب على الايدي العاملة اللازمة لهذه البرامج يبلغ ٤,٥٧٪ وفيما يلي معدلات نمو الانتاج في البرامج المقترحة ومعدلات نمو الطلب على العمالة اللازمة لكل منها:

البرنـــامج	معدل نمو الانتاج(١)	معدل نمو الطلب على العمالة(٢)
المشروعات القطرية		
الحبوب	٣,٣	١,٩٨
البذور الزيتية	٣,٧	٢,٢٢
الســـكر	٤,٨	٢,٨٨
الانتاج الحيواني والداجني	١٢,٨	٧,٦٨
الاســـماك	١٠,٧	٦,٤٢
المشروعات القوميـــة		
الانتاج الحيواني والداجني	١٢,٤	٧,٤٤
الاســـماك	٤,٦	٢,٧٦
إجمالي البرامج	٧,٦	٤,٥٧

(١) البرامج السلعية للأمن الغذائي في الدول العربية

(٢) بيان محسوب على أساس أن كل ١٪ زيادة في الانتاج تتطلب ٠,٦٠٪ في العمالة كما بينتها دراسة منظمة الأغذية والزراعة

وعلى هذا فانه للوصول الى تقدير أعداد العمالة الزراعية اللازمة للبرامج المقترحة، يتطلب الأمر إعداد بعض الدراسات عن المستويات الحالية لاستخدامها في الزراعة العربية والتي تمثل جانب الطلب على العمالة، أما المتاح من بيانات فانه تعليق بجانب العرض بصورة عامة.

٤ ـ ٧ التكاليف الجارية لبرامج الأمن الغذائي:

يعتمد تنفيذ برامج الأمن الغذائي في الدول العربية على توفير الاستثمارات اللازمة التي سبق الاشارة اليها ـ بالاضافة الى رأس المال العامل اللازم لتشغيل الآلات والجرارات وشراء مستلزمات الانتاج وغيرها. وتوجد علاقة بين حجم الانتاج وتكاليف الانتاج من الناحية النظرية، ومع تطور الانتاج المتوقع من البرامج يتبين أن التكاليف الجارية اللازمة لجميع المشاريع القطرية والقومية حوالي ٤١٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٥، تزيد الى حوالي ٧٧٠٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو ٤,١٪ جدول رقم (٤ ـ ٨). وهذه التكاليف هي الزيادة التي تتطلبها البرامج للوضع الراهن حتى يمكن تحقيق الزيادة الاضافية في الانتاج.

وبالنسبة للمشاريع القومية يبلغ معدل النمو من التكاليف الجارية اللازمة لها ٣,٢٪ حيث تزيد من ٣٥٨٩ مليون دولار في عام ١٩٨٥ الى حوالي ٥٨١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ أما المشاريع القطرية فتزيد التكاليف الجارية لها من ٥٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٨٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو ٨,١٪ كما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١)، أن معدل النمو في التكاليف الجارية للحبوب يبلغ ١,١٪ سنوياً بينما يبلغ معدل نمو الانتاج ٣,٣٪ وبالنسبة للبذور الزيتية يبلغ معدل النمو في التكاليف الجارية ٥,٣٪ سنوياً في حين أن معدل نمو الانتاج ٣,٧٪ وبالنسبة للسكر يبلغ معدل النمو في التكاليف الجارية ٥,٨٪ ومعدل النمو في الانتاج ٤,٨٪ وبالنسبة للانتاج الحيواني يبلغ معدل النمو في التكاليف ٣,٧٪ ومعدل النمو في الانتاج ١٢,٨٪ وفي الأسماك يبلغ معدل النمو في التكاليف الجارية ٨,٠٪ ومعدل النمو في الانتاج ١٠,٧٪.

أما بالنسبة للمشاريع القومية فان معدل النمو في التكاليف الجارية في الانتاج الحيواني يبلغ حوالي ٩,٢٪ ومعدل النمو في الانتاج ١٢,٤٪ أما في الأسماك فيبلغ معدل النمو في التكاليف الجارية ٢,٨٪ ومعدل النمو في الانتاج ٤,٦٪.

ومن هذا يتبين أن معدلات نمو الانتاج تفوق معدلات نمو التكاليف الجارية في كل من الانتاج الحيواني والسمكي والحبوب، بينما تقل عنها في كل من البذور الزيتية والسكر.

ومن ناحية أخرى يتبين أن التكاليف الجارية للمشاريع القطرية للانتاج الحيواني تمثل ٤١,٩١٪ وبالنسبة للمشاريع القومية للانتاج الحيواني تمثل ١٨,٤٦٪، أي أن التكاليف الجارية لمشاريع الانتاج الحيواني تبلغ ٦٠,٣٧٪ من إجمالي التكاليف الجارية لجميع المشاريع ويليها التكاليف الجارية لمشاريع السكر وتبلغ ١٨,٠٪، أما تكاليف برنامج الحبوب فتبلغ نحو ١٢,٨٩٪ الأسماك

(قطري قومي) ٢٥ , ٤٪، البذور الزيتية ٤٣ , ٢٪ وذلك كما يتبين من الجدول (٤ ـ ٨).

جدول رقم (٤ ـ ٨) التكاليف الجارية السنوية[1] لبرامج الأمن الغذائي في الدول العربية

البرنـــامج	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	الأهمية النسبية (٪)	التكاليف	معدل النمو في الانتاج
المشاريع القطريـــة							
الحبوب	٩٠٣,٨٤	٣٩٥,٨١	٦٩٥,٦٤	١٠٦٠,٤٤	١٢,٨٩	١,١	٢,٣
البذور الزيتية	٨٧,٩٧	١٢١,٤٥	١٦٧,٦٧	١٩٥,٨٩	٢,٤٣	٥,٣	٣,٧
السكر	٥٤٦,٩٩	١٠٩٣,٣٤	١٣١٢,٢٣	١٣١٢,٢٣	١٨,٠٠	٥,٨	٤,٨
الانتاج الحيواني	١٩٦١,١٨	٢٣٢٧	٢٦٩٣	٢٩٥١,٨٧	٤١,٩١	٢,٧	١٢,٨
الاســماك	٨٩,٥	١٨١,١	٢٣٥,٧	٢٩٧,٩٠	٣,٣٩	٨,٠	١٠,٧
المشاريع القوميـــة							
إنتاج حيواني	٤٢٤,٧٧	٨٨٢,٥٠	١٣٨٢,٧٥	١٦٨٣,٦٧	١٨,٤٦	٩,٢	١٢,٤
أســماك	٩٢,٦٠	١١٦,٤٠	١٣٩,٦٠	١٤٠,٦٠	٢,٠٦	٢,٨	٤,٦
مخزون (١)	٤١,٠١	٥٠,١٣	٥٤,٢٧	٥٩,١٦	٠,٨٦	٢,٤	—
إجمالي المشاريع القطرية	٣٥٨٩,٤٨	٤١١٨,٧	٥١٠٤,٢٤	٥٨١٨,٣٣	٧٨,٦٢	٣,٢	—
إجمالي المشاريع القومية	٥٥٨,٣٨	١٠٤٩,٠٣	١٥٧٦,٦٢	١٨٨٣,٤٣	٢١,٣٨	٨,١	—
إجمالي المشاريع	٤١٤٧,٨٦	٥١٦٧,٧٣	٦٦٨٠,٨٦	٧٧٠١,٧٦	١٠٠	٤,١	—

(١) هذه التكاليف هي الزيادة عن التكاليف في الوضع الراهن حتى يمكن تحقيق الزيادة الاضافية في الانتاج وفقاً للبرامج.

٤ ـ ٨ الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الأمن الغذائي

إن الاستثمار في برامج الأمن الغذائي تدعو اليه إعتبارات هامة كما تبين من قبل. ومن هذه الدوافع والإعتبارات الازمات الغذائية التي تلحق بالعالم بصفة عامة وتغير سياسات الدول المنتجة التي أصبحت تتخذ من الغذاء أداة سياسية هامة تلعب دوراً خطيراً على الصعيد العالمي. وإذا كانت هذه بعض الدوافع والأسباب التي تدعو الدول العربية للقيام ببرامج الأمن الغذائي فانه بدراسة نتائج الدراسات التي قام بها الفريق فيما يتعلق بمشروعات برامج الحبوب والبذور الزيتية. والسكر والانتاج الحيواني والداجني والأسماك يتبين أن البرامج المقترحة تحقق عدة نتائج هامة تتعلق بمستوى الانتاج الغذائي من السلع الضرورية، والفجوة الغذائية التي تعاني منها الدول العربية والتي يتسع حجمها عاماً بعد آخر، نسبة الاستكفاء الذاتي والتي تعني نوعاً من الاستقلال الاقتصادي للدول العربية وحرية في توفير غذائها بمعزل عن الاحتكارات العالمية، توفير فائض للتبادل بين الدول العربية ينشط من حركة التجارة الخارجية فيما بينها ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون والتكامل بين الدول العربية، بالاضافة الى بعض الآثار فيما يتعلق بميزان المدفوعات وإحلال الناتج العربي من الغذاء محل المواد الغذائية التي تلجأ الدول العربية الى إستيرادها والتي قد لا تتوفر في الأسواق العالمية بالكمية أو بالسعر المناسبين.

٤ ـ ٨ ـ ١ الانتـــاج

تبين الجداول (٤ ـ ٩)، (٤ ـ ١٠) الآثار المترتبة على تنفيذ برامج الأمن الغذائي في المجالات التي سبق ذكرها ومنها يتضح أن هناك زيادة عامة في جميع السلع والمحاصيل التي تناولتها البرامج، وهذه الزيادة التي تحققها البرامج تعتبر إضافة الى ما تحققه الدول بمجهوداتها الحالية في التنمية الرأسية والأفقية وما تستهدف تحقيقه وفقاً لخطط التنمية بها، وتعكس هذه الزيادة الممكنة قدرة الموارد والامكانيات المتاحة في القطاع الزراعي في الدول العربية. وتبلغ هذه الامكانيات أقصاها بالنسبة للأسماك التي من الممكن

عند تدبير الامكانيات وحسن استغلال الموارد المتاحة والقيام ببرامج الأمن الغذائي، زيادة إنتاج الأسماك بنسبة تبلغ ٧١,٨٪ في عام ١٩٨٥، ٨٦,٤٤٪ في عام ٢٠٠٠ عن الانتاج الذي يتم بدون البرامج كما أن هناك إمكانية لزيادة إنتاج القمح بنسبة تبلغ ٢٧,٨٪ في عام ١٩٨٥، ٣٧,٤٪ في عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يبين مدى أهمية برامج الأمن الغذائي حيث أن القمح كسلعة إستراتيجية ذات تأثير في الأوضاع الاقتصادية العالمية يمكن الدول العربية بحشد مواردها وإمكانياتها أن تزيد إنتاجها بنحو الثلث. وتجدر الاشارة الى أن البرامج يمكن أن تحقق زيادة في إنتاج الحبوب بصفة عامة وتبلغ نسبة هذه الزيادة ١٧,٨٪ حتى عام ١٩٨٥، ٢٨٪ في عام ٢٠٠٠

كما تبين النتائج أن الدول العربية يمكن لها أن تزيد إنتاج السكر بنسبة ٢٤٪ في عام ١٩٨٥، ٣٤,٧٪ في عام ٢٠٠٠ عن الانتاج الذي يتم بدون تنفيذ البرامج. وكذلك الزيوت يمكن أن تحدث زيادة في إنتاجها بنسبة ١٩,٢٪ في عام ١٩٨٥، ٣٨,١٪ في عام ٢٠٠٠

أما بالنسبة للانتاج الحيواني فان النتائج تبين إمكانية زيادة إنتاج اللحوم البيضاء والبيض بنسبة أعلى من اللحوم الحمراء والألبان وقد يرجع ذلك الى طبيعة إنتاج كل منهما حيث يعتبر الانتاج من اللحوم البيضاء والبيض بمثابة صناعة يمكن إسترداد معظم

جدول رقم (٤ - ٩) الآثار الانتاجية لبرامج الأمن الغذائي في الدول العربية في عام ١٩٨٥

السلع	بدون البرنامج				في ظل البرنامج				
	الاحتياجات	الانتاج	الفجوة	نسبة الاستكفاء الذاتي(٪)	إنتاج البرنامج (ألف طن)	قيمة الزيادة في الانتاج (مليون دولار)	إجمالي الانتاج (ألف طن)	الفجوة بعد البرنامج	نسبة الاستكفاء الذاتي(٪)
الحبوب	٤٨٣١٨,٤٤	٢٩٠٤٧,٤٧	١٩٦٧٠,٩٧	٦٠,١٢	٥٠٧٢,٧١	٧٤,٢٥	٣٤١٢١,١٨	١٤١٩٧,٢٦	٧٠,٦٢
القمح	٢٥٣٠٨,٣٠	١٠٨١٤,٢	١٤٤٩٤,١	٤٢,٧	٢٩٤٢,٢	٤٧٢,٢	١٣٧٥٦,٤	١١٥٥٢,٦٠	٥٤,٦
الأرز	٤٩٣٤,١٤	٣٠٤٢,١٧	١٨٩١,٩٧	٦١,٧	٣٧,٨٠	٣٢٠٥,٣	٣٢٠٥,٣	١٧٢٨,٨٤	٦٥,٠
الذرة الشامية	٦٣٣٢,٨	٤٢٧٦,٩	٢٠٥٥,٩٠	٦٧,٥	٥٠٦,٦٩	٦٥,٤٦	٤٧٨٣,١٩	١٥٤١,٦١	٧٥,٥
الذرة الرفيعة والدخن	٦١٩٨,٣	٥٩٦٦,٤	٢٣١,٦٠	٩٦,٣	٩٤٩,٤٤	١٢١,٦٢	٦٩١٥,٨٤	٧١٧,٥٤	١١١,٦
الشعير	٥٥٤٤,٩	٥٩٤٧,٨	٥٩٧,١	٨٩,٢	٥١٢,٦٥	٧٧,٨٧	٥٤٦,٤٥	٨٤,٤٥	٩٨,٥
الزيوت	٢١٣١,٤٢	١٣٧١,٦٥	٧٦٠,٠٧	٦٤,٣٥	٢٦٣,٩٨	٤٤٩,٠٣	١٦٣٥,٦٣	٤٩٥,٧٩	٧٦,٧٤
السكر	٥٢٠٠	١٩٥٤,٢	٣٢٤٥,٨	٣٧,٦	٦٧٨,٨	٢٤٣,٥٥	٢٦٣٣,٠	٢٥٦٧,٠	٥٠,٦
الانتاج الحيواني									
لحوم حمراء	٣١٩٣,٧	٢٣٠٠,١	٨٩٣,٦	٧٢,٠	٥٧,٤	٨٩,٥	٢٣٥٧,٥	٨٣٦,٢	٧٣,٨
لحوم بيضاء	١٤٣٣,٥	٩٥٢,٥	٤٨١,٠	٦٦,٤	١٠٤,٠(١)	١٣٨,٠٢(٢)	١٠٥٦,٥	٣٧٧,٠	٣٧,٧
ألبان	١٣٧٣٤	١٠٢٤٢,٥	٣٤٩١,٨٤	٧٥,٠	٢٨٠,٩٩	٦٢,٣٧	١٠٥٢٣,٤٩	٣٢١٠,٨٥	٧٦,٦
بيض	٧٣٧,٧	٥٨٤,٥	١٥٣,٢	٧٩,٢	٥٢,١(٣)	٥٩,٣(١)	٦٣٦,٦	١٠١,١	٨٦,٣
أسماك	١٠٧٦	١١٥١,١	٧٥,١	١٠٧	٨٢٧	٣٦٤,٠٠	١٩٧٨,١	٩٠٢,١٠	١٨٣,٨٤

١ - إنتاج البرنامج هو الزيادة التي تحققها مشروعات الأمن الغذائي المقترحة وتعتبر إضافة الى إنتاج الدولة الذي يتم بدون هذه البرامج، مع الأخذ في الاعتبار تطور ذلك الانتاج سواء بالتنمية الرأسية أو الأفقية.

٢ -

	المشاريع القطرية		المشاريع القومية	
	كمية(ألف طن)	قيمة(مليون دولار)	كمية(ألف طن)	قيمة(مليون دولار)
لحوم بيضاء	٢٠	٢٦,٤	٨٤	١١١,٦٢
بيض	١٢,٤	١٤,١٤	٣٩,٧	٤٥,١٦
أسماك	٥٢٧	٢٣٨	٣٠٠	١٢٦

٣ - إجمالي قيمة الزيادة في الانتاج ٢١٨٠,٧٢ بليون دولار.

جدول رقم (٤ - ١٠): الآثار الانتاجية لبرامج الأمن الغذائي في الدول العربية في عام ٢٠٠٠

السلع	بدون البرنامج			في ظل البرنامج				
	الاحتياجات	الانتاج	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي(٪)	إنتاج البرنامج (ألف طن)	قيمة الزيادة في الانتاج (مليون دولار)	إجمالي الانتاج (ألف طن)	الفجوة بعد البرنامج	نسبة الاكتفاء الذاتي(٪)
الحبوب	٧١٣٣١,٩٠	٤٤٠٠٧,٠٢	٢٦٣٢٤,٨٨	٦٢,٥٧	١٢٣٢٧,٨٠	١٨٩٨,٦٠	٥٦٢٣٤,٨٢	١٢٩٩٧,٠٨	٨٠,١
القمح	٣٦٩٢١,٩	١٧٤٤٦,٨٣	١٩٤٧٥,٠٧	٤٧,٣	٦٥٢٧,٦٦	١٠٤٧,٦٩	٢٣٩٧٤,٤٩	١٢٩٤٧,٤١	٦٥,٣
الأرز	٧٥٦٧,٢٢	٤٢٠١,٢٠	٣٣٦٦,٠٢	٥٥,٥٢	٧٧٨,٣	١٨٠,٣٥	٤٩٧٩,٥	٢٥٨٧,٧٢	٦٥,٨
الذرة الشامية	٨٨٨٩,٤٤	٥٥٦٣,٠٢	٣٣٢٦,٤٢	٦٢,٦	١٢٠١,٣٣	١٥٥,٣٢	٦٧٦٤,٣٤	٢١٢٥,١	٧٦,٨
الذرة الرفيعة والدخن	٩٩٧٢,٩٤	١٠٠٧٦,٢٩	١٠٣,٢٥	١٠١,٠٤	٢٧٢٢,٤٥	٣٤٨,٧٤	١٢٧٩٨,٧٤	٢٨٢٥,٨	١٢٨,٢
الشعير	٦٩٨٠,٤٠	٦٧١٩,٦٨	٢٦٠,٧٢	٩٦,٣	١٠٩٨,٧	١٦٦,٧٩	٧٨١٧,٧٥	٨٣٧,٢٥	١١٢,٠
الزيوت	٣١١١,٦٢	٢٠٧٠,١٧	١٠٤١,٤٥	٦٦,٥٣	٧٨٩,٤١	١٣٤٢,٠٠	٢٨٥٩,٥٨	٢٥٢,٠٤	٩١,٩٠
السكر	٧٨٢٥,٢	٤٣٦٠,٠٠	٣٤٦٥,٣[1]	٥٥,٧	١٠٥٠,٠	٣٧٦,٧٤	٥٤١٠,٠	٢٤١٥,٣	٦٩,١
الانتاج الحيواني									
لحوم حمراء	٥٧٥١,٩٤	٣٢٥,٨٨	٢٤٩٣,٠٦	٥٦,٦٦	٣٨٢,٠١	٥٧٠,٣٤	٣٦٤١,٨٩	٢١١٠,٠٦	٦٣,٣
لحوم بيضاء	٣٨٩٧,٣	٣٠٦٧,٦	٨٢٩,٧	٨٧,٧	٦٦٠,٩[1]	٨٧٠,٣	٣٧٢٨,٥	١٦٨,٨	٩٥,٧
ألبان	١٩٥٣٥,٥٤	١٤٠٠٨,٥٦	٥٥٢٦,٩٨	٧١,٧	٢٢٥٤,٩٤٢	٤٩٦,١١	١٦٢٦٣,٥٠٢	٣٢٧٢,٠٣٨	٨٣,٢
بيض	٢٠٢١,٢	١٦١٢,٩	٤٠٨,٣٠	٨٠,٣	٣٢٦,٨[1]	٣٧٢,٤	١٩٣٩,٧	٨١,٥	٩٦,٠
أسماك	٢٨٩٧,٥	٢٢٠٥,١	٦٩٢,٤	٧٦,١	١٩٠٦,٠	٨٩٤,٣	٤١١١,١	١٢١٣,٦	١٤١,٩

١ - إنتاج البرنامج هو الزيادة التي تحققها مشروعات الأمن الغذائي المقترحة وتعتبر إضافة الى إنتاج الدولة الذي يتم بدون هذه البرامج، مع الأخذ في الاعتبار تطور ذلك الانتاج سواء بالتنمية الرأسية او الأفقية.

٢ -

	المشاريع القطرية		المشاريع القومية	
	كمية(ألف طن)	قيمة(مليون دولار)	كمية(ألف طن)	قيمة(مليون دولار)
لحوم بيضاء	١٦٥,٠٧٣	٢١٧,٩٣١	٤٩٥,٨٢٧	٦٥٢,٤
بيض	١٣٦,٧	١٥٥,٨٤	٢٢٦,١	٣١٦,٥٦
أسماك	١٣٠٦	٦٣٨,٧	٦٠٠	٢٥٥,٦

٣ - إجمالي قيمة الزيادة في الانتاج ٦٨٢١,٠٩ مليون دولار، قيمة الزيادة التراكمية ٦٨,١٣ بليون دولار.

مستلزمات إنتاجها أو يمكن القيام بها في ظروف لا تناسب نمو الحيوانات المنتجة للحوم والالبان وتبين قدرة الموارد العربية في هذا الشأن من الجدول رقم (٤ - ١١) حيث تبلغ نسبة الزيادة الممكنة في إنتاج اللحوم البيضاء ١٧,٦٪ في عام ١٩٨٥، ٣٧,٧٪ في عام ٢٠٠٠، في البيض ١٧,٣٪، ٣٣,٤٪ في العامين المذكورين أما بالنسبة للحوم الحمراء فان نسبة الزيادة تبلغ ٢,٤٩٪ فقط في عام ١٩٨٥، ١٣,٢٪ في عام ٢٠٠٠، كما تبلغ نسبة الزيادة في إنتاج الألبان ٢,٧٤٪ ثم ١٥,٦٪ في العامين المذكورين.

٤ - ٨ - ٢ - الفجوة الغذائية

هذه الزيادة في إنتاج المحاصيل والسلع الغذائية التي تحققها البرامج تؤثر بلا شك على حجم الفجوة الغذائية الموجودة حالياً بالنسبة لجميع السلع والمواد الغذائية - فيما عدا الأسماك والتي من المتوقع أن يتزايد حجمها مستقبلا بالنسبة لجميع السلع أيضا فيما عدا - الذرة الرفيعة والدخن فقط أما الأسماك فانه يتحقق عنها عجز فيها أيضا مالم يتم القيام ببرامج خاصة مثل برامج الأمن المغذائي تعمل على تدعيم وزيادة إنتاج الدول العربية لمواجهة إحتياجاتها المتزايدة والتغلب على الفجوة الغذائية التي تهدد كيان الاقتصاد العربي والمواطن العربي، خاصة في الدول محدودة الموارد الزراعية كمًا أو نوعاً أو كليهما.

وفي ظل برامج الأمن الغذائي يمكن أن تحقق الدول العربية فائضاً متزايداً من السلع الغذائية الآتية:

	١٩٨٥ (ألف طن)	٢٠٠٠ (ألف طن)
الأسماك	٩٠٢	١٢٠٠
الذرة الرفيعة	٧١٧	٢٨٠٠
الشعير	٠٠	٨٣٥

وبالاضافة الى تحقيق ذلك الفائض والذي يعني التغلب على الفجوة القائمة في هذه السلع حالياً، تؤدي برامج الأمن الغذائي الى تقليل حجم الفجوة في السلع الغذائية الآتية في عام ٢٠٠٠

	بدون البرامج (مليون طن)	في ظل البرامج (مليون طن)
القمح	١٩,٥٠	١٢,٩٠
الارز	٣,٣٧	٢,٥٩
الذرة الشامية	٣,٣٠	٢,١٠
الزيوت	١,٠٤	٠,٢٥
السكر	٣,٤٦	٢,٤٠
اللحوم الحمراء	٢,٤٩	٢,١١
الألبان	٥,٥٣	٣,٣٧
اللحوم البيضاء	٠,٨٣	٠,١٧
البيض	٠,٤١	٠,٠٨

٤ - ٨ - ٣ - نسبة الاستكفاء الذاتي

يترتب على تنفيذ برامج الأمن الغذائي إرتفاع نسبة الاستكفاء الذاتي من السلع الغذائية التي يمكن تقسيمها الى مجموعتين :

الاولى : سلع يتحقق فيها فائض وتبلغ نسبة الاستكفاء أكثر من ١٠٠٪ منها في عام ٢٠٠٠ وهي :

الذرة الرفيعة	١٣٠,٧٪
الشعير	١١٢,٧٪
اللحوم البيضاء	١٠٨,٣٩٪
البيض والأسماك	١٤١,٩٪

والثانية : سلع ترتفع فيها نسبة الاستكفاء الذاتي ولكن تظل بها فجوة وهي :

	بدون البرنامج	في ظل البرنامج
الحبوب	٦٢,٥٧	٨٠,١
الزيوت	٦٦,٥٠	٩١,٩
السكر	٥٥,٧	٦٩,١
اللحوم الحمراء	٥٦,٦	٦٤,١
الألبان	٧١,٧	٨٢,٩

٤ - ٨ - ٤ - الفائض القطري من الغذاء

تؤدي البرامج المقترحة الى تحقيق فائض من بعض السلع الغذائية في بعض الدول العربية، وهذا له أهمية خاصة حيث يعني أنه يفتح مجالاً لزيادة التعاون والتبادل التجاري بين الدول العربية، كما يعني أيضا إمكانية تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية من شقيقاتها الدول العربية الأخرى.

وتبين دراسة نتائج برامج الأمن الغذائي أن مجال التبادل التجاري بين الدول العربية يعاني من ضعف شديد لندرة الفائض المتاح للتبادل بين الدول العربية، وإعتماد معظمها على الاستيراد أو إنتاجها المحلي المحدود الذي يسمح بمستويات غذائية قد

تكون غير مناسبة، ولكن لعجز مواردها المالية فانها تحد من الاستيراد حتى لا يتحمل ميزان مدفوعاتها أعباء لا تطيقها. كما تبين الدراسة أن مجال التبادل التجاري بين الدول العربية يمكن أن يتسع حيث تحقق بعض الدول فائضاً من السلع الغذائية كنتيجة هامة لبرامج الأمن الغذائي ـ ومن هذه الدول:

	كمية الفائض (ألف طن)	السلعة
العراق	٣١٨٩	قمح
	٥٥٦	ذرة شامية
	٩٨٦	ألبان
تونس	١٧٧	قمح
	٨٨	زيوت (زيت زيتون)
	٣٥٨	ألبان
	٢٥,٩	أسماك
السودان	٣٣٧٦	ذرة رفيعة
	٩٨٤	زيوت
	١٥٠٠	سكر
	١٧٠	لحوم حمراء
	١٢٨	ألبان
الصومال	٢٨	زيوت
	١٢٣	لحوم حمراء
	٨٩,٧	أسماك
	٥٥,٧	سكر
المغرب	٨٥٩	أسماك
سوريا	١٤	ذرة رفيعة
	٢٨٩	شعير
اليمن الجنوبي	٣٣٢,٥	أسماك
موريتانيا	٦٥٣	أسماك
	٠,٨	ألبان

٤ ـ ٨ ـ ٥ ـ الميزان التجاري للغذاء

بالاضافة الى ما سبق فانه يترتب على تنفيذ برامج الأمن الغذائي إحلال الانتاج المحلي بدلا من الواردات الغذائية الأمر الذي يخفف من العبء على ميزان المدفوعات العربي وحتى في الدول التي تسمح لها إمكانياتها باستيراد الغذاء فان برامج الأمن الغذائي توفر إنفاق هذه الأموال في الخارج لتدعيم هياكل الانتاج في داخل الدول العربية. ويتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١١) أن قيمة الزيادة التراكمية في إنتاج البرامج تبلغ نحو ٦٨,١٣ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠، كما يتبين أيضا أن القيمة التراكمية للفجوة خلال نفس الفترة تبلغ حوالي ١٦٩,٦٣ بليون دولار بدون البرامج بينما تنخفض الى حوالي ١٠١,٥٠ بليون دولار في ظل البرامج وذلك كما يتبين من الجدول (٤ ـ ١١) ومن هذه الجداول يتضح أن قيمة الفجوة في الانتاج الحيواني والداجني تنخفض من ٦,٤٨٦ بليون دولار الى ٤,١٧٧ بليون دولار، كما تنخفض قيمة الفجوة في الحبوب من ٤,٣٦٢ بليون دولار الى ٢,٤٦٣ بليون دولار في الزيوت تنخفض من ١,٧٧ بليون دولار الى ٤٢٨,٤٧ مليون دولار، في السكر تنخفض من ١,٣٢٤ بليون دولار الى ٨٦٦,٦١ مليون دولار، أما في الأسماك فانه بدلا من وجود فجوة تبلغ قيمتها ٣٢٤,٨٨ مليون دولار يتحقق فائض تبلغ قيمته ٥٦٩,٤٢ مليون دولار. وبصفة عامة تنخفض قيمة الفجوة الغذائية من ١٤,٢٦٨ بليون دولار (بدون البرامج) الى ٧,٣٦٦ بليون دولار (في ظل البرامج) في عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٤ ـ ١١)

أثر برامج الأمن الغذائي على الفجوة الغذائية بالمليون دولار في عامي ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠

المجموعة السلعية	١٩٨٥ قيمة الفجوة		٢٠٠٠ قيمة الفجوة	
المجموعة السلعية	بدون البرامج	في ظل البرامج	بدون البرامج	في ظل البرامج
الحبوب	٢٩٤٣,٤٢	٢١٦٨,٤٧	٤٣٦٢,١٩	٢٤٦٣,٢٩
القمح	٢٣٢٦,٣٠	١٨٥٤,١٠	٣١٢٥,٧٥	٢٠٧٨,٠٦
الارز	٤٣٨,٤٢	٤٠٠,٥٣	٧٧٩,٩٧	٥٩٩,٦٢
الذرة الشامية	٢٦٥,٨٣	٢٠٠,٣٦	٤٣٠,١١	٢٧٤,٧٨
الذرة الرفيعة والدخن	٢٩,٧٠	٩١,٩٢	١٣,٢٤	٣٦١,٩٨
الشعير	٩٠,٧٠	١٢,٨٣	٣٩,٦٠	١٢٧,٢٩
الزيوت	١٢٩٢,١٢	٨٤٣,٠٩	١٧٧٠,٤٧	٤٢٨,٤٧
السكر	١١٦٤,٥٩	٩٢١,٠٤	١٣٢٤,٨٠	٨٦٦,٦١
الانتاج الحيواني	٢٩٨١,١١	٢٦٣١,٩٢	٦٤٨٦,٢٤	٤١٧٧,٠٩
لحوم حمراء	١٣٩,٣٣٣	١٣٠٣,٨٣	٣٧١٢,٤٠	٣١٤٢,٠٦
لحوم بيضاء	٦٣٨,٣٤	٥٠٠,٣٢	١٠٩٢,٥٨	٢٢٢,٢٨
ألبان	٧٧٥,٠٧	٧١٢,٧٠	١٢١٥,٩٩	٧١٩,٨٨
بيض	١٧٤,٣٧	١١٥,٠٧	٤٦٥,٢٧	٩٢,٨٧
أسماك	٣٣,٠٥	٣٩٧,٠٥	٣٢٤,٨٨	٥٦٩,٤٢
إجمالي	٨٣٤٨,١٩	٦١٦٧,٤٧	١٤٢٦٨,٥٨	٧٣٦٦,٠٤

(١) قيمة الفجوة التراكمية بدون البرامج ٦٣ و١٦٩ بليون دولار.

(٢) قيمة الفجوة التراكمية في ظل البرامج ٥٠ و١٠١ بليون دولار.

الباب الخامس

مشروعات برامج الأمن الغذائي

الباب الخامس
مشروعات برامج الأمن الغذائي العربي

٥ ـ ١ ـ مقدمـة :

تسعى الدول العربية الى تحقيق مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في مجموعات السلع الغذائية وخاصة مجموعة الحبوب، وقد إتضح ذلك من صياغة الأهداف القطرية لخطط التنمية الزراعية على مستوى كل دولة عربية ـ كما أوضحنا في الباب الثالث. إذ تركز الخطط الزراعية القطرية على برامج ومشروعات إنتاج الغذاء التي تتنوع وتتعدد مجالاتها، كما ترتبط هذه المشروعات أساساً بالقطاعات الاقتصادية الاخرى في هيكل الاقتصاد القومي وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدفها الدولة. وبالرغم من الأهمية التي تعطيها الدولة لبرامج الخطط القطرية في مجال الزراعة وخاصة برامج الغذاء، فان صياغة هذه البرامج ترتبط بصفة أساسية بالاطار الاقتصادي العام مما يؤدي الى تباين التوزيع النسبي للانفاق الاستثماري بين القطاعات الاقتصادية بل بين الأنشطة المختلفة داخل القطاع الاقتصادي نفسه وهو ما يحدث عادة بالنسبة لقطاع الزراعة، إذ إتضح أن حجم الانفاق الاستثماري المخصص لهذا القطاع لا يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدلات إنتاج الغذاء، كما سبق الاشارة الى ذلك في الباب الثالث من هذه الدراسة وبالاضافة الى ذلك فإن خطط التنمية الزراعية في الدول العربية تأخذ في إعتبارها تحقيق بعض الأهداف الانتاجية وصولا الى الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري بعيداً عن الاعتبارات القومية وهو ما يؤدي الى التباين الواضح بين الخطط القطرية في مجال التنمية الزراعية وبعدها عن الهدف الاستراتيجي العربي في تأمين الاحتياجات الغذائية داخل المنطقة العربية عن طريق الاستغلال الاقتصادي لما هو متاح من موارد طبيعية ومادية وبشرية في إطار الميزة النسبية لكل دولة عربية، ومدى ما تساهم به في تغطية العجز المتزايد في الاحتياجات الاستهلاكية للوطن العربي، كما سبق أن أوضحنا ذلك في الباب الثالث.

ومن هذا المنطلق إقترحت برامج الأمن الغذائي العربي التي تتضمن مشروعات متنوعة في مجالات إنتاج الغذاء. وقد أخذ في الاعتبار عند صياغة هذه المشروعات أنها لا تمثل بديلا للمشروعات الواردة في خطط التنمية الزراعية على المستوى القطري، وإنما هي مشروعات تمثل خطوة هامة على تحقيق جانب يعتد به في تحقق الأمن الغذائي العربي على المستوى القطري والقومي معاً. بما تعطيه من إهتمام وتوجيه للموارد الرأسمالية للمجالات التي يمكن إستثمارها في دفع عجلة نمو الانتاج الغذائي بمعدلات مرتفعة نسبياً عما يستهدف لها في الخطط القطرية ولقد اختيرت هذه المشروعات إستناداً الى إطارات الخطط القطرية وإتجاهات الاستراتيجية في كل دولة عربية وما يمكن أن تسهم به الدولة في زيادة إنتاج الغذاء وفقاً لمواردها المتاحة وفي إطار مفهوم الأمن الغذائي العربي.

وحيث أن هناك دولاً عربية تمتلك من الامكانيات والموارد الزراعية ما يجعلها قادرة على المساهمة الفعالة والسريعة في نمو الانتاج العربي من مجموعات السلع الغذائية وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي على المستوى القومي بجانب تحقيق أهدافها القطرية، فقد روعي في صياغة وتحديد هذه المشروعات التركيز على مثل هذه الدول في تنفيذ أهداف برامج الأمن الغذائي وتشمل كل من السودان والعراق المغرب، سوريا، الجزائر، تونس، المملكة العربية السعودية، اليمن الشمالي، لبنان، موريتانيا، سلطنة عمان، اليمن الجنوبي والصومال. بالاضافة الى ذلك، تضمنت مشروعات الأمن الغذائي أيضا تنفيذ بعض المشروعات القومية التي تشترك فيها أكثر من دولة عربية تمتلك من الموارد والامكانيات ما يجعلها أكثر مساهمة في زيادة معدلات الانتاج في مجالات الانتاج الحيواني والداجني والأسماك وهي اليمن الجنوبية، سلطنة عمان، موريتانيا، سوريا، العراق، المغرب.

ويحتوي الاطار العام للمشروعات المقترحة على ١٥٣ مشروعاً منها ١٤٥ مشروعاً قطرياً، ٨ مشروعات قومية وهي المشروعات التي يشترك في تنفيذها أكثر من دولة، راجع جدول (٤ ـ ١). وقد حددت معالم المشروعات المقترح تنفيذها في إطار برامج الأمن الغذائي العربي، وكذلك حجم الانفاق الاستثماري والجاري والعائد السنوي في مرحلة إستقرار المشروع بالاضافة الى الآثار الانتاجية لهذه المشروعات على الفجوة الغذائية على مستوى كل دولة عربية خلال العشرين عاماً القادمة (راجع الملحق الاحصائي في نهاية الدراسة).

٥ ـ ٢ ـ مشروعات برامج الأمن الغذائي في السودان

يمتلك السودان من الموارد الطبيعية ما يجعلها تمثل قاعدة أساسية للتنمية الزراعية بصفة عامة. إذ تقدر الرقعة الأرضية بنحو ٢٥٠,٥ مليون هكتار منها حوالي ٥٨,٩ مليون هكتار قابلة للزراعة، الا أن ما يستغل من هذه المساحة حالياً لايتعدى نحو ٧

مليون هكتار أو ما يعادل ١١,٩٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعة[١]. كما يمتلك السودان من الموارد المائية السطحية ما يقدر بنحو ٢١,٠ مليار م٣ يستغل منها حوالي ١٨,٧ مليار م٣، الا أنه من المتوقع زيادة الموارد المائية السطحية المتاحة الى نحو ٣٠,٢ مليار م٣ وذلك على أثر تنفيذ بعض مشروعات المياه حتى نهاية القرن الحالي. كما يوجد مساحات كبيرة من المراعي الطبيعية والغابات تقدر بنحو ٢٤ مليون هكتار مراعي، ٩,١ مليون هكتار غابات[١]

تبلغ عدد المشروعات المقترح تنفيذها في جمهورية السودان ٣٠ مشروعاً موزعة بين خمس برامج، يخص برنامج إنتاج القمح والحبوب منها ٨ مشروعات[٢]، والحبوب الزيتية مشروعاً واحداً (بالاضافة الى المشروعات المشتركة مع الحبوب) وبرنامج إنتاج السكر ٩ مشروعات، برنامج الانتاج الحيواني والداجني ١١ مشروعاً وأخيراً مشروعاً واحد لبرنامج إنتاج الأسماك.

وتقدر الاستثمارات الاجمالية لتنفيذ هذه المشروعات بحوالي ٨٣٤٥,٢٥ مليون دولار أي ما نسبته نحو ٣١,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المقدرة لتنفيذ المشروعات القطرية لبرامج الأمن الغذائي في جميع الدول العربية والبالغة نحو ٢٦,٦ مليار دولار. وتمثل الاستثمارات المخصصة لمشروعات برنامج القمح والحبوب وبرنامج البذور الزيتية نحو ٦١,٥٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري المخصص للسودان (منها نحو ٣٨,٧٪ لمشروعات القمح والحبوب) في حين يمثل الانفاق الاستثماري لمشروعات إنتاج السكر نحو ٢٦,٢٪، لمشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ١٠,٧٪، ولمشروعات الانتاج السمكي نحو ١,٦٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري المخصص للسودان.

وتبلغ جملة التكاليف الجارية في مرحلة الاستقرار لمشروعات البرامج الخمس حوالي ٢٠٩٤,٢ مليون دولار سنوياً يخص منها مشروعات إنتاج القمح والحبوب نحو ١١,٨٪ ومشروعات إنتاج البذور الزيتية نحو ٦,١٪ ومشروعات إنتاج السكر نحو ١٢,١٪، ومشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ٦٨,٨٪ وأخيراً مشروعات الانتاج السمكي نحو ١,٢٪.

يقدر العائد السنوي من الانتاج المتولد من هذه المشروعات في مرحلة الاستقرار بحوالي ٤٢١٥,٧ مليون دولار يمثل عائد مشروعات القمح والحبوب منها نحو ٩,٤٪ مشروعات إنتاج الحبوب الزيتية نحو ٢٣,٧٪ مشروعات إنتاج السكر نحو ١٥٪ ومشروعات إنتاج الأسماك نحو ٢,٠٪، في حين يمثل العائد من مشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ٥٠٪ من إجمالي العائد المتوقع الحصول عليه من تنفيذ مشروعات البرامج الخمس في جمهورية السودان الديمقراطية وفيما يلي تفصيلا لمشروعات البرامج المقترحة:

٥ ـ ٢ ـ ١ برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في السودان:

إنطلقت إستراتيجية برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في جمهورية السودان الديمقراطية من عدة إعتبارات أهمها:

أولا: نظراً لما تتطلبه التنمية الزراعية في السودان خاصة التوسع الزراعي الافقي من ضرورة توفير تسهيلات كبيرة في البيانات الأساسية والخدمات، ونظراً لانخفاض الكثافة السكانية الارضية بشكل ملحوظ، وضعف القدرة التمويلية الذاتية، وضيق قدرة المؤسسات الانشائية على تنفيذ مشروعات إنمائية طموحة خاصة في الظروف الراهنة فقد ركز البرنامج المقترح بشقيه الحبوب والبذور الزيتية على مشروعات التوسع الرأسي ذات العائد السريع نسبياً، والتي لا تتطلب توسعات كبيرة في البنية الأساسية، إذ أنه يضم أربع مشروعات إنتاجية مستهدفة التوسع الرأسي هما:

* **مشروعات تطوير الزراعة التقليدية:** في مساحة تقدر بنحو ٣,٩ مليون هكتار من زراعات الحبوب والبذور الزيتية وبانفاق إستثماري ١,٣٩٨ بليون دولار.
* **مشروع تطوير القطاع المطري الحديث:** وذلك في مساحة تقدر بنحو ١,٥١٨ مليون هكتار وباستثمارات ٢٨٨ مليون دولار.
* **مشروع تطوير زراعات القمح:** في الجزيرة ـ المناقل ـ وحلفا الجديدة في مساحة تقدر بنحو ٢٩٨,٢ ألف هكتار، وبإنفاق إستثماري ١٦٣,٦ مليون دولار.
* **مشروع تطوير زراعات الفول السوداني:** لمساحة تقدر بنحو ٢٩٧ ألف هكتار وباستثمارات تبلغ حوالي ١٩٥,٣٣ مليون دولار.

ثانياً: , إن تحقيق معدلات نمو طموحة خاصة في المدى البعيد لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من الموارد

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية/ دراسات برامج الأمن الغذائي العربي الجزء الثاني، الموارد الطبيعية في البلاد العربية.

(٢) منها أربع مشروعات مشتركة بين برنامج القمح والحبوب وبرنامج البذور الزيتية.

الطبيعية المتاحة وذلك بالتوسع في الرقعة الزراعية على أن تدرج هذه المشروعات في المساحة بما يتناسب مع التطور في القدرة على إستيعاب الاستثمارات ويتضمن البرنامج المقترح مشروعين في هذا المجال هما :

* **مشروع التوسع في الزراعة الآلية بغرب السودان :** في مساحة تقدر بنحو ٤,٢٩ مليون هكتار من زراعات الحبوب والبذور الزيتية وباستثمارات ٢,٨٩٦ بليون دولار.
* **مشروع تنمية إنتاج الارز :** في حوض أبو قصبة في مساحة تقدر بنحو ١٥,٦ ألف هكتار وباستثمارات إجمالية ١٣٤,٦ مليون دولار.

وبالاضافة الى الستة مشروعات السابق الاشارة اليها فان البرنامج المقترح تضمن أيضا ثلاث مشروعات خدمية هي :

* **مشروع إكثار البذور المحسنة :** (حبوب وبذور زيتية)، باستثمارات ١٦,٨٨ مليون دولار.
* **مشروع تدعيم الطاقة والتخزين للحبوب :** باستثمارات ٣٤,٢ مليون دولار.
* **مشروع تدعيم البحوث الزراعية :** باستثمارات ٦,٣ مليون دولار.

وقد اقترحت هذه المشروعات الثلاث لتهيئة المناخ وإتاحة الامكانات المناسبة والتي تستطيع من خلالها المشروعات الانتاجية أن تحقق أهدافها وعلى ذلك فيضم البرنامج المقترح تسع مشروعات ستة منها إنتاجية وثلاثة مشروعات خدمية، كما تنقسم المشروعات الانتاجية بدورها الى أربعة للتوسع الرأسي واثنين الأفقي.

وتجدر الاشارة هنا أنه نظراً للتكامل والتبادل بين محاصيل الحبوب والبذور الزيتية وبعض المحاصيل الاخرى في الدورات الزراعية بالسودان فانه من التسع مشروعات المقترحة هناك أربعة مشروعات مشتركة بين برنامجي الحبوب والبذور الزيتية وهذه المشروعات هي :

(١) مشروع التوسع في الزراعة الآلية بغرب السودان.
(٢) مشروع تطوير القطاع المطري الحديث.
(٣) مشروع تطوير الزراعة التقليدية
(٤) مشروع إكثار البذور المحسنة.

ويقدر الانفاق الاستثماري للمشروعات المقترحة لبرنامجي الحبوب والبذور الزيتية بنحو ٥,١٣٣ بليون دولار ينفق منها حوالي ٢,٣ بليون دولار حتى عام ١٩٨٥ في حين ينفق الباقي خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠

وتجدر الاشارة الى أن مشروع التوسع في الزراعة الآلية بغرب السودان يعد أكبر المشروعات المقترحة في أي من البرنامجين سواء من حيث أثره الانتاجي أو من حيث إنفاقه الاستثماري. إذ أن من المتوقع أن يستوعب وحده ما يعادل ٥٥٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري لبرنامج الحبوب ونحو ٥٩٪ من جملة الانفاق الاستثماري لبرنامج البذور الزيتية.

كما يقدر الانفاق السنوي الجاري لبرنامج الحبوب والبذور الزيتية بنحو ٣٧٤,٠٥ مليون دولار يخص برنامج الحبوب منها ما يعادل نحو ٦٦٪ في حين يخص الباقي مشروعات برنامج البذور الزيتية وذلك بعد وصول المشروعات المقترحة مرحلة الاستقرار.

أما العائد السنوي المتوقع للمشروعات، فمن المنتظر أن يتزايد هذا العائد تدريجياً ليبلغ نحو ١٣٩٦,٢٤ مليون دولار عند وصول المشروعات مرحلة الاستقرار في خلال الفترة التالية حتى عام ٢٠٠٠.

أما عن الآثار الانتاجية للبرنامج المقترح بشقيه للحبوب والبذور في عام ١٩٨٥ فتقدر بنحو ٢٩٨,٢ ألف طن من القمح، ٧٨٤ ألف طن من الذرة الرفيعة والدخن، ونحو ٢٢,٥ ألف طن من الارز الشعير[1] ونحو ١٩٧,١ ألف طن من الزيوت، كما ينتظر أن تتصاعد هذه الآثار الانتاجية ليبلغ نحو ٢٤١٤ ألف طن من الذرة الرفعية ونحو ١٥٦ ألف طن من الأرز الشعير، ونحو ٥٥٢ ألف طن من الزيوت في عام ٢٠٠٠ في حين ينتظر أن يظل الاثر الانتاجي للقمح على نفس مستواه في عام ١٩٨٥.

وبدراسة أثر هذه المشروعات في إطار أثارها الانتاجية والمشار اليها سابقاً أنه من المنتظر أن تختفي الفجوة الغذائية للقمح ويكتفي السودان ذاتياً من هذه السلعة على الرغم من التزايد السريع في الاستهلاك الفردي وبالتالي جملة الاحتياجات - سواء في عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ أما عن الذرة الرفيعة والدخن فان البرنامج المقترح من المتوقع أن يزيد من قدرة السودان على التصدير بشكل كبير، إذ ينتظر أن تصاعد الفائض من نحو ٢٣٢ ألف طن بدون البرنامج الى حوالي مليون طن في كل البرنامج، وبذلك ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ١٠٦,٨٪ الى نحو ١٤٠٪ وذلك في عام ١٩٨٥ كما يتحقق نفس الوضع في عام ٢٠٠٠، حيث ينتظر أن

---

(١) الأرز غير المقشور (الشلب).

يبلغ حجم الفائض في ظل البرنامج المقترح نحو ٣,٤ مليون طن وأن تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي وبالتالي الى نحو ١٦٠٪ أما الارز فانه على حين ينتظر أن يظل السودان محقق لعجز في هذه السلعة يزداد سنة بعد أخرى الى أن يبلغ نحو ١٣٨ ألف طن في عام ٢٠٠٠ ،فان البرنامج المقترح من المتوقع أن يعكس هذه الصورة الى فائض يقدر قوامه بنحو ١٨ ألف طن من الارز الشعير وذلك مع نهاية القرن الحالي، ومن ثم فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي للارز الشعير من نحو ٢١,٦٪ بدون البرنامج الى نحو ١١٠٪ في ظل هذا البرنامج.

وفيما يتعلق بالآثار الانتاجية للبرنامج على الفجوة الغذائية للزيوت فمن المنتظر أن يتصاعد إنتاج الزيوت بتأثير البرنامج بحوالي ١٩٧ ألف طن في عام ١٩٨٥، ٥٥٢ ألف طن عام ٢٠٠٠ ومن ثم فيمن المتوقع أن يؤدي هذا البرنامج الى زيادة الفائض الى نحو ٩٨ ألف طن مع حلول نهاية القرن الحالي، وبصفة عامة فان الفائض المتوقع في ظل هذا البرنامج من المنتظر أن يسهم في تقليص حجم الفجوة الغذائية من الزيوت للدول العربية بما يزيد عن خمسها المتوقع لعام ١٩٨٥، وعن نصفها في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٢ ـ ٢ ـ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في السودان:

يتضمن هذا البرنامج مشروعات لانتاج اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء ومشروعات للألبان والبيض. وتتركز إستراتيجية البرنامج على إستغلال المراعي المتاحة في تجميع وتسمين الأبقار المحلية لزيادة إنتاج اللحوم بالاضافة الى توفير الألبان في أسواق الاستهلاك الرئيسية الواقعة في نطاق المدن الكبيرة للتغلب على مشاكل البنية الأساسية وخاصة مشكلة النقل. كما تتضمن الاستراتيجية أيضا توفير اللحوم البيضاء بغرض رفع مستوى الاستهلاك الفردي تدريجياً حتى نهاية القرن الحالي الى ما يقرب من ثلاث أضعاف مستوى الاستهلاك الحالي وذلك عن طريق تدعيم صناعة الدواجن بازالة أهم المعوقات التي تعترض نمو هذه الصناعة كانخفاض إنتاج الوحدات الانتاجية وإرتفاع التكاليف الحقيقية للانتاج وإنخفاض الكفاءة التسويقية، كما يتضمن البرنامج أيضا إقامة وحدات للبيض مع توفير الخدمات المساندة للمشروعات الانتاجية سواء في مجال إنتاج اللحوم الحمراء أو البيضاء أو الألبان والبيض وبصفة عامة فان البرنامج يتضمن عدداً من المشروعات التي تهدف في مجموعها الى تحقيق درجة أعلى من الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات إضافة الى هدف تحقيق فائض في الانتاج في حالة توفر الظروف المناسبة لتحقيق أهداف البرنامج، بحيث يساهم في تغطية جزء من العجز في الاحتياجات الاستهلاكية من هذه المنتجات على المستوى القومي العربي.

وتنقسم مشروعات البرنامج الى مشروعات تتسم بصفة الانتاج المباشر ومشروعات أخرى للخدمات المساندة للانتاج. وتهدف مشروعات الانتاج المباشر الى تطبيق نظم الانتاج المكثفة في مجال اعداد إنتاج اللحوم الحمراء والالبان بوضع أعداد كبيرة من الماشية والاغنام الاصيلة في مزارع ذات حجم إقتصادي موزعة على مواقع تتوفر فيها متطلبات الانتاج من أعلاف وبنيات أساسية[1]، أما المشروعات المساندة فتتسم بكونها مشروعات خدمية لتوفير الاعلاف وتحسين الخدمات البيطرية وهي مشروعات مكملة وضرورية لدفع عجلة الانتاج.

ويتضمن البرنامج المقترح إحدى عشر مشروعاً موزعة بين مشروعات إنتاجية للحوم والالبان واللحوم البيضاء والبيض ومشروعات خدمية، وهي موزعة على النحو التالي:

- مشروع تجميع الأبقار المحلية وتسمينها بمنطقة الكدرو باستثمارات قدرها ١٧,٣ مليون دولار.
- إقامة مزارع رعوية لتربية الاغنام بشرق السودان باستثمارات قدرها ٥,٦ مليون دولار.
- تجميع الابقار والاغنام وتسمينها بالدمازين باستثمارات قدرها ٣١,٥ مليون دولار.
- إنتاج الحليب من الابقار الفريزيان باستثمارات قدرها ١١٣,٣ مليون دولار.
- وحدات إنتاج اللحوم البيضاء باستثمارات قدرها ١٨٠ مليون دولار.
- وحدات إنتاج البيض باستثمارات قدرها ٣٤٠,٨ مليون دولار.
- مشروع تطوير الخدمات البيطرية الميدانية باستثمارات قدرها ١٣,٢ مليون دولار.
- إقامة مصانع لانتاج الاعلاف باستثمارات قدرها ٨٦,٤ مليون دولار.
- مكافحة الطاعون البقري باستثمارات قدرها ٣,٤ مليون دولار.
- إنتاج لقاح الحمى القلاعية باستثمارات قدرها ٦٣,٦ مليون دولار.

---

(١) التقرير السلعي لبرنامج الانتاج الحيواني، تنمية قطاع إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان، الباب السادس، دراسات برامج الأمن الغذائي العربي.

تتلخص السمات العامة لهذه المشروعات بان أربعة منها مشروعات للتنمية الرأسية تهدف الى تجميع الأبقار المحلية من شمال وجنوب كردفان ودارفور وتسمينها على علائق جافة بمنطقة الكدرو في أربع دورات سنوياً، وكذلك تجميع الأبقار والأغنام من غرب السودان وتسمينها في منطقة الدمازين، بالاضافة الى إقامة مزرعتين رعويتين لتربية الاغنام في مناطق الزراعة الآلية المروية بالقاش وجنوب القضارف وكذلك تربية الابقار الهجين باستخدام التلقيح الصناعي في أراضي الجزيرة. وهناك ثلاث مشروعات أخرى للتنمية الأفقية تركز على إنتاج الحليب من أبقار الفريزيان، وإقامة وحدات صغيرة لانتاج اللحوم البيضاء والبيض، وقد إقترح إقامة مثل هذه الوحدات الصغيرة بمقارنتها بالوحدات الانتاجية الكبيرة الحجم في هذا المجال، وذلك لعدم توفر عنصر الادارة والتكنولوجيا التي تتطلبها الوحدات الكبيرة بجانب غياب البنية الأساسية والخبرات والكوادر الفنية التي تتطلبها هذه الوحدت. وهناك أربعة مشروعات خدمية تركز على توفير الخدمات البيطرية ومكافحة الطاعون البقري وإنتاج اللقاحات بجانب مصانع إنتاج العلف المركز وكلها مشروعات ضرورية لخدمة المشروعات الانتاجية وتساهم في تحقيق أهداف برنامج الانتاج الحيواني والداجني.

وقد إعتمد على الاغنام أساساً في إنتاج اللحوم الحمراء بزيادة إستغلال المراعي وإتباع نظم الانتاج الكثيف وعلى الابقار بصفة أساسية لانتاج الالبان وتغطية جزء من الطلب على اللحوم الحمراء وذلك لامكان تربيتها باعداد كبيرة تحت نظام الانتاج الكثيف.

يقدر الانفاق الاستثماري الاجمالي للمشروعات بحوالي ٨٩٤,٣ مليون دولار منها ٢٨٣,٨ مليون دولار إستثمارات يتطلبها البرنامج خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، حوالي ٦١٠,٥ مليون دولار للفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠.

كما يبلغ الانفاق الجاري السنوي في مرحلة الاستقرار الكامل لهذه المشروعات حوالي ١٤٣٩,٩ مليون دولار، ويقدر العائد السنوي في مرحلة الاستقرار بحوالي ٢١٠٢,٢ مليون دولار.

أما فيما يختص بالاثار الانتاجية للبرنامج، فيقدر حجم الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بحوالي ٢٣ ألف طن، والالبان بحوالي ٢٥,٩ ألف طن والبيض بحوالي ٧,٦ ألف طن (تعادل ١٥٢ مليون بيضة) وذلك في عام ١٩٨٥.

ويتوقع أن يؤدي البرنامج الى زيادة الانتاج من اللحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٥٨ ألف طن واللحوم البيضاء بحوالي ٣٤,٧ ألف طن، أي ما مجموعه ٩٢,٢ ألف طن، كما يزيد إنتاج الالبان بحوالي ١٢٨,٧ ألف طن والبيض بحوالي ٥٥,٣ ألف طن (تعادل «١١٠٦ مليون بيضة»).

يؤدي تنفيذ مشروعات البرنامج الى تحقيق فائض في إنتاج اللحوم الحمراء يقدر بنحو ٧٠ ألف طن عام ١٩٨٥ يرتفع الى ١٧٠,٧ ألف طن في عام ٢٠٠٠ وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي بحوالي ١١٤٪، ١١٩,٦٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي من اللحوم الحمراء في هاتين السنتين على الترتيب. ويساهم هذا الفائض في تغطية ما نسبته نحو ٨,٤٪ من فجوة اللحوم الحمراء في الدول العربية عام ١٩٨٥ والبالغة حوالي ٨٣٦,٢ ألف طن وتنخفض مساهمة هذا البرنامج في تغطية العجز في إحتياجات الدول العربية من اللحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠، إذ تبلغ نحو ٨,١٪ فقط من جملة العجز المقدر بحوالي ٢١١٠,١ ألف طن خلال هذا العام.

ولن يكون هناك تأثير للبرنامج على فجوة اللحوم البيضاء في البلاد العربية عام ١٩٨٥، إذ تكتفي السودان ذاتياً من هذه اللحوم ولا يوجد أي زيادة في الانتاج يحقق معها السودان فائضاً للتصدير. أما على المدى البعيد، فعلى الرغم من تحقيق البرنامج الفائض في الانتاج يقدر بحوالي ٣٤,٢ ألف طن عام ٢٠٠٠ فان السودان لن يستطيع المساهمة في تغطية العجز في إحتياجات الدول العربية من اللحوم البيضاء في عام ٢٠٠٠ والمقدر بحوالي ١٦٨,٨ ألف طن، ولكنه سيحقق إكتفاءاً ذاتياً في إنتاج اللحوم البيضاء في هذا العام.

وتشير توقعات إنتاج الألبان الى أنه بالرغم من زيادة الانتاج بحوالي ٢٣ ألف طن في عام ١٩٨٥، فان درجة الاكتفاء الذاتي تقدر بنحو ٩٦٪، بمعنى أن هناك عجز في الانتاج المحلي من الألبان يقدر بنحو ٨٠ ألف طن في هذا العام. ويتضح تأثير البرنامج على فجوة الألبان في عام ٢٠٠٠، إذ يتوقع أن ينمو الانتاج المحلي ويحقق فائضاً للتصدير يقدر بنحو ١٢٨,٧ ألف طن وتبلغ درجة الاكتفاء الذاتي ١٠٤,٥٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي للالبان في هذا العام. ويقدر مساهمة السودان في تغطية العجز في إحتياجات الوطن العربي من الألبان في هذا العام بنحو ٣,٩٪ من إجمالي حجم الفجوة العربية والبالغة ٣٢٧٢,٠ ألف طن.

أما فيما يختص بانتاج البيض فان البرنامج سيحقق الاكتفاء الذاتي للسودان في عام ١٩٨٥، إذ يتوقع أن يغطي الانتاج الاحتياجات الاستهلاكية لهذا العام على الرغم من زيادة الانتاج بنحو ٧,٦ ألف طن. ومن المتوقع أن تكتفي السودان ذاتياً في عام ٢٠٠٠ أيضا نتيجة لتنفيذ البرنامج المقترح، إذ تبلغ درجة الاكتفاء الذاتي نحو ١٠٠٪ مقابل ٣٧٪ فقط من إجمالي الاستهلاك المحلي

من البيض عام ٢٠٠٠ في حالة عدم تنفيذ البرنامج . ولا يتوقع أن تساهم السودان بأي نصيب في تغطية فجوة البيض القومية في عام ٢٠٠٠ والبالغة نحو ٩١,٥ ألف طن.

٥ ـ ٢ ـ ٣ ـ برنامج إنتاج السكر في السودان

تعتمد إستراتيجية البرنامج على تطوير إنتاجية مزارع قصب السكر الحالية لتوفير الخامات اللازمة لتشغيل الطاقات التصنيعية المتاحة بالاضافة الى تطوير الوحدات الانتاجية القائمة والتوسع في مساحات قصب السكر لاقامة وحدات إنتاجية جديدة تساهم في زيادة الانتاج المحلي من السكر لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية وتحقيق فائض للتصدير.

ويتضمن البرنامج تسعة مشروعات تهدف جميعها تحقيق هذه الاستراتيجية وهي :

- مشروع رفع كفاءة مزارع السكر في الجنيد وسنار وحلفا الجديدة باستثمارات قدرها ٥٨,٩ مليون دولار.
- مشروع إستكمال مزرعة مصنع سكر عسلاية باستثمارات قدرها ٢٦,٥ مليون دولار.
- مشروع تطور طاقة مصنعي الجنيد وحلفا الجديدة باستثمارات قدرها ٤٥,٠ مليون دولار.
- مشروع إستكمال مصنع سكر ملوط باستثمارات قدرها ١١٠,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر منقلا باستثمارات قدرها ١٠٥,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع الجبلين ـ الرنك، ٣٠٧,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر أعالي عطبرة وستيت، ٧١٧,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر الرهد، ٦١٤,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بيكو جونقلي، ٢٠٥,٠ مليون دولار.

تتلخص السمات العامة لمشروعات تطوير الانتاجية وزيادة إنتاج مزارع القصب الملحقة بمصانع السكر القائمة في توفير المعدات والآلات الزراعية وتعميم إستخدام الحصاد الآلي مع تدعيم وحدات نقل المحصول بين المزارع والمصانع الثلاثة بالجنيد وحلفا الجديدة وسنار، بجانب إكثار أصناف القصب وتوفير الخدمات المساندة لانتاج قصب السكر. كما تتسم مشروعات تطوير الطاقات الصناعية القائمة بالتركيز على الاحلال والتجديد بجانب توسيع ورفع كفاءةالاستخلاص للوحدات الانتاجية الحالية، في حين تتسم مشروعات السكر الجديدة بالانتشار والتدرج في إقامة المصانع وفقاً لمزارع القصب الجديدة المقترح إنشاؤها خلال الفترة الزمنية المقبلة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠) وبحيث يتم إنشاء الوحدات الانتاجية الصناعية في إطار التوسع المقترح في مساحات قصب السكر والتي تقدر بنحو ١٠٤,٦ ألف هكتار هذا خلال المساحات المزروعة حالياً بقصب السكر في مزارع جنيد وحلفا وسنار والبالغة نحو ٢٤,٨ ألف هكتار والتي يستهدف البرنامج رفع إنتاجيتها من ١٠٠ طن/الهكتار الى ١٢٠ طن/الهكتار في نهاية هذا القرن يقدر الانفاق الاستثماري الاجمالي لمشروعات البرنامج بحوالي ٢١٨٨ مليون دولار منها حوالي ٣٣٠ مليون دولار لمشروعات التطوير والاستكمال والاحلال والتجديد المقترح تنفيذها خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، حوالي ١٨٥٨ مليون دولار لمشروعات السكر الجديدة المتوقع تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ .

كما يقدر الانفاق الجاري السنوي في فترة الاستقرار والوصول الى مرحلة التشغيل القصوى للطاقات الانتاجية المتاحة بحوالي ٢٥٤,٣ مليون دولار وذلك خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ .

ويبلغ العائد السنوي من تنفيذ هذه المشروعات حوالي ٦٣٣,٣ مليون دولار وهو يمثل قيمة الانتاج المتولد عند مرحلة الاستقرار.

تشير الآثار الانتاجية لتنفيذ البرنامج المقترح الى تحقيق زيادة في الانتاج المحلي من السكر تقدر بحوالي ٣٤٩,٤ ألف طن سكر أبيض في عام ١٩٨٥، ترتفع الى حوالي ١٧٦٢,٦ مليون طن بنهاية القرن الحالي.

ويؤدي تنفيذ البرنامج المقترح الى تحقيق فائض للتصدير يقدر بحوالي ٢٢٦ ألف طن عام ١٩٨٥ يرتفع الى نحو ١٥٠٢ ألف طن عام ٢٠٠٠، وبذا تبلغ درجة الاكتفاء الذاتي للسودان حوالي ١٥٠٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي لعام ١٩٨٥، ترتفع الى حوالي ٢٧٦,٧٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي لعام ٢٠٠٠ .

ويساهم برنامج السكر المقترح للسودان في تغطية نحو ٨,٨٪ من إجمالي العجز في إحتياجات الوطن العربي من السكر عام ١٩٨٥ ـ والبالغ ٢٥٦٧ ألف طن ونحو ٦٢,٢٪ من إجمالي العجز في إحتياجات الوطن العربي من السكر عام ٢٠٠٠ والبالغ نحو ٢٤١٥ألف طن.

٥ - ٢ - ٤ - برنامج الانتاج السمكي في السودان

إقتصر برنامج الانتاج السمكي في جمهورية السودان الديمقراطية على مشروع إستهدف تطوير المصايد الداخلية، تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ١٢٩,٩ مليون دولار في حين تقدر طاقاته الانتاجية بنحو ٥٦ ألف طن من الاسماك سنوياً تقدر قيمتها بنحو ٨٤ مليون دولار.

وبالاضافة الى ما سبق فتقدر التكلفة الجارية للازمة لتنفيذ المشروع المقترح بنحو ٢٦ مليون دولار سنوياً، وذلك خلال فترة إستقرار المشروع، كما أنه من المنتظر في ظل المشروع المقترح أن تنخفض نسبياً حدة الفجوة الغذائية من الأسماك بما يعادل الثلث عام ١٩٨٥ والربع في عام ٢٠٠٠. حيث ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي ٥١,٥٪ بدون البرنامج في عام ١٩٨٥ الى نحو ٦٦,٤٪ في ظل هذا البرنامج في نفس السنة، ومن نحو ١٤,٤٪ بدون البرنامج الى نحو ٣٨,١٪ في ظل البرنامج وذلك في عام ٢٠٠٠.

٥ - ٣ - مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجمهورية العراقية:

تقدر الرقعة الأرضية بالجمهورية العراقية بنحو ٤٣,٧ مليون هكتار، منها نحو ١١,٥ مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة، إلا أن ما يستغل منها حالياً في الزراعة لا يتعدى حوالي ٥,٧ مليون هكتار، وتشكل الزراعات الاروائية أكثر من نصف هذه المساحة (نحو ٥٧٪) خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية. كما يقدر حجم الموارد المائية السطحية المتاحة بحوالي ٤٢,٦ مليار م٣ تستغل تقريباً بالكامل في الوقت الحاضر، ومن المتوقع في ظل برنامج تنمية الموارد المائية أن يزداد حجم الموارد المائية المتاحة الى حوالي ٦٧ مليار م٣. وبالاضافة الى توفر الموارد الارضية والمائية فان العراق يمتلك حوالي ٤,٠ مليون هكتار من المراعي الطبيعية وبذا فان توفر الموارد الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من أرض ومياه يعتبر عاملا مشجعاً على تنفيذ المشروعات المقترحة في إطار برامج الأمن الغذائي العربي.

يبلغ عدد المشروعات المقترح تنفيذها في العراق ١٤ مشروعاً موزعة بين أربعة برامج، يخص برنامج القمح والحبوب منها مشروعان وبرنامج إنتاج السكر ثمانية مشروعات وبرنامج الانتاج الحيواني والداجني أربعة مشروعات تقدر الاستثمارات الاجمالية لتنفيذ المشروعات المقترحة في العراق بحوالي ٧٣٣٥,٠ مليون دولار، تمثل نحو ٢٧,٦٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري المقترح لتنفيذ المشروعات القطرية برامج الأمن الغذائي في جميع الدول العربية.

وتشكل الاستثمارات المخصصة لمشروعات إنتاج القمح والحبوب وحدها حوالي ٧٦,٨٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للعراق، في حين يمثل الانفاق الاستثماري لمشروعات إنتاج السكر حوالي ١١,١٪، لمشروعات إنتاج البذور الزيتية ٤,٨٪، لمشروعات الانتاج الحيواني والداجني ٧,٣٪.

تبلغ جملة التكاليف الجارية السنوية مرحلة الاستقرار لمشروعات البرامج الأربعة حوالي ١٠٥٨,٣ مليون دولار سنوياً، يخص منها مشروعات إنتاج القمح والحبوب نحو ١٧,٢٪ ومشروعات إنتاج البذور الزيتية نحو ١,٢٪ ومشروعات إنتاج السكر نحو ١٨,٠٪، أما التكاليف الجارية السنوية لمشروعات الانتاج الحيواني والداجني فيمثل نحو ٦٣,٦٪ من الجملة المقدرة للمشروعات كلها في مرحلة الاستقرار.

أما فيما يختص باجمالي العائد السنوي المتوقع من تنفيذ هذه المشروعات، فيقدر بحوالي ١٦٤٢ مليون دولار في مرحلة الاستقرار، يخص منها مشروعات القمح والحبوب نحو ٤٩,٢٪، والانتاج الحيواني والداجني نحو ٤٠,٠٪، أما مشروعات إنتاج السكر والبذور الزيتية فيخصها نحو ٦,٠٪، ٤,٧٥٪ من إجمالي العائد المتوقع من هذه المشروعات على الترتيب.

٥ - ٣ - ١ - برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في العراق(٢)

إنطلق تحديد المشروعات الانمائية في الجمهورية العراقية من طبيعة المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي بالعراق بصفة عامة وزراعات الحبوب والبذور الزيتية بصفة خاصة، إذ سبق أن تبين في الباب الثاني من هذه الدراسة، أن الزراعة العراقية المروية تعاني من عدة مشاكل يأتي في مقدمتها إرتفاع نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يحد من تطور الانتاجية الهكتارية من

---

(١) يجب التنويه أن السودان يكتفي ذاتياً في الاسماك، كما أن التوقعات في مستقبل الغذاء تشير الى نفس الظاهرة حتى عام ٢٠٠٠، أما الفجوة المشار اليها في هذا الجزء فقد حسبت على أساس إحتياجات غذائية - راجع المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسات برامج الأمن الغذائي العربي - الجزء السابع - الانتاج السمكي جدول رقم (٤)

(٢) يضم برنامجي إنتاج القمح والحبوب، والبذور الزيتية.

ناحية ويضعف من إستجابة هذه الاراضي للأساليب الانتاجية الحديثة من ناحية أخرى. أما عن الزراعة البعلية فبالاضافة الى ما تعانيه من تقلبة والظروف الجوية خاصة الأمطاروسوءتوزيعها وأثر ذلك على إنخفاض الانتاجية الهكتارية، فان عدم إقبال المزارعين أو عدم قناعتهم باستخدام وسائل الانتاج الحديث كالأسمدة والبذور المحسنة يزيد من حدة مشكلة تدهور الانتاجية وتقلبها من سنة الى أخرى.

وإستناداً الى الوضعية السابق الاشارة اليها فيضم البرنامج المقترح لتنمية إنتاج الحبوب والبذور الزيتية بالعراق مشروعين إنمائيين شاملين وهما:

* **مشروع إنشاء شبكات الصرف وتحسين قنوات الري**: في مساحة إجمالية تقدر بنحو ١١٦٨ ألف هكتار وباستثمارات إجمالية تقدر بنحو ٥٥٥٠ مليون دولار.
* **مشروع تطوير زراعات الحبوب والبذور الزيتية** : في المناطق المروية بصفة أساسية والمطرية بصفة ثانوية، وفي مساحة تقدر بنحو ١,٦٨٠ مليون هكتار وباستثمارات كلية تبلغ نحو ٤٣٨,٠ مليون دولار.

ويتبين أن إستراتيجية برنامجي الحبوب والبذور الزيتية تركز بصفة أساسية على مشروعات التنمية الرأسية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. حيث أنه في الأجل القصير فان البرنامج يرتكز في تطويره لزراعات الحبوب والبذور الزيتية على إستخدام المزيد من المتغيرات التكنولوجية في الانتاج الزراعي والمتمثلة في رفع معدل الميكنة الزراعية وإستخدام الكميات المناسبة من الأسمدة الكيماوية، والبذور المحسنة هذا الى جانب مقاومة الآفات والحشائش وأداء العمليات الزراعية في مواعيد مناسبة وبالطرق والأساليب الملائمة، وذلك على غرار النتائج التى سبق التوصل اليها في مشروع الزراعة الرائدة مع إحداث بعض التطوير في الادارة والاشراف لتلاءم المشروع المقترح مع طبيعة التوسع المستهدف من ناحية وتجنباً للمشاكل والعقبات التي تعاني منها مشروع الزراعة الرائدة في بعض الأحيان من ناحية أخرى.

أما في المدى الطويل فيستند البرنامج الى إنشاء شبكات الصرف مع تعديل قنوات الري في مساحة كبيرة تخص زراعات الحبوب والبذور الزيتية منها حوالي ١,١٧ مليون هكتار، وذلك بهدف تحسين خواص التربة بالدرجة التي تسهم في رفع الانتاجية الهكتارية من ناحية وزيادة الأهمية النسبية لبعض الزروع الغذائية الاستراتيجية والاكثر حساسية للملوحة كالقمح في التركيب المحصولي من ناحية أخرى.

ويبلغ الانفاق الاستثماري للبرنامج المقترح بشقيه حوالي ٥٩٨٨ مليون دولار، من المتوقع أن يخص الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ منها نحو ٧٥٧ مليون دولار في حين ينفق الباقي خلال السنوات الكلية لعام ١٩٨٥ وحتى نهاية القرن الحالي.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع شبكات البذل يستحوذ على الجزء الأعظم من الاستثمارات، إذ تقدر تكاليفه الاستثمارية بنحو ٦٦٧ مليون دولار حتى عام ١٩٨٥ ثم بنحو ٤٨٨٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠.

أما عن التكاليف الجارية السنوية فيقدر بنحو ١١٢,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥، ونحو ١٩٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، أي بعد بلوغ المشروعات المقترحة بالبرنامج مرحلة الاستقرار.

كما يقدر إجمالي العائد المتوقع للبرنامج بنحو ٨٠٨ مليون دولار من محاصيل الحبوب وبنحو ٧٨ مليون دولار من محاصيل البذور الزيتية، وذلك بعد إستكمال تنفيذ المشروعات المقترحة.

ومن المتوقع أن يسفر البرنامج عن زيادة في الانتاج تقدر بنحو ١,٤ مليون طن من القمح، ٢٣٠ ألف طن من الذرة الشامية، وحوالي ١٢٥ ألف طن من الارز الشعير ونحو ١١٦ ألف طن من الشعير، ونحو ثلاثة آلاف طن من الذرة الرفيعة، هذا الى جانب نحو ٣٤,٤ ألف طن من الزيوت وذلك وفق تقديرات عام ١٩٨٥. أما في عام ٢٠٠٠ فمن المتوقع أن تتصاعد هذه الآثار الانتاجية لتبلغ نحو ٣,٤ مليون طن من القمح، وحوالي ٦١٥,٧ ألف طن من الذرة الشامية، ونحو ٤٥٥ ألف طن من الارز الشعير، وحوالي ٤٦٤ ألف طن من الشعير، هذا بالاضافة الى نحو ٨٨,٧ ألف طن من الزيوت.

وبطبيعة الحال يؤدي هذا النمو الانتاجي في ظل البرنامج المقترح الى إختفاء الفجوة الغذائية المقدرة للقمح والتي يبلغ حجمها نحو ٨٣٣، ٢٤١ ألف طن من القمح في عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠ على الترتيب ليس فقط بل وتحقيق فائض من هذه السلعة يقدر بنحو ٠,٦٠، ٢,٣ مليون طن وذلك لنفس العامين على الترتيب. ومن ثم فمن المنتظر أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٦٥٪ الى ١٢٥٪ في عام ١٩٨٥، ومن نحو ٩٤٪ الى ١٨٥٪ في عام ٢٠٠٠. كما ينتظر أن يتحقق نفس الوضع بالنسبة للذرة الشامية إذ يتحول العجز المقدر بنحو ٤٧، ٦٠ ألف طن في عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠ على الترتيب بدون البرنامج، الى فائض كبير يقدر بنحو

١٨٣ ، ٥٥٦ ألف طن في نفس العامين على الترتيب. الأمر الذي يترتب عليه إرتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٦٣٪ الى ٢٤٥٪ في عام ١٩٨٥ ، ومن حوالي ٦٤٪ الى ٤٣٧٪ في نهاية القرن الحالي ، الا أنه يمكن القول أن جزءاً كبيراً من هذا الفائض من الممكن أن يوجه للاستهلاك المحلي كعلف مركز في حالة التوسع في النشاط الانتاجي الداجني أو الحيواني.

أما عن الارز فمن المتوقع أن يضفي البرنامج المقترح تحسناً واضحاً على ميزانه التجاري لعام ١٩٨٥ ، حيث ينتظر أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي بتأثير البرنامج من نحو ٤٥٪ الى نحو ٦١٪ ، كما يتوقع أن تزداد صورة هذا الميزان تحسناً مع حلول عام ٢٠٠٠ حيث يختفي العجز المقدر لهذه السلعة ويتحقق الاكتفاء الذاتي الكامل منها.

وعن الشعير فمن المنتظر أن يحدث البرنامج المقترح تطوراً وضحاً بالنسبة لاوضاعه الاقتصادية ، ويتحقق فائض قوامه ١٦ ، ٤٦٣ ألف طن وذلك في عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ على الترتيب. كما ينتظر أن يحقق البرنامج الاكتفاء الذاتي للعراق من الذرة الرفيعة والدخن في عام ١٩٨٥ ، وأن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي الى نحو ١٠٦٪ من هذين المحصولين في عام ٢٠٠٠ .

وبالاضافة الى ما سبق فان البرنامج المقترح من المتوقع أن يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت من حوالي ١٢,٢٪ الى حوالي ٣٨,٢٪ في عام ١٩٨٥ ومن حوالي ١٦,٣٪ الى حوالي ٥٨,٨٪ في عام ٢٠٠٠ .

٥ - ٣ - ٢ - برنامج الانتاج الحيواني والداجني في العراق

يشمل هذا البرنامج تنفيذ أربعة مشروعات في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والألبان. إثنان من هذه المشروعات تتسم بزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية وتحسين نوعيتها وزيادة حجم المزرعة ويطلق عليها مشروعات التوسع الرأسي ، والمشروع الثالث لتحسين إنتاج اللبن عن طريق تهجين الأبقار المحلية بالفريزيان والمشروع الرابع خدمي ويعتبر من المشروعات المساندة التي تهدف الى تحسين الخدمات البيطرية. بالاضافة الى هذه المشروعات القطرية توجد مشروعات قومية في مجال الانتاج الحيواني تشترك فيها العراق أيضا. وتتلخص إستراتيجية البرنامج في الاعتماد على الاغنام والابقار المحلية لانتاج اللحوم الحمراء والابقار بصفة أساسية لانتاج الالبان عن طريق تحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية المحلية من الالبان بالتهجين مع أبقار الفريزيان المستوردة.

يتضمن البرنامج مشروعاً لانشاء ١٥ محطة للانتاج الكثيف للاغنام الكرادي بالمنطقة الشمالية والعواسي بالوسطى والعرابي بالجنوبية وذلك على علف أخضر ومركز، كما يشمل مشروعاً لاقامة ٤٠ محطة للانتاج الكثيف للألبان من الابقار الفريزيان في شمال العراق على الأعلاف الخضراء، ومشروعاً لتهجين الأبقار المحلية بالسائل المنوي المجمد لطلائق الفريزيان على المستوى القطري.

ويقدر الانفاق الاستثماري لهذه المشروعات بحوالي ٥٣٣,٢ مليون دولار موزعة على فترتين، يخص الفترة الأولى ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ حوالي ٥١٧,١ مليون دولار والفترة الثانية ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٠ حوالي ١٦,١ مليون دولار وفيما يلي توزيعاً لهذه الاستثمارات على المشروعات:

- مشروع إقامة ١٥ محطة للانتاج المكثف للاغنام باستثمارات ١٥,٨٤ مليون دولار.
- مشروع لاقامة ٤٠ محطة للانتاج المكثف للالبان باستثمارات ٥٠٢,٠ مليون دولار.
- مشروع تهجين الابقار المحلية بالفريزيان لتحسين ناتج الالبان باستثمارات ١٥,٢٥ مليون دولار.
- مشروع إقامة مركز لدراسات الحمى الصفراء باستثمارات ٠,١٥ مليون دولار.

وتبلغ التكاليف الجارية لهذه المشروعات حوالي ٦٧٣,٠ مليون دولار وذلك في مرحلة الاستقرار، ويقدر العائد السنوي بحوالي ٦٥٧,٥ مليون دولار عند وصول هذه المشروعات لمرحلة الاستقرار الكامل. وتنعكس الآثار الانتاجية لهذا البرنامج فيما تضيفه مشروعاته من زيادة في إنتاج اللحوم الحمراء والألبان وما تساهم به المشروعات القومية التي تشترك فيها العراق من زيادة في إنتاج اللحوم البيضاء والبيض، إذ تقدر الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنحو ٣ ألف طن في عام ١٩٨٥ ترتفع الى نحو ١٦٧,٨ ألف طن في عام ٢٠٠٠ وبالرغم من زيادة معدلات نمو الانتاج فان العراق لن يستطيع تحقيق فائض في الانتاج من اللحوم الحمراء، الا أن نسبة الاكتفاء الذاتي سوف ترتفع من نحو ٥٢,٨٪ من إجمالي إستهلاك عام ٢٠٠٠ بدون البرنامج الى نحو ٧٣,٨٪ من إجمالي إستهلاك نفس العام عندتنفيذ البرنامج المقترح.

وينتج عن تنفيذ البرنامج المقترح زيادة الانتاج المحلي من الالبان تقدر بنحو ٥١,٧ ألف طن عام ١٩٨٥ يرتفع الى نحو ١٥٢٨,٣ ألف طن في عام ٢٠٠٠ . وبذا فان نسبة الاكتفاء الذاتي سوف ترتفع من نحو ٦٩,٢٪ من إجمالي إستهلاك عام ١٩٨٥ بدون البرنامج الى نحو ٧٢,٣٪ من إجمالي إستهلاك نفس العام عند تنفيذ البرنامج.

كما سيحقق البرنامج للعراق فائضاً للتصدير في الالبان يقدر بنحو مليون طن في عام ٢٠٠٠ ، مما يؤدي الى الارتفاع بدرجة

الاكتفاء الذاتي من نحو ٧٦,٨٪ بدون البرنامج الى نحو ١٤٧٪ في ظل البرنامج وذلك مع حلول نهاية القرن الحالي.

وبذلك فان البرنامج المقترح سوف يساهم في تغطية العجز في إحتياجات الدول العربية من الألبان بنحو ٢٠٪ من إجمالي العجز المتوقع في عام ٢٠٠٠ والبالغ حوالي ٥,٥ مليون طن.

أما فيما يختص بالاثار الانتاجية للبرنامج على فجوة اللحوم البيضاء فان تنفيذ البرنامج القومي السابق الاشارة اليه فمن المتوقع أن يحقق زيادة في الانتاج المحلي من اللحوم البيضاء تقدر بنحو ١٢,٨ ألف طن عام ١٩٨٥ ترتفع الى نحو ٦١,١ ألف طن في عام ٢٠٠٠ مما يؤدي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي (أي ١٠٠٪) في اللحوم البيضاء عام ٢٠٠٠ ـ مقابل نحو ٨٠,٤٪ نسبة الاكتفاء الذاتي في عام ١٩٨٥ عند تنفيذ البرنامج ونحو ٧٢,٦٪ من إجمالي إستهلاك عام ١٩٨٥ بدون تنفيذ البرنامج[1].

إن تحقيق العراق للاكتفاء الذاتي في عام ٢٠٠٠ من اللحوم البيضاء، يعتبر في حد ذاته مساهمة في تقليل العجز في إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية للدول العربية من اللحوم البيضاء في عام ٢٠٠٠ والتي تقدر بحوالي ١٦٨,٨ ألف طن. وبالمثل فانه نتيجة لتنفيذ البرنامج المقترح سيحقق العراق الاكتفاء الذاتي (١٠٠٪) في البيض في عام ٢٠٠٠ مقابل نسبةإكتفاء ذاتي قدرها نحو ٨٩,٩٪ من إجمالي إستهلاك البيض في عام ١٩٨٥ عند تنفيذ البرنامج، ونحو ٨١,٧٪ من إستهلاك نفس العام بدون تنفيذ البرنامج، وبذلك فان تحقيق العراق للاكتفاء الذاتي عام ٢٠٠٠ يعتبر إنجازاً، حيث يساهم في تقليل العجز في إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية للبلاد العربية من البيض في عام ٢٠٠٠ ـ والبالغة نحو ٩١,٥ ألف طن.

٥ ـ ٣ ـ ٣ برنامج إنتاج السكر في العراق:

يهدف البرنامج المقترح الى تطوير وزيادة معدلات تدفق المادة الخام من البنجر السكري وقصب السكر لتغطية إحتياجات المصانع القائمة وزيادة كفاءة تشغيلها الى نحو ٨٥٪ من طاقاتها التصميمية، وذلك عن طريق التوسع الأفقي بزراعة مزيد من مساحات البنجر السكري وقصب السكر، مع إزالة المعوقات المؤثرة على الانتاجية والانتاج عن طريق التنمية الرأسية وما تضمنه من إستخدام للميكنة الزراعية والحصاد الآلي وخاصة لمزارع قصب السكر بجانب إكثار تقاوي البنجر المحسنة والارتفاع بمعدلات التسميد. ويركز البرنامج أيضا على إقامة مصانع جديدة تتمشى مع التوسع في مساحات البنجر وقصب السكر المتوقعة. ويشمل البرنامج على ثمانية مشروعات منها ثلاث مشروعات لانتاج السكر من البنجر السكري، كما تقسم هذه المشروعات الى مشروعات للتوسع في مساحات البنجر السكري في نطاق مصانع السكر الحالية لتوفير الخامات اللازمة لتشغيل هذه الطاقات كما هو الحال بالنسبة لمصنع سكر الموصل والسليمانية، إذ لا توجد خامات لتشغيل هذه الطاقات الانتاجية بكفاءتها الاقتصادية ومشروعات أخرى لاقامة طاقات إنتاجية جديدة تنشأ تدريجياً مع التوسع الافقي في المساحات الاروائية المقترح تخصيصها لزراعات البنجر كما هو الحال بالنسبة للمصانع الجديدة المقترحة في الصويرة (المسيب الكبير) والدجيلة والاسحاقي. بالاضافة الى التوسع في مزرعة ميسان لقصب السكر «مشروع العبيداوية» لزيادة إنتاج قصب السكر لتغطية إحتياجات مصنع ميسان مع إنشاء مصنع جديد لسكر القصب عند الانتهاء من زراعة المساحات الجديدة من القصب وتجهيز مزرعة العيداوية.

وتقدر المساحات المتوقع التوسع في زراعتها بالبنجر السكري بحوالي ٤٤,٥ ألف هكتار بمناطق سهل شهرزور واسكي كلك والصويرة ومنطقة الاسحاقي والدجيلة.

كما تقدر مساحات التوسع في زراعات قصب السكر بنحو ١٦,١ ألف هكتار في مزرعة العيداوية بميسان.

وقد إتجهت إستراتيجية العراق حديثاً في مجال إنتاج السكر الى إستخدام التمور لاستخلاص السكر السائل بهدف تنويع إعادة الخام وإستغلال التمور المتوفرة بكثرة، فانشأ مصنع السكر السائل بالهندية (محافظة كربلاء) ويبدأ المصنع في الانتاج عام ١٩٨١.

وفيما يلي تفصيلاً لمشروعات البرنامج:

* مشروع التوسع في مساحات البنجر السكري في نطاق مصنع الموصل باستثمارات ١٥,٠ مليون دولار.
* مشروع التوسع في مساحات لبنجر السكري في نطاق مصنع السليمانية ١٢,٨ مليون دولار.
* مشروع توسيع مزرعة القصب بميسان «مزرعة العيداوية» باستثمارات ١٣,٩ مليون دولار.
* تكملة مشروع العيداوية لاقامة مصنع سكر قصب باستثمارات ١٧١,١ مليون دولار.
* مشروع سكر قصب ميسان الثاني باستثمارات ١٩٦,٠ مليون دولار.

(١) لايوجد مشروعات قطرية ضمن البرنامج للحوم البيضاء.

* مشروع سكر بنجر الاسحاقي باستثمارات ١٣٥,٠ مليون دولار.
* مشروع سكر بنجر الصويرة «المسيب الكبير» باستثمارات ١٣٥,٠ مليون دولار.
* مشروع سكر بنجر الدجيلة باستثمارات ١٣٥,٠ مليون دولار.

يقدر الانفاق الاستثماري الاجمالي لهذه المشروعات بحوالي ٨١٣ مليون دولار منها ٤١,٧ مليون دولار لمشروعات التوسع في زراعة البنجر السكري وقصب السكر بنطاق المصانع القديمة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، حوالي ٧٧٢,١ مليون دولار لانشاء ثلاث مصانع جديدة لبنجر السكر ومصنع لقصب السكر خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠.

وتقدر التكاليف الجارية السنوية في فترة الاستقرار ومرحلة التشغيل الكامل للوحدات الانتاجية الصناعية بحوالي ١٩٠,٩ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠. كما يقدر العائد السنوي من تنفيذ هذه المشروعات بحوالي ٩٨,٦ مليون دولار، وهو يمثل قيمة الانتاج المضاف والمتولد عند وصول الوحدات الانتاجية لطاقاتها التشغيلية القصوى.

وتمثل الآثار الانتاجية للبرنامج المقترح ما تضيفه الوحدات الانتاجية الجديدة من إنتاج بجانب الانتاج المتولد من تحسين كفاءة إستخلاص الوحدات القديمة القائمة. وتبلغ الزيادة في الانتاج المحلي من السكر نتيجة لهذا البرنامج حوالي ٢٧٦,٨ ألف طن سكر أبيض في عام ٢٠٠٠، يتحقق منها نحو ٦٥,٥ ألف طن في عام ١٩٨٥.

وبالرغم من الزيادة المتوقعة في الانتاج المحلي فان العراق لن يحقق الاكتفاء الذاتي في السكر نظراً للزيادة المضطردة في إجمالي الاستهلاك المحلي وعدم مسايرة معدلات نمو الانتاج لمعدلات نمو الاستهلاك بسبب محدودية المساحات الاروائية التي يمكن التوسع في زراعتها بالبنجر السكري وقصب السكر. الا أن تنفيذ البرنامج المقترح سوف يؤدي الى إرتفاع درجة الاكتفاء الذاتي من نحو ١٠,٣٪ الى نحو ١٥,٥٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي عام ١٩٨٥، ثم الى نحو ٣٤,٢٪ من إجمالي إستهلاك عام ٢٠٠٠.

ويعتبر إرتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في حد ذاته ذو أثر كبير للبرنامج خاصة إذ كانت معدلات النمو في الاستهلاك من السكر في العراق مرتفعة نتيجة لارتفاع معدل الاستهلاك الفردي بمقارنتة بمتوسط إستهلاك الفرد في الدول العربية الاخرى بالاضافة الى إرتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة القادمة.

٥ - ٤ - مشروعات برامج الأمن الغذائي في المملكة المغربية

تقدر مساحة الرقعة الارضية للمملكة المغربية بحوالي ٥٠ مليون هكتار ويقدر ما يزرع منها حالياً بنحو ٧,٩ مليون هكتار موزعة بين المناطق المطرية (٧,٠ مليون هكتار) والمناطق السقوية (٩,٠ مليون هكتار). كما تقدر مساحة المراعي الطبيعية بحوالي ١٢,٠٠٠ مليون هكتار.

أما فيما يختص بالموارد المائية، فيقدر حجم الموارد المائية السطحية المتاحة بنحو ١٦ مليار م٣ يستغل نصفها في الوقت الحاضر الا أنه من المتوقع في ضوء المشروعات المقترحة لتنمية الموارد المائية المغربية أن يزداد حجم الموارد السطحية لتصل الى نحو ٢٢,٥ مليارم٣ ويعتبر هذا مؤشراً لامكانية تنفيذ مشروعات برامج الأمن الغذائي نظراً لتوافر الموارد الأرضية والمائية والمراعي الطبيعية في المملكة المغربية.

ويبلغ عدد المشروعات المقترح تنفيذها في المغرب ضمن نطاق برامج الأمن الغذائي ٢٤ مشروعاً موزعة بين خمس برامج، يخص برنامج إنتاج القمح والحبوب منها مشروعين، إنتاج البذور الزيتية ثلاث مشروعات، وبرنامج الانتاج الحيواني والداجني ٦ مشروعات والانتاج السمكي مشروعاً واحداً في حين يخص برنامج إنتاج السكر ١٢ مشروعاً.

ويقدر الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة للمغرب بحوالي ٤١٨٢,٤ مليون دولار وهو يمثل نحو ١٥,٧٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري المقترح لتنفيذ برامج الأمن الغذائي في جميع الدول العربية. وقد خصص لمشروعات إنتاج القمح والحبوب نحو ٤٢,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في حين تمثل إستثمارات مشروعات إنتاج الحبوب الزيتية نحو ٥٪ فقط وإستثمارات مشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ٧,٨٪ وإستثمارات مشروعات إنتاج الاسماك نحو ٩,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة أما إستثمارات مشروعات إنتاج السكر فهي تمثل نحو ٣٥,١٪ من إجمالي الاستثمارات في برنامج الأمن الغذائي المقترح للمغرب.

وتبلغ التكاليف الجارية السنوية لمشروعات البرامج الخمس عند بلوغها مرحلة الاستقرار حوالي ٨٥٤,٨ مليون دولار، يخص منها مشروعات إنتاج القمح والحبوب حوالي ١٥,٧٪، مشروعات إنتاج البذور الزيتية حوالي ١,٨٪ أما مشروعات الانتاج الحيواني والداجني وإنتاج الاسماك فيخصهما نحو ١٢,٣٪، ١١,٩٪ على الترتيب. وتمثل مشروعات إنتاج السكر نحو ٥٨,٣٪ من إجمالي التكاليف الجارية السنوية للمشروعات المقترحة في فترة الاستقرار.

يقدر العائد السنوي من تنفيذ المشروعات المقترحة بحوالي ١٣٠٧,٧ مليون دولار في مرحلة الاستقرار، ويمثل العائد الناتج من مشروعات إنتاج القمح والحبوب نحو ٣٤,٧٪، ومشروعات إنتاج البذور الزيتية نحو ٨,٠٪ ومشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ١٧,٨٪ ومشروعات إنتاج الاسماك نحو ١٨,٤٪ ومشروعات إنتاج السكر نحو ٢١,١٪.

٥ - ٤ - ١ - برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في المغرب

إنطلقت إستراتيجية برنامج تنمية إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في المملكة المغربية على الخطوط الأساسية للخطط الزراعية، وعلى الوضعية الطبيعية والفنية للزراعة المغربية في كونها زراعة مطرية في الشق الأعظم منها، وفي كونها زراعة ذات محدودية في إستخدام وسائل الانتاج الحديث كالأسمدة والمبيدات خاصة في المناطق محدودة الأمطار.

وقد جاء البرنامج المقترح في هذا الشأن ذو شقين رئيسيين الأول ويضم المشروعات المستهدفة التنمية الرأسية إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية (عدا الزيتون) ويضم مشروعين هما:

* **مشروع التنمية الريفية المتكاملة في المناطق البعلية**: ذات المعدل المطري المرتفع نسبياً، وفي مساحة إجمالية تقدر بنحو ١,٦٩٣ مليون هكتار، وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ١٨٠٢,٥ مليون دولار.
* **تطوير زراعة الحبوب في المناطق متوسطة الامطار**: باستخدام الاساليب الزراعية المحسنة وذلك في مساحة إجمالية تقدر بنحو ٣٧٥ ألف هكتار، وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ٨٩٨,٣٠ مليون دولار. . . أما الشق الثاني فيضم مشروعين لتنمية الزيتون بالمملكة وهما:
* **مشروع تنمية إنتاج الزيتون في المناطق التقليدية**: حيث يستهدف التجديد الشامل (القطع) لنمو ٤,٥ مليون شجرة بمنطقة فاس وتكلف نحو ٢٧,٨ مليون دولار إنفاقاً إستثمارياً.
* **مشروع تنمية إنتاج عشرة ملايين شجرة زيتون**: بالتقليم وزيادة معدلات التسميد وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ٥٥,٤ مليون دولار.

ومن السابق يتضح أن البرنامج المقترح بشقيه يستهدف التنمية الرأسية سواء لمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية ولأشجار الزيتون وذلك من خلال إستخدام الدورات الزراعية المناسبة، وزيادة مستوى الجرعات التكنولوجية المستخدمه خاصة الأسمدة، والميكنة الزراعية، وتدعيم البنية الأساسية والخدمات العامة والزراعية لخلق البيئة المناسبة لتحقيق الأهداف الانتاجية.

ويقدر الانفاق الاستثماري الاجمالي للبرنامج بمكوناته الأربع بنحو ١٨٨٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥، وبنحو مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠. كما تقدر التكاليف الجارية السنوية بنحو ٣٦,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٥، وبنحو ١٤٩,٥ مليون دولار عند إكتمال تنفيذ المشروعات المقترحة وذلك حتى عام ٢٠٠٠.

ومن المتوقع أن يحقق البرنامج باجزائه الأربع زيادة في إنتاج محاصيل الحبوب خاصة القمح والشعير، وكذلك البذور الزيتية خاصة عباد الشمس بالاضافة الى الزيتون تقدر قيمتها بنحو ٥٥٩ مليون دولار بعد إكتمال التنفيذ ووصول المشروعات المقترحة الى مرحلة الاستقرار وذلك في عام ٢٠٠٠. وبالاضافة الى ماسبق فانه من المنتظر أن يحدث البرنامج المقترح تغييراً جوهرياً في الصورة العامة لميزان العجز و الفائض للمحاصيل المشمولة بالتنفيذ إذ يقدر أن تخف حدة العجز الغذائي للقمح من نحو ١,٩ مليون طن الى نحو ١,٦ مليون طن في عام ١٩٨٥. ومن نحو ٣,٣ مليون طن الى نحو ٢,٠ مليون طن عام ٢٠٠٠. كما يزداد حجم الفائض من الشعير من حوالي ١٤ ألف طن بدون البرنامج في عام ١٩٨٥ الى نحو ٤٥ ألف في كل هذا البرنامج في عام ١٩٨٥ ثم الى نحو ١٤٣ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للزيوت والناتجة من الزيادة في البذور الزيتية والزيتون فمن المتوقع أن تخف نسبياً حدة العجز الغذائي في الزيوت النباتية بتأثير البرنامج المقترح، إذ يقدر الآن أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي للزيوت من نحو ٤٢,٤٪ في عام ١٩٨٥ الى نحو ٥١,٦٪ في نفس السنة، ثم الى نحو ٧١٪ في عام ٢٠٠٠.

٥ - ٤ - ٢ - برنامج الانتاج الحيواني والداجني في المغرب:

ترتكز إستراتيجية البرنامج على تنمية قطعان الابقار الحليب الاصيلة لانتاج الالبان حول المدن الكبرى الرئيسية بالمغرب وإقامة محطات لانتاج وتحسين الاغنام بغرض زيادة إستغلال المراعي، وإتباع نظم الانتاج الكثيف، وتوسيع قاعدة التحسين بتوزيع الكباشي المحسنة وإستعمالها في التلقيح إعتماداً على السلالات المحلية جيدة الانتاج. كما تهدف الاستراتيجية أيضا الى توفير الخدمات

المساندة للمشروعات الانتاجية كمشروعات المذابح الآلية ووحدات تبريد وتصنيع المخلفات ومشروعات الخدمات البيطرية . وتأتي أهمية هذه المشروعات في أنها تهدف جميعاً الى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري والمساهمة في سد العجز على المستوى القومي العربي.

تبلغ التكاليف الاستثمارية المقدرة لمشروعات هذا البرنامج حوالي ٣٢٦,٦ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

- مشروع إقامة أربع محطات لانتاج وتحسين الاغنام في شمال شرق المغرب باستثمارات قدرها ٣١,٦ مليون دولار.
- مشروع إقامة عشر محطات للانتاج الكثيف للالبان باستثمارات قدرها ٣١,١ مليون دولار.
- مشروع تنمية المراعي باقليم أطلسي باستثمارات قدرها ٢١٠,٠ مليون دولار.
- مشروع لتنمية المراعي باقليم طنجة باستثمارات قدرها ٣٧,٢ مليون دولار.
- مشروع تحديث معمل إنتاج اللقاحات بالرباط باستثمارات قدرها ٢,٩ مليون دولار.
- مشروع المذابح الآلية ومبردات ووحدات تصنيع المخلفات باستثمارات قدرها ١٣,٨ مليون دولار.

تتسم هذه المشروعات بوجود أربعة مشروعات إنتاجية، منها أثنين إنتاج سلعي مباشر للحلوم الحمراء والألبان، مشروعين للانتاج السلعي غير المباشر وهي مشروعات لتنمية المراعي بمنطقتي أطلسي وطنجة بالاضافة الى مشروع الخدمة البيطرية ومشروع إنتاجي مساند في مجال المذابح الآلية ومبردات ووحدات تصنيع المخلفات.

ويوزع الانفاق الاستثماري على فترتين طبقاً لتوقيت التنفيذ، فيقدر حجم الانفاق الاستثماري للمشروعات المقترح تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ بحوالي ٢٨٨,٢ مليون دولار، في حين تبلغ قيمة الاستثمارات للفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ حوالي ٣٨,٤ مليون دولار.

وتبلغ التكاليف الجارية في مرحلة الاستقرار الكامل لهذه المشروعات حوالي ١٠٥,٢ مليون دولار سنوياً، كما يتوقع الحصول من هذه المشروعات على عائد سنوي يقدر بنحو ٢٣٢,٢ مليون دولار.

ويقدر حجم الانتاج الاضافي المتوقع أن تحققه هذه المشروعات بحوالي ٨٥,٦ ألف طن من اللحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ يتحقق منها نحو ١١ ألف طن عام ١٩٨٥، كما يتوقع الحصول على ٢٣,٥ ألف طن من الالبان في عام ٢٠٠٠ يتحقق منها نحو ٧,٥ ألف طن في عام ١٩٨٥.

ويؤدي تنفيذ البرنامج المقترح الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء من ٨٢,٨٪ الى ٨٥,٤٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي في عام ١٩٨٥. وتبلغ درجة الاكتفاء الذاتي نتيجة لتنفيذ البرنامج نحو ٧٠,٧٪ مقابل ٥٦,٢٪ من إجمالي الاستهلاك في نفس السنة في حالة عدم تنفيذ البرنامج.

ويساهم البرنامج في الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان من حوالي ٨٢,٦٪ من إجمالي االاحتياجات الاستهلاكية للألبان في عام ٢٠٠٠ عند تنفيذ البرنامج.

أما فيما يختص بانتاج اللحوم البيضاء والبيض، فان الزيادة في إنتاج هذه السلع راجع الى الأثر المشترك لكل من المشروعين القوميين التي تساهم فيها المغرب وأيضا الى مشروعات الخدمات التسويقية كمشروع إنشاء المجازر الآلية ووحدات تبريد وتصنيع المخلفات.

ويقدر حجم الانتاج المضاف من اللحوم البيضاء نتيجة لتنفيذ هذه المشروعات بحوالي ١١١,٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠ يتحقق منها حوالي ٢٧,٩ ألف طن في عام ١٩٨٥، في حين يبلغ حجم الانتاج المضاف من البيض حوالي ١٨,٥ ألف طن في عام ٢٠٠٠، يتحقق منها حوالي ٢,٩ ألف طن في عام ١٩٨٥.

وتعكس درجة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والبيض تأثير البرنامج المقترح على الفجوة بين الانتاج والاستهلاك لهذه السلع إذ يحقق البرنامج الاكتفاء الذاتي الكامل لكل من اللحوم البيضاء والبيض في عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ بالمقارنة بنسبة إكتفاء ذاتي قدرها نحو ٨٣٪، ٧٦,٢٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي في عام ١٩٨٥، ٢٠٠٠ على الترتيب.

٥ - ٤ - ٣ - برنامج إنتاج السكر في المغرب

تعتمد إستراتيجية البرنامج على تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من السكر عن طريق توفير المادة الخام من قصب السكر والبنجر السكري بالتوسع في المناطق السقوية (توسع أفقي) وفقاً للمشروعات الاروائية المخطط إنجازها خلال الفترات القادمة،

وتطوير وزيادة الانتاجية الهكتارية للبنجر السكري من ٣٤,٦ طن /هكتار عام ١٩٧٩ الى ٣٧,٦ طن /هكتار عام ١٩٨٥ ثم الى ٤١,٩٪ طن/ الهكتار عام ٢٠٠٠ ولقصب السكر من ٧٤ طن/ الهكتار عام ١٩٧٩ الى ٨٤,١ طن/ الهكتار لعام ٢٠٠٠.

تعتمد صناعة السكر في المغرب على كلا المحصولين (البنجر السكري وقصب السكر) لذلك أعطيت أهمية خاصة لتطويرهما والتوسع في زراعتهما في المناطق السقوية بجانب المناطق المطرية كما إستهدفت الخطة الفلاحية تحقيق التوسع المطلوب في هذين المحصولين لتوفير إحتياجات مصانع السكر القائمة أو المصانع الجديدة المقترح إقامتها. ومن المتوقع أن ترتفع مساحات البنجر السكري من ٦٢,٩ ألف هكتار عام ١٩٧٩ الى ٨٣,٤ ألف هكتار عام ١٩٨٥ ثم الى ١٠٤,٤ ألف هكتار عام ٢٠٠٠، ومساحات القصب المحصودة من ٤ آلاف هكتار عام ١٩٧٩ الى ٢٠,٦ ألف هكتار عام ١٩٨٥ ثم الى ٤١,٩ ألف هكتار عام ٢٠٠٠.

ومن جهة أخرى فان خطة إنتاج السكر (طبقاً لتوقعات مديرية الصناعات الغذائية بوزارة التجارة والصناعة المغربية) تتلخص فيما يلي:

* المحافظة على طاقات سبع مصانع منتجة للسكر وتطويرها للوصول بها الى طاقاتها القصوى وهي مصانع، سوناب، سونا، سوتاج١، سوتاج٢، دوكالة، سونابيل، سوناكاس.
* إستكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها والمدرجة ضمن مشروعات الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) وتشمل توسيع طاقة مصنع سكر سويم على أن يبدأ في الانتاج عام ١٩٨١، مصنع سونات/سيسم على أن يبدأ الانتاج التجريبي عام ١٩٨٠، توسيع طاقة مصنع سوكرافور على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٨٣.
* إنشاء مصانع جديدة لانتاج السكر على ضؤ التوسعات المتوقعة في مساحات البنجر السكري وقصب السكر وتشمل إقامة مصنع سكر بنجر الزمامرة ويبدأ موسمه التجريبي عام ١٩٨٣، مصنع سكر قصب غارب (بالغرب) ويبدأ موسمه التجريبي عام ١٩٨٣، مصنع سكر قصب لوكوس ويبدأ موسمه التجريبي عام ١٩٨٥، وإقامة وحدات إنتاجية في مناطق التوسع الزراعي المخططة.

تبلغ التكلفة الاستثمارية لتنفيذ المشروعات المقترحة بالبرنامج حوالي ١٤٦٩,٨ مليون دولار تشمل تجهيز وإعداد مزارع البنجر السكري وقصب السكر بالالات الزراعية وآلات الحصاد وإنشاء مصانع جديدة بطاقة إجمالية قدرها ٦٤٥,٦ ألف طن سنوياً، بالاضافة الى توسيع طاقات المصانع القائمة لتنتج حوالي ٤٢,١ ألف طن سكر سنوياً زيادة عن طاقتها التصميمية.

يوزع هذا الانفاق الاستثماري على فترتين، يخص الفترة الاولى التي تمتد من ٨١/١٩٨٥ حوالي ٣٢٦,٤ مليون دولار، يخص الفترة الثانية من ١٩٨٦/٢٠٠٠ حوالي ١١٤٣,٤ مليون دولار، وفيما يلي تفصيلا للمشروعات المقترحة بالبرنامج:

- مشروع إعداد وتجهيز مزارع البنجر السكري باستثمارات قدرها ٢١,٤ مليون دولار.
- مشروع إعداد وتجهيز مزارع قصب السكر باستثمارات قدرها ٢,٩ مليون دولار.
- مشروع التوسع في الطاقات الصناعية القائمة باستثمارات قدرها ٤٤,٢ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر الزمامرة باستثمارات قدرها ٩٦,٣ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر الملوية باستثمارات قدرها ١١٢,٨ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر دوكالة باستثمارات قدرها ١٦٩,٢ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر هاووز باستثمارات قدرها ١١٢,٨ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر دوكالة الثاني باستثمارات قدرها ٥٦,٤ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر بنجر الغرب باستثمارات قدرها ٢٢٥,٦ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر قصب لوكوس الأول والثاني باستثمارات قدرها ١٩٨,٠ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر قصب غارب (بالغرب) باستثمارات قدرها ٨٠,٨ مليون دولار.
- مشروع إنشاء مصنع سكر قصب غارب الثاني باستثمارات قدرها ٣٤٩,٤ مليون دولار.

تقدر التكاليف الجارية السنوية لهذه المشروعات عند مرحلة التشغيل الكامل حوالي ٤٩٨,١ مليون دولار، كما يقدر العائد السنوي للانتاج الاضافي المتولد من تنفيذ البرنامج المقترح حوالى ٢٧٦,٥ مليون دولار.

تنعكس الاثار الانتاجية للبرنامج فيما تضيفه المشروعات المقترحة من زيادة في الانتاج المحلي للسكر، حيث تبلغ هذه الزيادة حوالي ٧٧٠,٥ ألف طن سنوياً عند التشغيل الاقتصادي للطاقات الانتاجية وهي في حدود ٨٥٪ من الطاقات التصميمية المتاحة.

أما فيما يختص بأثر البرنامج على الفجوة السكرية، فتشير بيانات الانتاج أن البرنامج يؤدي الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٩, ٦١٪ بدون البرنامج الى نحو ٣, ٧٦٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لعام ١٩٨٥.

يؤدي البرنامج الى تحقيق فائض للتصدير يقدر بنحو ٠, ٦٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠، وتغطية الاحتياجات الاستهلاكية لمحلية من السكر بالكامل بنهاية القرن الحالي إذ تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٢, ٦٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي في عام ٢٠٠٠.

٥ - ٤ - ٤ - برنامج الانتاج السمكي في المغرب:

يشتمل برنامج الانتاج السمكي بالمملكة المغربية على مشروع واحد لتنمية الصيد البحري تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ٤١٠ مليون دولار، والتكاليف الجارية السنوية بنحو ١٠٢ مليون دولار.

ومن المتوقع أن يحقق المشروع المقترح زيادة الانتاج السمكي تبلغ نحو ٥٠٠ ألف طن تقدر قيمتها بنحو ٢٤٠ مليون دولار، كما أنه من المتوقع مع هذه الطفرة الانتاجية أن يزداد حجم الفائض للمملكة المغربية من نحو ٧٤ ألف طن بدون البرنامج في عام ١٩٨٥ الى نحو ٦٥٩, ٤ ألف طن في ظل البرنامج في عام ٢٠٠٠ وذلك دون أخذ أثر المشروعات القومية في الاعتبار.

٥ - مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية

تقدر الرقعة الأرضية الاجمالية للجمهورية العربية السورية بحوالي ٥, ١٨ مليون هكتار ثلثها تقريباً صالح للزراعة، الا أن المساحة المزروعة والبالغة ٩, ٣ مليون هكتار تمثل نحو ٦٥٪ من المساحة القابلة المزراعة. ومن الجدير بالذكر أن معظم الأراضي الزراعية بالجمهورية السورية عبارة عن أراضي مطرية إذ لا تتعدى الرقعة المروية حوالي نصف مليون هكتار، أو ما يعادل ١٥٪ فقط من المساحة المستثمرة في الزراعة كما يوجد في سوريا حوالي ٥, ٨ مليون هكتار من أراضي المراعي.

وتقدر الموارد المائية المتاحة حاليا بنحو ٣٥, ٩ مليار م٣ كما يتوقع أن تزيد هذه الموارد مستقبلا وذلك بعد تنفيذ المشروعات الاروائية وتنمية الموارد المائية لتبلغ حوالي ٧, ٢٠ مليارم٣.

يبلغ عدد المشروعات المقترح تنفيذها في سوريا ٢٢ مشروعاً موزعة بين خمس برامج، يخص برنامج إنتاج القمح والحبوب بها ٤ مشروعات، ومعظمها لبرنامج البذور الزيتية، ومشروعاً لانتاج الاسماك كما يخص برنامج الانتاج الحيواني والداجني منها ٧ مشروعات، وبرنامج إنتاج السكر ٦ مشروعات. يقدر إجمالي الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات بحوالي ٢, ٩٣٩ مليون دولار، أي ما نسبته نحو ٥, ٣٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري المخصص لمشروعات برامج الأمن الغذائي في جميع الدول العربية.

وقد خص مشروعات إنتاج القمح والحبوب نحو ١, ٣١٪ من إجمالي الاستثمارات المخصصة للمشروعات المقرر تنفيذها في سوريا، كما خص مشروعات إنتاج البذور الزيتية نحو ٨, ٣٪، مشروعات إنتاج السمك نحو ٤, ٥٪، في حين خص مشروعات الانتاج الحيواني والداجني نحو ٠, ٢١٪ ومشروعات إنتاج السكر نحو ٧, ٣٧٪.

تبلغ إجمالي التكاليف الجارية السنوية حوالي ٨, ٤٦٣ مليون دولار في مرحلة الاستقرار يخص مشروعات برنامج إنتاج السكر حوالي ٢, ٤٣٪ من هذه التكلفة، ومشروعات القمح والحبوب ٢٧٪ ومشروعات الانتاج الحيواني والداجني ٥, ٢٦٪ ومشروعات انتاج الأسماك ٢, ٢٪، كما يخص مشروعات إنتاج البذور الزيتية نحو ٢, ١٪ فقط من إجمالي التكاليف الجارية المقدرة.

أما فيما يختص بالعائد السنوي الناتج من هذه المشروعات عند مرحلة الاستقرار، فيقدر بحوالي ٩, ٤٤٥ مليون دولار، تسهم مشروعات القمح والحبوب فيها بنحو ٤, ٣٧٪، ومشروعات الانتاج الحيواني والداجني بنحو ٣, ٣٢٪، ومشروعات إنتاج السكر بنحو ٤, ١٤٪، ومشروعات البذور الزيتية بنحو ٨, ١٢٪ وأخيراً مشروعات إنتاج الأسماك بحوالي ١, ٣٪.

٥ - ١ - برنامجي إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في سوريا:

ترتكز إستراتيجية برنامجي الحبوب والبذور الزيتية في الجمهورية العربية السورية على التنمية الزراعية الرأسية لهذه المحاصيل بالدرجة الأولى، حيث يضم هذا البرنامج ثلاثة مشروعات للتوسع الرأسي هي:

مشروع معالجة الملوحة في الاراضي المروية، وذلك في مساحة إجمالية تبلغ نحو ٢٠٠ ألف هكتار وتكلفة إستثمارية تقدر بنحو ٩٦ مليون دولار.

مشروع تسميد محاصيل الحبوب والبذور الزيتية لمساحة تقدر بنحو ٣, ٢ مليون هكتار من محاصيل الحبوب، ونحو ٤٧ ألف هكتار

من محاصيل البذور الزيتية، وبتكلفة إستثمارية كلية تقدر بنحو ١٨٥,٢ مليون دولار.

- مشروع تطوير إنتاج الزيتون عن طريق التعليم والتسميد، وتقدر إستثماراته بنحو ٣,٩٤ مليون دولار.

- كما تضمن البرنامج أيضا مشروعاً للتوسع الأفقي في زراعات الذرة الصفراء كمحصول تكثيفي في مساحة كلية تقدر بنحو ٨٠ ألف هكتار وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ٢٤,٧ مليون دولار.

- وبالاضافة الى المشاريع الاربع السابق الاشارة اليها تضمن البرنامج مشروعاً خدمياً هو مشروع إكثار البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية، وذلك بانفاق إستثماري يقدر بنحو ١٨ مليون دولار.

وتبين من عرض البرنامج المقترح أن هذا البرنامج قد جاء لمحاولة الحد من أثر بعض المعوقات التي تعاني منها الزراعة السورية، والتي من أهمها التخلف النسبي في الاساليب الانتاجية خاصة التسميد، وإنخفاض معدلات إستخدام البذور المحسنة، هذا بالاضافة الى تملح مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية لسؤ عمليات الصرف بصفة أساسية. وتجدر االاشارة أنه من بين الخمس مشروعات التي يضمها البرنامج في الجمهورية العربية السورية هناك ثلاث منها مشتركة بين برنامج البذور الزيتية، وبرنامج الحبوب وهي مشروع معالجة الملوحة، ومشروع تسميد محاصيل الحبوب والبذور الزيتية، ومشروع إكثار البذور المحسنة.

ويقدر الانفاق الاستثماري للبرنامج المقترح بمشروعاته الخمس نحو ٣٢٧,٩ مليون دولار ينفق أكثر من ٨١٪ منها حتى عام ١٩٨٥، في حين ينفق الباقي خلال السنوات التالية لعام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٠. كما يقدر الانفاق السنوي الجاري بنحو ١٢٢,٨٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥، ومن المنتظر أن يتصاعد هذا الانفاق مع التوسع في المساحات المشمولة بالبرنامج لتبلغ نحو ١٣٠,٦ مليون دولار عند ما يبلغ هذا البرنامج بمكوناته الخمس مرحلة الاستقرار.

أما عن العائد الاجمالي للبرنامج المقترح فمن المتوقع أن يبلغ نحو ٢٢٣,٢٤ مليون دولار وذلك بعد إكتمال تنفيذ المشروعات المكونة للبرنامج وقد قدر هذا العائد إستناداً الى الزيادة الفيزيقية في الانتاج والمستويات السعرية العالمية للاستيراد في متوسط الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ وذلك لكل نوع من أنواع النواتج الزراعية للمحاصيل المشمولة بالبرنامج. إذ أنه من المتوقع أن يسفر البرنامج المقترح عن زيادة في الانتاج تتقدر بنحو ٤٢٠، ٢١٤، ٢١٩، ٦، ٩,٣ ألف طن من كل من القمح والذرة الشامية، والشعير، والذرة الرفيعة والزيتون وذلك في عام ١٩٨٥. وحوالي ٤٧٨، ٢٨٦، ٢١٩، ٦، ٢٨,٥ ألف طن لنفس السلع على الترتيب السابق وذلك في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الزيادات الانتاجية الى تلاشي الفجوة المتوقعة للقمح بدون البرنامج والمقدرة بنحو ٣٣٧ ألف طن مع تحقيق فائض طفيف يقدر بنحو ٨٢ ألف طن وذلك في عام ١٩٨٥، وأيضا إرتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة من نحو ٧٣٪ بدون البرنامج الى نحو ٨٦٪ في ظل هذ البرنامج وذلك في عام ٢٠٠٠.

أما عن الذرة الشامية فان الوضع من المتوقع أن يكون أكثر تحسناً إذ ينتظر أن تختفي الفجوة الغذائية من هذه السلعة لتتحول الى فائض يقدر بنحو ١٦٣ ألف طن في عام ١٩٨٥، وبنحو ١٩٧ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

ونفس الوضع من المنتظر أن يتحقق بالنسبة للشعير والذرة الرفيعة والدخن إذ يتحقق من الشعير فائض يقدر بنحو ٢١٣، ٢٨٩، ألف طن في عامي ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ على التوالي، الأمر الذي يعنى إرتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الى نحو ١٢٨٪، ١٣٤٪ للعامين السابق الاشارة اليهما على الترتيب.

وبالاضافة الى ما سبق فان البرنامج المقترح بما يحقق من أثار إنتاجية سواء في الزيتون أو البذور الزيتية من المتوقع أن يزيد نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٩١٪ الى نحو ٩٨٪ في عام ١٩٨٥، ومن نحو ٨٦٪ الى ما يقرب من الاكتفاء الذاتي في عام ٢٠٠٠.

ومما سبق تبين أن البرنامج المقترح من المتوقع أن يخفف الى حد كبير من الفجوة الغذائية لكل من القمح والزيوت. هذا بالاضافة الى ما يحقق من فائض كبير يقدر بنحو ١٦٣، ٢١٣ ألف طن لكل من الذرة الشامية، والشعير في عام ١٩٨٥، وبنحو ١٩٧، ٢٨٩ ألف طن من هاتين السلعتين على الترتيب في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٥ ـ ٢ ـ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في سوريا:

يتضمن البرنامج سبع مشروعات منها مشروعات للتنمية الرأسية في مجال الانتاج المكثف للاغنام وتحسين الابقار المحلية، ومشروع للتنمية الافقية في مجال الانتاج المكثف للألبان، ومشروعين للخدمات الانتاجية هما مشروع لانتاج الاعلاف ومشروع لاقامة مذابح فروج آلية متكاملة بدمشق وحلب، وأخيراً مشروعي خدمات مساندة لتحسين الخدمات البيطرية.

وتعتمد إستراتيجية البرنامج على تربية كل من الاغنام والابقار لانتاج الالبان بجانب تغطية جزء من الطلب على اللحوم الحمراء وذلك باقامة محطات لتربية الابقار باعداد كبيرة تحت نظم الانتاج المكثف ويمكن إعتبار بعض هذه المحطات كوحدات

أساسية للتربية تستغل في تحسين القطعان المحلية بالاضافة الى توفير الخدمات البيطرية والوحدات الانتاجية الخدمية والتي تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج من أعلاف خضراء ومركزة ومذابح آلية وغير ذلك.

وتتركز مشروعات البرنامج في إقامة عشر محطات للانتاج المكثف للاغنام في سوريا على الاراضي الاروائية في حوض الفرات مع خطة إنتخاب للتحسين الوراثي، إقامة ٤٠ مزرعة لانتاج الالبان من الابقار الفريزيان على الاراضي الاروائية بحوض الفرات ومنطقة المالكية والغاب والسهول، تهجين الابقار العكشية المحلية باستعمال السائل المنوي المجمد للفريزيان.

يقدر الانفاق الاستثماري للبرنامج بحوالي ١٩٦,٩ مليون دولار يخصص منها حوالي ٨٢,٨ مليون دولار للفترة من ٨١ الى ١٩٨٥ وحوالي ١١٤,١ مليون دولار للاستثمار في الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠.

وفيما يلي توزيعها لهذه الاستثمارات على مشروعات البرنامج:

- مشروع إقامة ١٠ محطات للانتاج المكثف للاغنام باستثمارات ١٥,٦٠ مليون دولار.
- مشروع إقامة ٤٠ محطة للانتاج المكثف للالبان باستثمارات ١٣٠,٠٠ مليون دولار.
- مشروع تحسين الابقار العكشية المحلية باستثمارات ١٥,٤٠ مليون دولار.
- مشروع مكافحة مرض الاجهاض الساري في الابقار باستثمارات ٠,٧٠ مليوندولار
- مشروع مكافحة السل البقري باستثمارات ٠,٢٤ مليون دولار.
- مشروع إنتاج الاعلاف الخضراء في حوض الفرات باستثمارات ١٦,٤٠ مليون دولار.
- مشروع إقامة مذابح فروج آلية متكاملة بدمشق وحلب باستثمارات ١٨,٦٠ مليون دولار.

يبلغ الانفاق الجاري لهذه المشروعات عند فترة الاستقرار حوالي ١٢٢,٨ مليون دولار سنوياً ويقدر العائد المتوقع الحصول عليه من بيع الانتاج في فترة الاستقرار للمشروعات بحوالي ١٤٤ مليون دولار سنوياً.

أما فيما يختص بالآثار الانتاجية للبرنامج، فيقدر حجم الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنحو ٤,٥ ألف طن عام ١٩٨٥ ترتفع الى نحو ١٣,٥ ألف طن في عام ٢٠٠٠. كما تبلغ الزيادة في إنتاج الالبان حوالي ٥٨,٤ ألف طن عام ١٩٨٥ ترتفع الى حوالي ٢٠٢,٣ ألف طن عام ٢٠٠٠.

يساهم البرنامج المقترح في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء من ٤٨,٧٪ الى ٥١,٠٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لعام ١٩٨٥، بمعنى أن هناك عجز في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من اللحوم الحمراء في هذا العام يقدر بنحو ٧٩,٨ ألف طن. كما أنه من المتوقع أن تؤدي الزيادة في الانتاج الى رفع معدل الاكتفاء الذاتي من نحو ٢٨,٤٪ الى نحو ٣٢,٦٪ وذلك في عام ٢٠٠٠ وينتظر في ظل البرنامج أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الابقار من نحو ٥٢,٨٪ الى نحو ٥٩,٣٪ من إجمالي إستهلاك الالبان عام ١٩٨٥، ثم تصل درجة الاكتفاء الذاتي الى نحو ٨٥,٧٪ من إستهلاك عام ٢٠٠٠ عند تنفيذ البرنامج مقابل نحو ٧٠٪ بدون تنفيذ البرنامج.

وتنعكس الآثار الانتاجية للمشروعات القومية التي تساهم فيها سوريا في مجال إنتاج اللحوم البيضاء والبيض وأيضا مشروعات الخدمات التسويقية من إنشاء مجازر آلية ووحدات تبريد وتصنيع المتخلفات، على فجوة اللحوم البيضاء والبيض، حيث أن الزيادة في إنتاج هذه السلع راجع الى الأثر المشترك للمشروعات القومية. وتقدر الزيادة في إنتاج اللحوم البيضاء بحوالي ٨,٥ ألف طن عام ١٩٨٥، يرتفع الى ٤٧,٢ ألف طن بنهاية القرن الحالي. وترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من حوالي ٧١,٩٪ الى حوالي ٨٨,٢٪ من الاحتياجات الاستهلاكية لعام ١٩٨٥، كما يؤدي تنفيذ البرنامج الى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية بالكامل في عام ٢٠٠٠، إذ تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ١٠٠٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية من اللحوم البيضاء في هذا العام ويساهم هذا بلاشك في تخفيف العبء على الفجوة الاجمالية للحوم البيضاء في البلاد العربية.

أما فيما يختص بالبيض فان تنفيذ البرنامج يؤدي الي تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من البيض في كل من عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠.

٥ - ٥ - ٣ - برنامج إنتاج السكر في سوريا:

تعتمد إستراتيجية البرنامج أساساً على توفير المادة الخام اللازم توريدها لمصانع السكر، إذ تعاني صناعة السكر في سوريا بصفة عامة من نقص البنجر السكري وتدهور نوعيته الأمر الذي يتطلب التوسع في الرقعة المروية في المناطق الواقعة بدائرة المصانع القديمة والمصانع الجديدة والجاري إقامتها، بالاضافة الى زيادة الانتاجية الهكتارية للمساحات المزروعة. ويهدف البرنامج أيضا

الى تحسين إنتاجية مصانع السكر بتوسيع طاقاتها التصميمية ورفع كفاءة التشغيل وزيادة نسبة الاستخلاص (من نحو ٩,٣٪ الى ١١٪) مع تقليل الفاقد الصناعي.

يشمل البرنامج ٦ مشروعات تهدف جميعها الى تحقيق إستراتيجية البرنامج وتنحصر المشروعات المقترحة فيما يلي:

* مشروعات لتحسين وزيادة الانتاجية في محصول البنجر السكري من نحو ١٨,٦ طن الى ٢٦ طن/الهكتار باستخدام الميكنة الزراعية وتحسين وسائل الري والصرف وزيادة مستويات التسميد وتوفير تقاوي البنجر المحسنة وتقديم الخدمات الارشادية الزراعية.

* مشروعات للتوسع الزراعي الافقي بغرض التوسع في الزراعة الاروائية للبنجر السكري لتغطية إحتياجات مصانع السكر، وهو ما يجري تنفيذه حاليا ضمن برامج التنمية الزراعية، في حوض الفرات (مشروع الرائد، مشروع مسكنة، مشروع حوض الفرات الأوسط) وهذه المشروعات مدرجة في الخطة الخمسية (٧٦ - ١٩٨٠) في مجال الأرض والمياه.

* مشروعات لتحسين الطاقات الصناعية القائمة بمصانع سكر عذرا، حمص، الغاب ورفع كفاءة تشغيلها الى ما يقرب من ٨٥٪ من طاقاتها التصميمية.

يبلغ الانفاق الاستثماري للمشروعات المقترحة في البرنامج حوالي ٣٦٣,٩ مليون دولار موزعة على النحو التالي:

	مليون دولار
* مشروع إعداد وتجهيز مزارع بنجر جديدة باستثمارات	١٤,٧
* مشروع إحلال وتجديد المصانع القديمة باستثمارات	١٥,٥
* مشروع إنشاء مصنع سكر مسكنة باستثمارات	٨٣,٥
* مشروع إنشاء مصنع سكر الرقة باستثمارات	٨١,٨
* مشروع إنشاء مصنع سكر تل سلجب باستثمارات	٧٥,٧
* مشروع إنشاء مصنع سكر دير الزور باستثمارات	٩٢,٧

ومما تجدر الاشارة اليه أن مصنعي الرقة ومسكنة تم إنشاؤهما وبدأت تجارب التشغيل في عام ١٩٨٠، كما يتوقع أن تبدأ تجارب التشغيل التجريبي لمصنعي تل سلحب ودير الزور في عام ١٩٨١. ويعتبر عدم توفر إعادة الخام من البنجر السكرى المعوق الرئيسي الذى يحول دون بدأ استغلال هذه الطاقات الانتاجية المتاحة، كما انه لاتزال هذه المصانع تحتاج الى استثمارات لاستكمال أعمال التشييد والتشغيل. وتشير الأهداف الانتاجية المخططة لمصانع السكر الجديدة في عام ١٩٨٥ الى أن احتياجات هذه المصانع من البنجر السكرى تقدر بحوالي ١١٥٠ ألف طن/ سنوياً ويتطلب هذا التوسع في مساحات البنجر ٤٤,٢ ألف هكتار جديدة (على أساس ٢٦ طن/ الهكتار) بالاضافة الى ذلك فان الاهداف الانتاجية للمصانع القديمة تتطلب، بجانب زيادة الانتاجية الهكتارية في المساحة المزروعة التوسع في مساحة ١٢,٤ ألف هكتار.

تقدر التكاليف السنوية الجارية في فترة الاستقرار ومرحلة التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية الصناعية بحوالي ٢٠٠,٤ مليون دولار. كما يقدر العائد السنوى من الانتاج الاضافي لهذه المشروعات بحوالي ٦٤,٣ مليون دولار.

تساهم المشروعات المقترحة بالبرنامج في زيادة الانتاج المحلي من السكر بنحو ١٧٩ ألف طن/ سنوياً في مرحلة الاستقرار والتشغيل الكامل لنحو ٨٥٪ من الطاقة التصميمية المتاحة. وسوف يؤدى تنفيذ البرنامج الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ١٥,٧٪ الى نحو ٤٩,٨٪ من إجمالي إستهلاك عام ١٩٨٥، اذ يقل العجز في الفجوة السكرية لسوريا من نحو ٢٧٣,٨ ألف طن الى نحو ١٦٣ ألف طن.

كما يساهم البرنامج في ثبات درجة الاكتفاء الذاتي في حدود ٤٣,٢٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي عام ٢٠٠٠، على الرغم من إرتفاع الفجوة السكرية في هذا العام نحو ٢٦٥,٩ ألف طن، ويرجع ذلك الى عدم مسايرة معدلات النمو في الانتاج المحلي من السكر لمعدلات نمو الاستهلاك المرتفعة نتيجة لمحدودية المساحات الاروائية التي يمكن التوسع في زراعتها بالبنجر السكرى لتوفير المادة الخام اللازمة للصناعة.

٥ - ٥ - ٤ برنامج الانتاج السمكي في سوريا: يضم برنامج الانتاج السمكي في الجمهورية العربية السورية مشروعاً لتنمية الثروة السمكية في المياه الداخلية بإنفاق استثمارى يقدر بنحو ٥٠,٥ مليون دولار، كما تقدر التكاليف الجارية بنحو ١٠,٠ مليون دولار سنوياً.

أما عن الاثار الانتاجية للمشروع المقترح فتقدر بنحو سبعة الاف طن بعد وصوله الى مرحلة الاستقرار، تقدر قيمتها بحوالي ١٤ مليون دولار، ومن المنتظر ان تحد نسبياً هذه الاثار الانتاجية من حدة الفجوة الغذائية للاسماك حيث ينخفض حجم هذه الفجوة من نحو ١٠٩ الف طن الى نحو ١٠٢ الف طن، كما تدفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٤,٦٪ الى نحو ١٠,٨٪ وذلك في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٦ مشروعات برامج الأمن الغذائي في تونس: تقدر المساحة الارضية الكلية للجمهورية التونسية بنحو ١٦,٥ مليون هكتار الا ان المساحة المزروعة حالياً لاتتعدى نحو ٤,٦ مليون هكتار من الاراضي المطرية ونحو ١٥٥ ألف هكتار من الاراضي المروية.

وبالاضافة الى ماسبق فان حوالي ٤,٤ مليون هكتار من الاراضي التونسية مغطاة بالمراعي الطبيعية هذا الى جانب حوالي ٧٥٠ ألف هكتار من الغابات.

أما عن الموارد المائية السطحية والضرورية للتوسع في الرقعة الزراعية الاروائية فتعد محدودة للغاية في تونس، اذ لايتعدى المتاح فيها حالياً نحو ١,٦٧ مليار متر مكعب يستغل معظمها، كما انه من المتوقع الا يتعدى الحجم الكلي من هذه الموارد مستقبلا حتي في ظل المشروعات المائية الممكن تنفيذها نحو ١,٨٩ مليار متر مكعب.

واستناداً على الوضعية السابق الاشارة اليها فان افاق التنمية الزراعية الرأسية في المناطق المضمونة الامطار تعد أكثر من غيرها، خاصة وان الانتاجية الهكتارية في مثل هذه المناطق منخفضة الى حد كبير.

هذا بالاضافة الى انه من الممكن تحقيق معدلات عالية في مجال الانتاج الحيواني بمحاولة الاستفادة من الرقعة الرعوية الواسعة، وذلك بتنفيذ بعض المشروعات المستهدفة حماية هذه المراعي من الرعي الجائر الى غير ذلك من المشروعات.

وقد تضمنت برامج الأمن الغذائي في تونس أربعة عشر مشروعاً منها أربع لبرنامج انتاج القمح والحبوب وسته ضمن برنامج الانتاج الحيواني ومشروعين ضمن برنامج انتاج السكر، هذا بالاضافة الى مشروع واحد لكل من برنامج انتاج البذور والانتاج السمكي[1].

وتقدر الاستثمارات الاجمالية المتوقعة لتنفيذ المشروعات السابق الاشارة اليها بنحو ٤٠٢,٩ مليون دولار تمثل نحو ١,٥٪ من إجمالي الاستثمارات المتوقعة لبرامج الأمن الغذائي العربي.

وتوزيع هذه الاستثمارات بين برامج الأمن الغذائي في تونس يبين ان برنامج السكر يأتي في المقدمة من حيث الحجم الكلي للانفاق الاستثماري اذ تقدر تكاليفه الاستثمارية المتوقعة بنحو ١٠٥ مليون دولار تمثل نحو ٢٦,١٪ من الحجم الكلي لاستثمارات برامج الامن الغذائي في تونس، يأتي بعده مباشرة برنامج الانتاج الحيواني بأهمية نسبية تقدر بنحو ٢٤,٩٪، ثم برنامج الاسماك بحوالي ١٩,٢٪، ثم برنامج انتاج القمح والحبوب بنحو ١٧,٥٪ وأخيراً برنامج انتاج البذور الزيتية باستثمارات تمثل نحو ١٢,٣٪ من جملة الاستثمارات المقترحة لبرامج الأمن الغذائي في تونس، وذلك خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠.

أما عن التكاليف الجارية السنوية المقدرة للبرامج الخمس السابق الاشارة اليها، فتقدر بنحو ٩٣,٠ مليون دولار وذلك بعد وصول المشروعات المقترحة مرحلة الاستقرار، ويخص مشروعات برنامج القمح والحبوب منها مايعادل نحو ٣٦,٤٪، ثم مشروعات برنامج إنتاج السكر مايعادل حوالي ٢٢,٦٪ يليه في المرتبة الثالثة مشروعات برنامج الانتاج الحيواني بحوالي ٢٠,٦٪، ويأتي بعد ذلك على الترتيب برنامجي الانتاج السمكي، وانتاج محاصيل البذور الزيتية.

وبالاضافة الى ماسبق فيقدر العائد السنوى للمشروعات المقترحة ضمن البرامج الخمس المشار اليها بنحو ٣٢٩,٧ مليون دولار، وذلك بعد وصول هذه المشروعات مرحلة الاستقرار، وتأتي مشروعات الانتاج الحيواني في المقدمة حيث تسهم بما يعادل نحو ٤٧,٩٪ من هذا العائد، ثم يأتي في المرتبة الثانية برنامج الحبوب (٢٥,٣٪). وفي المرتبة الثالثة برنامج البذور الزيتية (١٦,١٪)، وأخير برنامجي الانتاج السمكي، وانتاج السكر في المرتبتين الرابعة والخامسة.

ويتناول الجزء الثاني عرضاً لمكونات كل برنامج من البرامج الخمس متضمناً إيجازاً للانفاق الاستثماري والتكاليف الجارية وأيضاً العائد المتوقع والاثار الانتاجية المحتملة لكل مكون من المكونات المقترحة.

٥ ـ ٦ ـ ١ برنامج الحبوب والبذور الزيتية في تونس: ترتكز استراتيجية برنامج الحبوب والبذور الزيتية في تونس على الخطوط العريضة للاتجاهات التخطيطية والرسمية في القطاع الزراعي، تلك التي تقوم على مشروعات التوسع الزراعي الرأسي بالدرجة

---

(١) راجع الجدول رقم (٤ ـ ١)

الاولي. ومن هنا فقد جاء البرنامج المقترح متضمناً ثلاث مشروعات إنتاجية للتوسع الرأسي وهي :-

*مشروع تطوير زراعة الحبوب في المنطقة الوسطي: وذلك باستخدام الاساليب الزراعية المحسنة مع ادخال زراعات المدك في الدورة الزراعية، وذلك في مساحة إجمالية تقدر بنحو ٢٥٠ ألف هكتار، وبإنفاق استثمارى يقدر بحوالي ٢ , ٣٤ مليون دولار.

* مشروع مكافحة الاعشاب الطفيلية، وذلك في زراعات الحبوب التي تعاني بشكل خطير من هذه المشكلة ومن المتوقع أن يعطي هذا المشروع مساحة إجمالية تقدر بنحو ٥٠٠ ألف هكتار، وتبلغ تكاليفه الاستثمارية نحو ٦ , ١١ مليون دولار.

* مشروع تطوير زراعات الزيتون، وذلك بالتجديد الشامل (التقطيع) لعدد ٨ مليون شجرة من أشجار الزيتون، ويقدر الانفاق الاستثمارى بنحو ٤ , ٤٩ مليون دولار.

بالاضافة الى المشروعات الانتاجية الثلاثة السابق الاشار اليها فقد تضمن البرنامج المقترح مشروعين خدميين لتهيئة الظروف والمناخ المناسب لتنمية الانتاج وهذان المشروعان هما :-

* مشروع انتاج البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب، وذلك لامداد مشروع تطوير زراعة الحبوب بالبذور المحسنة المطلوبة لعملية التطوير، باعتبارها أحدى الوسائل التي يتبناها المشروع لتحقيق الاهداف المرجوة من عملية التطوير. ويقدر الانفاق الاستثمارى لهذا المشروع بنحو ٦ , ٨٥ مليون دولار.

* مشروع الارشاد الفلاحي، وذلك باستثمارات تقدر بنحو ١٨ , ٠١ مليون وبصفة عامة يقدر الانفاق الاستثمارى للبرنامج بمكوناته الخمس بنحو ١٢٠ مليون دولار ينفق منها مايزيد عن النصف (٦٥ مليون دولار) خلال الثلاث سنوات الاولي للتنفيذ أى بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٥، في حين ينفق الباقي خلال الفترة ١٩٨٦/ ٢٠٠٠. كما تقدر التكاليف الجارية بحوالي ٥ , ٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥، ثم ترتفع تدريجياً باتساع المساحات المشمولة بالتنفيذ لتبلغ هذه التكاليف أقصاها حوالي ٣ , ٣٧ مليون دولار عند وصول المشروعات المقترحة الى مرحلة الاستقرار وذلك إعتباراً من عام ١٩٩٢.

ومن المتوقع ان تحقق المشروعات المقترحة عائداً سنوياً يقدر في مرحلة الاستقرار بحوالي ٥ , ٨٣ مليون دولار للمحاصيل والحبوب وحوالي ٢ , ٥٣ مليون دولار من الزيوت النباتية، خاصة زيت الزيتون، أما من الناحية الكمية فانه من المنتظر ان تؤدى المشروعات الانتاجية المقترحة وذلك بمساندة المشروعات الخدمية الى تحقيق زيادة في الانتاج تقدر بنحو ٢٩٤، ٧٥، ٣٦ ألف طن من القمح والشعير، وزيت الزيتون على الترتيب وذلك في عام ١٩٨٥. كما انه من المنتظر ان تتصاعد هذه الاثار الانتاجية لتصل الى نحو ٣٧٦، ١٠٣، ٣٤ , ٢٠ ألف طن من كل السلع السابق الاشارة اليها في عام ٢٠٠٠ على الترتيب. وكنتيجة لهذا التطور المرتقب في الانتاج فمن المتوقع ان تتقلص تدريجياً الفجوة الغذائية للقمح والمقدرة بحوالي نصف مليون طن في عام ١٩٨٥ (بدون البرنامج)، لتبلغ في ظل البرنامج نحو ٢٩٤ ألف طن وذلك في نفس السنة السابق الاشارة اليها، ثم تنعكس الصورة الى فائض يقدر قوامه بنحو ١٧٧ ألف طن مع حلول نهاية القرن الحالي.

ونفس الشيء بالنسبة للشعير حيث ينخفض العجز البالغ نحو ١٨ ألف طن الي فائض يقدر بنحو ٥٦ ألف طن في عام ١٩٨٥، ثم يرتفع هذا الفائض الي نحو ١٠٣ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

وبالاضافة الى ماسبق فمن المتوقع أن يؤدى مشروع تطوير أشجار الزيتون الى زيادة في زيت الزيتون تقدر بنحو ٣٦ , ٠، ٣ , ٢٠ ألف طن في عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠ على الترتيب. الأمر الذى يحقق فائضاً كبيراً يقدر بنحو ٨٨ ألف طن في عام ٢٠٠٠، ومن ثم فمن المقدر أن تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية في هذه السنة حوالي ٦ , ١٤٣٪، وذلك في ظل البرامج المقترحة.

٥ - ٦ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في تونس: يشتمل برنامج الانتاج الحيواني والداجني في تونس على عدد من المشروعات تتنوع بين المجالات المختلفة طبقاً لاستراتيجية البرنامج التي تستهدف رفع الكفاءة الانتاجية لهذا القطاع سواء بتضمين البرنامج مشروعات سلعية أو مشروعات خدمية مساندة.

ويشتمل البرنامج على ست مشروعات منها أربعة مشروعات انتاجية مباشرة وأثنين في مجال الخدمات المساندة والمشروعات الانتاجية هي :-

* مشروع انتاج وتحسين الاغنام السلسيان في شمال تونس، باستثمارات قدرها ٨ , ٧ مليون دولار.
* مشروع تنمية المراعي وانتاج اللحوم من الاغنام باستثمارات قدرها ٣ , ٢٥ مليون دولار.
* مشروع تربية وانتاج عجلات تربية بشمال تونس، بإنفاق استثماري يبلغ نحو ١ , ٥٩ مليون دولار.

---

(١) يتضمن برنامجي انتاج القمح والحبوب، وانتاج البذور الزيتية.

* مشروع انتاج الحليب من أبقار الفريزيان في منطقة جايس، بإنفاق استثماري يقدر بنحو ٢,٤ مليون دولار.

وفي مجال الخدمات المساندة فقد تضمن البرنامج مشروعين هما :-

* مشروع دعم وتطوير الخدمات البيطرية بانفاق استثماري يقدر بنحو ٤,٧ مليون دولار.
* مشروع مكافحة الامراض السارية، بإنفاق إستثماري يبلغ نحو ١,٠٥ مليون دولار.

وتبلغ جملة الانفاق الاستثماري للبرنامج بمكوناته الست نحو ١٠٠,٣٥ مليون دولار، ينفق منها حوالي ٤٢,٤ مليون دولار خلال الفترة من بداية التنفيذ حتي عام ١٩٨٥، وينفق الباقي وقدره ٥٧,٩٥ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٠.

ويقدر الانفاق الجاري السنوي لهذه المشروعات خلال مرحلة الاستقرار حوالي ١٩,٩ مليون دولار. في حين يتوقع ان يصل العائد الكلي من إنتاج هذه المشروعات في مرحلة الاستقرار حوالي ١٥٨,٠٦ مليون دولار سنوياً.

وتنعكس الاثار الانتاجية للبرنامج على أوضاع الفجوة والاكتفاء الذاتي للمنتجات الحيوانية في تونس. اذ يؤدى البرنامج الى تحقيق زيادة في انتاج اللحوم الحمراء تقدر بحوالي ٥,٢ ألف طن في عام ١٩٨٥، وحوالي ٢٠,٦١ ألف طن في عام ٢٠٠٠. وكذلك تحقيق زيادة في انتاج الالبان تقدر بحوالي ١٣١,٥١، ٣٥٨,١ ألف طن في عامي ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ على الترتيب.

وفي ضؤ هذه الزيادات المتوقعة في الانتاج فان نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء يرتفع من نحو ٦٨,٦٪ (بغير البرنامج) الى نحو ٧٢,٣٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية في عام ١٩٨٥. وعلى ذلك تنخفض فجوة اللحوم في نفس العام من نحو ٤٢,٦ ألف طن الى ٣٧,٤ ألف طن. وفي عام ٢٠٠٠ ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة للبرنامج من ٥٧,٣٪ الى ٦٧٪ وتنخفض الفجوة المتوقعة من ٩٠,٨٢ ألف طن الى ٧٠,٢١ ألف طن.

وفي مجال الألبان، يؤدى البرنامج الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨٦,٥٪ (بغير البرنامج) الى ١١٦٪ في عام ١٩٨٥ وهو مايعني إمكانية تحقيق فائض متوقع في ظل البرنامج يصل الى نحو ٧٢,٠ ألف طن في نفس العام بدلاً من عجز يقدر بحوالي ٥٩,٥ ألف طن. وفي عام ٢٠٠٠ ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ١٠٠٪ الى ١٥٨٪ مع تحقيق فائض يعادل الزيادة في الانتاج الناشئة عن البرنامج اى حوالي ٣٥٨,١ ألف طن.

٥ - ٦ - ٣ برنامج انتاج السكر في تونس : لقد تضمنت أهداف المخطط الخامس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٧ - ١٩٨١) في مجال صناعة السكر هدف زيادة انتاج السكر بمعدل ٨,٩٪ سنوياً[١]، ويعكس هذا الأهمية التي توليها الدولة لهذه الصناعة وقد ركزت استراتيجية البرنامج المقترح على المشروعات الزراعية التي تؤدى الى توفير المادة الخام من البنجر السكرى لتشغيل مصنعي سكر جندوبة وباجه. وقد وضعت خطة للتوسع في مساحة ١١ ألف هكتار حتي عام ١٩٨٦ وزراعتها بالبنجر السكرى في ولايات جندوبة وباجة وبنزرت.

بالاضافة الى ذلك فقد تضمن البرنامج إحلال وتجديد مصنع سكر باجه بهدف رفع طاقته الانتاجية، وانشاء مصنع سكر جديد بجندوبة لاستيعاب كميات بنجر السكر المتوقع الحصول عليها من التوسع الزراعي المقترح.

تقدر التكاليف الاستثمارية للبرنامج بحوالي ١٠٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ موزعة على المشروعات التالية :

- مشروع تجديد وتوسيع مصنع سكر باجه باستثمارات قدرها ٥,٠ مليون دولار.
- مشروع انشاء مصنع جديد للسكر بولاية جندوبة باستثمارات قدرها ١٠٠,٠ مليون دولار.

ومما تجدر الاشارة اليه انه على الرغم من محدودية الموارد المائية المتاحة للزراعة السقوية التي يعتمد عليها التوسع في زراعة البنجر السكرى فان هناك اقتراح بانشاء مصنع ثالث للسكر في منطقة بنزرت بعد عام ١٩٨٥، الا ان هذا الاقتراح لم يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مشروعات انتاج السكر لعدم التحقق من مدى توفر الموارد المائية.

تبلغ التكاليف الجارية السنوية للمشروعين المقترحين حوالى ٢١,٠ مليون دولار، كما يقدر العائد السنوى من الانتاج الاضافي المتولد عند مرحلة الاستقرار والتشغيل الكامل للطاقات الانتاجية بحوالي ١٣,٧ مليون دولار.

ويؤدى تنفيذ المشروعات المقترحة الى زيادة انتاج السكر في عام ١٩٨٥ بحوالي ٣٨,٢ ألف طن. كما يساهم البرنامج في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٨,٥٪ (بدون البرنامج) الى ٢٠,٨٪ من إجمالي احتياجات السكر في عام ١٩٨٥ عند تنفيذ البرنامج. وتقدر نسبة الاكتفاء الذاتي في نهاية القرن الحالي بحوالي ١٧,٥٪ من إجمالي احتياجات السكر عام ٢٠٠٠ ويرجع انخفاض نسبة

---

(١) الجمهورية التونسية «المخطط الخامس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٧ - ١٩٨١».

الاكتفاء الذاتي الى عدم مسايرة معدلات الانتاج لمعدلات الاستهلاك خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠ نتيجة لثبات الكميات الموردة من البنجر لمصانع السكر بسبب محدودية الموارد المائية المتاحة للتوسع الزراعي في مساحات البنجر السكرى في تونس.

٥ ـ ٦ ـ ٤ برنـامج الانتاج السمكي في تونس: يضم برنامج الانتاج السمكي في الجمهورية التونسية مشروعات لتنمية الصيد البحرى بانفاق استثمارى إجمالي يقدر بنحو ٧٧,٥ مليون دولار، وإنفاق جارى سنوى يقدر بنحو ١٥,٥ مليون دولار وذلك بعد وصول البرنامج الى مرحلة الاستقرار.

ومن المتوقع ان يحقق البرنامج زيادة في الانتاج تبلغ حوالي ٥٣ ألف طن تقدر قيمتها بنحو ٢١,٢ مليون دولار، كما ينتظر ان يحقق البرنامج زيادة في الفائض السمكي لتونس ليبلغ نحو ١٨,٧ ألف طن في عام ١٩٨٥، ونحو ٢٥,٩ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٧ مشروعات برامج الأمن الغذائي في جمهورية الصومال الديمقراطية:

تبلغ الرقعة الأرضية لجمهورية الصومال الديمقراطية حوالي ٦٣,٨ مليون هكتار منها حوالي ٨,٨٥ مليون هكتار أراضي قابلة للزراعة يزرع منها حالياً ٨٩٠ ألف هكتار مطرياً، هذا الى جانب نحو ١٦٠ ألف هكتار من الأراضي المروية. يتبين أن المساحة المزروعة حالياً لاتتعدى مايعادل ٧,٩٪ من جملة الأراضي القابلة للزراعة. الامر الذى يشير الى ان هناك إمكانيات أرضية واسعة للتوسع أفقياً في الانتاج الزراعي.

والى جانب الامكانيات الكبيرة المتوفرة من الأراضي القابلة للزراعة، فان هناك حوالي ٢٨,٨٥ مليون هكتار من الأراضي الصومالية تغطيها المراعي الطبيعية، وحوالي ٩,٣٩ مليون هكتار من الغابات الطبيعية.

وبالاضافة الى الموارد الأرضية فإن الحجم الكلي للموارد المائية السطحية حالياً يقدر بنحو ١,٥ مليار متر مكعب يستهلك معظمها في الوقت الراهن، الا ان هناك إمكانيات كبيرة لتوفير مايقدر بنحو ٦,٨٠٠ مليار متر مكعب بعد تنفيذ بعض المشروعات الاروائية، الامر الذى يتيح إمكانية كبيرة في التوسع في الزراعات المروية، خاصة وان هناك مساحات كبيرة من الموارد الأرضية الصالحة للزراعة، وذلك على النحو المبين سابقاً.

وإنطلاقاً من القاعدة الموردية السابق الاشارة اليها فقد تضمنت برامج الأمن الغذائي المقترحة بالجمهورية الصومالية ثلاثة وعشرون مشروعاً يخص برنامج الانتاج الحيواني ثماني مشروعات، وبرنامج إنتاج القمح والحبوب والسكر ١٤ مشروعاً ومشروعاً واحداً لانتاج الاسماك.

ويقدر الاستثمارات اللازمة للمشروعات المقترحة ضمن البرامج الخمس المشار اليها بنحو ٢,٤٨١ مليار دولار, تمثل نحو ٩,٣٪ من إجمالي الانفاق الاستثمارى لبرامج الأمن الغذائي، ويستحوذ برنامج القمح والحبوب وحده على مايزيد عن نصف هذه الاستثمارات اذ تقدر استثماراته المتوقعة بنحو ١,٤٧٧ مليار دولار تعادل نحو ٥٩,٥٥٪ من جملة الاستثمارات. يأتي بعده مباشرة برنامج انتاج السكر حيث تمثل استثماراته نحو ١٦,٥٤٪ من إجمالي الاستثمارات، وتمثل استثمارات برنامجي انتاج البذور الزيتية، والانتـاج الحيواني المـرتبتين الثالثة والرابعة بأهمية نسبية تقدر بنحو ١٢,٦١٪، ١٠,١٧٪ لكل منهما على الترتيب، وأخيراً تأتي استثمارات برنامج الانتاج السمكي باستثمارات تمثل نحو ١,١٣٪ من إجمالي الاستثمارات المقدرة خلال الفترة التالية حتي نهاية القرن الحالي.

أما عن **التكاليف الجارية السنوية** فتقدر لجملة المشروعات بنحو ٣٤٧,٩ مليون دولار، وذلك بعد وصول هذه المشروعات الى مرحلة الاستقرار. يخص كل من مشروعات برنامجي الانتاج الحيواني وانتاج السكر مايزيد قليلاً عن الثلث في حين يخص بقية المشروعات الثلث الباقي. وان كان برنامج الحبوب يستحوذ وحده على مايعادل ١٩,٩٥٪ من إجمالي التكاليف السنوية الجارية.

وبالاضافة الى ماسبق فانه من المتوقع ان تولد المشروعات المقترحة انتاجاً تقدر قيمته بنحو ٤٥٩,٢ مليون دولار، وذلك أيضاً بعـد وصـول هذه المشروعـات الى مرحلة الاستقـرار، تسهم فيهـا مشروعات برنامج الانتاج الحيواني والداجني بما يعادل نحو ٤٠,٥٥٪، ومشروعات برنامج انتاج القمح والحبوب بما يوازى نحو ٢٩,٥٨٪، في حين تأتي مشروعات برنامج انتاج السكر، ومشروعات برنامج انتاج البذور الزيتية في المرتبتين الثالثة والرابعة بأهمية نسبية تقدر بنحو ١٥,٥٧٪، ٩,٣٩٪ لكل منهما على الترتيب.

ويأتي في النهاية العائد المتوقع لبرنامج الانتاج السمكي والمقدرة بنحو ٢٢,٥ مليون دولار سنوياً، حيث تمثل نحو ٤,٩٪ من إجمالي العائد المتوقع لبرامج الامن الغذائي في جمهورية الصومال الديمقراطية.

وفيما يلي عرضاً موجزاً لمكونات كل برنامج من البرامج المقترحة السابق الاشارة اليها:-

٥ - ٧ - ١ برنامج انتاج الحبوب والبذور الزيتية في الصومال:

إستهدف تحديد المشروعات المقترحة التخفيف الى حد ما من أثر معوقات الانتاج الزراعي بالصومال، خاصة تلك المتعلقة بالتخلف النسبي في الاساليب الزراعية من حيث عدم استخدام البذور المحسنة على نطاق واسع، وضعف الارشاد الزراعي والبحث العلمي اللازم لاستنباط الأصناف الملائمة للبيئة الزراعية بالصومال.

هذا بالاضافة الى محاولة إحراز تقدم في التنمية الزراعية الافقية للاستفادة من الامكانات الطبيعية المتاحة مع الاهتمام بالبنية الاساسية والخدمات العامة اللازمة لخلق المناخ المناسب لتحقيق معدلات نمو سريعة نسبياً.

ويضم البرنامج المقترح أربعة مشروعات إنتاجية هي:

* مشروع تنمية وادي جوبا، للتنمية الافقية والرأسية في مساحة إجمالية تقدر بنحو ١١٢,٥ ألف هكتار ، ويستغرق تنفيذه حوالي ثمانية عشر عاماً، وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ١٦٣١ مليون دولار.
* مشروع جينال - بولو- ماريرتا - والذي يستهدف التوسع الرأسي خاصة بالنسبة للذرة الشامية والارز والشعير، بعض المحاصيل الزيتية وذلك في مساحة تقدر بنحو ١٧,٨٣ ألف هكتار ويستغرق تنفيذه حوالي سبع سنوات تنفق خلالها نحو ٦٢,٧٥ مليون دولار.
* مشروع إنتاج الارز في منطقة أونالو- شالاموت، وذلك في مساحة تقدر بنحو خمسة آلاف هكتار، يستكمل شمولها، بالمشروع خلال خمس سنوات من بداية التنفيذ، كما يقدر الانفاق الاستثماري اللازم بنحو ١٥,٤ مليون دولار، والجاري بعد الوصول الى مرحلة الاستقرار بنحو ٢,٦ مليون دولار.
* مشروع الري بالغمر في بلعد، وذلك بالتوسع الأفقي في مساحة تقدر بنحو ٧,٢ ألف هكتار، وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ٤,٧٥ مليون دولار.

وبالاضافة الى المشروعات الانتاجية الاربع السابق الاشارة اليها فيضم البرنامج ثلاث مشروعات أخرى كمشروعات خدمية مساندة وهي:

* مشروع دعم الارشاد الزراعي والتدريب الحقلي، وذلك بانفاق إستثماري يقدر بنحو ٤١,٦٤ مليون دولار- تنفق خلال خمسة عشر عاماً بدءاً بعام ١٩٨٢.
* مشروع دعم المعهد المركزي للبحوث الزراعية، بانفاق إستثماري يقدر بنحو ١٠,٢ مليون دولار تنفق خلال ثلاثة عشر عاماً وحتى عام ١٩٩٥.
* مشروع إنتاج وتصديق البذور المحسنة، وبانفاق إستثماري يقدر بنحو ٢٤,٥ مليون دولار تنفق خلال ثلاثة عشر عاماً.

ومن السابق يتبين أن الانفاق الاستثماري للبرنامج المقترح يقدر بنحو ١٧٩٠,٠ مليون دولار ينفق منها نحو ١٣٦,٥٦ مليون دولار خلال الفترة التالية وحتى عام ١٩٨٥، وفي حين ينفق الجزء الثاني الباقي والبالغ نحو ١٦٥٣,٤٤ مليون دولار خلال السنوات التالية وحتى إكتمال تنفيذ المشروعات المقترحة بدءاً بعام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠١٠ كما يقدر التكاليف الجارية السنوية للبرنامج بنحو ٩٧,٢٧ مليون دولار وذلك بعد وصول هذه المشروعات الى مرحلة الاستقرار.

ومن المتوقع أن يحقق البرنامج المقترح عائداً يقدر بنحو ١٧٨,٩٧ مليون دولار بعد إكتمال تنفيذ المشروعات المقترحة، وبطبيعة الحال فان هذا العائد ما هو الا حصيلة الآثار الانتاجية للبرامج المقترحة على كل من محاصيل الحبوب والبذور الزيتية، إذ أنه من المنتظر أن يسفر البرنامج عن زيادة في إنتاج كل من الذرة الشامية والارز والشعير والزيوت النباتية تقدر بنحو ١٩,٦، ١٥,٦، ١,٠ ألف طن تزيد بالتالي من نسبة الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل لتبلغ نحو ٧٦,٥٠٪، ٥٤٪ ٩٩,٥٧، على الترتيب السابق وذلك في عام ١٩٨٥.

أما في عام ٢٠٠٠ فانه من المتوقع أن تزداد الاثار الانتاجية للبرنامج المقترح بمكوناته المختلفة لتبلغ نحو ١٦٣,٤ ألف طن من الذرة الشامية، ١٦٧ ألف طن من الارز الشعير ونحو ٢٩,٥٩ ألف طن من الزيوت النباتية ونحو ١,٢ ألف طن من الذرة الرفيعة، وبذلك تستطيع الصومال في ظل البرنامج تحقيق فائض يقدر بنحو ١٤٣,٧ ألف طن من الارز الشعير وحوالي ٨٩ ألف طن من الذرة الشامية.

٥ ـ ٧ ـ ٢ : برنامج الانتاج الحيواني والداجني في الصومال :

تعتمد إستراتيجية برنامج الانتاج الحيواني والداجني في الصومال على الاستفادة من إمكانيات القطعان المحلية من الأبقار سواء في مجال إنتاج اللحوم الحمراء أو إنتاج الالبان. فضلا عن دفع قطاع الدواجن بهدف زيادة إنتاج اللحوم البيضاء والبيض، وكذلك توفير الخدمات البيطرية لمساندة المشروعات السلعية المقترحة.

ويتضمن البرنامج ثمانية مشروعات منها ثلاث مشروعات للتنمية الرأسية في مجال تسمين الابقار هي : مشروعات تسمين الابقار والاغنام المسحوبة من القطعان الاهلية في مزارع رعوية قرب مدينة جوهر، وتسمين الابقار في جيليب جنوب الصومال من مسحوبات القطعان الاهلية على مزرعة رعوية مطرية وأخرى مروية، وتسمين الابقار من مسحوبات القطعان الاهلية بجنوب الصومال على نهري شابيللي وجوبا على مزارع رعوية. أما المشروع الرابع فيختص بانتاج الحليب من أبقار خليط (الدرار المحلي مع الفريزيان) باستخدام التلقيح الصناعي في ثلاث مزارع بوار محن وأفجوي وبلعد. ويختص المشروع الخامس لتطوير الخدمات البيطرية في جمهورية الصومال.

أما في قطاع الدواجن فقد إقترح ثلاث مشروعات هي مشروع هرجيسة للدواجن، مشروع مقديشيو للدواجن، ومشروع وحدات إنتاج البيض في خمس مناطق بالصومال.

ويقدر الانفاق الاستثماري بحوالي ٢٥٢,٢ مليون دولار ينفق منها حوالي ٦٦,٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٥ وحوالي ١٨٥,٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦/٢٠٠٠.

وتوزع هذه الاستثمارات على مشروعات البرنامج على النحو التالي :

* مشروع تسمين الابقار والاغنام في جوهر ١٨,٢ مليون دولار
* مشروع تسمين الابقار في جيليب ٣٠,٠ مليون دولار
* مشروع إقامة ثلاث محطات إضافية لتسمين الابقار ١١١,٠ مليون دولار
* مشروع إقامة أربعة محطات لانتاج الحليب والابقار الخليط ١٠,٢ مليون دولار
* مشروع هرجيسة للدواجن ٢١,٨ مليون دولار
* مشروع وحدات إنتاج البيض في خمس مناطق ٩,٢ مليون دولار
* مشروع تطوير الخدمات البيطرية في الصومال ٣٨,٠ مليون دولار

وتبلغ التكاليف الجارية السنوية لهذهالمشروعات في مرحلة الاستقرار حوالي ١٢٣,٢ مليون دولار، ويقدر العائد المتوقع تحقيقه من هذه المشروعات في فترة الاستقرار بحوالي ١٨٦,٢ مليون دولار سنوياً.

وفيما يتعلق بالاثار الانتاجية للبرنامج، فيقدر حجم الزيادة في إنتاج اللحوم الحمراء بنحو ٩,٧ ألف طن في عام ١٩٨٥ ترتفع الى نحو ٣٦,٣ ألف طن في عام ٢٠٠٠، كما تبلغ الزيادة في إنتاج الألبان حوالي ١,٨٥٦ ألف طن في عام ١٩٨٥ تزيد الى ٤,٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠. كما ترتفع الزيادة المتوقعة في إنتاج اللحوم البيضاء من حوالي ألف طن في عام ١٩٨٥ الى نحو ٦ آلاف طن في عام ٢٠٠٠.

ويساهم البرنامج المقترح في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي للصومال في اللحوم الحمراء من ١١٩,٧٪ الى ١٢٠,٠٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية في عام ١٩٨٥، وبذلك يعني أن حجم الفائض من اللحوم الحمراء يصل الى حوالي ٤٠,٨ ألف طن. أما في عام ٢٠٠٠ فترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ١٣٧,٣٪ الى ١٥٤,٩٪ حيث يتحقق فائض قدره حوالي ١٢٢,٩٧ ألف طن.

كما يؤدي البرنامج الى تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في الالبان حيث ترتفع من ٩٥,٧٪ الى ٩٦,٢٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية في عام ١٩٨٥. كما ترتفع من نحو ١٠٠٪ الى ١٠٠,٦٪ في عام ٢٠٠٠، وذلك يعني أنه يمكن تحقيق فائض طفيف من الالبان يقدر بحوالي ٤,٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للحوم البيضاء فيقدر العجز المتوقع بدون البرنامج بحوالي ألف طن في عام ١٩٨٥ وتتلاشى هذه الفجوة تماماً في ظل البرنامج أي تصبح نسبة الاكتفاء الذاتي ١٠٠٪ وفي عام ٢٠٠٠

أما فيما يتعلق بالبيض فيؤدي البرنامج الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ـ سواء في عام ١٩٨٥ أو في عام ٢٠٠٠. في حين أنه بدون البرنامج يصل العجز الى ٠,٥ ألف طن في عام ١٩٨٥، ٤,٨ ألف طن في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٧ ـ ٣ برنامج إنتاج السكر في الصومال

تعتمد إستراتيجية البرنامج على زيادة الكميات الموردة من قصب السكر لتشغيل مصنع جوهر وهو المصنع الوحيد حالياً في الصومال، وتهدف المشروعات المقترحة الى تطوير المزرعة الملحقة بالمصنع عن طريق رفع الانتاجية الهكتارية الى ١٠٠ طن، مع تحقيق الاستقرار النسبي لتدفق الخام للمصنع بازالة معوقات إنتاج القصب التي تحول دون الاستغلال الكامل للطاقات التصنيعية المتاحة.

لذلك تضمنت المشروعات إستثمارات لميكنة عمليات الزراعة وتوفير معدات الحصاد الآلي وتجهيز المزرعة بشبكة صرف في مساحة ٤٧٠٠ هكتار بجانب إستصلاح مساحة ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي المالحة بمزرعة قصب جوهر.

كما تهدف المشروعات المقترحة أيضا الى إحلال وتجديد مصنع السكر وتوسيع طاقته الانتاجية باضافة خط ثاني، بجانب إنشاء مصنع جديد للسكر في جوبا. ويهدف مشروع سكر جوبا الى تطوير وتنمية مزرعة لقصب السكر تبلغ مساحتها نحو ٨١٩٥ هكتار على الضفة الغربية لنهر جوبا. وقد بدأ في تنفيذ المشروع عام ١٩٧٧ ويتوقع الانتهاء منه عام ١٩٨٢ على أن يبدأ الانتاج بصورة تدريجية حتى يصل الى طاقته الانتاجية القصوى عام ١٩٨٤.

تقدر التكاليف الاستثمارية الاجمالية للمشروعات المقترحة بحوالي ٤١٠,٣ مليون دولار يخصص منها نحو ٢٠٢,٣ مليون دولار للفترة ١٩٨١/١٩٨٥، ونحو ٢٠٨ مليون دولار تستثمر في الفترة ١٩٨٦/٢٠٠٠. وتوزع هذه الاستثمارات على المشروعات التالية:

* مشروع تطوير مزرعة قصب ومصنع سكر جوهر باستثمارات قدرها ١٧,٣ مليون دولار.
* مشروع إنشاء مزرعة قصب سكر جوبا باستثمارات قدرها ١٨٥,٠ مليون دولار.
* مشروع إنشاء خط ثاني بمصنع سكر قصب جوهر باستثمارات قدرها ٦٨,٠٠٠ مليون دولار.
* مشروع إنشاء خط ثاني بمصنع سكر جوبا باستثمارات قدرها ١٤٠,٠ مليون دولار.

ومما تجدر الاشارة اليه أن صندوق التنمية في كل من أبوظبي والمملكة العربية السعودية يساهم بقروض في تنفيذ مشروع سكر قصب جوبا، وقد تم تدبير قرض بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، وجاري تدبير قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار لاستكمال تنفيذ المشروع.

تبلغ التكاليف الجارية السنوية لهذه المشروعات حوالي ١٢٤,٦ مليون دولار في مرحلة الاستقرار وعند بلوغ التشغيل الكامل للطاقات المتاحة.

كما يقدر العائد السنوي المتولد من تنفيذ هذه المشروعات حوالي ٧١,٥ مليون دولار في مرحلة الاستقرار.

وتشير الاثار الانتاجية لتنفيذ هذه المشروعات الى أن حجم الانتاج الاضافي المتوقع يقدر بحوالي ١٩٩,١ ألف طن، يتحقق منها نحو ٩٥,٥ ألف طن في عام ١٩٨٥ وتندرج الزيادة لتصل الى ١٩٩,١ ألف طن في نهاية القرن الحالي.

ويؤدي تنفيذ البرنامج المقترح الى تحقيق فائض في إنتاج السكر يقدر بنحو ١٥ ألف طن عام ١٩٨٥، يرتفع الى نحو ٥٥,٧ ألف طن عام ٢٠٠٠. وبذلك تبلغ درجة الاكتفاء الذاتي للصومال حوالي ١١٤,٦٪ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية من السكر في عام ١٩٨٥ ترتفع الى ١٣٣,٧ من إجمالي الاحتياجات الاستهلاكية في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٧ ـ ٤ : برنامج الانتاج السمكي في الصومال:

يضم البرنامج المقترح بالصومال مشروعاً لتطوير الصيد التقليدي بانفاق إستثماري يقدر بنحو ٢٨ مليون دولار، ونحو ٢,٨ مليون دولار تكلفة جارية سنوياً.

ومن المتوقع أن يحقق المشروع المقترح زيادة في الانتاج تقدر بنحو ٤٥ ألف طن من الاسماك تسهم في تحسين الاوضاع الغذائية للأسماك بالصومال، كما تساعد على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٩١,٢٪ بدون البرنامج الى نحو ١٦٥,٨٪ في ظل البرنامج في عام ٢٠٠٠. وذلك دون أخذ أثر البرامج القومية المقترحة في الاعتبار والتي من المتوقع أن تزيد من القدرة الانتاجية للصومال بحوالي ٥٠ ألف طن أخرى، تسهم في زيادة الفائض الانتاجي ليبلغ حوالي ٨٩,٧ ألف طن، وبذلك ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي الى نحو ٢٤٨,٨٪ في عام ٢٠٠٠.

ومن المتوقع أن يؤدي البرنامج المقترح على المستوى القطري الى تحقيق عائد سنوي يقدر بنحو ٢٢,٥ مليون دولار، وذلك بعد إستكمال تنفيذ المشروع المقترح ووصوله الى مرحلة الاستقرار. وباضافة ما يخص الصومال من عائدات المشروع القومي (الشركة العربية للصيد البحري) ترتفع العائدات المرتقبة لبرنامج الانتاج السمكي الى نحو ٤٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٨ : مشروعات برامج الأمن الغذائي في اليمن الشمالي :

تقدر الرقعة الاجمالية للجمهورية العربية اليمنية بحوالي ١٩,٥٠٠ مليون هكتار قابل للزراعة منها حوالي ٣,٥ مليون هكتار كما تستغل هذه المساحة بالكامل في الوقت الراهن في الاستثمار الزراعي الا أن الرقعة المطرية تمثل الغالبية العظمي من الرقعة الزراعية وتقدر بنحو ٣,٢ مليون هكتار. وبالاضافة الى ذلك فتقدر رقعة المراعي الطبيعية بنحو ٧,٠ مليون هكتار ورقعة الغابات بحوالي ٤٠٠ ألف هكتار.

أما عن الموارد المائية السطحية فيقدر المتاح حالياً منها بنحو ٠,٧٥ مليار متر مكعب يستغل ثلثيها تقريباً كما أنه من المتوقع أن تزداد الكميات المتاحة من هذه الموارد المائية السطحية لتبلغ نحو ١,٧٥ مليار متر مكعب وذلك في ظل تنفيذ بعض المشروعات الاروائية.

ومن الايجاز السابق الاشارة اليه وضعية كل من الموارد الأرضية والمائية والسطحية في الجمهورية العربية اليمنية تبين أن آفاق التنمية الرأسية في الجمهورية العربية اليمنية تعد أكثر تناولا من التنمية الافقية تلك المتوقع الا تتعدى الحدود المتاحة أو المتوقعة من الموارد المائية.

وإستناداً الى ذلك فقد تضمنت برامج الأمن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية إثني عشر مشروعاً يخص برنامج الانتاج الحيواني والداجني منها خمس مشروعات وبرنامج إنتاج القمح والحبوب أربع مشروعات وبرنامج الانتاج البذور الزيتية مشروعين أحدهما مشترك مع برنامج إنتاج القمح والحبوب في حين يخص حجم الانتاج المحلي مشروعاً وحداً. ولم يتضمن البرامج المقترحة مشروعات لتنمية إنتاج السكر في الجمهورية العربية اليمنية.

وتقدر الاستثمارات اللازمة للمشروعات السابق الاشارة اليها بنحو ٩٢٦,٢٦ مليون دولار أي بنسبة ٣,٥٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري لبرامج الأمن الغذائي العربي ويخص مشروعات برنامج الانتاج الحيواني والداجي نحو ٤٤٥,٢ مليون دولار، تعادل نحو ٤٨,٠٦٪ من الاستثمارات الكلية المتوقعة تأتي مشروعات برنامج إنتاج القمح والحبوب في المرتبة الثانية حيث تقدر إستثماراتها بنحو ٤٢٧,٥٧ مليون دولار تعادل نحو ٤٦,١٦٪ من الاستثمارات الكلية ثم تأتي بعد ذلك مشروعات برنامجي الانتاج السمكي والبذور الزيتية باهمية نسبية تقدر بحوالي ٤,٨٦٪ للأولى ونحو ٠,٩٢٪ للثانية.

والى جانب الانفاق الاستثماري المشار اليه سابقاً فتقدر التكاليف الجارية في مرحلة الاستقرار للمشروعات المقترحة بنحو ٦٣٧,٥٣ مليون دولار تستحوذ مشروعات الانتاج الحيواني والداجني على ما يزيد عن ٧١٪ منها تليها مباشرة مشروعات القمح والحبوب (٢٧,٦١٪) ثم برنامج الانتاج السمكي (٠,٧١٪) وأخيراً برنامج إنتاج البذور الزيتية (٠,٤٢٪).

وبالاضافة الى ما سبق فانه من المنتظر أن تولد المشروعات المقترحة ضمن البرامج الاربع المشار اليها عائداً سنوياً يقدر بنحو ٨١٤,٩ مليون دولار تسهم مشروعات الانتاج الحيواني فيها بما يعادل نحو ٨٤,٦١٪ ثم يأتي بعدها مباشرة برنامج إنتاج القمح والحبوب (١٤,٦٥٪) ثم مشروعات برنامجي إنتاج البذور الزيتية والانتاج السمكي في المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة على الترتيب.

ويتناول الجزء الثاني إيجاز لمكونات كل برنامج من البرامج الانمائية الاربع.

٥ ـ ٨ ـ ١ : برنامج إنتاج الحبوب والبذور الزيتية في اليمن الشمالي

سبق أن تبين عند معالجة معوقات التنمية الزراعية الباب الثاني من هذه الدراسة أن الزراعة في الجمهورية العربية اليمنية تعاني من عديد من المعوقات يأتي في مقدمتها التخلف الواضح في الأساليب الزراعية هذا الى جانب الضعف الواضح في مكونات البنية الأساسية والخدمات العامة والقصور في الكوادر الادارية والارشادية الأمر الذي أدى الى إرتفاع معدلات الهجرة من القطاع الزراعي الى غيره من القطاعات الاقتصادية وما ترتب على ذلك من إرتفاع أجور الايدي العاملة الزراعية، وبالتالي تضخم تكاليف الانتاج الى حد كبير وترتيباً على ذلك فقد جاءت إستراتيجية البرنامج المقترح لتحسين إنتاج الحبوب والبذور الزيتية مستهدفة للتخفيف تدريجياً من حدة هذه المعوقات تحقيقاً لمعدلات مرتفعة نسبياً للتنمية الرأسية. هذا بالاضافة الى تحسين الاوضاع المعيشية لسكان الريف بتنفيذ مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ويضم البرنامج المقترح تمشياً مع الاستراتيجية السابق الاشارة الى محاورها المشروعات التالية :

* مشروع التنمية الريفية المتكاملة في الخولان وبني حشيش في مساحة تقدر بنحو ١١,٠٠ ألف هكتار وبالاستثمارات كلية تقدر بنحو ١٠,٦٧ مليون دولار.

* مشروع التنمية الريفية المتكاملة في محافظة حجة المساحة تقدر بنحو ١٩٦ ألف هكتار وباستثمارات كلية تقدر بنحو ٣٢٥,٣٢ مليون دولار.

* مشروع تطوير الاساليب الزراعية لمحاصيل الحبوب، في مساحة إجمالية تقدر بنحو ٥٧٠ ألف هكتار وباستثمارات إجمالية تقدر بنحو ٩٠,٠٥ مليون دولار.

* مشروع تنمية وادي سردود في مساحة تبلغ نحو ٢,٠٠ ألف هكتار وباستثمارات تقدر بنحو ٢,٨٢ مليون دولار.

وبالاضافة الى المشروعات الانتاجية الاربع السابق الاشارة اليها فقد تضمن البرنامج المقترح مشروعاً خدمياً لتهيئة المناخ المناسب لتحقيق الأهداف الموضوعة للمشروعات الانتاجية وهو:

* مشروع إكثار البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب باستثمارات كلية تقدر بنحو ٧,٢ مليون دولار. وقد إقترح هذا المشروع كمكون اساسي في البرنامج المقترح إذ تتركز المشروعات الانتاجية المقترحة بصفة عامة ومشروع تطوير زراعة الحبوب بصفة خاصة على التوسع في إستخدام البذور المحسنة الى جانب التوسع في إستخدام الميكنة الزراعية والتسميد بهدف تحقيق معدلات عالية في التنمية الرأسية لمحاصيل الحبوب.

وبصفة عامة قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرنامج المقترح بمكوناته الخمس بنحو ١٣٧,٨ مليون دولار حتى عام ١٩٨٥ وبنحو ٤٣٦,١ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠ كما قدرت النفقات الجارية سنوياً بنحو ٤٣,٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٥ وبنحو ١٧٨,٧ مليون دولار عند إكتمال تنفيذ المشروعات المقترحة خاصة مشروع التنمية الريفية المتكاملة لمحافظة حجة حيث تبلغ مصروفاته الجارية ما يعادل ٥٧٪ من إجمالي المصروفات الجارية للبرنامج والسابق ذكرها.

ومن المتوقع أن يحقق البرنامج المقترح زيادة في إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية. تزداد تدريجياً باتساع المساحات المشمولة بالتنفيذ الى أن يبلغ أقصاها مرحلة الاستقرار، يبلغ نحو ١٢٢,٩٣ مليون دولار يخص الحبوب وحدها مايعادل نحو ٩٧٪ من هذا العائد والباقي للمحاصيل الزيتية.

أما عن الاثار الانتاجية للبرنامج المقترح وأثرها على حجم الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب والزيوت في الجمهورية العربية اليمنية فمن المتوقع أن يحقق البرنامج زيادة في إنتاج كل من القمح، والذرة الشامية والذرة الرفيعة، الشعير، والزيوت تقدر بنحو ٣١,٠، ٤٢,٨٣، ١٣٧,٥١، ٢٣,١، ٠,٥٣ ألف طن في عام ١٩٨٥ وبنحو ٦٣، ١٣٦، ٢٥٦، ٣٦,٨، ١,٨٢ ألف طن في عام ٢٠٠٠ على الترتيب.

ومن المتوقع أن تسفر الآثار الانتاجية السالف الاشارة اليها الى زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للقمح من نحو ٢١٪ بدون البرنامج في عام ١٩٨٥ الى نحو ٢٩٪ في ظل البرنامج ثم الى ٥٧٪ في عام ٢٠٠٠ كما ينتظر أن تتلاشى الفجوة الغذائية للذرة الرفيعة والدخن المقدرة بنحو ١٠٢ ألف طن عام ١٩٨٥ بدون البرنامج ليتحقق فائض طفيف قوامه ٣٦ ألف طن في عام ١٩٨٥ الاكتفاء الذاتي شبه الكامل في عام ٢٠٠٠ أما عن الشعير والذرة الشامية فمن المنتظر أن يتحقق من خلال البرنامج فائض يزداد حجمًا مع التوسع في الزراعات المشمولة بالتنفيذ حيث يتصاعد هذا الفائض بالنسبة للذرة الشامية الى نحو ١٣٦ ألف طن في عام ٢٠٠٠ وبالنسبة للشعير الى حوالي ٣٧ ألف طن في هذه السنة وعلى ذلك فمن المتوقع أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي للذرة الشامية من نحو ١٠٠٪ بدون البرنامج الى نحو ٢٤٧٪ في ظل البرنامج وللشعير من نحو ١١٧٪ بدون البرنامج عام ١٩٨٥ الى نحو ١٥٠٪، ١٣٠٪ في ظل هذا البرنامج في عام ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ على الترتيب.

وبالاضافة الى ماسبق يحقق البرنامج المقترح في إنتاج الزيوت المستخرجة من البذور الزيتية تسهم الى حد ما في التخفيف من حدة الفجوة الغذائية للزيوت النباتية إذ تقدر أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٤٠٪ الى نحو ٤٣٪ في عام ١٩٨٥ ثم الى حوالي ٥٤,٥٪ في عام ٢٠٠٠.

ومن السابق يتبين أن البرنامج المقترح في حالة تهيئة الظروف المناسبة إقتصادياً وفنياً لبلوغ أهدافه من الممكن أن يتحقق معه الاكتفاء الكامل من محاصيل الحبوب عدا الارز والقمح مع إتاحة فائض من الذرة الشامية. كما تخفف الى حد ما حدة الفجوة الغذائية للزيوت النباتية.

٢-٨-٢: برنامج الانتاج الحيواني والداجني في اليمن الشمالية:

تعتمد إستراتيجية برنامج الانتاج الحيواني والداجني في الجمهورية العربية اليمنية على الاهتمام بقطاع الدواجن بصفة أساسية

لانتاج اللحوم البيضاء والبيض وذلك لمواجهة العجز الحاد الحالي في هذه المنتجات، هذا بجانب الاهتمام بالابقار في القطعان الاهلية لتغطية جزء من الطلب المتزايد على اللحوم الحمراء.

وتتنوع المشروعات التي تشتمل عليها البرنامج ما بين مشروعات سلعية وأخرى خدمية مساندة ويبلغ عددها جميعاً خمس مشروعات.

وبالنسبة للقطاع الداجني هناك مشروعان سلعيان للانتاج المباشر هما مشروع وحدات إنتاج اللحوم البيضاء ومشروع وحدات إنتاج البيض. كما أن هناك مشروعان سلعيان في قطاع الانتاج الحيواني هما مشروع تسمين الأبقار والأغنام المسحوبة من القطعان الأهلية في المرتفعات الجنوبية لمحافظة تعز واب على أعلاف خضراء ومركزة ومشروع إنشاء ثلاث مزارع لانتاج الحليب من أبقار الفريزيان في منطقة المرتفعات الجنوبية لمحافظة تعز وآب وتسمين مسحوباتها أما المشروع الخامس فهو في مجال الخدمات المساندة، وهو مشروع مكافحة الامراض السارية:

ويقدر إجمالي الانفاق الاستثماري المطلوب لتنفيذ هذا البرنامج حوالي ٤٤٥,٢ مليون دولار ينفق منها حوالي ٦٨,٦ مليون دولار خلال الفترة من بداية التنفيذ (١٩٨٢) وحتى عام ١٩٨٥ وينفق الباقي أي حوالي ٣٧,٦ مليون دولار في الفترة وحتى عام ٢٠٠٠.

وتوزع هذه الاستثمارات على مشروعات البرنامج كما يلي:

* مشروع تسمين الابقار والاغنام الخليط في منطقة تعز وآب ٤,٢ مليون دولار
* مشروع إنتاج الالبان والابقار الفريزيان في منطقة تعز وآب ٨,٠ مليون دولار
* مشروع وحدات إنتاج اللحوم البيضاء ٣٢٥,٤ مليون دولار
* مشروع وحدات إنتاج البيض ١٠٢,٦ مليون دولار
* مشروع مكافحة الامراض السارية ٥,٠ مليون دولار

كما يقدر الانفاق الجاري للبرنامج عندما تصل المشروعات الى مرحلة الاستقرار بحوالي ٤٥٤,٣ مليون دولار في حين تقدر قيمة الزيادة في الانتاج المترتبة على البرنامج حوالي ٦٨٩,٥ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالاثار الانتاجية للبرنامج يتبين أن البرنامج سوف يؤدي الى زيادة في إنتاج اللحوم البيضاء تقدر بنحو ٠,٨٥ ألف طن عام ١٩٨٥ وحوالي ٤٥,٦١ ألف طن في عام ٢٠٠٠ وبزيادة في إنتاج الالبان تقدر بحوالي ٢,٦٧٦ ألف طن في عام ٢٠٠٠ كما يؤدي الى زيادة إنتاج البيض بحوالي ٥,٦ مليون بيضة (تعادل ٠,٢٨ ألف طن) في عام ١٩٨٥ وبحوالي ٣٤٤ مليون بيضة (تعادل ١٧,٢ ألف طن) في عام ٢٠٠٠.

وتساهم هذه الزيادا ت المتوقعة في تحسين أوضاع الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في مجال الانتاج الحيواني إذ ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم البيضاء نتيجة للبرنامج من نحو ٢٩٪ الى ٣٠,٢٪ في عام ٢٠٠٠ حيث ينخفض العجز المتوقع من حوالي ١٤٠,٤ ألف طن الى حوالي ٩٤,٨ ألف طن في نفس العام.

وبالنسبة للالبان فيتوقع أن يؤدي البرنامج الى زيادة طفيفة في نسبة الاكتفاء الذاتي من حو ٥٤,١٪ الى نحو ٥٤,٥٪ وذلك في عام ٢٠٠٠

٥ - ٨ - ٣: برنامج الانتاج السمكي في اليمن الشمالي

يضم برنامج الانتاج السمكي في الجمهورية العربية اليمنية لتنمية الثروة السمكية:

* مشروع تنمية الثروة السمكية بانفاق إستثماري يقدر بنحو ٤٥ مليون دولار وإنفاق جاري بلغ حوالي ٤,٥ مليون دولار سنوياً بعد إكتمال التنفيذ.

ومن المتوقع أن يؤدي المشروع المقترح الى زيادة في الانتاج السمكي بحوالي خمسة آلاف طن تساعد ولا شك في تحسين الأوضاع الغذائية للأسماك ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الاسماك من نحو ٥٥,٧٪ بدون البرنامج الى نحو ٦١,٥٪ في ظل هذا البرنامج وذلك في عام ١٩٨٥ ومن حوالي ٢٢,٣٪ الى نحو ٢٩,٩٪ في عام ٢٠٠٠.

وتقدر القيمة الاجمالية للزيادة في الانتاج بتأثير المشروع المقترح بنحو ٢,٥ مليون دولار وذلك بعد وصول البرنامج الى مرحلة الاستقرار.

٥ ـ ٩ مشروعات برامج الأمن الغذائي في الجزائر:

تبلغ المساحة الكلية للجزائر حوالي ٢٣٧,٦ مليون هكتار وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي ٣٩,٥ مليون هكتار، أي مانسبته نحو ١٦,٦٪ من المساحة الكلية.

أما المساحة الزراعية المستغلة حالياً فتبلغ حوالي ٦,٨ مليون هكتار، أي مانسبته نحو ١٧,٢٪ من الاراضي القابلة للزراعة. كما تبلغ مساحات المراعي حوالي ٣١,٦ مليون هكتار ومساحات الغابات حوالي ٢,٤ مليون هكتار.

أما فيما يختص بالموارد المائية السطحية، فان المتاح منها حالياً يقدر بحوالي ٣,٥ مليار م٣، يستغل منها نحو ٠,٨ مليار م٣ فقط ويتوقع زيادة الموارد المائية السطحية[١] بعد تنفيذ مشروعات التنمية لتصل الى نحو ٥,٢ مليار م٣. وبذا فان الجزائر لديها من الموارد المائية والأرضية مايتيح لها من تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية.

تضمنت برامج الأمن الغذائي في الجمهورية الجزائرية مشروعين فقط أحدهما ضمن برنامج انتاج القمح والحبوب، والاخر ضمن برنامج إنتاج السكر، فيما يلي تفصيلاً لهما:ـ

٥ ـ ٩ ـ ١ برنامج انتاج القمح والحبوب والبذور الزيتية في الجزائر:

يتضمن هذا البرنامج مشروعاً واحداً لتطوير زراعة الحبوب عن طريق تحسين الأساليب الانتاجية مع ادخال زراعات المدك في الدورة الزراعية في المناطق المطرية. وتقدر المساحة الاجمالية التي يشملها التطور بحوالي ٧٥٠ ألف هكتار.

تبلغ التكاليف الاستثمارية الثابتة للمشروع حوالي ١٣١,٧ مليون دولار لتجهيز المساحات بالالات الزراعية والمباني والانشاءات والتجهزيات الأخرى اللازمة لتطوير زراعات الحبوب في المناطق البعلية.

ويوزع الانفاق الاستثماري على فترتين، الفترة الاولي وتمتد من عام ١٩٨١ وحتي عام ١٩٨٥ وخصص لها نحو ٨٧,٧ مليون دولار والفترة الثانية وتمتد من ١٩٨٦ وحتي نهاية القرن الحالي وخصص لها نحو ٤٤,٠ مليون دولار.

أما بالنسبة للتكاليف الجارية السنوية، فتقدر بحوالي ٨٧,٧ مليون دولار وذلك بعد وصول المشروع المقترح الى مرحلة الاستقرار. كما يقدر الغائد السنوى للمشروع بنحو ١١١,٥ مليون دولار في مرحلة الاستقرار.

ومن المتوقع أن يؤثر المشروع المقترح تأثيراً إيجابياً على الوضع الغذائي في الجمهورية الجزائرية، حيث ينتظر أن يزداد انتاج القمح بنحو ١٥٥، ٤٩٠ ألف طن في عامي ١٩٨٥، ٢٠٠٠ على الترتيب ومن ثم ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة من نحو ٣٥,١٪ الى ٣٩,٠٪ في عام ١٩٨٥، ومن نحو ٤٥,٣٪ بدون البرنامج الى نحو ٥٣,٤٪ في ظل البرنامج في نهاية القرن الحالي. أما فيما يختص بالشعير، فإن المشروع يؤدى الى تحقيق فائض في انتاجه إذ ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة من نحو ١٠٠٪ بدون البرنامج الى نحو ١١١,٤٪ في ظل البرنامج وذلك في عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ٩ ـ ٢ برنامج انتاج السكر في الجزائر: يوجد في الجزائر ثلاث مصانع لانتاج السكر وهي مصنع خميس شمليانه، مصنع كلما، ومصنع مستفاتم، وتعاني هذه المصانع من إنخفاض كفاءة التشغيل لعدم توفر البنجر السكرى بالاضافة الى معوقات تصنيع الخام وتدهور نسبة الاستخلاص مما يؤدى الى ان نسبة الطاقة المستغلة لم تتعدى نحو ٣٥٪ من الطاقات التصميمية. ولذلك فإن استراتيجية البرنامج المقترح تعتمد على توفير المادة الخام والتوسع في مساحة حوالي ٥ الاف هكتار سقوية في منطقة خميس مليانة (الواقع في نطاقها، مصنع السكر حوالي ٣ آلاف هكتار سقوية في منطقة عنابة، وذلك بعد تنفيذ برنامج تطوير وتنمية الموارد المائية واقامة السدود طبقاً لبرنامج تطوير الفلاحة في الخطة العشرية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)[٢].

كما تتضمن أهداف البرنامج أيضاً تطوير طاقات المصانع وتجديد مصنع خميس مليانه واستبدال بعض معداته لرفع طاقته الانتاجية.

ويتضمن البرنامج المقترح مشروعاً واحداً للتوسع في مساحات البنجر السكرى وتجديد مصنع خميس مليانه باستثمارات تقدر بحوالي ١٦,٢ مليون دولار، وذلك خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. وقد خصص من هذه الاستثمارات نحو ١٠,٠ مليون دولار لتجديد المصنع ورفع طاقته الى ١٥٠٠ طن بنجر/ يومياً وطاقة التكرير الى ٥٠٠ طن/ يومياً.

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الثاني، الموارد الطبيعية في البلاد العربية.

(٢) دراسات برامج الأمن الغذائي العربي ـ تقرير برنامج انتاج السكر.

وتقدر التكاليف الجارية السنوية بحوالي ٢,٤٥ مليون دولار في مرحلة التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة (عند استغلال نحو ٩٥٪ من الطاقة التصميمية للمصانع). كما يقدر العائد السنوى للمشروع بحوالي ٦,١ مليون دولار في مرحلة التشغيل الكامل.

يتوقع ان يؤثر البرنامج المقترح تأثيراً طفيفاً على درجة الاكتفاء الذاتي للسكر، بالرغم من ان الجزائر تعتبر من اكثر الدول العربية إستيراداً للسكر. فمن المنتظر ان ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ١,٥٪ بدون البرنامج الى نحو ٣,٢٪ في ظل البرنامج وذلك وفق تقديرات عام ١٩٨٥. ثم تنخفض درجة الاكتفاء الذاتي الى نحو ٢,١٪ في نهاية القرن الحالي بسبب عدم مسايرة الانتاج المحلي من السكر لمعدلات نمو الاستهلاك لمحدودية التوسع في مساحات البنجر السكرى وبالتالي عدم انشاء طاقات صناعية جديدة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠.

٥ ـ ١٠ مشروعات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية:

تمتد الرقعة الأرضية للمملكة العربية السعودية على مساحة تقدر بنحو ٢٢٥ مليون هكتار، معظمها أراضي صحراوية، اذ ان المساحة القابلة للزراعة لاتتعدى حوالي ٤,٥ مليون هكتار يزرع منها في الوقت الحاضر حوالي ٣٨٥ ألف هكتار زراعة مطرية، هذا الى جانب حوالي ٢٠١ ألف هكتار عبارة عن زراعات أروائية على مياه الآبار وبعض مصادر المياه السطحية الأخرى، وبالاضافة الى ذلك فتغطي المراعي المتباينة الكثافة حوالي ٨٥ مليون هكتار من الأراضي السعودية، أما عن المياه السطحية فتعد محدودة للغاية الا انه بتنفيذ بعض المشروعات الاروائية يمكن زيادة الرقعة المروية.

واستناداً الى القصور السابق الاشارة اليه جاءت البرامج المقترحة للامن الغذائي في المملكة العربية السعودية متضمنة أربعة مشروعات أثنان منها لبرنامج انتاج القمح والحبوب، ومثلها لبرنامج الانتاج الحيواني والداجني. وذلك بانفاق استثمارى يقدر بنحو ١٠٣١,٤ مليون دولار يخص برنامج القمح والحبوب أكثر من ٩٠٪ من هذه الاستثمارات.

أما عن التكاليف الجارية السنوية فتقدر بنحو ٢٩,١١ مليون دولار يخص برنامج الحبوب مايعادل ٥٤,٣١٪ في حين يخص الباقي مشروعي برنامج الانتاج الحيواني والداجني، وبالاضافة الى ذلك فمن المتوقع أن تولد هذه المشروعات الأربع حوالي ١٤٧,٢ مليون دولار سنوياً منها نحو ١٤١ مليون دولار من مشروعي انتاج القمح والحبوب والباقي من مشروعات الانتاج الحيواني والداجني، وذلك بعد استكمال التنفيذ ووصول المشروعات المقترحة الى مرحلة الاستقرار.

ويتناول الجزء التالي عرضاً موجزاً لمكونات كل برنامج من برنامجي القمح والحبوب، والانتاج الحيواني، هذا بالاضافة الى أثر هذه البرامج على حجم الفجوة الغذائية من السلع المشمولة بالتنفيذ في المشروعات المقترحة.

٥ ـ ١٠ ـ ١ برنامج انتاج القمح والحبوب في السعودية: أستند تحديد المشروعات المكونة لبرنامج الحبوب في المملكة العربية السعودية على ماورد منها في الخطة الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. هذا بالاضافة الى أحد المشروعات المساندة التي اقترحت لخلق المناخ المناسب لتحقيق الأهداف الانتاجية للمشروعات السلعية. ومما تجدر الاشارة اليه ان المشروعات الخاصة لهذه البرامج قد تركزت فقط على محاصيل الحبوب دون البذور الزيتية. كما ان هذه المشروعات تستهدف بجانب تحقيق معدلات مرتفعة نسبياً من التنمية الزراعية خاصة الافقية توفير قدر كبير من تسهيلات الخدمات العامة كمياه الشرب والمشروعات الاروائية الى غير ذلك من المشروعات. وبصفة عامة يتضمن البرنامج المقترح مشروعين هما:ـ

* **مشروعات تنمية انتاج الحبوب**، وذلك بالتوسع الأفقي في مساحة تقدر بنحو ٥٠ ألف هكتار، بإنفاق استثمارى يقدر بنحو ٩٣٠ مليون دولار.
* **مشروع إكثار البذور المحسنة** لمحاصيل الحبوب تقدر تكلفه الاستثمارية بنحو ١١,٤ مليون دلاور.

ومن السابق تبين ان التكلفة الاستثمارية المتوقعة للبرنامج بشقيه تقدر بنحو ٩٤١,٤ مليون دولار ينتظر إنفاقها بالكامل حتي عام ١٩٨٥، اذ انه من المتوقع ان تصل المشروعات المقترحة بالبرنامج الى مرحلة الاستقرار قبل نهاية عام ١٩٨٥.

كما تقدر التكاليف الجارية سنوياً بنحو ١٥,٨ مليون دولار وذلك بعد اكتمال تنفيذ كل من المشروعين ووصولهما الى مرحلة الاستقرار.

اما عن العائد المتوقع فيقدر بنحو ١٤,٧ مليون دولار بعد اكتمال المشروعين لموقع الاعتبار ووصولهما الى مرحلة الاستقرار.

وبطبيعة الحال من المنتظر ان يؤدى تنفيذ البرنامج المقترح الى زيادات انتاجية تقدر بنحو ٤٣، ١٨,٧، ١٢,٣ ألف طن لكل

من القمح والذره الرفيعة والشعير على الترتيب وذلك في عام ١٩٨٥ ، كما ان من المتوقع ان تزداد هذه الآثار الانتاجية لتصل الى نحو ٥٢ ، ٣٣ ، ١٥ ألف طن من المحاصيل الثلاث السابقة على الترتيب وذلك في عام ٢٠٠٠ . الأمر الذى يتوقع ان يضفي تحسناً ولاشك على تطور الفجوة الغذائية لنواتج المحاصيل المشمولة بالبرنامج - فبالنسبة للقمح من المنتظر ان تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ١٨,٧٪ الى ٢٤٪ من عام ١٩٨٥ ، ومن نحو ١٧,١٪ الى نحو ٢٠,٦٪ في عام ٢٠٠٠ . أما عن الذرة الرفيعة والدخن فان التحسن المنتظر يفوق نظيره بالنسبة للقمح ، اذ من المنتظر أن يتحول العجز المقدر بنحو ٧٦ ألف طن في عام ١٩٨٥ الى فائض يقدر بنحو ٢٧ ألف طن في عام ٢٠٠٠ ، هذا على الرغم من التزايد المستمر في الحجم الكلي للاحتياجات .

٥ - ١٠ - ٢ برنامج الانتاج الحيواني والداجني: روعي في وضع برنامج الانتاج الحيواني والداجني للمملكة العربية السعودية الأهداف التي يجب تحقيقها فيما يتعلق بتحسين أوضاع الفجوة الغذائية خاصة في مجال انتاج الألبان، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات المتاحة لقطاع الانتاج الحيواني .

وعلى ذلك يشتمل البرنامج على مشروعين، يتضمن الأول إقامة ٢٥ مزرعة إنتاج مكثف للحليب من الأبقار الفريزيان على مزارع علفية مروية بالآبار والامطار وهو مشروع سلعي للانتاج المباشر، أما المشروع الاخر فهو مشروع خدمي مساند ويختص باقامة مختبرات تشخيص الأمراض .

وتقدر الاستثمارات المطلوبة لهذا البرنامج بحوالي ٩٠ مليون دولار، منها حوالي ٣٠,٧٦ مليون دولار يتم إنفاقها خلال الفترة من بدء تنفيذ البرنامج وحتي عام ١٩٨٥ ، والباقي وهو حوالي ٥٩,٢٤ مليون دولار خلال الفترة التالية من عام ١٩٨٦ وحتي نهاية القرن الحالي .

وتوزع هذه الاستثمارات بين المشروعين موضع الاعتبار كما يلي :-

* **مشروع مزارع انتاج الحليب:** ٣٨,٨٨ مليون دولار.
* **مشروع اقامة مختبرات تشخيص الأمراض:** ٥١,١٢ مليون دولار.

وتقدر التكاليف الجارية السنوية للبرنامج بعد ان يصل الى مرحلة الاستقرار حوالي ١٣,٣ مليون دولار. كما يقدر عائده السنوى بحوالي ٦,٥ مليون دولار خلال مرحلة الاستقرار ويلاحظ ان هذا العائد يعزى فقط الى مشروع مزارع انتاج الحليب والذى تقدر تكاليفه الجارية بحوالي ٣ مليون دولار. وعلى حين لم يحسب للمشروع الخدمي أى عوائد على أساس انه يساند الأنشطة الانتاجية الاخرى .

وبالنسبة للآثار الانتاجية للبرنامج والتي تتعلق بصفة خاصة بانتاج الألبان فإن البرنامج سوف يؤدى الى زيادة في انتاج الألبان تقدر بحوالي ٢,٧٤٦ ، ٦,٤ ألف طن في عامي ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ على الترتيب. كما ينتج المشروع كمية من اللحوم الحمراء كناتج ثانوى تقدر بنحو ٧٦ طناً، ١٤٠ طناً في العامين على الترتيب .

وتساهم هذه الزيادة في انتاج الألبان الناشئة عن البرنامج في حدوث تحسن طفيف في وضع الاكتفاء الذاتي وخفض الفجوة المتوقعة .

٥ - ١١ مشروعات برامج الأمن الغذائي في جمهورية لبنان :

تقدر المساحة الكلية للجمهورية اللبنانية بنحو ١,٠٤ مليون هكتار يستغل منها نحو ٣٣,٦٪ في الزراعة . وتبلغ مساحة الاراضي المطرية حوالي ٢٧٥ ألف هكتار، مساحة الأراضي الاروائية حوالي ٧٠ ألف هكتار فقط، أى ما نسبته نحو ٢٠٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعة . كما يقدر مساحة المراعي بحوالي ١٠ ألف هكتار ومساحة الغابات بحوالي ٩٥ ألف هكتار.

أما فيما يختص بالموارد المائية المتاحة فهي تقدر بحوالي ٣,٨ مليار م٣، يستخدم منها حالياً ٠,٧٤ مليار م٣، ومن المتوقع أن يبلغ الفائض المتاح من الموارد المائية حوالي ٢,٦ مليار م٣ بعد تنفيذ المشروعات المائية[١].

ونظراً لمحدودية الأراضي المتاحة للزراعة فإن إمكانيات التوسع الزراعي محدودة . وقد ركزت برامج الأمن الغذائي على برنامج انتاج السكر نظراً لتواجد مصنع سكر بنجر في لبنان وإمكانية تطويره وزيادة انتاجه . ويعتمد البرنامج المقترح لانتاج السكر في لبنان على تطوير صناعة السكر بالتوسع في مصنع سكرالبنجروإنشاء مصنع جديد للسكر في حالة زيادة مساحات البنجر السكرى وزيادة

---

(١) تقرير الموارد الطبيعية - دراسات الأمن الغذائي العربي.

الانتاجية الهكتارية للمساحات المزروعة حالياً. لقد استهدف المشروع المقترح لتطوير وزيادة انتاج السكر التوسع رأسياً وأفقياً في زراعات البنجر السكرى في سهل البقاع عن طريق رفع الانتاجية الهكتارية الى ٤٠ طن مع التوسع في مساحة ٩ الاف هكتار.

ونظراً للظروف التي تمر بها لبنان حالياً فقد ادرج البرنامج في الفترة من ١٩٨٦ - ٢٠٠٠، وخصص للمشروع المقترح استثمارات إجمالية بلغت ٧٠ مليون دولار. وتقدر التكاليف الجارية السنوية للمشروع بحوالي ٢٠,٥ مليون دولار عند التشغيل الكامل للطاقات التصنيعية العاملة خلال تلك الفترة. كما يبلغ العائد من تنفيذ هذا البرنامج حوالي ١٤,٤ مليون دولار في فترة الاستقرار.

أما فيما يختص بالاثار الانتاجية للمشروع، فيقدر حجم الانتاج الاضافي المتوقع بحوالي ٤٠ ألف طن سكر/ سنوياً في مرحلة التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية. كما يؤدى المشروع الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو ٢٢,٦٪ من إجمالي استهلاك عام ١٩٨٥ بدون تنفيذ البرنامج الى نحو ٣٣,٣٪ من إجمالي الاستهلاك في حالة تنفيذ البرنامج، ترتفع درجة الاكتفاء الذاتي لتصل الى نحو ٣٩,٤٪ من إجمالي استهلاك عام ٢٠٠٠ مقابل ٢٩,٥٪ من استهلاك نفس العام في حالة عدم تنفيذ البرنامج المقترح.

٥ - ١٢ مشروعات برامج الأمن الغذائي في موريتانيا:

تقع موريتانيا في حدود رقعة تقدر بنحو ١٠٣,٧ مليون هكتار قابل منها للزراعة نحو ٧,٧ مليون هكتار. الا ان المساحة المزروعة لاتتعدى ٣١٣ ألف هكتار منها ثلاثة ألف هكتار فقط زراعة مروية والباقي مطرية كما تقدر الرقعة المغطاة بالمراعي بنحو ٣٩ مليون هكتار.

ويتبين مما سبق أن موريتانيا تمتلك إمكانيات طبيعية كبيرة لتنمية الانتاج الحيواني، وبالاضافة الى ذلك فان السواحل الموريتانية غنية بالمخزون السمكي، حيث تقدر إمكانية الصيد السنوى منها بحوالي ١,٥ مليون طن من الاسماك. الا ان هذه الطاقة تستغل في الوقت الراهن من قبل بعض الشركات الأجنبية. وعلى ذلك فقد جاءت برامج الأمن الغذائي متضمنة شقين فقط الأول يضم أربع مشروعات لتنمية الانتاج الحيواني، والثاني يضم مشروعاً لتنمية الصيد البحرى وذلك باستثمارات كلية تقدر بنحو ٥٥٤,٨٤ مليون دولار منها ٥٥٠ مليون دولار تخص برنامج الانتاج السمكي. كما تقدر التكاليف الجارية السنوية بنحو ١١٠,٠٢ مليون دولار منها ١٠٩ مليون دولار تخص أيضاً المشروع المقترح لتنمية الصيد البحرى (برنامج الانتاج السمكي).

أما عن العائدات المتوقعة فتبلغ نحو ٢٠١,٦٨ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار عائدات مشروع تنمية الصيد البحرى وذلك بعد وصول هذه المشروعات مرحلة الاستقرار.

ويتناول الجزء التالي بايجاز المكونات لكل برنامج من البرامج المقترحة.

٥ - ١٢ - ١ برنامج الانتاج الحيواني والداجني في موريتانيا:

تستند استراتيجية برنامج الانتاج الحيواني في جمهورية موريتانيا الاسلامية الى الاهتمام بانتاج الالبان بصفة أساسية لمواجهة العجز القائم حالياً، وكذلك العجز المتوقع في إنتاج الالبان بالنسبة للاحتياجات الاستهلاكية هذا بجانب العمل على زيادة إنتاج اللحوم وتحسين حالة الرعي.

وفي ضوء هذه الاستراتيجية يتضمن البرنامج المقترح أربعة مشروعات منها ثلاثة للانتاج السلعي المباشر، وواحد في مجال الخدمات المساندة أما المشروعات الانتاجية منها:

* مشروع مزرعة ألبان روصو. بتكاليف إستثمارية تقدر بنحو ٢,٠٨ مليون دولار وجارية تقدر بنحو ٠,٢١ سنوياً عند وصول المشروع الى مرحلة الاستقرار في عام ١٩٨٩ والسنوات التالية.
* مشروع تسمين الماشية بكنكوصيا بتكاليف إستثمارية تقدر بنصف مليون دولار ونحو ٠,٧ مليون دولار عبارة عن إنفاق سنوي جاري بعد إكتمال التنفيذ وذلك في عام ١٩٨٤.
* مشروع المزارع الرعوية التعاونية بالولاية الاولى: وذلك بانفاق إستثماري يقدر بنحو ٠,٤٦ مليون دولار، تنفق خلال ست سنوات بدءاً بعام ١٩٨٢.

أما المشروع الخدمي فهو:

* مشروع تدعيم الوقاية الصحية للثروة الحيوانية وذلك بانفاق إستثماري يقدر بنحو ١,٨ مليون دولار، وتكاليف جارية تبلغ نحو ٠,١ مليون دولار بعد وصول المشروع مرحلة الاستقرار في عام ١٩٨٨.

ومن السابق يتبين الانفاق الاستثماري المتوقع لبرنامج الانتاج الحيواني والداجني بالمشروعات الاربع السابق الاشارة اليها يبلغ حوالي ٤,٨٤ مليون دولار ينفق منها حوالي ٤,٥٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ في حين ينفق الباقي أي حوالي ٠,٢٨ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ .

وتقدر التكاليف الجارية للبرنامج بمكوناته المختلفة بنحو ١,٠٢ مليون دولار حوالي ٧٠٪ منها تخص مشروع تسمين الماشية بكنكوصيا والباقي موزعة على المشروعات الثلاث الاخرى بنسب متفاوتة الى حد ما. وتجدر الاشارة الى أن هذه التكاليف مقدرة باعتبار أن المشروعات المقترحة في مرحلة الاستقرار.

وبالاضافة الى ما سبق فانه من المتوقع أن تولد المشروعات الانتاجية الثلاث المشار اليها سابقا بمساندة المشروع الخدمي المقترح بعائدات تقدر بنحو ١,٦٨ مليون دولار سنوياً بعد وصولها المشروعات المقترحة مرحلة الاستقرار.

٥ - ١٢ - ٢ برنامج الانتاج السمكي في موريتانيا:

يضم برنامج الانتاج السمكي في موريتانيا مشروعاً واحداً لتنمية الصيد البحري تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو ٥٥٠ مليون دولار كما تقدر تكلفته الجارية بنحو ١٠٩ مليون دولار سنوياً عند وصول هذا المشروع الى مرحلة الاستقرار.

ومن المنتظر أن يحقق المشروع زيادة في الانتاج تقدر بنحو نصف مليون طن سنوياً وذلك بعد إستكمال تنفيذ المشروع وبطبيعة الحال تؤدي هذه الزيادة في الانتاج الى زيادة حجم الفائض الانتاجي عن الاحتياجات الاستهلاكية بنحو ٢,٩ ألف طن بدون البرنامج في عام ١٩٨٥والى نحو نصف مليون طن في ظل هذا البرنامج في عام ٢٠٠٠ . هذا بدون أخذ الأثر الانتاجي للمشروعات القومية في الاعتبار.

٥ - ١٣ مشروعات برامج الامن الغذائي في اليمن الجنوبي

تمتد جمهورية اليمن الديمقراطية على رقعة تبلغ ٢٨,٧ مليون هكتار الا أن المساحة القابلة للزراعة لا تتعدى ٢٥٨ ألف هكتار تزرع بالكامل حالياً. بالاضافة الى ذلك فهناك حوالي ٩ مليون هكتار تغطيها المراعي الطبيعية وحوالي ٢٥ ألف هكتار من الغابات.

وتطل سواحل اليمن الديمقراطي على المحيط الهندي لمسافات بعيدة مكونة مسطحات مائية لم تستغل بعد لزيادة إنتاج الاسماك وما يقام عليها من صناعات، لذا فان برنامج إنتاج الاسماك المقترح تنفيذه في اليمن الديمقراطي ضمن نطاق برامج الامن الغذائي العربي إستهدف إستغلال هذه المسطحات المائية. حيث تضمن مشروعاً واحد لتعليب وتصنيع الاسماك تقدر طاقته الانتاجية بحوالي ٨٠ ألف طن، تبلغ قيمتها نحو ٣٢,٩ مليون دولار وذلك عند وصول المشروع لمرحلة الاستقرار. ويبلغ الانفاق الاستثماري لهذا المشروع حوالي ١٢٥ مليون دولار.

كما تقدر التكاليف الجارية بحوالي ٢٤,٨ مليون دولار سنوياً في مرحلة الاستقرار والتشغيل الكامل للمشروع.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع المقترح يؤدي الى زيادة الانتاج السمكي بحوالي ٨٠,٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠، وباضافة ما يخص جمهورية اليمن الديمقراطية من البرامج القومية للأسماك (الشركة العربية لصيد الاسماك) فيتوقع أن يزداد الفائض الى حوالي ٣٣٢,٥ ألف طن في نهاية القرن الحالي.

٥ - ١٤ مشروعات برامج الامن الغذائي في سلطنة عمان:

إستهدفت برامج الامن الغذائي في سلطنة عمان الاستفادة من الموارد السمكية الكبيرة المتاحة وغير المستغلة الاستغلال الكامل. خاصة في سواحل السلطنة وفي منطقة بحر العرب. وقد تضمن البرنامج المقترح لتطوير الانتاج السمكي بالسلطنة مشروعاً لصيد الاسماك وتصنيع الفائض أو غير الصالح للاستهلاك البشري وذلك بانتاج مسحوق السمك وزيت السمك. وتقدر الانفاق الاستثماري للمشروع بنحو ٣٢,٥ مليون دولار والتكاليف الجارية السنوية بنحو ٣,٣ مليون دولار. كما أنه من المنتظر أن يتحقق زيادة في الانتاج تبلغ نحو ٦٠ ألف طن سنوياً تقدر قيمته بنحو ٢١,٦ مليون دولار. ومن المتوقع في ظل هذا المشروع أن ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي بالسلطنة من الاسماك من حولي ٩٨,٩٠٪ الى نحو ١٦١٪ في عام ٢٠٠٠ .

وتجدر الاشارة الى أنه الى جانب المشروع السابق الاشارة اليه فان سلطنة عمان ضمن الدول العربية المقترح أن تكون ممثلة

في أحد المشروعات القومية الخاصة بتنمية الاسماك (الشركة العربية للصيد البحري). وبأخذ نصيب سلطنة عمان من عائدات الشركة العربية في الاعتبار ترتفع الطاقة الانتاجية للسلطنة الى نحو ٣٠٥,٨ ألف طن، كما يزداد الفائض الى نحو ٢٠٩ ألف طن وتتصاعد نسبة الاكتفاء الذاتي الى نحو ٣١٥,٦٪ وذلك مع حلول نهاية القرن الحالي.

الباب السادس

خطـــة
الاستثمار والاكتفاء الذاتي

الباب السادس
خطة الاستثمار والاكتفاء الذاتي

٦ ـ ١ مقدمة: نأتي في هذا الجزء من الداسة على الخطة الاستثمارية لبرامج الأمن الغذائي ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي. بعد أن تم الوقوف على البرامج في الباب الرابع واستعراض مشروعاته في الباب الخامس والاستثمارات الضرورية لتنفيذها وآثارها على الفجوة الغذائية.

يبلغ عدد المشروعات المقترحة (١٥٣) مشروعاً تقع في ستة مجاميع لاتدخل بضمنها مشروعات تنمية الموارد الطبيعية، حيث أخذ بالاعتبار عند إعداد المشروعات المقترحة الاستثمارات القائمة حالياً لتنمية الموارد الطبيعية وكذلك الاستثمارات المستقبلية في هذا المجال. وقد أشير الى هذه المشروعات في الباب الرابع من هذا الجزء من الدراسة.

وتجدر الاشارة الى ان دراسات الأمن الغذائي على المستوى السلعي وهي الحبوب، الزيوت، السكر، الاسماك، الانتاج الحيواني والداجني، المخزون السلعي، قد إستهدفت تحديد المشروعات المناسبة والممكنة التنفيذ عن طريق العمل العربي المشترك لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي. وقد تم اختيار المشروعات المذكورة وفقاً لما يمكن أن تؤديه من أثر على الفجوة الغذائية القطرية والقومية، وماتسهم به من دور في عملية التنمية الاقتصادية بجانبيها الاقتصادى والاجتماعي على المستوى القطرى.

ومن أجل صياغة خطة عمومية متكاملة لتنفيذ هذه المشروعات تأخذ بالاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والمعاملات الفنية اللازمة لانجاح هذه المشاريع يتطلب الامر بذلك المزيد من الجهد والدراسات التفصيلية لمشروعات الأمن الغذائي كيما يتحقق الانسجام التام بينها في ضوء البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي العربي منظوراً اليه من الزاوية القومية مع إعتماد أسس الميزة النسبية التي تتمتع بها الاقطار العربية لاقامة التخصص القطرى في اطار من التكامل الزراعي العربي.

وهناك عدد من معايير التحليل الاقتصادى للمشروعات مثل المعامل الحدى لرأس المال (ICOR) ونسبة العائد (المردود) الاقتصادى (IRR) ونسبة العائد الى التكاليف Benefit/Cost ويعتمد التحليل الاقتصادى للمشروعات على قياس العائد والتكاليف بشقيها الاستثمارى والجارى على طول سنوات عمر المشروع. وهذا القياس يحتاج الى دراسات تفصيلية لتحديد المدخلات والمخرجات في كل سنة من سنوات المشروع، فضلاً عن الحاجة الى إستخدام أسعار ظلية (Shadow Prices) لتسعير المنتجات وعوامل الانتاج. وهذه الاسعار تختلف من قطر عربي لاخر ووفقاً لظروفه الموردية والاقتصادية.

ونظراً لعدم توفر البيانات التفصيلية لكل مشروع والتي تساعد على اجراء التحاليل الاقتصادية الاخرى، لذا فان المعامل الحدى (لرأس المال) يعتبر معياراً مقبولاً ومعقولا لتطبيقه في هذه الدراسة، حيث يمكن من خلاله تحديد كفاءة الاستثمار في توليد الانتاج في القطاعات السلعية على مستوى المشروع، كما يتيح تقدير هذا المعامل دراسة كفاءة الاستثمار الزراعي قطرياً وعلى مستوى كل مشروع.

ان معايير التحليل الاقتصادى المشار اليها أعلاه هي معايير يجرى إستخدامها على مستوى المشروع، وتطبيقها يستلزم اجراء تحليل إقتصادى شامل (Macro Economic Analysis) لمجموعة المشروعات على مستوى كل قطر، وخاصة في حالة وجود عدد كبير من المشاريع في القطر المعني، وذلك لتحديد الاثار المترتبة جراء تنفيذها على التنمية القطرية ومن ثم على التنمية العربية. ويمكن وفق هذا الاتجاه إتباع أحد أساليب التحليل الاقتصادى (Agricultural Sector Analysis) وهناك أيضاً دراسة هامة ومفيدة يمكن تطبيقها على المستوى القومي تتضمن تطبيقات نماذج البرمجة الخطية (Liner Programming) لدراسة الزراعة العربية من حيث الاطار المتعلق بالموارد الطبيعية والمالية والبشرية والمناخية وغير ذلك.

وإستناداً لما تقدم فان هذه الدراسة ستعتمد تحليل كفاءة الاستثمار في مشروعات برامج الأمن الغذائي، ومقدار التضحية (Trade- Off) بين كفاءة الاستثمار وهدف الاكتفاء الذاتي الذى ترمي برامج الامن الغذائي العربي لتحقيقه.

٦ ـ ٢ تقدير معامل رأس المال للمشروعات والبرامج:

نظراً لاختلاف طبيعة المشاريع الزراعية بوجه عام ومشاريع البرنامج الغذائي العربي بوجه خاص فان ذلك من شأنه أن يجعل معامل رأس المال مختلفاً بين مشروع وآخر، حيث تتأثر قيمة هذا المعامل بنوعيه المشروعات الزراعية وما اذا كانت تستلزم إنفاقاً إستثمارياً كبيراً كالانفاق على تطوير البنية الاساسية أم تتطلب إستثماراً جزئياً في بعض جوانب المشروع كتطوير طاقات انتاجية قائمة فعلاً، فإن قيمة معامل رأس المال في مثل هذه المشاريع الأخيرة تميل الى الانخفاض ومن هنا أمكن القول ان مشروعات التوسع

الافقي في الزراعة ذات معامل أعلى من نظيرتها للتوسع الراسي كما أن قيمة معامل رأس المال تختلف من قطر لآخر ومن منطقة لاخرى داخل القطر الواحد بل تختلف من زمن لاخر، إضافة الى اختلاف قيمة هذا المعامل حسب أنواع السلعة المقرر إنتاجها(*).

وفي هذه الدراسة تم تقدير معامل رأس المال للمشروعات الانتاجية لبرامج الأمن الغذائي، كما تم تقديره على مستوى البرامج السلعية وكذلك على المستوى العام لجميع هذه البرامج السلعية.

ويوضح الجدول رقم (٦ - ١) تقديرات معامل رأس المال في برامج الأمن الغذائي حيث بلغ هذا المعامل لجملة المشروعات

جدول رقم (٦ - ١): تقديرات معامل رأس المال (ICOR) لبرامج الأمن الغذائي
على المستويين القطرى والقومي

الدولة	الحبوب	الزيوت	السكر	الانتاج الحيواني والداجني*	الاسماك	الاجمالي
المشروعات القطرية:						
السودان **	٨,١٥	١,٩٠	٣,٤٦	٠,٤٢	١,٥٥	١,٩٨
العراق	٦,٩٨	٤,٥٢	٨,٢٥	٠,٨١	-	٤,٤٧
اليمن الشمالي	٣,٥٨	٢,٣٩	-	٠,٦٥	١٨,٠	١,١٤
الصومال	١٠,٨٨	٧,٢٥	٥,٧٤	١,٣٥	١,٣٤	٥,٤٠
تونس	٠,٨٥	٠,٩٣	٧,٦٦	٠,٦٣	٣,٦٦	١,٢٢
المغرب	٣,٨٩	١,٩٩	٥,٣٢	١,٤١	١,٧١	٣,٢٠
سوريا	١,٧٥	٠,٦٣	٥,٦٦	١,٣٧	٣,٦١	٢,١١
السعودية	٦,٦٩	-	-	١٣,٨٥		٧,٠١
الجزائر	١,١٨	-	٢,٦٥	-	-	١,٢٦
موريتانيا	-	-	-	٢,٨٨	٢,٧٥	٢,٧٥
لبنان	-	-	٤,٨٦	-	-	٤,٨٦
عمان	-	-	-	-	١,٥٠	١,٥٠
اليمن الجنوبي	-	-	-	-	٣,٨٠	٣,٨٠
جملة المشروعات القطرية	٥,٧٨	٢,١٤	٤,٦١	٠,٦٨	٢,٢٧	٢,٧٣
المشروعات القومية:						
الانتاج الحيواني والداجني	-	-	-	١,٨٣	-	١,٨٣
الانتاج السمكي	-	-	-	-	٢,٧٥	٢,٧٥
الجملة	٥,٧٨	٢,١٤	٤,٦١	٠,٨٩	٢,٤١	٣,٠٥

* يقدر معامل رأس المال على المستوى القومي للحوم الحمراء والحليب بنحو واحد واللحوم البيضاء والبيض بنحو ٠,٧٥

** يلاحظ أن عدد المشروعات المشتركة بين الحبوب والبذور الزيتية كبيراً في السودان وكذلك من حيث الاثار المترتبة على الفجوة - وعلى ذلك فان معامل رأس المال للسودان في هاتين السلعتين مجتمعتين يقدر بنحو ٣,٦٨

المصدر: الجداول بالملحق.

المقترحة والبالغ عددها (١٥٣) مشروعاً نحو ٣,٠٥. ويلاحظ إنخفاض هذا المعامل في المشروعات القطرية عنه في جملة المشروعات حيث بلغ في القطرية نحو ٢,٧٣ وذلك بسبب وجود مشروعات خدمية ومشروعات مساندة للمشروعات الانتاجية تضمنتها

(*) يعني معامل رأس المال قيمة الاستثمارات الضرورية اللازمة للتنمية (بالدولار) لانتاج ماقيمته (دولار واحد) في سلعة ما أو مجموعة من السلع ينتجها المشروع عند تشغيله، أي حالة النضج والاستقرار للمشروع

المشروعات القومية مما ادى إضافتها الى المشروعات القطرية الى ارتفاع هذا المعامل في اجمالي المشروعات.

ويلاحظ كذلك من الجدول المذكور إرتفاع هذا المعامل بالنسبة لمشاريع الحبوب حيث بلغ (٥,٧٨) وللسكر نحو (٤,٦١) بينما ينخفض الى (٢,٤١) للاسماك والى (٢,١٤) للزيوت ويكون أقلها قيمة في مشاريع الانتاج الحيواني والداجني حيث بلغ (٠,٨٩). وبطبيعة الحال ان هذا الاختلاف يرجع أساساً الى ماتتحمله المشاريع ذات المعامل العالي من تكلفة استثمارية في البنيات الأساسية. يؤكد ذلك ان مشاريع الحبوب المقترحة تغطي مساحات واسعة تفتقر أصلاً للبنية الأساسية. كما تحتاج مصانع السكر الى استثمارات كبيرة في مجال المعدات التصنيعية.

كما يلاحظ إرتفاع هذا المعامل في بعض الاقطار العربية عنه في أقطار أخرى. فانه في العراق يبلغ (٤,٤٧) و(٣,٢٠) في المغرب في حين يبلغ في السودان (١,٩٨) وفي تونس (١,٢٢). ويرجع سبب ارتفاعه في العراق الى شمول المشروعات المقترحة في العراق لاعمال الصرف وشبكات الرى التي تستأثر على استثمارات كبيرة.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن إرتفاع معامل رأس المال في بعض الاقطار كان بسبب الاستثمارات الكبيرة في البنية الأساسية كما تم بيانه أعلاه - والتي احتسبت جميعها على القطاع الزراعي في الوقت الذى ينبغي ان يتحمل هذا القطاع الجزء المتعلق به إضافة الى وجوب توزيع مايصيب القطاع من استثمارات في البنيات الأساسية على المشاريع المختلفة داخل القطاع نفسه.

وبغية إقامة التحليل الاقتصادى لهذه المشاريع - كما مر ذكره فقد تم توزيع مشروعات البرامج توزيعاً تكرارياً وفقاً لفئات معامل رأس المال. وهذه الفئات هي (أقل من ١) و(١- أقل من ٢) و (٢- أقل من ٤) و (٤- أقل من ٦) و (٦- أكثر من ٦) وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٦ - ٢). علمًا أن مشروعات الحبوب والزيوت الغذائية ضمت في مجموعة واحدة نظراً لاشتراك عدد كبير من تلك المشروعات في انتاج السلعتين معاً.

إن إختيار هذا التصنيف لمعامل رأس المال الى الفئات الخمس المبينة في الجدول رقم (٦-٢) جاء وفق المنطق الاقتصادى، والذى يتعلق بمتوسطات قيمة معامل رأس المال في برامج التنمية الزراعية في البلاد المتقدمة والنامية وفقاً لمرحلة التنمية ومجالاتها المختلفة. إذ من المعلوم أن مشروعات التنمية الزراعية في البلاد المتقدمة تحقق معامل رأس المال في المتوسط حوالي (٣) بينما يتراوح في البلاد النامية بين ٤ - ٦). وتعتبر مشروعات إستصلاح الأراضي من أعلى الأنشطة الزراعية من حيث قيمة معامل رأس المال، أى أعلى بكثير من تلك المعاملات لمشروعات التنمية الرأسية التي تستهدف زيادة الانتاجية لوحدة المساحة. وهكذا فإن التصنيف موضوع البحث الوارد في الجدول (٦ - ٢) يعكس كفاءة إستخدام رأس المال في ضوء المفهوم التطبيقي لمعامل رأس المال الحدي. ويعني ذلك من جهة أخرى أن كفاءة رأس المال وفق هذا التصنيف تعتبر متناقصة عند إرتفاع هذا المعامل من (أقل من ١) الى (أكبر من ٦). أى أن مشروعات إنتاج اللحوم الحمراء والألبان ثم برنامج الانتاج السمكي فبرامج إنتاج الحبوب والمحاصيل الزيتية وأخيراً مشروعات إنتاج السكر. يمكن أن تأخذ هذا الاتجاه.

جدول رقم (٦ - ٢): التوزيع التكراري لمشروعات برامج الأمن الغذائي وفقاً لفئات معامل رأس المال(*)

البرنامج	المشروعات وفقاً لفئات معامل رأس المال										إجمالي البرنامج	
	أقل من ١		١-٣		٣-٤		٤-٦		اكبر من ٦		جملة المشروعات الانتاجية		
	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات	متوسط معامل رأس المال	عدد المشروعات
الحبوب والمحاصيل الزيتية	٠,٧٨	٨	١,٤٧	٧	٣,٠٤	٧	٤,٩٧	٤	١٣,٣	٤	٤,٤٣	٣٠	٤,٤٧	٤٠
المحاصيل السكرية	٠,٨٢	١	١,١٥	٦	١,٤٢	٨	٤,٨٤	١٣	١٠,٧١	١٦	٤,٦١	٤٣	٤,٦١	٤٣
اللحوم الحمراء والالبان	٠,٣٨	٨	١,١٧	٥	٢,٧٠	١٢	٥,٤٢	٢	٢٨,٨٥	١	٠,٦٨	٢٨	٠,٩٨	٤٣
اللحوم البيضاء والبيض	٠,٣٧	٦	١,٧٨	٥	-	-	-	-	-	-	٠,٧٥	١١	٠,٧٥	١١
الانتاج السمكى	-	-	١,٦٣	٤	٢,٨٣	٥	-	-	١٨,٠٠	١	٢,٣٧	١٠	٢,٤١	١٢

*استحدث ثلاثة اقتراحات لدراسة مشروعات قومية في مجال الاسماك والدواجن بالاضافة الى المخزون الاستراتيجي.

المصدر: جمعت وحسبت من تقديرات معامل رأس المال الواردة في الجداول بالملحق لبرامج الأمن الغذائي قطرياً وسلعياً.

وتوضح التوزيعات التكرارية في الجدول رقم (٦ - ٢) أن مشروعات برامج إنتاج الحبوب والمحاصيل الزيتية تتوزع توزيعاً طبيعياً حول متوسطها (معامل رأس المال المتوسط للبرامج يبلغ نحو ٤,٥٦)، أى أن حوالي نصف عدد هذه المشروعات يقع في مدى أقل من هذا المتوسط والقسم الآخر في مدى أكبر من هذا المتوسط. ومن جهة أخرى فإن القيمة المنوالية لمعاملات رأس المال لمشروعات برنامجي الحبوب والمحاصيل الزيتية معاً تعتبر في مدى معاملات رأس المال لمشروعات البلاد النامية. علمًا أن معامل رأس المال لمشروعي شبكات الصرف وقنوات الرى في العراق، ومشروع تنمية الحبوب في السعودية ذات قيمة متطرفة (أكثر من ١٥) وذلك بسبب طبيعتها الهيكلية الأمر الذى جعلها مؤثرة في كفاءة إستخدام رأس المال لهذا البرنامج بسبب إرتفاع وزنها بالقياس الى بقية مشروعات البرنامج.

وكذلك الحال بالنسبة لبرنامج المحاصيل السكرية فان توزيع مشروعاته بالنسبة لكفاءة إستخدام رأس المال يميل نحو الفئات الاكبر قيمة أى أن معظمها ذات معامل رأس مال أكبر من ٠٤ بل أن منها تقع في المدى أكبر من ٦ وبمتوسط لقيمة معامل رأس مال حوالي ١٠,٧. ويرجع سبب ذلك الى أن مشروعات هذا البرنامج تستهدف الاحلال والتجديد لمصانع السكر وبناء مصانع جديدة إضافة الى التوسع الافقي في مساحة المحاصيل السكرية، مما يجعل نسبة التكاليف الاستثمارية الى العائد الكلي في حالة بلوغ هذه المنشآت سعتها القصوى مرتفعاً جداً.

وعلى العكس من ذلك فان التوزيع التكراري لمشروعات برنامج الانتاج الحيواني والداجني يميل نحو الكفاءة الأعلى، حيث أن معظم مشروعاته ذات معامل رأس مال أقل من (٢) وذلك لان البرنامج يركز على التوسع الرأسي كالتسمين والتحسين الوراثي بالاضافة الى سرعة دورة رأس المال. وهناك مشروعات في العراق ضمن هذا البرنامج بهدف التوسع في تربية الأبقار الحلوب الأصيلة بأعداد كبيرة وتتطلب إنشاء حوالي ٤٠ محطة في ظل نظام الانتاج الكثيف الأمر الذى يحتاج معه لتوظيف مايزيد عن نصف مليون دولار مما جعله متطرفاً في قيمة معامل رأس المال حيث وقع في الفئة أكبر من (٦) دون بقية مشروعات البرنامج - واذا ماتم ضم مشروع التحسين الوراثي بالخلط للماشية المحلية في العراق الى المشروع المذكور بإعتبار أن مشروع تربية الأبقار الحلوب يعتبر كقاعدة لمشروع التحسين الوراثي حيث يكونان برنامجاً قطرياً متكاملاً، فإن حصيلة كفاءة رأس المال لهما تعطي معامل رأس مال في المدى الكفء أى أقل من (٢) وذلك بسبب إنخفاض معامل رأس المال للمشروع الثاني الذى يقل عن (١). ووفقاً لهذا المنطلق يمكن اعتبار بعض المشاريع في سوريا متكاملة قطرياً مما يجعل معامل رأس المال لها في المدى الكفء أى أقل من (٢). وهناك مشاريع أخرى يمكن ان تقع ضمن هذا التصور كمشروع تربية العجلات للتربية (الاراخ) في تونس والذى يمكن إعتباره قاعدة لتغيير التركيب الوراثي للمجموعة البقرية المحلية ومركزاً لتوزيع العجلات الأصيلة للتربية في الأقطار المجاورة (المغرب والجزائر). وهكذا تظهر أهمية هذا المشروع الانمائية الواسعة على الرغم من وقوعه في الفئة من (٤ - ٦) لمعامل رأس المال.

٦ - ٣ الاستثمارات في برامج الأمن الغذائي وعلاقتها بالاكتفاء الذاتي:

تثور أمام متخذ القرار معضلة كبيرة في مجال أولويات الاستثمار حيث هناك منطلقين أولهما هل المطلوب هو كفاءة الاستخدام الاعلى للاستثمار على حساب تحقيق الأهداف الانتاجية وثانيهما هل هو تحقيق الأهداف الانتاجية الكاملة مقابل التضحية بكفاءة إقتصادية عالية، أى تكاليف استثمارية أكبر. ومع هذا فما يخفي ان مدى وفرة المورد المالى المطلوب للاستثمارات هو المعيار المناسب في تحديد أولويات الاختيار، اذ قد تكون هناك أولوية لبعض البرامج السلعية دون الاخرى في حالة محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

ووفقاً لهذا المنظور فقد تم توزيع مشروعات البرنامج بالشكل الذى يمكن معه أن توضح العلاقة بين تحقيق الاهداف الانتاجية ونسبة التكاليف الاستثمارية المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف عند كل مستوى من كفاءة استخدام رأس المال متمثلاً في تقدير معامل رأس المال كما هو موضح في جدول رقم (٦ - ٣). ومن هذا الجدول يتضح انه عند مستوى أقل من ٢ لمعامل رأس المال - أى بكفاءة عالية لاستخدام الاستثمارات بالنسبة للمشروعات الزراعية - يمكن لمشروعات انتاج اللحوم البيضاء والبيض ان تحقق ١٠٠٪ من أهدافها الانتاجية على ان تستنفذ كامل الاستثمارات المخصصة لها والبالغة حوالى ٢,٦٨ مليار دولار. وفي حالة تخفيض الاستثمارات في هذه المجموعة، فيجب عندئذ اختيار المشروعات ذات معامل رأس مال أقل من (١) وعندها تنخفض التكاليف الى ٣٧٪ من إجمالي المطلوب لكافة مشروعات هذه المجموعة الا ان أهداف الانتاجية ستنخفض نسبتهاالى نحو ٢٤٪ ويعود سبب ذلك الى ان المشروعين الذين تم رفعهما هما مشروعان قوميان ومعامل رأس المال لهما (١,٨) أى أكبر من ١ وأقل من ٢ ويولدان معظم انتاج البرنامج.

وبالنسبة لمشروعات انتاج اللحوم الحمراء والالبان، فانه يمكن تحقيق كامل الاهداف أى ٨٥٪ من إجمالي الأهداف الانتاجية

المتمثلة بانتاج ٣٢٤ ألف طن لحوم وحوالي ١,٩ مليون طن حليب وذلك عند تنفيذ المشروعات التي قيمة معامل رأس المال لها أقل من ٢ . ويعكسه اذا إنخفض حجم الاستثمارات الى نحو ٦٢٪ من إجمالي الاستثمارات المطلوبة للبرنامج فإن التضحية ستكون بنحو ٥٩ ألف طن لحوم حمراء وحوالي ٣٥٨ ألف طن من الحليب.

ويمكن أن تحقق مشروعات برامج الحبوب والزيوت عند مستوى معامل رأس مال أقل من ٢ نحو ٦٤٪ بالنسبة للقمح وحوالي نصف جملة الحبوب وحولي ثلث الأهداف الانتاجية للزيوت. وان حجم الاستثمارات عند هذا المستوى سوف تكون حوالي ٨,٦٪ من جملة الاستثمارات لهذا البرنامج.

وفيما يخص مشروعات الأسماك فانها عند هدا المستوى من معامل رأس المال أقل من ٢ لاتحقق أكثر من ثلث أهدافها الانتاجية وبكلفة إستثمارية تبلغ حوالي ٢٨٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية لبرنامج الأسماك. ويرجع سبب ذلك الى أن المشروع القومي المتمثل بالشركة القائمة لصيد الأسماك يبلغ معامل رأس المال له مابين ٢ , ٤ وإنتاجه حوالي ٦٠٠ ألف طن، كما أن حوالي نصف المشروعات القطرية الاخرى يبلغ معامل رأس المال لها بين ٢ , ٤ .

جدول رقم (٦ - ٣): توزيع الاستثمارات والأهداف الانتاجية لمشروعات برامج الأمن الغذائي وفقاً لفئات معامل رأس المال[١]

فئات المشروعات وفقاً لمعامل رأس المال

الانتاج السنوى لمشروعات	أقل من ١		أقل من ٢		أقل من ٤		أقل من ٦		إجمالي البرنامج	
البرامج والاستثمارات	الكمية أو القيمة	٪	الكمية أو القيمة	٪	الكمية أو القيمة	٪	الكمية أو القيمة	٪	الكمية أو القيمة	٪
أولاً الحبوب والمحاصيل الزيتية										
قمح بالالف طن	٢٨٧٠,٠	٤٤,٠	٤١٦١,٣	٦٣,٨	٤٤٧٠,٠	٦٨,٥	٥٥٣٨,١	٨٤,٨	٦٥٢٧,٦	١٠٠
جملة الحبوب بالالف طن	٤٠٨١,٠	٣٣,١	٦١٢٧,٨	٤٩,٧	٨٢٣٤,٦	٦٦,٨	١٠٢٩١,٣	٨٢,٥	١٢٣٢,٧	١٠٠
زيوت بالالف طن	٢٥٨,٢	٣١,٥	٢٨٣,١	٣٤,٥	٤٩٢,١	٦٠,٠	٧٥٢,٥	٩٥,٣	٧٨٩,٨	١٠٠
الاستثمارات بالمليون دولار	٨١٢,١	٤,٩	١٤٣٦,٩	٨,٦	٣٥٠٩,٨	٢١,٠	٨٥٣٦,١	٥١,٢	١٦٦٨١,٣	١٠٠
ثانياً: السكر[٢]										
سكر خام بالالف طن	٩٠,٠	٢,٨	٤٠٤,٨	١٢,٤	١١٢٢,٠	٣٤,٣	٢٢٥٨,٠	٦٩,٢	٣٢٦٦,٢	١٠٠
الاستثمارات بالمليون دولار	٢٦,٥	٠,٥	١٥٥,٦	٢,٩	٦٧٦,٣	١٢,٤	٢٦٥٢,٨	٤٨,٨	٥٤٣٦,٨	١٠٠
ثالثاً: اللحوم الحمراء والألبان										
لحوم حمراء بالالف طن	٢٤٢,١	٦٣,٢	٣٢٣,٨	٨٤,٥	٣٧٩,٧	٩٦,٥	٣٨٠,٦	٩٩,٤	٣٨٣,٠	١٠٠
ألبان بالألف طن	١٨٣٣,٠	٨١,٣	١٨٩٧,٠	٨٤,١	٢١٢٧,٣	٩٤,٣	٢٢٠٢,٤	٩٧,٧	٢٢٥٤,٩	
الاستثمارات بالمليون دولار	١٧١,٠	١١,١	٥٧٦,١	٣٧,٥	٨٧٧,٦	٥٧,١	١٠٣٥,٠	٦٧,٣	١٥٣٧,٠	
رابعاً: اللحوم البيضاء والبيض										
لحوم بيضاء بالالف طن	١٥٩,١	٢٤,١	٦٦٠,٩	١٠٠,٠	٦٦٠,٩	١٠٠,٠	٩٦٠,٩	١٠٠,٠	٩٦٠,٩	١٠٠
بيض بالالف طن	٩٥,٩	٢٩,٤	٣٢٦,٨	١٠٠,٠	٣٢٦,٨	١٠٠,٠	٣٢٦,٨	١٠٠,٠	٣٢٦,٨	١٠٠
الاستثمارات بالمليون دولار	٩٨١,٢	٣٦,٦	٣٦٨٢,٧	١٠٠,٠	٢٦٨٢,٧	١٠٠,٠	٢٦٨٢,٧	١٠٠,٠	٢٦٨٢,٧	١٠٠
خامساً: الأسماك										
انتاج الأسماك بالالف طن	٠٠,٠	٠٠,٠	٦٦,١	٣٤,٧	١٩٠١,٠	٩٩,٠	١٩٠١,٠	٩٩,٧	١٩٠٦,٠	١٠٠
الاستثمارات بالمليون دولار	٠٠,٠	٠٠,٠	٦٠١.٤	٢٨,٣	٢٠٧٧,٤	٩٧,٩	٢٠٧٧,٤	٩٧,٩	٢١٢٢,٤	١٠٠
إجمالي الاستثمارات	١٩٩٠,٨	٧,٠	٥٤٥٢,٧	١٩,١	٩٨٢٢,٨	٣٤,٥	١٦٩٨٩,٠	٥٩,٧	٢٨٤٦٠,١	١٠٠

لاتشمل الاستثمارات المشروعات المساندة في كل من برنامج الانتاج الحيواني والداجني والحبوب والمحاصيل الانتاجية والانتاج السمكي، ولكن تشمل إستثمارات المشروعات القومية ذات الآثار الانتاجية المقدرة في برنامجي الانتاج الحيواني والداجني والانتاج السمكي.

إنتاج السكر يعكس آثار البرنامج مضافاً اليها إنتاج سنة الأساس باعتبارها وحدات إنتاجية قائمة ومستمرة في الانتاج.

أما مشروعات السكر التي هي عند مستوى معامل أقل من (٢) لايمكنها أن تحقق مستوى معقول من الأهداف الانتاجية لبرنامج السكر.

وعند مستوى معامل رأس المال يزيد عن (٢) ويقل عن (٤) فإن مشروعات القمح يكون تأثيرها ضئيلاً في زيادة الانتاج عند هذا المستوى من معامل رأس المال وذلك بالقياس الى المشروعات التي عند مستوى معامل رأس مال أقل من (٢) كما مر ذكره. ويرجع سبب ذلك ان هذه الزيادة يصحبها زيادة في التكاليف لهذا البرنامج من حوالي ١,٤٤ بليون دولار الى حوالي ٣,٥ بليون دولار ولكن نسبة تحقيق الأهداف الانتاجية للمشروعات من الحبوب كجملة ومن الزيوت سوف ترتفع الى حوالي ٦٧٪ لجملة الحبوب وحوالي ٦٠٪ الى الزيوت. وعند هذا المستوى من معامل رأس المال (أقل من ٤) لم تحقق مشروعات برنامج السكر سوى ٣٤٪ من أهداف البرنامج، وذلك بسبب طبيعة مشروعات البرنامج كما مر ذكره. أما مشروعات برنامج الانتاج الحيواني التي معامل رأس المال لها أقل من (٤) فانها تحقق حوالي ٩٦٪ من الأهداف الانتاجية للبرنامج مقابل ٥٧٪ من التكاليف الاستثمارية للبرنامج. أي حوالي ٨٧٨ مليون دولار. وبالنسبة لمشروعات الانتاج السمكي التي معامل رأس المال لها أقل من (٤) فانها تحقق إنتاج حوالي ٩٩٪ مقابل ٩٨٪ من التكاليف الاستثمارية لهذا البرنامج والتي تبلغ حوالي ٢,١ بليون دولار.

وإذا مانظر الى البعد الاجتماعي والاستراتيجي لموضوع الحبوب وخاصة الفجوة القمحية، وذلك من حيث أن نقص التغذية في البلاد العربية مرتبط بتوفير مصادر الطاقة (السعرات الحرارية) والتي تعتبر الحبوب أرخصها، فإن الأمر يقتضي إستكمال تنفيذ هذه المشروعات بما فيها تلك التي يقع معامل رأس المال لها بين ٤ - ٦ حتي يمكن إنتاج كميات إضافية من الحبوب تبلغ نحو ١٠,٣ مليون طن وحوالي ٥,٢ مليون طن من القمح. وبهذا يتم التوصل الى تحقيق حوالي ٨٥٪ من الأهداف الانتاجية لبرنامج الحبوب وحوالي ٩٥٪ من برنامج إنتاج الزيوت.

وحيث أن هناك بعض المشروعات كمشروعات الصرف في العراق وتنمية إنتاج القمح في السعودية يرتفع معامل رأس المال لها، فانه باستبعادها من البرنامج، حيث يستطيع القطران تغطية نفقاتها الاستثمارية ويمكن تحقيق كل الأهداف الانتاجية لبرنامج الحبوب والزيوت أى عند معامل رأس المال يقع بين ٤ - ٥ وبحوالي نصف حجم الاستثمارات المطلوبة للبرنامج. وكذلك الحال بالنسبة لمشروعات الأبقار الفريزيان في العراق حيث يمكن عند إستبعاده من برامج الانتاج الحيواني والداجني أن يحقق هذا البرنامج أهدافه عند مستوى معامل رأس مال أقل من (٤).

هذا وقد يتغير ترتيب النشاط منظوراً اليه من زاوية إرتفاع أو إنخفاض معامل رأس المال إذا ما أخذ بالاعتبار إنقاص جزء من التكاليف الاستثمارية الموجهة لبعض الأعمال المتعلقة بالبنيات الأساسية والتي تشكل صافي المنافع والتكاليف الاجتماعية جزءاً غير يسير منها وتحويلها الى قطاعات إقتصادية أخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم الاستثمار والفجوة الغذائية أى مدى تأثير هذا الحجم على الفجوة فان الدراسة أوضحت بان إنفاق حوالي ٢٨,٥ بليون دولار (وهو مبلغ تكاليف البرامج دون المشروعات المساندة والمخزون الاستراتيجي) يمكن أن يحقق نسبة إكتفاء ذاتي تقدر بحوالي ٦٥٪ من القمح وحوالي ٨٠٪ من جملة الحبوب وحوالي ٩٢٪ من الزيوت وحوالي ٦٩٪ من السكر وحوالي ٦٣٪ من اللحوم الحمراء وحوالي ٩٦٪ من كل من اللحوم البيضاء والبيض وحوالي ٨٣٪ من الألبان مع تحقيق فائض في الأسماك يبلغ حوالي ٤٢٪ من إجمالي الاحتياجات وكما هو موضح في الجدول رقم (٦ - ٤).

وإستناداً لهذه المستويات من الانفاق الاستثمارى وعلاقتها بالاكتفاء الذاتي، يتوضح أن الارتفاع بنسب الاكتفاء الذاتي مرتبط بزيادة حجم الاستثمارات، كما أنه لزيادة هذه النسب أو الوصول الى الاكتفاء الذاتي الكامل يتطلب تنفيذ مشروعات أقل من حيث كفاءة الاستثمار.

ومن هذا المنطلق فقد احتسبت الدراسة تقدير مبدئي من الاستثمارات الضرورية بإستخدام معاملات رأس المال التي توصلت اليها الدراسة وهو إنفاق ٤١,١بليون دولار لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من سلع الفجوة الغذائية التي جاءت بالدراسة، أي أن حجم هذه الاستثمارات المقدرة للوصول الى الاكتفاء الذاتي الكامل ١٠٠٪ تبلغ نحو ١٤,٣ بليون دولار تضاف الى الاستثمارات المقدرة التي توصلت اليها الدراسة والبالغة نحو ٢٦,٨ بليون دولار واللازمة لتغطية إحتياجات البرامج. وبهذا تصبح جملة التكاليف للوصول الى نسبة ١٠٠٪ من الاكتفاء الذاتي في الحبوب والزيوت والسكر واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والألبان والبيض نحو ٤١,١ بليون دولار كما توضحه الأرقام التالية، وعلى أساس أن معامل رأس المال للحبوب ٥,٧٨ وللزيوت ٢,١٤ وللسكر ٤,٦١ وللحوم الحمراء ٠,٩٨ وللحوم البيضاء ٠,٧٥ وللألبان ٠,٩٨ وللبيض ٠,٧٥.

وبإضافة الاستثمارات اللازمة للبرنامج السمكي البالغة حوالى ٢١٥٣ بليون دولار والاستثمارات اللازمة للمخزون الغذائي والبالغة ٤٣١٢ بليون دولار تصبح جملة الاستثمارات اللازمة للاكتفاء الذاتي الكامل حوالي ٤٧,٦ بليون دولار مقابل ٣٣,٣ بليون دولار في ظل برنامج الأمن الغذائي المقترح. هذا علمًا أن الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي الكامل يتطلب تحقيق التوسع الرأسي والتوسع الافقي في المساحات المزروعة المروية والمطرية بما يتناسب والمشروعات الجديدة التي ينبغي إضافتها للبرامج.

جدول رقم (٦ - ٤): معدلات الاكتفاء الذاتي المتحققة في السلع الغذائية
نتيجة تنفيذ مشروعات برامج الأمن الغذائي عند المستويات المختلفة
لمعامل رأس المال*

السلعة	في حالة عدم	في ظل البرنامج			
	تنفيذ البرنامج ٪	معامل رأس مال أقل من ١	معامل رأس مال أقل من ٢	معامل رأس مال أقل من ٤	معامل رأس مال أقل من ٦	جملة المشروعات الانتاجية
القمح	٤٧,٣٠	٥٥,٢٢	٥٨,٧٨	٥٩,٦٣	٦٢,٥٦	٦٥,٣٠
جملة الحبوب	٦٢,٥٧	٦٨,٣٧	٧١,٢٨	٧٤,٢٨	٧٧,٢١	٨٠,١٠
الزيوت	٦٦,٥٣	٧٤,٥٢	٧٥,٢٨	٧٧,٧٩	٩٠,٧١	٩١,٩٠
السكر	٥٥,٧٠	٥٦,١٠	٥٧,٤٠	٦٠,٤٠	٦٥,١٨	٦٩,١٠
اللحوم الحمراء	٥٦,٦٦	٦٠,٨٥	٦٢,٢٧	٦٣,٠٦	٦٣,٢٦	٦٣,٣٠
اللحوم البيضاء	٧٨,٧٠	٨٢,٨٠	٩٥,٧٠	٩٥,٧٠	٩٥,٧٠	٩٥,٧٠
الألبان	٧١,٧٠	٨١,٠٥	٨١,٣٧	٨٢,٥٤	٨٢,٩٤	٨٣,٢٠
البيض	٨٠,٣٠	٨٤,٩٢	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠	٩٦,٠٠
الأسماك	٧٦,١٠	٧٦,١٠	٩٨,٩٣	١٤١,٧٠	١٤١,٧٠	١٤١,٩٠
جملة الاستثمارات بالمليون دولار		١٩٩٠,٨٠	٥٤٥٢,٧٠	٩٨٢٣,٨٠	١٦٩٨٤,٠٠	٢٨٤٦٠,١٠

(١) تشمل الاستثمارات في المشروعات الانتاجية فقط سواء القطرية أو القومية، وعليه لاتتضمن المشروعات الخدمية المساندة على المستويين القطرى والقومي.

(٢) الآثار المترتبة على تنفيذ برنامج السكر حسبت بالمقارنة بسنة الأساس خاصة في مجال الآثار الانتاجية.

٦ - ٤ تمويل الاستثمارات:

لقد خلصت الدراسة الى أن التكاليف الاستثمارية الاجمالية لبرامج الأمن الغذائي العربي بلغت حوالي ٣٣,٢٥٢ بليون دولار يتم صرفها خلال فترة البرامج (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) منها ٢٦,٥٧٣ بليون دولار لتمويل المشروعات التي سيتم تنفيذها قطرياً ومنها ٦,٦٧٩ بليون دولار لتمويل المشروعات المشتركة وهي ثمانية مشروعات منها ٣ مشروعات في برامج الانتاج الحيواني والداجني و٤ مشروعات في الانتاج السمكي ومشروع للمخزون الغذائي الاستراتيجي.

ونظراً لامكانية بعض الأقطار العربية في تمويل بعض المشروعات الكبيرة التي تحتاج الى إنفاق إستثمارى ضخم كمشروع الصرف في العراق ومشروع تربية الأبقار الفريزيان في العراق ومشروع تطوير زراعة الحنطة في السعودية والتي تقدر الاستثمارات اللازمة لها بحوالي ٨,٥١٤ مليون دولار، فقد نسبت الدراسة إستبعاد هذه الاستثمارات من جملة إستثمارات البرامج وعليه فان إجمالي التمويل الاستثمارى النهائي سيبلغ حوالي ٢٤,٧٣٨ مليون دولار ينبغي توفيره عن طريق العمل العربي المشترك نظراً لما تعانيه معظم الأقطار العربية الاخرى المشمولة بالبرامج من ضيق في قدراتها المالية. أما توزيع هذه الاستثمارات على الأقطار العربية فقد جاء منسقاً مع الموارد الطبيعية التي تتمتع بها بعض الأقطار ووفقاً للميز النسبية فيها ودرجة التطور الذى وصل القطاع الزراعي اليها في الأقطار المعنية.

السلعة	إحتياجات برامج الأمن الغذائي		الاكتفاء الذاتي الكامل	
	الاستثمارات بالمليون دولار	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)	الاستثمارات بالمليون دولار	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
الحبوب	١٣٩٧٠	٨٠,١	٢٥٢١٢	١٠٠
الزيوت	٢٨٧٣	٩١,٩	٣٧٨٨	١٠٠
السكر	٥٤٣٧	٦٩,١	٦١٠٧	١٠٠
الانتاج الحيواني والداجني	٤٥٠٧		٥٩٩٩	١٠٠
اللحوم الحمراء		٦٣,٣	٣٦٣٨	١٠٠
اللحوم البيضاء		٩٥,٧	٨٢٠	١٠٠
الألبان		٨٣,٢	١١٩٢	١٠٠
البيض		٩٦,٠	٣٤٩	١٠٠
جملة الاستثمارات	٢٦٧٨٧		٤١١٠٦	
برنامج السمكي	٢١٥٣		٢١٥٣	
المخزون الغذائي	٤٣١٢		٤٣١٢	
جملة عامة	٣٣١٥٢		٤٧٥٧١	

ومن هذا المنطلق فان ما أصاب القطر السوداني من هذه الاستثمارات بلغ حوالي الثلث وحوالي السدس للمغرب وحوالي العشر للقطر الصومالي، وتفاوتت النسب بدرجات أقل في الأقطار العربية الاخرى وهي سوريا، اليمن الشمالي، موريتانيا، تونس، اليمن الجنوبي، لبنان، عمان، أما نصيب المشروعات القومية فكانت نسبتها حوالي ٢٧٪ من جملة الاستثمارات. وكما توضحه الأرقام التالية :-

القطر	حجم الاستثمارات بالمليون دولار	النسبة المئوية (٪)
السودان	٨٣٤٥	٣٣,٧٣
المغرب	٤١٨٢	١٦,٩١
الصومال	٢٤٨١	١٠,٠٣
سوريا	٩٣٩	٣,٨٠
اليمن الشمالي	٩٢٦	٣,٧٤
موريتانيا	٥٥٥	٢,٢٤
تونس	٤٠٣	١,٦٣
اليمن الجنوبي	١٢٥	٠,٥١
لبنان	٧٠	٠,٢٨
عمان	٣٣	٠,١٣
المشروعات المشتركة	٦٦٧٩	٢٧,٠٠
الجملة	٢٤٧٣٨	٪١٠٠

المهام التنفيذية والتوصيات

(١) يتم تمويل المشروعات لتنفيذها بعد القيام بدراسة جدواها الفنية والاقتصادية والتحقق من سلامتها مالياً وفنياً، وذلك حماية للأموال المستخدمة وتحقيقاً لأهداف الأمن الغذائي ويجب أن يقوم بالدراسة مركز خاص على جانب كبير من المقدرة والكفاءة بحيث يحوز ثقة الحكومات وهيئات التمويل، ويقدم المركز خدماته للحكومات بناءاً على طلبها، ويمكن أن تحتكم اليه الحكومات وهيئات التمويل في حالة اختلاف الرأى بشأن نتائج بعض المشروعات. ولما كانت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي المسئولة عن برامج الأمن الغذائي بصفة خاصة فإنه :-

يوصي : بأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإنشاء مركز لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات برامج الأمن الغذائي ويمول المركز من حصيلة ١٪ من إستثمارات المشروعات

(٢) يتطلب تمويل إستثمارات مشروعات الأمن الغذائي تدبير الأموال اللازمة لتنفيذها وتحديد الهيئات التي تدبر هذه الأموال، وفي ضوء حجم الاستثمارات المقدرة للبرامج وأداء صناديق التمويل العربية في مجال التنمية الزراعية، والحاجة الى إجراءات تمويلية خاصة تأخذ في الاعتبار إحتياجات التنمية الزراعية فانه :-

يوصي (أ) بإنشاء بنك عربي متخصص في تمويل مشروعات الأمن الغذائي برأس مال قدره خمسة بلايين جنيه تدفع على ثلاث سنوات، ويضم مجلس ادارته ممثلين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(ب)تدعيم صناديق التمويل العربية وتوجيهها لتقوم بدور فعال في تمويل التنمية الزراعية.

(٣) يتطلب تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي قيام شركات سلعية بهذا التنفيذ، كما يمكن قيام الهيئات الحكومية في البلاد العربية، والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي بالتنفيذ ومن أجل ذلك :-

يوصي : بتأسيس شركات سلعية لتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي في بلد عربي أو أكثر، ويقر مجلس المنظمة تأسيس هذه الشركات وتكون مسئولة أمامه، ويحدد المجلس لكل شركة الأهداف العينية المطلوب تحقيقها ورأس المال اللازم لتحقيق هذه الأهداف، كما تقوم الهيئات الحكومية بتنفيذ بعض المشروعات خصوصاً الخدمات المساندة والبنية الأساسية، وكذلك الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في بعض المجالات السلعية وذلك بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

(٤) تقوم مشروعات الأمن الغذائي على إستخدام مستلزمات وأساليب الانتاج التكنولوجية الحديثة، ويتطلب ذلك القيام بأبحاث علمية زراعية لحل مشاكل التحول من إنتاج تقليدى الى إنتاج عصرى يقوم بها متخصصون في مختلف العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية ولايتوافر هؤلاء المتخصصين في البلاد العربية بالاعداد اللازمة أو في جميع مجالات الانتاج الزراعي، ومن أجل ذلك :-

يوصي : تعزيز دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتتمكن من مساعدة الدول في توفير الاعداد اللازمة من الاخصائيين العرب والأجانب في كافة مجالات البحث الزراعي للتعاون مع الباحثين الزراعيين في مختلف البلاد العربية في حل مايواجهها من مشاكل إنتاجية، ويكون للمنظمة لجنة إستشارية علمية تعمل على توفير الباحثين وعلى التعاون مع الهيئات المعنية لتوفير الباحثين والمتخصصين لها.

(٥) يجب أن تقف البلاد العربية أولا بأول على تطورات الفجوة الغذائية بها على المستوى القومي وعلى مستوى الأقطار وعلى مستوى السلع الغذائية الرئيسية، وذلك لأن الوقوف على تطورات الفجوة الغذائية وعلى مسار إقتصاد الغذاء ضرورة إقتصادية وسياسية، ومن أجل إستمرار متابعة الموقف الغذائي.

يوصي : بأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية باعداد تقارير دورية عن مسار الاقتصاد الغذائي في البلاد العربية، وبصفة خاصة عن تطورات الفجوة الغذائية ومدى التقدم في برامج الأمن الغذائي بالنسبة للسيطرة على هذه الفجوة، وتعزز ميزانية المنظمة للقيام بهذه المهام.

(٦) أتمت دراسة برامج الأمن الغذائي مشروع المخزون الاستراتيجي من الحبوب، وأوردت الدراسة عدداً من البدائل لتنفيذه، ويقع تنفيذ المشروع في مجال التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والاستهلاك والاعانات والحماية، ومن أجل ذلك :-

يوصي : بإحالة مشروع المخزون الاستراتيجي الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

(٧) يجب أن تجد الفوائض التي يتم إنتاجها من سلع الغذاء في بعض البلاد العربية سوقاً مضمونة في البلاد العربية ذات العجز وكذلك الحال بالنسبة لمستلزمات الانتاج التي يجب أن تجد سوقاً لها حيث تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي، ومع تفاوت تكاليف الانتاج والأسعار بين مختلف البلاد العربية وبينها وبين السوق العالمية فانه يلزم وجود تنسيق في العلاقات بين الانتاج والاستهلاك والأسعار والتجارة والاعانات والحماية بحيث يسمح هذا التنسيق بزيادة التبادل وتيسير التعاون المشترك، ومن أجل ذلك :-

يوصي : بالقيام بدراسة مشتركة بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للخطوط العريضة للسياسة الزراعية المشتركة التي تسهل تبادل المنتجات والمستلزمات وتضمن لها أسواقاً عربية بحيث يتم على أساسها تعزيز الأمن الغذائي العربي.

(٨) تقوم مشروعات الأمن الغذائي على التوسع في الاستثمارات وماتضمه من تجهيزات ومعدات صناعية كما تقوم على إستخدام المستلزمات التكنولوجية الحديثة كالأسمدة الكيماوية بأنواعها والمبيدات والالات الزراعية. ولما كان انتاج هذه المعدات والمستلزمات في البلاد العربية يحفظ أكبر قدر من الاموال العربية في البلاد العربية فضلاً عن إتاحة فرص إقامة صناعات حديثة ومتطورة خصوصاً في البلدان النفطية فمن أجل ذلك :-

يوصي : بأن تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية بدراسة الاستثمارات والمستلزمات والمعدات والتجهيزات ومعدات التصنيع الزراعي التي تناولتها دراسات برامج الأمن الغذائي كمًا ونوعاً بهدف استبيان أقصي مايمكن تصنيعه من هذه الاحتياجات في البلاد العربية.

فريـق خبـراء الدراســـة

أعضاء المجموعة الاقتصادية لبرامج
الأمن الغذائي العربي

الاستاذ الدكتور أحمد أحمد جويلي	رئيساً
١ - دكتور محمد حمدى سالم	عضواً
٢ - دكتور جمال صيام البغدادى	عضواً
٣ - دكتور سالم النجفي	عضواً
٤ - دكتور سيد حسين أحمد	عضواً
٥ - دكتور ضياء كمال عبده	عضواً
٦ - دكتور شوقي عبدالخالق إمام	عضواً
٧ - دكتور ابراهيم سليمان عبده	عضواً
٨ - دكتور بديع قـــدو	عضواً
٩ - دكتور الفاتح التجاني	عضواً
١٠ - دكتور فاضل فرحان الخورى	عضواً
١١ - السيد صلاح عبدالوهاب	عضواً
١٢ - الدكتور محسن الشيخ راضي	عضواً